جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الإقتصادية

اتجاهات التفاوت والفقر في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2015.

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة):بن ساسي هجيرة

أمام لجنة المناقشة

السيد: مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
السيد : بن لحسن الهواري	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران 2	مقررا
السيد :مالكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
السيد : مهدي ميلود	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران 2	مناقشا
السيد : شريط عابـــــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيـــــارت	مناقشا
السيد: بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة: 2020-2021

اهـــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقهما، ولا يمكن للأرقام إحصاء فضائلهما

والدي الكريمين ...أمد الله في عمرهما ورزقني برّهما ورضاهم

إلى رفيق دربي ... **زوجي العزيز**

إلى فلذة كبدي ...**ولدي يوسف**

إلى منهم عزوتي وسندي في الحياة... **إخوتي**

إلى كل أفراد عائلة زوجي كبيرهم وصغيرهم .

إليهم أهدي هذا البحث

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"... ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين... "

صدق الله العظيم.

الحمد لله رب العالمين ...خلق اللوح والقلم وخلق الخلق من عدم ...دبَّر الأرزاق والمقادير وحكم وجمّل الليل بالنجوم في الظلم

الحمد لله رب العالمين ...الذي جعل لكل شيء قدراً ... وجعل لكل قدر أجلاً... وجعل لكل أجل كتابًا

سبحانك يارب ..لا يقال لغيرك سبحان ...عظيم البرهان ... شديد السلطان ... لا يُعجِزك إنس ولا جان

سبحانك اللّهم وبحمدك ...سبحان الله العظيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام

فاعترافا مني بالفضل والامتنان وإن كان يعبر ولو بجزء من الوفاء... أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المؤطر الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه من نصائح وإرشادات قيّمة ، كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ولهم مني كل الاحترام والتقدير، وإلى كل الأساتذة الذين ساعدوني.

إلى كل من قدم لنا العون في انجاز هذا العمل ...

شكري الجزيل وامتناني

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

اهـــداء III

كلمة شكر IV

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول VIII

قائمة الأشكال البيانية XI

قائمة الملاحق XIII

المقدمـة العامة ..... أ

الفصل الأول : مقاربة نظرية للتفاوت في التوزيع والفقر وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي.

مقدمة الفصل **1**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتفاوت في التوزيع والفقر **2**

المطلب الأول: أبعاد مسألة توزيع الدخل والثروة الوطنيين **2**

المطلب الثاني: أسس تشخيص ظاهرة الفقر **8**

المطلب الثالث: التحول نحو العدالة الاجتماعية **12**

المبحث الثاني: الإطار النظري للتفاوت في التوزيع والفقر **17**

المطلب الأول: التطور التاريخي لمشكلة التوزيع **17**

المطلب الثاني: نظريات تفسير الفقر **24**

المبحث الثالث: مقاربات التوزيع الأمثل والفقر **27**

المطلب الأول: مدرسة الرفاهية **27**

المطلب الثاني: مدرسة الحاجات الأساسية **31**

المطلب الثالث: نظرية العدالة كلإنصاف ل John Rawls **32**

المطلب الرابع: مقاربة الإمكانات لـ Amartya Sen **34**

المبحث الرابع: الفقر وعلاقاته بالتفاوت والنمو الاقتصادي وسياسات مواجهته **38**

المطلب الأول: علاقات الفقر والتفاوت في التوزيع بالنمو الاقتصادي **39**

المطلب الثاني : السياسات الكلية وتعزيز لحكم الراشد للحد من الفقر **47**

المطلب الثالث : اتجاهات مواجهة الفقر **59**

خاتمة الفصل **65**

فهرس المحتويات:

الفصل الثاني: قياس التفاوت والفقر ومؤشراتها التقليدية والمستحدثة

مقدمة الفصل..... 66
المبحث الأول: الأسس المنهجية في قياس التفاوت والفقر..... 67
المطلب الأول: أسس ومقاربات قياس ظاهرتي التفاوت والفقر..... 67
المطلب الثاني:البيانات المستخدمة في قياس التفاوت في التوزيع والفقر..... 74
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع والفقر..... 80
المطلب الأول: مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع 80
المطلب الثاني خط الفقر وطرق تحديده..... 88
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفقر 96
المبحث الثالث: مؤشرات التفاوت والفقر من منظور التنمية البشرية..... 115
المطلب الأول: التنمية البشرية ومتضمناتها..... 115
المطلب الثاني:مؤشرات قياس التنمية البشرية..... 121
المطلب الثالث: أهم التنقيحات على مقاييس التنمية البشرية..... 127
المبحث الرابع: حتمية التطوير باتجاه استدامة التنمية البشرية..... 135
المطلب الأول: ماهية التنمية البشرية المستدامة..... 135
المطلب الثاني:عناصر وأبعاد التنمية البشرية المستدامة وخطتها لما بعد 2015 139
المطلب الثالث: ضرورة تقييم التنمية البشرية المستدامة..... 143
خاتمة الفصل..... 147

الفصل الثالث: استراتيجيات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000–2015 بين النظرية والتطبيق .

مقدمة الفصل..... 148
المبحث الأول: سياسات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000–2015..... 149
المطلب الأول: وضعية توزيع الدخل والفقر في الجزائر قبل سنة 2000..... 149
المطلب الثاني: مسار البرامج الاقتصادية ونتائجها للفترة 2000–2015..... 165
المطلب الثالث: السياسات الاجتماعية ونتائجها للفترة 2000–2015..... 192
المبحث الثاني: أهداف الألفية وواقع التنمية البشرية والحكم الراشد بالجزائر للفترة 2000–2015..... 213
المطلب الأول: مدى تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر..... 213
المطلب الثاني: واقع التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015..... 244
المطلب الثالث: مؤشرات الحكم الراشد وإجراءات مكافحة الفساد في الجزائر..... 275

فهرس المحتويات:

المبحث الثالث: تقييم مستويات التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015..... 290
المطلب الأول: حقيقة التفاوت في توزيع الدخول في الجزائر للفترة 2000-2015..... 290
المطلب الثاني: تشخيص التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر للفترة 2000-2015..... 295
المطلب الثالث: واقع ظاهرة الفقر في الجزائر ومؤشراتها خلال الفترة 2000-2015..... 301
المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر التفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر..... 307
المطلب الأول: تحديد للنموذج ومتغيرات الدراسة..... 307
المطلب الثاني: بناء النموذج..... 314
المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج وتفسيرها..... 323
خاتمة الفصل..... 327
الخاتمة العامة..... 328
قائمة المراجع..... 341
الملاحق..... 351

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات أبعاد دليل التنمية البشرية	123
2-2	القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات أبعاد دليل التنمية الجنسانية	124
3-2	معالم دليل التنمية البشرية لعام 2010	128
4-2	المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل أبعاد دليل الفقر لعام 2010	133
1 -3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1988-2000)	150
2 -3	نسب التوزيع الوظيفي لدخول العائلات للفترة (2000/1993)	151
3 -3	تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1997)	151
4-3	تطور مؤشر البطالة للفترة (1990-2000)	151
5 -3	تطور الدخل الأدنى لمضمون ومؤشرات الاستهلاك للفترة (1990-2000)	152
6 -3	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1993-2000)	153
7 -3	تطور حصص نفقات التسيير الخاصة بالقطاعات الاجتماعية للفترة (93-97)	154
8 -3	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصب الفرد من الدخل للفترة (1988-2000)	155
9 -3	توزيع الانفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر حسب أعشار السكان للفترة (1988-2000)	156
10 -3	تطور معامل جيني حسب المناطق لسنتي 2000/1988	157
11 -3	تطور معامل كوزنتز للفترة 2000/1988.	157
12 -3	تطور مؤشرات الفقر في الجزائر لسنوات (1988، 1995، 2000)	159
13 -3	التقسيم القطاعي للمبالغ المالية المخصصة سنويا لبرنامج PSRE	166
14 -3	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي	167
15 -3	المخصصات المالية للقطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية	168
16 -3	المخصصات المالية للسياسات المساندة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	170
17 -3	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال 2001- 2004	171
18 -3	توزيع معدلات النمو القطاعية للفترة (2001-2004)	172
19 -3	آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع الشغل	173
20 -3	معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2004	173
21 -3	تطور وضعية الميزان التجاري للفترة (2000- 2004)	174
22-3	المخصصات المالية السنوية للمخططات التنموية للفترة 2005-2009	176

قائمة الجداول:

23-3	التوزيع القطاعي للمبلغ المالي المخصص لتحسين ظروف معيشية السكان	176
24-3	أهم المؤشرات الاقتصادية للبرنامج التنموي 2005-2009	180
25-3	معدلات النمو القطاعية للفترة (2005-2009)	181
26-3	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة للفترة 2005-2009	182
27-3	تطور وضعية الميزان التجاري للفترة 2005-2009	183
28-3	المخصصات المالية لمحاور برنامج توطيد النمو الاقتصادي	185
29-3	المبالغ المخصصة للقطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية	185
30-3	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتوازنات المالية للفترة (2010-2014)	187
31-3	معدلات النمو القطاعية السنوية للفترة (2010-2014)	189
32-3	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة للفترة 2010-2014	190
33-3	تطور وضعية الميزان التجاري ومركباته للفترة 2010-2014	191
34-3	توزيع نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر	210
35-3	تطور حصيلة زكاة المال وعدد العائلات المستفيدة والقروض الحسنة	211
36-3	حصيلة زكاة الفطر وعدد العائلات المستفيدة منها	212
37-3	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم	214
38-3	تطور معدل الفقر للفترة 1995-2011 حسب العتبة الوطنية للفقر	214
39-3	تطور مؤشر فجوة الفقر	214
40-3	تطور حصة انفاق 20% من أفقر السكان من الانفاق	215
41-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل	216
42-3	نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات في الجزائر	218
43-3	تطور قيمة السعرات الحرارية المتوفرة للفرد اليوم خلال الفترة 1989-2014	219
44-3	تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي للفترة 1999-2015	220
45-3	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	220
46-3	تطور معدل تمدرس التلاميذ الذين هم في سن 6 سنوات	220
47-3	معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى غاية نهاية الطور	221
48-3	تطور معدلات الأميين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة	221
49-3	تطور معدلات التمدرس حسب الجنس	222
50-3	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في جميع أطوار التعليم	223
51-3	نسبة الإناث في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	224

قائمة الجداول:

52-3	تطور حصة الأعمال المدفوعة الأجر النسائية خارج الفلاحة من مجموع الأعمال النسوية	224
53-3	حصة النساء في خلق الوظائف والنشاطات	225
54-3	معدلات التشغيل للعنصر النسوي في الوظيف العمومي في سنة 2014	225
55-3	نسب تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني للفترة 1997-2017	226
56-3	تطور نسب الأطفال البالغين من العمر سنة الملحقين ضد الحصبة	228
57-3	تطور نسب الولادة تحت إشراف أخصائيين	230
58-3	معدلات الخصوبة العامة للفترة 2012- 2014 حسب السن (لكل 1000 مراهقة)	231
59-3	تطور نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة	232
60-3	تطور عدد الاصابات التراكمية بفيروس فقدان المناعة VIH/SIDA	233
61-3	تطور معدلات الاصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا	235
62-3	تطور عدد الاصابة بداء السل ومعدل انتشاره ومعدل الوفيات المرتبطة به	235
63-3	تطور عدد حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة	235
64-3	استخدام الموارد المائية حسب القطاعات	238
65-3	تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	241
66-3	تطور عدد مشتركي الانترنتADSL +4G LTE	243
67-3	تطور مؤشر التعليم خلال الفترة 2000-2014	245
68-3	تطور عدد الأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري خلال الفترة 2000-2014	246
69-3	تطور نسب النجاح في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي والمتوسط والبكالوريا	249
70-3	تطور التكفل بالأطفال المعاقين في الفترة 2000-2015	250
71-3	تطور عدد الأساتذة الجامعيين مع مختلف رتبهم للفترة 2003-2014	254
72-3	حصة الجزائر من المنشورات الدولية	256
73-3	تطور مؤشر العمر المتوقع خلال الفترة 2000-2014	256
74-3	توزيع المنشآت الاستشفائية حسب البرمجة الإقليمية في عام 2013.	258
75-3	التكفل بالمدمنين حسب الوضع العائلي والفردي والجنس والفئة العمرية (حصيلة 2014)	263
76-3	تطور الدخل الوطني الإجمالي لكل ساكن	264
77-3	تطور توزيع أعداد البطالين بين الجنسين على المستويين الحضري والريفي	265
78-3	توزيع نسب القوة العاملة المشغلة حسب الجنس والمنطقة للفترة 2000-2014	267
79-3	تطور قيم مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة 2000-2015	276
80-3	تطور مؤشر الديمقراطية للجزائر خلال الفترة 2006 -2015	277

قائمة الجداول:

81–3	نسب مشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات للفترة 2000–2015	277
82–3	تطور مؤشر حرية الصحافة في الجزائر للفترة 2002–2015	279
83–3	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2015	281
84–3	تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال 2003–2014.	283
85–3	قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر للفترة 2008–2012	283
86–3	مؤشر مكافحة الفساد للفترة 2007–2011	284
87–3	تطور مؤشرات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003 –2015	288
88–3	تطور الدخل والتاريخ الفردي ومعدلات نموها للفترة 2000–2015	291
89–3	تطور مداخيل العائلات للفترة 2001–2015	292
90–3	تطور الكتلة الأجرية ودخول المستقلين للفترة 2004–2013	293
91–3	متوسط صافي الأجور الشهرية حسب الفرع والفئة التأهيلية في 2011	295
92–3	تطور إجمالي الاستهلاك العائلي إلى الدخل الوطني المتاح خلال الفترة 2000–2015	296
93–3	توزيع الإنفاق السنوي حسب فئات السكان لسنوات 2000–2005–2011	298
94–3	تطور مؤشر جيني الإجمالي والقطاعي للفترة 2000–2011	299
95–3	حصة الإنفاق الاستهلاكي لأفقر وأغنى 20 % من السكان	300
96–3	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2015	301
97–3	تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيقي 2000–2005	302
98–3	مستوى الفقر في الجزائر وتوزيعه حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005	303
99–3	تطور مؤشرات الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2000–2011	304
100–3	تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته في الجزائر	305
101–3	ملخص نتائج اختبار(ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية	316
102–3	اختبار السببية حسب مفهوم Granger	317
103–3	تحديد درجات التأخر في النموذج	318
104–3	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات.	319
105–3	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey	321
106–3	نتائج اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity test	321
107–3	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقيSerial corrélation test	322
108–3	نتائج تقدير النموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.	324

قائمة الأشكال والمخططات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 -1	تطور مفهوم الفقر ومستويات الحرمان	11
2 -1	علاقة التفاوت في توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي حسب Kuznets	41
3 -1	روابط الفساد بالفقر	57
1 -2	الشكل البياني لمنحنى Lorenz	84
2 -2	الشكل البياني لخط الفقر الذاتي	90
3 -2	الشكل البياني لحدود خط الفقر النهائي	94
4 -2	أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية	122
5 -2	أبعاد ومؤشرات دليل التنمية الجنسانية	123
6 -2	أبعاد ومؤشرات دليل الفقر البشري$(IPH-1)$للدول النامية	125
7 -2	أبعاد ومؤشرات دليل الفقر البشري$(IPH-2)$ لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	126
8 -2	أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2010	127
9 -2	أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة لعام 2010	130
10-2	أبعاد ومؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد لعام 2010	132
11 -2	شروط تحقيق استدامة التنمية البشرية	138
1 -3	منحنى لورانز لسنوات 1988-1995-2000	158
2 -3	تطور الفقر في القطاعين الحضري والريفي	161
3 -3	التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر	164
4 -3	تطور معدل التشغيل للفترة 2001-2015	217
5 -3	تطور حصة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسر المساهمين في نفقاتها (%) الى مجموع العاملين للفترة 2001-2015	217
6 -3	تطور معدلات وفيات الرضع (/1000)للفترة 1990-2014	227
7 -3	تطور معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة (/1000)للفترة 1990-2014	228
8 -3	تطور معدل وفيات الأمهات(لكل 100.000مولود حي)	229
9 -3	تطور معدل المتابعة الطبية للامهات قبل الولادة	232
10-3	تطور عدد المصابين المتابعين للعلاج من VIHفي المراكز المتخصصة	234

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
11-3	تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته خلال الفترة 2000-2014	244
12-3	تطور عدد التلاميذ في المنظومة التربوية للفترة 2000-2015	247
13-3	تطور عدد متربصي التكوين المهني خلال الفترة 2000-2015	252
14-3	تطور تعداد الطلبة في التعليم العالي خلال الفترة 2000-2015	253
15-3	تطور عدد المخابر المعتمدة والمنجزة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-	255
16-3	تطور نسب البطالة للفترة 2005-2015	265
17-3	معدل البطالة حسب المستوى التعليمي	266
18-3	تطور اليد العاملة المشغلة والنشطة للفترة 2000-2014	266
19-3	توزيع نسب العمالة المشغلة وفقا للقطاع للفترة 2001-2014	268
20-3	هيكل الانفاق الاستهلاكي الاسري وفق نتائج تحقيقي ONS 2000/2011	297
21-3	منحنى لورانز للسنوات 2000-2005-2011	299
22-3	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم حسب التحقيق متعدد المؤشرات (MICS4)2012	306
23-3	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	313
24-3	الأشكال البيانية للإرتباط الذاتي للسلاسل : PAUV ، GINI، LOGPIBH، TINFL	314
25-3	نتائج اختبارL’inverse des racines associées à la partie AR	320
26-3	نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي	323

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	متغيرات الدراسة القياسية	351
2	اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة للسلاسل : *PAUV* ، *GINI*، *LOGPIBH*	352
3	معادلة التكامل المشترك	356
4	تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.	356

.

المقدمة العامة

تمهيد:

شهدت دول العالم النامي بشكل عام والدول العربية بشكل خاص في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا ذا طابع داخلي أفرز انتفاضات وثروات شعبية قادت إلى تغييرات سياسية في أنظمة الحكم وما يقف خلفها في مشهد الحراك من الشأن الاقتصادي والاجتماعي ما ولد علاقة ما بين نواتج التغيير هذا ومتطلبات التنمية وأهدافها ، انطلاقا من أن القضايا التي رفعتها الثورات والاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس وليبيا وغيرها كانت كرد فعل للإخفاقات التنموية بما فيها نسب الإنجاز المتحققة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية مما جعل من مطالب الحد من الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية والحوكمة وضمان الحريات وتعزيز الكرامة الانسانية تمتد لتُعبّر عن جوهر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

فكل من التفاوت والفقر تشكل مأساة إنسانية وعلى الرغم من كل الاهتمامات الذي حظي به الموضوعان على كافة المستويات وفي جميع المؤتمرات واللقاءات الدولية والتي سلطت الضوء على الفقر باعتباره نتاجا لاستراتيجيات التنمية، على اعتبار أن المشكلة ليست قصورا في الموارد المالية وإنما القصور في التوزيع الاقتصادي والاجتماعي ، لكن ما نزال نقف عند نقطة البداية نفسها على الرغم من التقدم في التصورات أو التوصيف أو القياس.

وينصرف الفقر في مفهومه العام إلى تدني المستوى المعيشي للفرد والأسرة ، وتتجلى أهم مظاهره في انخفاض تلبية الإحتياجات الغذائية الأساسية كمّاً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والإفتقار إلى السكن الملائم والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، فقدان الإحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، كما ينطوي التفاوت على العديد من الأبعاد المترابطة التي يعد تفاوت الدخل أبرزها ، حيث أنه يحدد بصورة مباشرة مستوى إمكانية الحصول على السلع والخدمات سواءا للإستهلاك أو الاستثمار، فالفروق في الدخل لا تتوقف فحسب على الفروق بين الأفراد في الموهبة والجهد بل تأتي أيضا نتيجة التفاوت في توزيع الثروة وتباين فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية وهو ما يتحدد بدوره في كثير من الأحيان بالعوامل الاجتماعية والعرقية وبالفروق بين الجنسين، هذه العوامل يمكن أن تقوض بشكل كبير على تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي مع ما يترتب على ذلك من عواقب.

وإذا كان تعريف ظاهرتي التفاوت والفقر مهمًا فإن قياسها لا يقل أهمية ليتمكن واضعو سياسات مكافحتها من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات وبالتالي ضمان وصول هذه البرامج إلى مستحقيها ، ومن الضروري أن تنطوي دراسات الفقر على تحديد الفقراء وأماكن تواجدهم ومعرفة حجمهم النسبي ومدى عمق وشدّة معاناتهم ، ويتطلب ذلك وجود

معايير ومقاييس للتفاوت والفقر يتم على أساسها تشخيص وضعياتهم ، كما تكمن أهمية مثل هذه البيانات والمقاييس فضلا عن التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها في التعرف على آثار سياسات الدولة والعوامل الأخرى على الفقر واستطلاع الأوضاع قبل المباشرة في تنفيذ البرامج إضافة لرصد تطوره .

ويرتبط التفاوت الشخصي بالفقر ارتباطا وثيقا حيث يتوقف كل منهما على دخل الأسرة ،فحجم الفقر يتوقف على تكلفة تغطية الحاجيات الأساسية ومستوى الدخل المتوسط في البلد وتوزيع ذلك الدخل، ومن الواضح أن ازدياد نصيب الفرد الحقيقي من الدخل والتوزيع الأكثر عدالة للدخل مع ارتفاع الدخول الأدنى بأسرع من متوسط الدخول هي أفضل الطرق المواتية لخفض الفقر .

كما كانت مسألة كيفية الحد من التفاوت والفقر موضوعا لقدر كبير من الجهود التحليلية ومناقشة السياسات العامة ، وتركزت هذه الجهود بصورة رئيسية على أوجه الارتباط بين النمو وتوزيع الدخل والفقر، وقد ساد لعدة سنوات رأي مفاده أن النمو هو العامل الرئيسي وإن لم يكن الوحيد للحد من الفقر، كما أثبتت الأدلة التجريبية لبعض الدول الأكثر نجاحا في معالجة الفقر مع ارتفاع النمو من خلال التحويلات الاجتماعية وبرامج خلق فرص العمل وفسّر ذلك بصورة جزئية بسبب اختلاف مرونة نمو الفقر فيما بين الدول، فالبلد الذي يكون فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل أعلى بكثير من خط الفقر تنخفض فيه المرونة نسبيا حيث يحتاج إلى نمو أكبر لتحقيق نفس النسبة المئوية من تخفيض الفقر التي يحققها بلد يكون فيه متوسط الدخل قريبا من عتبة الفقر .

وفي ذات السياق فقد ظهرت مؤخرا محاولات عديدة وطرحت مقاربات كثيرة عبّرت عنها استراتيجيات مختلفة تدعو إلى إحداث تغيير في القيم المجتمعية والسياسات بما يؤدي في النهاية إلى القضاء على الفقر ومختلف أشكال التفاوت، وإلغاء أنماط التباين في الفرص وفي توزيع الإمكانات والموارد، ويقوم ذلك على الإرتقاء بقدرات البشر بحيث يصبح الجميع مستعدون لأداء وظائفهم وتحسين مهاراتهم بغية توسيع مجالات مساهمتهم في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، وهو ذاته ما أدى إلى اعتماد الرزنامة الجديدة للتنمية البشرية المستدامة والمضي قدما نحو هذا الاتجاه.

ويبرز تشخيص حالات التفاوت والفقر في الجزائر أنها فرضت نفسها بشكل أوسع عند مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق حيث ساهمت السياسة الإصلاحية المتبعة في فترة التسعينيات وبشكل كبير في اتساع رقعة الفقر وتعميق حدة الفوارق الاجتماعية ، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، و مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري

وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات و دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989 ، وسعت الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام من خلال تخفيض كتلة الرواتب و الأجور وتخفيض حجم الطلب الكلي ، والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة و تطهير البنوك، يضاف لذلك الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد هي الأخرى ساهمت في زيادة تكريس حدة التفاوت في المستوى المعيشي وتوزيع الدخول واتساع دائرة الفقر وتعدد أشكال الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، ورافق ذلك موجات من التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وهبوط في مستوى الانتاج ومن ثَمَّ انخفاض حجم المعروض السلعي، مع أن الجزائر وفرت نظام شبكة رعاية اجتماعية إلا أنها لم تكن موجهة لمستحقيها بالشكل المطلوب ،وانطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا وشرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وبإدراك الجزائر لحجم مشكلة الفقر واندماجها في المسعى العالمي لمكافحته سنة 2000 بعد اعتراف المجتمع الدولي بخطورة الظاهرة واعتبارها أكبر تحد يواجهه العالم من خلال الإقرار بالأهداف الانمائية للألفية، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر عدة استراتيجيات وجب اتباعها ليتم تحقيق الغايات في آجالها وانقضاء ذلك يوجب تقييم مدى تحققها، وقد تبنت الجزائر خفض معدلات الفقر في الأهداف الرئيسية للبرامج التنموية الاقتصادية المتتالية ما تطلب مزيجا من سياسات النمو والتوزيع لتحسين مستويات المعيشة بتنمية المناطق الريفية والفلاحية والاهتمام بالتشغيل والسكن وغيرها من خلال برامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو، كما تواصل الاهتمام من خلال السياسات الاجتماعية فشرع في تقديم المنح والإعانات والمساعدات للفئات المحرومة والمدعومة ، إعادة هيكلة النشاط الإجتماعي وخلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك بالإضافة إلى مختلف الآليات التي تصب في نفس المسعى الوطني كصندوق الزكاة وتثمين موارده لتوزيعها واستثمارها.

فالحجم المتزايد للإنفاق العام في الجزائر على مدى سنوات مطلع الألفية الثالثة يؤشر لأهمية وحجم الدور الذي يمارسه الإنفاق العام ضمن مؤشرات التنمية البشرية في إحداث تغييرات كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والهدف الأبرز والأول للسياسات الاقتصادية ممثلة بالإنفاق الحكومي هو تحقيق العدالة التوزيعية بين فئات وطبقات المجتمع من خلال مستوى أمثل ومتطور لمضامين هذه العدالة بكل جوانبها الصحية والتعليمية والاجتماعية ، وتوفير العمل والقضاء على الفقر والنهوض

بالإنسان وتحسين مستوياته المعيشية والتي تعد دليلا عل تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي هي أبرز وأهم أهداف الدولة وصولا إلى تحقيق التنمية البشرية والتي يعد الإنسان جوهرها وهدفها المنشود.

كما ارتبط تحقيق أولوية الحد من الفقر بضرورة تبني الحكم الراشد وتجذير مبادئ الديمقراطية في الجزائر وتعزيز دولة الحق والقانون وتعبئة موارد الحكومة لأجل استدامة التنمية بعدما تبين أن الخلل في عدم تحقيق نتائج إيجابية لخفض الفقر لا يكمن فقط نقص الموارد المالية وإنما يرتبط بسوء إدارة تلك الأموال وعدم جدية السياسات المنتهجة، فقد أدت برامج التنمية التي رصد لها مبالغ ضخمة إلى بعض الظواهر السلبية والتجاوزات التي صاحبت تنفيذ هذه المشاريع من سوء تسيير للأموال العمومية واختلاسات ورشوة وتبذير وغيرها ما استدعى تعزيز إجراءات الوقاية من الفساد ومكافحته واتباع سياسات محكمة للتسيير والرقابة عليها وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بما يحقق الكفاءة والفعالية لأجل التنمية.

إشكالية الدراسة:

مما سبق وبالرغم من التدابير المتخذة بهدف تحسين معيشة السكان في الجزائر فإن الفقر لا يزال متفشيا في أوساط المجتمع الجزائري ولا تزال نسب الفقر تراوح نفسها مقارنة بمستوى المجهودات المبذولة ، هذا رغم التحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية ما يفرض الوقوف على مسببات الإخفاق من خلال أهم المتغيرات الأساسية المؤثرة في معدل الفقر، ذلك يستلزم تركيز الإهتمام على الدخل والتفاوت في توزيعه فضلا عن أسباب أخرى لا يمكن إغفالها كمتوسط الدخل الفردي والتغير في أسعار الاستهلاك من خلال معدل التضخم ، فمعرفة كيفية ونوعية تأثير هذه المتغيرات بالإيجاب أو السلب على الفقر في الأجل الطويل تكمن في قدرتها على التمكين من معرفة سبب الفقر لاتخاذ الإجراءات الواجبة وإتباع السياسات اللازمة للحد من الفقر وتحقيق النمو المستدام في الجزائر، من هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف هو واقع التفاوت والفقر في الجزائر؟ وما مدى تأثير التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر على المدى الطويل؟

ولكشف جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن التعرف على منظومة التفاوت والفقر بواقعها؟
- ما هي أهم مقاربات التفاوت في التوزيع والفقر ؟ وكيف تم تفسيرها ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر والنمو الاقتصادي؟

- ما هي أهم أدوات قياس ظاهرتي التفاوت في توزيع الدخل والفقر؟
- ما طبيعة الخطط والأدوات المتبناة للتخفيف من الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ؟ وما مدى نجاعتها ووصولها الى مستحقي الدعم وخلق فرص لهم؟
- كيف يمكن تشخيص وضع التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 ؟
- ما أثر التفاوت في توزيع الدخل والتضخم على الفقر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية تمت صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها و اختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

- للسياسات الإقتصادية الإصلاحية والظروف الأمنية تأثيرات على مستويات التفاوت والتضخم والتي بدورها أدت إلى زيادة إفقار السكان في الجزائر.
- في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي مع مطلع الألفية ستتجه المستويات المستقبلية لنسب التفاوت والفقر في الجزائر نحو الانخفاض.
- إن تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر في الجزائر وتحقيق أهدافها بفاعلية مع تغليب جانب عدالة التوزيع من شأنه الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستوياتها المنشودة عبر مؤشراتها الرقمية على أرض الواقع ومن ثَمَّ الحد من الفقر والتفاوت وآثارها.
- التفاوت ، النمو، التضخم هي المتغيرات المسببة للفقر في الجزائر

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة كون قضايا التفاوت في توزيع الدخل والفقر تمثل أكبر تحد يواجه تحقيق التنمية الشاملة لإرتباطهما بالمستوى المعيشي للعنصر البشري وبكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع هذا المستوى والنهوض به بشكل دائم ، بحثا عن النموذج التنموي الملائم للخروج الآمن من المأزق خاصة وأن الآثار التي تنتج عن اللامساواة والفقر لا تقتصر فقط على الجانب الإقتصادي بل تمتد لتدهور المستوى الصحي والتعليمي وغيرها من المشاكل الإجتماعية الأخرى ، كما أن استمرارها قد يهدد حتى الإنجازات السياسية في أية دولة ، وما يُكسِب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت للوقوف على حقيقة الظروف التي

مر بها الإقتصاد الجزائري وتحليل واقع التفاوت والفقر في أبعادها المتعددة لتُظهر مدى فعالية السياسات المنتهجة في كسر حلقة الفقر وتعزيز المساواة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية :

-التعرف على ظاهرتي التفاوت والفقر ومقارباتها وأهم نظريات تفسيرها

-عرض الطرق والمناهج المستعملة لتكميم الظاهرتين من أجل تقييم الإستراتيجيات بمقارنة الإنجازات مع ما تم تخطيطه .

-إبراز مدى فعالية الأهداف المقررة في إعلان الألفية للتنمية على نوعية الحياة للفئات الفقيرة في الجزائر ورصد تطور مؤشرات التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015.

-استخدام أدوات القياس الإقتصادي لدراسة علاقة التفاوت بالفقر وتحديد مدى انعكاس المتغير الأول على الثاني بإدراج المتغيرات الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في التأثير على الفقر لاسيما على المدى الطويل في الجزائر ، إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية الظاهرتين في ظل العديد من الإصلاحات المتبعة في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

–مواصلة البحث في القضايا المتعلقة بالتفاوت في التوزيع والفقر حيث سبق وأن تناولت مذكرة الماجستير للطالبة قياس اللامساواة والفقر في الجزائر ، والتعرف على محددات الفقر المميزة للأسر الجزائرية وفق متغيرات اقتصادية وإجتماعية تعد كعوامل مميزة لوضع الأسر وفق نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة للأسر الجزائرية لسنة 2000 للديوان الوطني للإحصائيات.

– الرغبة في التعرف على حصيلة الجهود المبذولة للحد أو القضاء على الفقر خاصة بعد انقضاء آجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في 2015 .

– موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع متجددة الأبعاد على المستويين العالمي والمحلي خاصة بالنظر لما يترتب عليها من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة ممّا كان سببا مباشرا في زيادة النشاط الإحتجاجي المطالب بالعدالة الإجتماعية على الصعيد العربي والعالمي خصوصا في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على معطيات تتعلق بالإقتصاد الجزائري من الناحية الجغرافية ، أما من الناحية الزمنية فقد حددت فترة الدراسة لتحليل تطور ظاهرتي التفاوت في توزيع الدخل والفقر في ظل البرامج التنموية الإقتصادية والإجتماعية وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية للفترة 2000-2015 ، أما الدراسة القياسية فقد تناولت الفترة الزمنية 1990-2015 وذلك من أجل الحصول على مصداقية علمية أكثر للنتائج المحصل عليها ، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية استثمارية عمومية.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا و اختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الإستقرائي بالوصف والتحليل وذلك باستعراض أبعاد ظاهرتي التفاوت والفقر إضافة إلى تحليل علاقتها بالنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر، كما سيتم الاستعانة بمنهج الاستنباط من خلال الأساليب الكمية بدراسة قياسية لتحديد نوع العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر في المدى الطويل في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة تعتمد على المصادر و المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع و المقالات العلمية و الملتقيات و التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية و كذا ال واقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات و المعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي ووزارة المالية، كما تم استعمال برنامج *Eviews.9* كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر.

صعوبات البحث:

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية لاسيما تلك المتعلقة باللامساواة والفقر في مختلف الأبعاد، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين الفقر والتفاوت و النمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبة في الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

– دراسة راجي محيل الخفاجي(2011)[1]: حاولت هذه الدراسة تقدير العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال نموذج قياسي أكّد أثر التضخم والتفاوت على الفقر دون إغفال الآثار التراكمية للفقر ، ولقد أدى انتهاج الدولة لسياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق إلى ازدياد التفاوت في الفرص بين شرائح المجتمع ، كما استمرت معدلات التضخم في مسار تصاعدي بسبب الحرب وتوسع الانفاق الحكومي خاصة الإنفاق الحكومي خاصة في حجم النفقات العسكرية ، واستمر بشكل أكبر بفعل الحصار الإقتصادي ما أدى لزيادة معدل الفقر ،كما أنه بتحليل السياسات المضادة لهما فإنه لا يمكن أن تتحقق أهدافها إلا بتشخيص دقيق للفئات الأكثر فقرا .

– دراسة أعمر بوزيد أحمد (2012)[2]:كان الهدف من الدراسة هو تحديد محددات الفقر في الجزائر، وقد توصل لقياس الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات الغامضة و أسلوب الترجيح إلى أن **25.12%** من الأسر في خميس مليانة فقيرة هيكليا وذلك بالاعتماد على المسح الميداني للأحوال المعيشية لعينة من الأسر مكونة من 200 وحدة إحصائية ، كما أن كل من: نوع السكن، المستوى التعلمي ، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة السكن الحالية والدخل هي العناصر الأساسية التي تساهم في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر حيث يظل الدخل يمثل أهم المحددات المفسرة لها وهو ما يترجم بانخفاض المستوى المعيشي للأسر نتيجة لمحدودية المداخيل لاسيما الأجور وذلك رغم الزيادة المعتبرة في السنوات الأخيرة وبالرغم من وجود برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي إلا أن مشكلة السكن تظل مشكلة مطروحة، بالإضافة إلى أن هناك شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري ما تزال تفتقد للرعاية الصحية اللازمة الناتجة عن ضعف وتردي نوعية الخدمات الصحية، وهذه الأبعاد تقيس جز ا هاما من أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة.

– دراسة كبداني سيد احمد(2013)[3] : حاول الباحث قياس أثر النمو على عدالة التوزيع لعينة من الدول العربية، التي أمكن الحصول على بياناتها للفترة 1965-2009 ،باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد و طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية،و توصل الباحث الى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي، و توصل

[1]- راجي محيل الخفاجي ، (2011)، "الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي(محاولة القياس والتحليل)"،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الثامن والعشرون ،ص152-184.

[2]– أعمر بوزيد أحمد ،2012 ،"نمذجة الفقر في الجزائر :حالة خميس مليانة "، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

[3]- كبداني سيد أحمد ،2013 ،"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية:دراسة تحليلية و قياسية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

كذلك الى أن حصة أفقر 40% من السكان و نسبتها الى أغنى 20% منهم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ، وقد خلص في تحديده لنوع العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل إلى أنه بالرغم من المعدلات الموجبة والمستقرة للنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية فإن اتجاهات عدالة توزيع الدخل فيها قد تدهورت، وهو ما يعني أن هذه الدول لم تستفد من ثمرات النمو التي حققتها في الفترات السابقة على الأقل في المدى القصير، بينما انعكست تلك المعدلات الموجبة للنمو على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، مما أدى إلى تحسن عدالة توزيع الدخل ويرجع سبب ذلك إلى تغليب حكومات تلك الدول لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى على الرغم من تبنيها صراحة أو ضمنا تحقيق أهدافها التنموية بما يتطابق مع أهداف التنمية الدولية.

– دراسة حاجي فطيمة (2015)[4]:حاولت هذه الدراسة تفسير النمو الاقتصادي في ظل البرامج التنموية وربطه بالفقر، وتوصلت إلى أن الفقر يرتبط بالنمو الاقتصادي و آليات توزيع ثماره، وقد سبق وأن شهد الفقر مستويات مرتفعة في الفترة 1988–1995 و ذلك نتيجة تراجع أسعار والانتقال الى اقتصاد السوق و تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي، لتتراجع نسبة الفقر أثناء تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي الا أن هذا الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر الاعتماد على مورد واحد في إ يراداتها وهو البترول، كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

– دراسة بن جلول خالد (2014)[5]:حاولت هذه الدراسة تحديد أهم المتغيرات المفسِرة لظاهرة الفقر في الجزائر لذلك ضمت عددا من المتغيرات والمتمثلة في :البطالة – التضخم، النفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية للفترة 1980–2014 وبالاعتماد على تقنية أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) ، وأوضحت الدارسة بأن متغيري التضخم والنمو السكاني هما أكثر أهم محدد للفقر في المدى القصير و المتوسط والطويل، بينما النفقات العمومية لها أهمية كبيرة في تفسير سلوك الفقر في المدى القصير لكن تتناقص أهميتها في المدى المتوسط والطويل وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع مستويات الاسعار الناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات، في حين نجد أن النمو الاقتصادي والبطالة أقل تحديد لمعدلات الفقر.

[4]- حاجي فطيمة،2014 ،" اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005–2014" ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

[5]- بن جلول خالد،2014،"محددات الفقر في الجزائر–باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VARخلال الفترة 1980–2014 ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 2015/1، جامعة 8ماي1945 قالمة.

– **دراسة بن لحسن الهواري(2016)**[6]: حاولت هذه الدراسة تكميم وتحليل الدور الذي يمارسه هذا التفاوت على كل من الفقر النقدي و الفقر البشري في الجزائر، وإبراز أثر متغيرات الإندماج على الفقر البشري في الجزائر لتخلص الى أن التفاوت في توزيع الدخل هو من مسببات الفقر النقدي والبشري في الجزائر و يعود الأثر المنخفض للتفاوت على الفقر البشري مقارنة بالفقر النقدي الى التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية التي تعد مكسبا للمجتمع الجزائري، كما استنتجت أن البطالة والتضخم من أهم مسببات الفقر في الجزائر بشقيه النقدي والبشري، وهذا ما يجعل كل سياسة تعتمد على خلق مناصب الشغل وتعمل على مكافحة التضخم ، ستكون لا محالة فعالة في مكافحة الفقر، في حين أن الدراسة لم تثبت أي علاقة معنوية لنمو الناتج المحلي الخام مع الفقر، مما يسمح لنا بالتأكد بأن النمو غير كاف لوحده في مكافحة الفقر في الجزائر خاصة اذا علمنا أن النمو مصدره المحروقات، وخلصت الدراسة الى أن الانفتاح التجاري ليس له أي علاقة مع الفقر على المدى القصير ، و قد تكون له علاقة عكسية معه على المدى الطويل ، شريطة أن يكون الانفتاح التجاري على أساس التنوع في هيكل التصدير، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر فهي تكاد تنعدم كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي و ليس لها أي أثر على الفقر في الجزائر.

محتويات الدراسة :

بناءا على أهمية و أهداف البحث و الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها و إشكالية هذه الدراسة وفرضياتها اقتضى الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة و تليهم خاتمة عامة.

الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان" مقاربة نظرية لتوزيع الدخل ،التفاوت والفقر وعلاقاتها في الفكر الاقتصادي " حيث يتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تتناول صفحات المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدخل وتوزيعه ، أما المبحث الثاني فيتضمن أبعاد ومقاربات عدالة التوزيع وصولا إلى المبحث الثالث الذي يعرض الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الفقر، ثم يأتي المبحث الرابع ليدرس الفقر وعلاقاته بالتفاوت والنمو الاقتصادي وسياسات مواجهته.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان" قياس التفاوت والفقر ومؤشراتها التقليدية والمستحدثة " من خلال مباحثه الأربعة التي يأتي مضمونها على النحو التالي :المبحث الأول يعرض الأسس المهنجية في قياس التفاوت والفقر ، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع والفقر ، ثم المبحث الثالث الذي يتناول التفاوت والفقر من منظور مؤشرات التنمية البشرية ، و أخيرا المبحث الرابع الذي يشرح حتمية التطوير باتجاه استدامة التنمية البشرية.

[6]-بن لحسن الهواري،2016 ،"الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في ظل الإندماج الاقتصادي –حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران2.

الفصل الثالث لهذه الدراسة بعنوان" استراتيجيات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 بين النظرية والتطبيق "، يتألف من أربعة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول سياسات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 ابتداء بعرض وضعية توزيع الدخل والفقر في الجزائر قبل سنة 2000 يليه تحليل وتقييم لمسار البرامج الاقتصادية والسياسات الاجتماعية للفترة 2000-2015 ، أما المبحث الثاني فيتناول مدى تجسيد أهداف الألفية للتنمية في الجزائر وواقع التنمية البشرية بالجزائر مؤشرات الحكم الراشد وإجراءات مكافحة الفساد في الجزائر للفترة 2000-2015، ثم يتطرق المبحث الثالث تقييم مستويات التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015، و أخيرا خصص المبحث الرابع للجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية لأثر التفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر.

الفصل الأول

مقاربة نظرية للتفاوت في التوزيع والفقر وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي

مقدمـــة:

إن الاهتمام المتزايد بقضايا التفاوت في توزيع الدخل والفقر وارتباطهما بالفكر التنموي جعل حقل دراسة الظاهرتين يتعدد ،ذلك أن المعاني التي تجمعها تلك المسائل تختلف في درجات اتساعها باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، فبعدما كانت عدالة التوزيع مجرد توزيع لثمار النمو والفقر مرتبط بالحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء والاستمرار، أصبحت اليوم تأخذ أبعادا أخرى تتماشى وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم لارتباطها حسب اتجاه التنمية البشرية بأوجه متعددة من الحرمان للعيش بمستوى لائق في إطار نهج الإمكانات الذي يومي إلى توافر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوافر الحرية واحترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، وفي هذا النهج أيضا ينظر للفقر على أنه مسألة عدالة لاستناد مفهومه النسبي إلى توزيع الثروة والدخل واللامساواة فيه ، استمد جذوره من علم الأخلاق الاجتماعي وتبلور جراء مصفوفة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

وفي سياق السعي إلى الخروج من التخلف والانطلاق نحو التقدم فإنه يتحتم بالضرورة تناول قضيتي الفقر والعدالة الاجتماعية والارتقاء بها كمطالب رئيسية تتمحور حولها نماذج للتنمية وتضعها في صدارة أهدافها ، ويكون الخيار الرئيسي من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تراجع دلائل اللاعدالة في توزيعه لخفض الفقر وفق ما تبنته المنظمات الدولية في مؤتمر قمة الألفية وأهدافها الإنمائية غير المحدودة بالبيئة الاقتصادية، وتعدتها إلى اتجاهات تنموية اجتماعية وأخرى بيئية، ومع ادراج المؤسسات الدولية لتفكير جديد بشأن الفقر وعلاقته بالحكم الراشد ، وبوجود الحكم السيء تنحاز السياسات والبرامج نحو أصحاب المصالح القوية والنفوذ بعيدا عن الفقراء وتنعدم حقوقهم الخاصة بالملكية والحماية والخدمات القانونية وهذا يعزز من الفقر ويفسد الجهود المبذولة للحد منه ، ولهذا فإن تعزيز الحكم الراشد يعد شرطا أساسيا لتحسين حياة الفقراء[1]والعمل على محاربة ظاهرة الفساد الذي اختلف حجمه وتعددت آثاره من دولة لأخرى وأصبح يستنزف مكتسبات ومقدرات الشعوب ويعيق جهودها في تحقيق البرامج الهادفة لخفض التفاوت والفقر .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتفاوت في التوزيع والفقر.

1- N.Girishankar and other, 2001, " Governonace and poverty reduction ", Discussion with in the wold bank and from comments provided at PRSP ,workshops.p2-3.

تعد عدالة توزيع الدخل من القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره لما ينتج عنها من آثار في استقراره وتماسكه والتي يعد الوقوع في حلقة الفقر أهمها ، فالوصول إلى مجتمع يتمتع بالرفاهية الشاملة قوامها الكفاءة والعدالة الاجتماعية أدى إلى إدخال الاعتبارات الخاصة بالمساواة في الفكر الاقتصادي المعاصر ،وزيادة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل والثروات كونها قضية إنسانية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية هامة متكاملة الجوانب ، فالفقر ظاهرة اجتماعية ذات صلة اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأبعاد الأشكال لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها والفئات المتضررة منها، وتتسم دراسات الفقر وجود مساهمات متنوعة متعددة المداخل فلا يمكن رصدها في زاوية واحدة ، فهي تحمل عدة معاني منها ما هو مادي وآخر اجتماعي وثقافي لذلك فهي ظاهرة مركبة تجمع في شتى أبعادها بين ما هو موضوعي كالدخل، الملكية، المهنة والوضع الطبقي وما هو ذاتي كأسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وشكل الوعي والثقافة، مؤخرا أصبح الفقر من المهددات الحقيقية للاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في العالم، كما أنه ليس ظاهرة في جيل واحد فقط وإنما عميقة الجذور في كل مجتمع .

المطلب الأول: أبعاد مسألة توزيع الدخل والثروة الوطنيين

يقصد بمشكلة التوزيع صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الثروة والدخل الوطني بين أفراد المجتمع نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة لِنَصف طريقة التوزيع بأنها الأمثل لتحقيق العدالة والكفاءة ، ويمكن توضيح المشكلة بأبعادها المختلفة من خلال اتباع النهج الذي يفترض بوجود طريقتين متطرفتين لتقسيم الثروة والدخل الوطني بين أفراد المجتمع هما: طريقة التقسيم المتساوي وطريقة التقسيم المتفاوت وشرح مقومات كل بعد للأخذ بالطريقة الأمثل في التوزيع.

الفرع الأول: البعد الجماعي.

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على كل أو أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثورة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية لأفراد المجتمع و باعتبار أن كل فرد عضو في هذا المجتمع لا يتميز عن غيره من الأفراد وبهذا تقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز بين أفراد المجتمع في توزيع الثروة والدخل، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت ناتج عن التفاوت في الملكية والمواهب الموروثة مما لا يد لأحد فيه.

وتختلف آثاره على عدة مستويات وتتحدد شدّتها تبعا لدرجة ومدى انتشاره في المجتمع، وتتمثل أساسا في:

-الطبقية في المجتمع: إن الثروة تتيح لصاحبها القوة وسلطة التحكم في الآخرين وتمكنه من الاستمتاع بلذات الحياة ، في حين لا تتمكن طبقات واسعة في المجتمع من تلبية الحد الأدنى من ضروريات الحياة، فينتشر فيها الفقر والمرض والجريمة ويمتد لانحرافات

أمنية وسياسية ، والأسوأ أنه لا يتوقع زوال مثل هذه الآثار بل تزداد حدة لأن الذين يحصلون على دخول عالية سيوجّهون جزءا كبيرا منها لتنمية ثرواتهم المدّرة للدخل ليزدادوا ثراء على ثراء، بينما يزداد الفقراء المعدومون بؤسا على بؤس[1].

–مستويات الاستهلاك والادخار: التفاوت في توزيع الدخل ينشئ آثارا متعاكسة بين الادخار والاستهلاك للفئات الغنية والفقيرة ولكن بدرجات متفاوتة، فالفئات ذات الدخل المنخفض تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك وانخفاضه للإدخار حيث تنفق غالبية الدخل لتغطية المتطلبات الضرورية، مما يجعل الادخار لا ينال إلا جزءا ضئيلا من اهتماماتها، حتى إن وجد فهو لا ينافس مدخرات الفئات الغنية ذات الدخل المرتفع التي تتميز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاعه للإدخار[2]، فتسمح دخولهم المرتفعة بتغطية نفقات الحاجيات الأساسية والضرورية وترتفع معدلات الادخار ايجابا مع زيادة الدخل الناتجة عن المدخرات السابقة.

ومن جهة أخرى كلما اقترب المجتمع من عدالة التوزيع كلّما سمح بتحقيق التوازن من مستويات الاستهلاك والادخار وتعديل التركيب النمطي للاستهلاك ،وبخفض التفاوت في أنواع الطلب على السلع والخدمات الضرورية والكمالية لمختلف الفئات الاجتماعية.

–التركيب النوعي للإنتاج: نظرا لدرجة التفاوت في توزيع الدخل واتساع حجم الفئات الاجتماعية واختلاف مستويات انفاقها ، فالسلع المطلوبة من قبل أصحاب الدخول المرتفعة أو المنخفضة سوف تكون أكثر ملائمة لإنتاجها من قبل المنتجين بسبب ارتفاع الطلب عليها ، وتبعا لتنوع الفئات وأحجامها وقدرتها الشرائية يتم تخصيص الموارد وتوجيه الانتاج وتحديد الأسعار.

–انكماش النشاط الاقتصادي: تركز الثروة أو التفاوت الكبير في توزيعها يؤدي إلى أسوأ الآثار اقتصاديا، فهو يعيق النمو الاقتصادي ويحدث تقلبات انكماشية وتسريحا العمال نتيجة ضعف القدرات الشرائية للأفراد ، ويؤدي إلى تخصيص غير رشيد للموارد الاقتصادية فيثبط الاستثمار وتزداد نسبة البطالة ذلك أن الأغنياء لا يدخرون إلا بعد استهلاك ترفي مبالغ فيه وغير مفيد اجتماعيا ، كما أثبتت الدراسة التجريبية أنه كلّما تميز المجتمع بعدالة التوزيع كلما أدى ذلك لمزيد من التكوّن الرأسمالي والتقدم وتحقيق معدلات نمو مرتفعة[3].

[1]– عزيز محمد، 1966، "التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد، ص15.

[2]– حسين عمر، 1966، "اقتصاديات الدخل القومي"، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر، ص78.

[3]– نامق صلاح الدين، 1967، "توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي"، دار المعارف ،القاهرة، ص35.

-عدم التكافؤ في مستويات التعليم: ينتج عن التفاوت الكبير في توزيع الدخول أن يصبح الحصول على التعليم والتكوين مكلفا للفئات ذات الدخل المنخفض حتى ولو كان مجانا أو بأثمان رمزية ، فالحاجة الملحة تدفع بالكثير للتخلي عنه بالرغم من طموحاتهم وقدراتهم في هذا المجال بينما يساعد ارتفاع الدخل لبعض الفئات للتدرج في سلم العلم والمعرفة للارتقاء دون قيود ،وهذا ما سينعكس لاحقا ويفسِر كيف يمكن أن تؤثر على عدم عدالة الفرص في قدرة الأفراد على اختيار المهن مستقبلا.

الفرع الثاني: البعد الفردي.

تقضي هذه الطريقة بإقرار التفاوت في توزيع الثورة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ على أساس نظره فردية لكل فرد في المجتمع باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو جهد آبائه أو كفاءته الانتاجية ، ما يقضي أن نقر بهذا التفاوت وإلا قتلنا دوافع الجد والإنتاج لدى كل فرد متميز ، فالتفاوت في الدخول يمثل الحافز على الانتاج والعمل وبنمو الانتاج يتقدم المجتمع ويتطور ويحقق لأفراده رفاهية لم تكن من قبل، فقد أثبتت بعض الدراسات الاحصائية أن التغيرات في مستوى الدخل الوطني -نتيجة تطور الإنتاج- تترك آثارها في جميع الدخول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة وإن بدرجات متفاوتة، أي أن جميع أصحاب الدخول يتقاسمون الزيادة في الدخل الوطني ويزداد رخاؤهم المادي[1]، ومن المؤكد أن أي إنسان يفضل العيش في مجتمع متقدم تتفاوت طبقاته تفاوتا كبيرا على العيش في مجتمع تتساوى فيه طبقاته أو تتقارب في مستواها المعيشي ولكن ينتشر فيه الفقر انتشارا واسعا.

ولعله يمكن إرجاع مصادر التفاوت في دخول الأفراد إلى طرق كسب الدخول أو عوامل أخرى كالحروب والأزمات أو الفرص المتاحة أمام الطبقتين الغنية والفقيرة وفق ما يلي:

1-العمل: يشكل أعلى نصيب في دخل الفرد وتعود أسباب تفاوت دخول الأفراد الى:

-القدرات والمهارات: تعود أساسا للاختلاف في المقومات الفردية والمواهب الشخصية، كالذكاء والمهارة، المثابرة ، المبادرة والمجازفة، الطموح والقدرة على التعلم، المرونة في العمل، والميول الفنية والعلمية ، فمن العدالة أن يكافأ أصحاب هذه القدرات بالدخل العالي لندرتها نسبيا مقارنة بالخدمات المتوفرة في اليد العاملة العادية.

-كثافة العمل: تتعارض المساواة في الدخل مع مبدأ أخلاقي وهو المساواة في المعاملة الذي ينص على أنه يجب أن يدفع للفرد مقابل قيامه بوظيفة غير مرغوبة أو مقابل استغنائه عن وقت فراغه أو من يؤخر تقاعده أو العمل لساعات اضافية أو بدوام كامل،

[1]- عزيز محمد، مرجع سابق، ص156.

فالتفاوت مطلوب بن هؤلاء وغيرهم لأنه يحقق المساواة الحقيقة إذ يجعل العوائد المالية وغير المالية متساوية وذلك راجع لحجم العمل والظروف المحيطة به.

-الوظائف والمهن: إن نوعية المهن تولد تفاوتا في دخول الأفراد وذلك راجع للمدة والتكاليف التي تتطلبها كل مهنة من تعليم وتكوين وتدريب للوصول إلى المستوى المؤهل لتلك المهنة، فبعض المهن تتطلب مؤهلات علمية وقدرات عالية وتدريب فائق وتحمل مسؤوليات ،في حين غالبية المهن الأخرى لا تتطلب ما سبق، كما أنها متاحة أمام الجميع واستنادا لذلك تكون العوائد المترتبة عليها مختلفة إذ الأولى التي تتطلب تأهيلا عاليا فستدر دخولا مرتفعة ولان العرض لا يفي بحجم الطلب على هذه الفئة ما سيدفع أجورهم للارتفاع بشكل كبير ،والعكس بالنسبة للفئة التي لا تملك المؤهلات المطلوبة ومتاحة أمام الجميع، ما يجعل العرض أكبر من الطلب فيدفع بالأجور للانخفاض وتزداد الفجوة أكثر بين الفئتين.

-أسباب أخرى: قد تتأثر عدم المساواة في الدخل نظرا للاستبعاد والتمييز والإقصاء وبسبب العرق والجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة والتي ستلعب دورا من كسب أبنائهم مستقبلا ، فأولاد أسر الطبقات الغنية من بداية حياتهم سيستفيدون ويحصلون على مزايا في كل مراحل حياتهم من التعليم والصحة والترفيه والعلاقات الاجتماعية لما تتيحه وضعية أوليائهم من سلطة ونفوذ بعكس غيرهم من الطبقات الفقيرة.

2-**الثروات والملكيات**: إن أعظم التفاوت في الدخول ينشأ من الاختلاف في الثروات المكتسبة و الموروثة ، وللتخفيف منه فعلى الحكومات التي تتبع منهج الاقتصاد الحر مراعاة طرق تنظيم الملكية وتخفيف حدة نتائج ذلك بالقوانين والتشريعات المواتية لتحقيق العدالة فيها، خاصة بالنظر لتطورها مع الزمن ولعل من أهمها:

-الإرث: بموجبه تنتقل الثروات إلى الأجيال اللاحقة مما يبقي أوضاع توزيع الدخل كما هي أو تسوء أكثر لأنها نتاج زيادة التمركز الشديد للثروات لنفس الفئات الغنية ونسلها، ويسود اعتقاد عام يقضي بتقبل التفاوت في الجهود والمواهب وعدم تقبله حين يكون نتيجة لما يورثه الآباء والأجداد، لأنه أكثر التفاوت فهو نتيجة لأنظمة في الميراث والملكية وضعها وصانها من ينتفع منها، ولأنه تفاوت يمنع المساواة العادلة في بداية الحياة بين من ورث ومن لم يرث فينتج للأول دخل أعلى ولو كان أقل موهبة وكفاءة ، غير أن هذا الاعتقاد لا يقوم على أسس مقبولة فيصعب إيجاد أساس للتمييز بين من ورث ثروة مادية وبين من ورث صوتا فريدا من نوعه يكثر عليه الطلب ويحقق عوائد مالية عالية تفوق عوائد الملكية المادية الموروثة ،كما أن منع الثروات المادية الموروثة سوف يقتل دافعية الأفراد إلى العمل وتجميع الثروات وهي في الغالب ليست إلا ما يشعرون به من مسؤوليات اتجاه أبنائهم.

-الملكية: يعتبر حق التملك أحد أهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل وقد تكون هذه الملكية موجودات عينية كالأبنية والآلات والأراضي أو غير مادية كالأسهم والسندات وغيرها ،هذه الملكيات تنمو مع الزمن وكما هو متداول فالملكية تجلب الملكية ، ويساعد الادخار على تراكم هذه الممتلكات واكتسابها بمعدل أسرع من مكتسبات العمل بكل أنواعه لما في ذلك من أثر في تكاليف الانتاج وحجم الانتاج ومستوى الأرباح، بينما يميل الأجور إلى الاستقرار أو الارتفاع بمعدلات بسيطة ما يزيد في شدة التفاوت ، لذلك تفرض الدول الضريبية على المصادر المختلفة للدخول المتأتية من الملكية.

***الفرص**: من الأسباب التي تؤدي إلى التفاوت في الدخول ما يوفره الوسيط المعيشي للفرد من ظروف وفرص مواتية، تتجسد في التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية وغيرها، التي توفر للفرد الحصول على الأعمال المربحة والدخول العالية، او تمكنه من الوصول إلى الوظيفة الملائمة لمؤهلاته الشخصية.

فحسب *Blinder*[1] يتأثر التوزيع الشخصي للدخل بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة وهي غير متاحة بالتساوي للجميع، حيث يرتبط بعض منها بإمكانية الحصول على التدريب المهني اللازم، ومنها ما يرتبط بظروف العمل، ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى اختلافات في توزيع الثروة والدخل ، فالشخص الذي يولد في عائلة ثرية تتاح له العديد من الفرص في جميع مراحل حياته بعكس الشخص الذي يولد في عائلة فقيرة ، فعلى سبيل ذلك أطفال الأغنياء لهم فرص أكبر للتعلم في ظروف جيدة وفرص أخرى في الصحة والتكوين والتدريب المهني، كما قد تضمن لهم مناصب شغل فور تخرجهم وذلك نظرا للعلاقات المتعددة لأسرهم وتتعدى الفرص إلى الارتقاء بهم في السلم الاجتماعي وتمكينهم بأكبر المناصب والمشاريع ليتحصلوا على أعلى المداخيل، كما يمكن أن تضاف إلى مصاف الفرص وبالمثل من يعيشون في مناطق ريفية ومعزولة فلهم حظوظ أقل مقارنة بمن يعيشون في المناطق المتقدمة أو المدن المتحضرة.

ولا يقتصر التفاوت في الفرص على التفاوت في الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للمهن ذات الدخل العالي نسبيا الناجم عن التفاوت في المحيط أو مقدرة الأسرة ونفوذها ، بل يتجاوزه إلى مفهوم التفاوت بين الأفراد في المعاملة كوجود القوانين والتقاليد والأعراف التمييزية ليس على حساب المؤهلات الشخصية بل على حساب عوامل أخرى كالدين والمذهب أو الانتماء السياسي أو اللون أو الأصل أو غير ذلك من العوامل غير الأخلاقية.

[1] -A.S Blinder, 1974, "to ward and economic theory of income distribution " , the MIT Press Cambridge, mass, p174.

***الحروب والأزمات:** إن ما تخلفه الحروب والأزمات هو تكريس لحدة التفاوت في المجتمع من خلال تأثيرها على المداخيل فتكون أكثر قسوة على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة فيما تقل وطأتها على ذوي الدخول المرتفعة بل قد تساهم في خلق فرص موازية لهم لتحقيق أرباح معتبرة في كثير من الأحيان، فعادة ما يصاحب تلك الحروب والأزمات موجات تضخمية يرافقها انخفاض في مستوى ومعدل الإنتاج، فينخفض العرض السلعي وتعود بالمزايا لأصحاب الثروات والملكيات فتزداد مواردهم مقابل انخفاض وتدهور للدخول الحقيقية خصوصا للفقراء ، ويظهر الاحتكار الذي يكرس الهوة بين الطبقتين فتزداد شدة التفاوت بين من كوّنوا ثروات طائلة وآخرين ازدادوا فقرا وتعاسة، وهذا ما شهده الواقع وما خلفته الحروب والأزمات في أغلب الدول والمجتمعات.

الفرع الثالث :البعد المزدوج (الجماعي والفردي).

ما اتضح مما سبق أن لا المساواة تحقق التوزيع الأمثل للدخل والثروة لأنها تقوم على نزعة جماعية متطرفة تعيق الانتاج وتوقف تطور المجتمع وتقدمه، ولا التفاوت يحقق التوزيع الأمثل للدخل الثروة لأنه يقوم على نزعة فردية متطرفة تخل بالعدالة الاجتماعية ، إنما يتحقق التوزيع الامثل بالربط المتوازن بين البعدين الجماعي والفردي بين العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنتاج، فالعلاقة بين الإنتاج أو النمو، والتوزيع أو العدالة الاقتصادية هي علاقة تكاملية أكثر منها إحلالية والظواهر الاقتصادية هي ظواهر متشابهة وتمثل عوامل مؤثرة ومتأثرة في آن واحد قائمة على ضرورة وجود معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع.

فالمقصود بالكفاءة الانتاجية الحصول على أكبر قدر من الإنتاج المرغوب باستخدام كمية محددة من الموارد أي عوامل الإنتاج ،أو الحصول على قدر معين من الانتاج المرغوب باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد وهذا ما يعرف بالتخصيص الأمثل للموارد ، وبقدر ما يكون توزيع العوائد على عوامل الانتاج عادلا أي مساويا لمقدار المساهمة الانتاجية لكل عامل إنتاج بقدر ما تحقق الكفاءة الانتاجية للمجتمع، ولأن إدراك كل فرد منتج في المجتمع أن عائده النقدي يتناسب طردا مع مقدار إنتاجيته سيخلق أقوى الدوافع لديه كي يعظم إنتاجه بأقصى قدر ممكن ضمن حدود عوامل الإنتاج التي يملكها وبالتالي الكفاءة الانتاجية للمجتمع، فمن العدالة أن تقابلها الكفاءة كثنائي على حدين لتضفي إلى تحقيق الرفاهية في المجتمع وفي مقدمة ذلك توزيع أمثل للدخل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية مجتمعة، هنا يمكن وصف الكفاءة بالقدرة وإمكانية العاملين إنتاج القيم ضمن الفعالية الاقتصادية الكلية ، فالمسألة لا تنتمي الى التوزيع الباريتي بل إلى ما يستحقه الفرد المشارك في الفعالية الاقتصادية على قدر كفاءته مهارة وابتكارا تكون له حصة من الدخل القومي وبشكل عادل، وما يحدد العدالة هو المنظومة القيمية والأخلاقية السائدة ،في هذا السياق فقد تعددت الاقتراحات والتبريرات في طرح عدالة مفتعلة وجدت بأنها غير منصفة إذا ما وضعت أمام مفهوم الكفاءة ، فمعظم الأطروحات في تصور عدالة ما تبقى في أطرها النظرية والعقلية في تحديد مسار العدالة رهن التصورات الانسانية

والفردية في تحقيق المصالح ابتداءا من الفرد نفسه، وهي مسألة تؤرق من يريد الوصول بالمجتمعات إلى الرفاهية الشاملة في ضوء مسألة اللامساواة المقترنة بالكفاءة، ربما يكون السبب في أن القيم التي تصاغ وضعيا تتقزم أما المنظومة القمية عندما توضع حيز التطبيق[1]، بينما نجد في الاقتصاد الإسلامي هذين المفهومين يشكلان ثنائية منسجمة فيعمل كل منها وفق مقاصد الشريعة في التخصيص والإنتاج والتوزيع،كما أن هناك إلحاقا في عدالة التوزيع وهو الإجراء في إعادة التوزيع وتخصيصها في الفروض والندب والتطوع، وبذلك يمكن القول أن مفهوم الاحسان يتعدى مفهوم العدالة في حالة عدم مقدرة مفهوم العدالة للتوزيع الأولي على تحقيق دخل الكفاية والذي يناظر مفهوم الانصاف لتحقيق الرفاهية الشاملة وهنا يقصد بالجانب الاجرائي لمفهوم الإحسان (بإعادة التوزيع) على أنه عبور من حالة الفقر إلى دخل الكفاية، كما عالجت الشريعة الإسلامية الانتقال من الإحسان إلى زيادة الإحسان لقوله تعالى:" للذين أحسنوا الحسنى وزيادة"[2]، على أنه مرتسم للسلوك الإنساني ومشروع لتجاوز استدامة الفقر وهي حالة مهما قيل عنها كونها مثالية، إلا أنها ممكنة التحقق في حالة تخلي الإنسان عن أنانيته المفرطة وجشعه المتطرف[3].

المطلب الثاني: أسس تشخيص ظاهرة الفقر

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية لدراسيها[4].

الفرع الأول: تحليل مفاهيم الفقر.

لقد انحصر مفهوم الفقر في البداية على الجانب المادي أي فقر الدخل، فقد عرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية[5]، كما ورد في بيان مؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية كوبنهاجن 1995 أن الفقر هو الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة ، وعرّف الفقر أيضا بحالة عدم الحصول على مستوى المعيشة اللائق في ظل نمط الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد[6] ، وبأنه عدم الحصول على ما يكفي من الطعام وعدم تملك

---

[1]–أحمد إبراهيم عبد منصور، 2013، كفاءة وعدالة توزيع الدخل– الشرط الضروري والشرط الكافي– ، الاقتصاد الاسلامي نموذجا، جامعة الموصل، العراق، ص 20.

[2]– القران الكريم ،سورة يونس، الآية 26.

[3]– أحمد إبراهيم عبد منصور، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4]– عبد الرزاق الفارس، 2001،" الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص19.

[5]– محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، 2000، "التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية–"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص70.

[6]– محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص199.

أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات[1]، وبهذا يتجلى مفهوم الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة، ويركز هذا الوصف على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حده وخلال مدة زمنية محددة[2].

و يمكن أن ينظر إلى حالة الفقر بدلالة الحرمان الفسيولوجي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم[3]، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر مفهوم الفقر على نقص الدخل، هذا ما ذهب إليه تقرير البنك الدولي للتنمية سنة 1994 فباهتماماته المتواصلة حدد تصورا واضحا للفقر يتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل.

هناك من تطرق إلى الفقر على أنه ظاهرة معقدة متعددة الوجوه تنجم عن الاختلالات الهيكلية على مستويات عديدة متداخلة منها الدولة ،الاقتصاد ،المجتمع ،الثقافة والبيئة، وفي معظم الأحيان فإن العوامل التي تحدد الواقع الذي يواجه أولئك الذين يعيشون في الفقر تتضمن الوصول المحدود إلى الفرص المدّرة الدخل والخدمات الاجتماعية الأساسية والأصول.

الأمم المتحدة هي الأخرى قد تبنت مفهوما ضيقا في البداية إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي والفقر هم أشخاص أو أسرة مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الضرورية، هذا يتفق وما دعت إليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته، ويشمل الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية"، غير أنها فيما بعد تبنت مفهوما شاملا للرفاه يستند إلى كتابات الاقتصادي *Amartya Sen* عن القدرة الانسانية، وحسب تقرير البرنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1997 فإن الفقر هو إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك عدم القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحيحة وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى المعيشة الكريمة[4].

---

[1]–deepa Narayan, 2000, "silence et impuissance ;les lots des pauvres", revue finance et développement , vol 37, N°4, p19.

[2]– عبد الرزاق الفارس،2001، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3]–سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ص39.

[4]–PUND (1997), "rapport mondial sur le développement humain", p 16.

وبالمفهوم الأشمل فإن ظاهرة الفقر متعددة الجوانب تتجاوز الانخفاض في الدخل للوصول إلى قصور القدرة الإنسانية عن تلبية الحاجات الإنسانية واتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات، وكذلك الشعور بالأمان نتيجة التعرض للعنف الجسدي المتلازم مع تدهور المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية أو نتيجة نوع الجنس أو الدين أو العرق[1]، وينتج عن هذا الحرمان انتشار الأوبئة والأمراض وتفشي الأمية وتدني فرص التعليم والاتصال، وعدم توافر السكن المناسب وضعف القدرة على ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية المتمثلة في الاستبعاد الاجتماعي وكذلك عدم توافر الضمان لمواجهة الكوارث والأزمات وما يتعرض له الفرد من مرض أو إعاقة[2].

الفرع الثاني: المستويات المختلفة للحرمان في إطار الفقر.

إن تعريف الفقر يتشعب ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها من جهة كسبب ومن جهة كنتيجة لها والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع ، فالجزء المشترك بين جميع تعاريف الفقر يدور حول وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، فيما بعد ذلك تختلف تلك التعاريف في حدود مكوناته حسب التطور الذي يرافق الرؤية التفصيلية لمختلف جوانب الفقر.

فتعدد المفاهيم مرتبط بالمقاربات المتعددة لدى المختصين فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الفقر هو ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات وتعكس حالة المجموعة الأقل حظا بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها، لذا فهم يركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن وصحة وغيرها، بينما ينظر الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة، ويركزون على المؤشرات المرتبطة بالدخل والاستهلاك، وبين هذين الاتجاهين نجد المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية البشرية والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بينها وتحاول إعطاء صورة للظاهرة فتضيف وتدرج مفهوما آخر للفقر هو نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواءا في نقص الإدلاء بالأصوات أو في الحقوق السياسية، وهو شعور بالضعف وهو ميزة جوهرية للفقر.

بهذا يمكن أن نخرج بمفهوم للفقر كحالة من الحرمان على عدة عدة مستويات تنحصر بين حدين رئيسيين:

[1]-أحمد إبراهيم عبد المنصور وحلا زيدان ذنون المعاضيدي، 2013، "الفقر المفهوم والأساليب- العراق نموذجا-"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، ص 103.

[2]-UNDP, 1997,"preventing and eradicating povery, main elements of strategy to eradicate poverty in the arab states", support and management service, new york, p 11.

-كحد أدنى بالافتقار إلى الغذاء والملبس والمأوى أي في إطار فقر الدخل وعدم القدرة على تلبية الحاجيات الاستهلاكية الأساسية، وما يرتبط بها من تدني الحالات الصحية وانخفاض المستوى المعيشي والتعليمي.

-كحد أعلى مرتبط بالفقر في إطار القدرات والمساس بحرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، تعليم وصحة أمثل ممثلة بطول العمر فالفقر والشقاء يقصد بهما عدم توفر الرفاهية المادية ، وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والضيق النفسي وعدم توفر حرية الاختيار، فيصبح الأفراد فقراء عندما تتم مقارنتهم بأفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات[1].

فضلا عن ما سبق يراعي الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، الانعزال، الاغتراب الناجم عن التهميش، التمييز الاجتماعي والسياسي، كذلك الإتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان[2] والشكل الموالي يلخص تشخيص لظاهرة الفقر يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة لأوجه الحرمان .

الشكل رقم (1-1): تطور مفهوم الفقر ومستويات الحرمان

Source :Jean pierre cline et autres,2003,les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition , paris ,économica,P34.

هذه الجوانب المادية والنوعية للفقر توصل إليها البنك الدولي في دراسة بحثية على عينة من 20 بلدا باستخدام تقنيات البحث النوعي وقد أتت على تعدد أبعاد الفقر وكانت النتائج أرضية انطلاق برامج وسياسات مكافحة الظاهرة.

[1]- Deepa énarayan, op cit , p 18.

[2]- S.B,Malik , A.Benhabib, M.Benbouziane, t zian et n.chérif ,(2003) « mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen » ,revue d'économie et management, N°02, université Aboubaker Belkaid, Tlemcen, p 2.

المطلب الثالث: التحول نحو العدالة الاجتماعية

إن مسايرة موجة العولمة وإتباع السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في معظم بقاع العالم نتج عنه بروز لمطلب العدالة الاجتماعية تحقيقها يستمد جذوره المادية من النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، فهي تشير إلى المساواة في تطبيق الأحكام والقوانين على الجميع في سبيل تحقيق الصالح العام.

وتصنف إلى عدالة توزيعية لأنها تتضمن توزيع موارد المجتمع على الأفراد مع مراعاة قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية، ومنح الناس الخدمات التعليمية والتربوية والصحية والترفيهية والاجتماعية التي يحتاجونها بالتساوي ، ضف إلى ذلك أنها عدالة إصلاحية تصحيحية للضرر الذي يتعرض له الفرد والناجم عن اعتداء على حقوقه من قبل فرد أو جماعة بعدالة القضاء، وأنها عدالة تبادلية للمساواة في القيم التبادلية للأخذ والعطاء بين الأفراد والجماعات[1]، فالحاجة إلى القوانين والحرية والعدالة الاجتماعية وتلبية المتطلبات الإنسانية لم تبرز ضرورتها إلا بعد أن بلغت المجتمعات مرحلة متميزة في نموها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

الفرع الأول : ماهية العدالة الاجتماعية

إن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة الوطنية وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية هو أن توزَّع الأنصبة على نحوٍ يراعي الفوارق الفردية بين الناس في أمور كثيرة ، ومن منظور اقتصادي هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز استنادا إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن بهدف زيادة مستويات الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويساعد ذلك على تنمية القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، كذلك مراعاة تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والمقبلة وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة[2].

كما عرفت العدالة الاجتماعية بأنها الحاجة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال، والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو كليهما ، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالانصاف

[1]- فارس كمال نظمي، 2006، "مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي"، الحوار المتمدن ،العدد 1675، ص

[2]- cipe-arabia.org..http://egupt

والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع او مجتمعات أخرى، وهو ما يقودنا إلى المجتمع العادل الذي لا يتعرض فيه للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الانسان وحرياته وكرامته[1].

الفرع الثاني :مرتكزات العدالة الاجتماعية

حسب *Marion Young* فإن مبادئ العدالة الاجتماعية ليست بالواضحة التي تلقى القبول العام ، ذلك أن ما يعتبره البعض حقوقا لا يراه البعض الآخر كذلك ، فهي تقوم على مبادئ عامة يمكن إسقاطها على ممارسات محددة في كل المجتمعات، وعلى ضوء ذلك فإن العدالة الاجتماعية تبقى عملية نسبية إلا أن أهم العناصر الواجب توفرها لتحقيقها تتمثل في[2]:

–المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص: هو المبدأ الأساسي للعدالة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة أو طبيعة الاحتياجات[3] والمهم أن الفروق في الثروة أو الدخل أو غيرها مقبولة اجتماعيا، بمعنى أن تتحدد وفق معايير بعيدة عن الظلم والاستغلال، وعموما تعني العدالة الاجتماعية المساواة في الحقوق والواجبات والفرص أو التكافؤ فيها.

فالمساواة في الحقوق مرتبطة بمبدأ حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان للتمتع بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل ما هو مقرر في المواثيق والاتفاقيات خاصة المتعلقة بحقوق الطفل والنساء والأقليات، كما أنّ فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجيات الانسانية الضرورية للبشر، أما المساواة في الواجبات فهي ليست مطلقة بل مرتبطة بمبدأ القدرة انطلاقا من الفائدة الأصولية التي تقرر أن القدرة مناط التكليف، أما المساواة أو تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة السياسية وما إلى ذلك فمن الضروري أن تقترن بشروط وهي:

---

[1]– ابراهيم العيسوي، 2014، "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص31.

[2]– المنظمة العربية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013، "دليل التمكين القانوني للفقراء"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص109.

[3]– ابراهيم العيسوي، 2012، "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق"، صحيفة الشروق المصرية، أكتوبر، 2012.

– غياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل وما يترتب عليه من نتائج سلبية كالتهميش والاقصاء الاجتماعي والحرمان من حقوقهم.

–توفير الفرص: حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في الفرص في حين أن البطالة شائعة ما يرتب على الدولة وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيرها.

–تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة، فاغتنام الفرص قد ترتبط بتوافر قدرات معينة مستوى تعليمي أو امتلاك ملكية عقارية أو رأس مال ،فالمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين ، وتظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

2–التوزيع العادل للموارد والأعباء :تهتم العدالة الاجتماعية بالتوزيع من خلال عدة محاور[1] لتوزيع وإعادة توزيع الدخل في المجتمع هي:

– إصلاح نظام الأجور الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، و يعكس بصورة أو أخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الانتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم، كما يشمل إعادة النظر في الهيكل النسبي للأجور والعمل على تحقيق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية داخل القطاع الواحد، واعتماد مفهوم الدخل بدل الأجر.

– نظام ضريبي يعيد التوزيع للدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية، بما يوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

– نظام للدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسة من الطبقة الوسطى، لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقرا والعاطلين عن العمل، باعتبار

[1] –أحمد سيد النجار، 2012، "الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص119.

أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها بتوفير الحاجيات الاساسية لمعيشتهم.

-تمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، ما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

3-الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية: يحظى بتأكيد راسخ في القانون الدولي والسعي لضمان الكرامة الانسانية لجميع الاشخاص ، ويشمل الضمان الاجتماعي كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمين الاجتماعي، أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من أصناف الخدمات والرعاية التي تكفل رفاهية المجتمع وتمس حالات:

-غياب الدخل بسبب مرض معيل الأسرة او العجز أو عطلة الأمومة أو الإصابات المهنية والبطالة، الشيخوخة أو الوفاة.

-ارتفاع التكلفة الرعاية الصحية.

-عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال وكبار السن وذوي الإعاقات.

4-التنمية الإقليمية المتوازنة: إن غياب التنمية المتوازنة داخل الاقليم الواحد يترتب عليه تباين كبير في توزيع الموارد، وفي فرص أبناء الأقاليم المحرومة في العمل والمشاركة في الإنتاج وفي فرص توزيع عوائده على نحو ما يحدث بين الحضر والريف، الساحل والداخل، المناطق الصحراوية والحدودية ،ما سيضفي عليه الهجرة من المناطق المحرومة إلى المناطق الحضرية وما يترتب عليه من عشوائيات مثل ما يعرف بثنائية المركز والهامش ثمّ توريث هذه الأوضاع غير المتكافئة في المجتمع.

ففي غياب حصول مجتمعات المناطق والأقاليم المهمشة على السلع والخدمات الأساسية الضرورية، تغيب فرص أبناءهم في الارتقاء على السلم الاجتماعي ويرثون الفقر كما يرث غيرهم الغنى ، ومع تراكم الآثار الاجتماعية لهذا التهميش والاستبعاد تضعف قيمة المواطنة لدى الأفراد والجماعات المهمشة من جيل إلى جيل وبازدياد حدتها تظهر نزعات انفصالية ودعوات للاستقلال[1] على نحو ما حدث في العديد من الدول.

5- العدالة بين الأجيال: تتعلق مسألة العدالة الاجتماعية فيما يخص العدالة بين الأجيال من خلال مراعاة الاستدامة التنموية وإقامة نظام اقتصادي يؤمن إنتاج كميات من السلع والخدمات بطريقة منظمة تحول دون أن يورث الأجيال القادمة ديونا

[1]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، ص118.

اقتصادية وتكاليف اجتماعية تعجز عن مواجهتها، إضافة للاستدامة البيئية والمحافظة على الحياة بنوعيتها وتنوعها فلا تتآكل الموارد الطبيعية القابلة للاستمرار أو تتبدد، ولا تُستغل الموارد غير القابلة للاستمرار دون استثمارات مقابلة في بدائل لها تؤمن الاستقرار المناخي والتنوع الحيوي، فلا يرث جيل بعد جيل أعباء أو تكلفة تؤثر على تواصل بيئتهم ومجتمعهم ونوعية حياتهم ، فالعدالة شرط ضروري للاستدامة.

الفرع الثالث: أبعاد العدالة الاجتماعية

مما تقدم ذكره فإن للعدالة الاجتماعية مفهوم واسع ومركب ولها أبعاد متعددة يمكن اختزالها فيما يلي:

-البعد الاقتصادي: متعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وهو ما يقود إلى المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع[1].

-البعد الاجتماعي: الذي يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والاقصاء الاجتماعي وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسن أوضاعها على نحو مستدام[2]، فتمكين الفئات المحرومة يتطلب الانفاق على التعليم والصحة بحيث تتم إتاحة فرص متساوية في المجتمع بعيدا عن الفجوات بين الدخول.

-البعد البشري: الذي ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم، فيشمل حقوق الإنسان وإشباع حاجاته الأساسية كحقوقه في العمل والمسكن الملائم والمأكل والمشرب إضافة لعدم التمييز بين الجنسين وضمان حقوق ذوي الاحتياجات المختلفة.

-البعد الإقليمي: يتعلق بالتفاوت في توزيع الموارد والدخل الوطني بين أقاليم الدولة ومن ثَمَّ بدور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها.

-البعد الجيلي: مرتبط بالعدالة بين الأجيال المعاصرة والمقبلة، وليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية وتحمل كلفة التلوث، وإنما أيضا في تحمل أعباء الدين العام.

-البعد السياسي والمؤسسي: يتعلق بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي من خلال مؤسسات تكفل المشاركة الشعبية في وضع القرارات الوطنية.

-البعد الثقافي: مرتبط بالقيم التي تحث على الإبداع والعمل والاجتهاد والمنافسة والاعتراف بالآخر والحوار والحلول الوسط.

---

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2014، "الطريق إلى العدالة الاجتماعية"، القاهرة، ص10

[2]- ابراهيم العيسوي، "من العدالة الاجتماعية إلى التنمية الشاملة والمستدامة"، صحيفة الشروق المصرية، 8 أكتوبر 2012.

-البعد الخارجي: متعلق بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة والدول الأخرى ، ومدى ما يتسم به من تكافؤ أو استغلال أو هيمنة لاسيما في إطار النظام الرأسمالي العالمي وموجة العولمة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتفاوت في التوزيع والفقر.

استقر الاتجاه العام للفكر الاقتصادي على ضرورة المعالجة المتوازنة للتوزيع من خلال تقسيم ما يمتلكه المجتمع من ثروات وما ينتجه من منافع بين أفراده، كما أنها ليست مشكلة وليدة اللحظة فقد كانت من الانشغالات الرئيسية للباحثين وارتبطت بعدة مدارس ومذاهب ، وإن اِعتُبِر التوزيع على أنه مكافأة لعناصر الإنتاج لقاء خدماتها إلا أنه لا يتم بصورة آلية بل وليد عملية معقدة يعكس التطور المستمر للمفاهيم الفلسفية والاجتماعية وأدوات التحليل التي ترتكز عليها مختلف النظريات الاقتصادية، فالتفاوت و الفقر ظواهر تاريخية ما جعلها عرضة للتفسير والتنظير من قبل الباحثين .

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظريات التوزيع

لقد تعددت المحاولات الرامية إلى إنشاء نظرية متكاملة في توزيع الدخل وذلك حسب الأسس التي تقوم عليها كل مدرسة خصوصا في قضايا الملكية وتدخل الدولة والسوق.

الفرع الأول: المدرسة الطبيعية.

بالنسبة للطبيعيين فالزراعة هي النشاط المنتج الوحيد للريع الصافي وذلك يعود إلى عمل الخالق الإله ،وينظرون إلى كيفية توزيع الدخل على الأفراد داخل المجتمع باستخدام الجدول الاقتصادي الذي وضعه فرانسوا كنيه مستعينا بخبرته في ميدان الطب ،فشبه عملية توزيع الدخل ودوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

-الطبقة المنتجة، وتشمل العمال الزراعيين الذي يقومون بخلق الناتج النهائي

-طبقة الملاك العقاريين أو ملاك الأراضي وإن لم يكونوا منتجين فقد ترتيبهم في الوسط

-الطبقة العقيمة؛ تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة كالصناعة والتجارة واعتبرت عقيمة طبقا لنظرية الربح الصافي.

يفترض كينه أن يتم التوزيع بين العناصر التي اشتركت أو لم تشترك في العملية الإنتاجية ، فتحصل الطبقة المنتجة على الربح الصافي بعد اقتطاع مصاريف الإنتاج والاستهلاك من الناتج الزراعي الإجمالي ، ويدفع كمقابل لطبقة ملاك الأراضي والحرفيين الذين ينتجون السلع الصناعية بينما طبقة ملاك الأراضي هي الأخرى سوف تقوم بشراء المنتجات الزراعية والمواد المصنعة ، أما الطبقة العقيمة مقابل ما حصلت عليه من عائد من الطبقتين سيعود إلى الطبقة المنتجة من أجل الحصول على السلع الزراعية ،

وهكذا تتم دورة الناتج الصافي إلا أن طبقة الملاك تتحصل على الناتج الصافي بمجرد تأجيرها للأراضي التي هي أساسا هبة الطبيعة ولا تتناقص ، ما أدى لتتدخل الدولة وتفرض عليهم ضريبة ويعاد توزيعها في المجتمع.

الفرع الثاني:المدرسة الكلاسيكية.

ظهرت هذه المدرسة نتيجة تطور الاقتصاد الأوربي من إقطاعي إلى رأسمالي، ورافقها ظهور الثورة العلمية وانقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات وطبقة العمال، وتم إلغاء كافة القيود التي يفرضها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر مهامها في حفظ الأمن والقضاء وسيادة نظام المنافسة التامة في السوق، وقد انعكست مساهمات هذه المدرسة في مجال التوزيع الوظيفي للدخل بين طبقات المجتمع، وكانت اهتمامات روادها في تحليل العوامل المحددة لدخل كل طبقة وتتبع آثار النمو على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج .

فبالنسبة لآدم سميث *A.Smith* لم تكن نظرية التوزيع إلا انعكاسا لنظرية القيمة التي هي ركيزة المدرسة التقليدية وجوهرها أن المنفعة شرط لقيمة السلعة وتستمد مصدرها من العمل المبذول فيها، وهي الأساس لتحديد الاثمان المكونة من أجر وربح وريع ،كما يعتقد أن معرفة أسعار عوامل الإنتاج هي مصدر معرفة أسعار كل المواد والمداخيل، وتوصل إلى أن تزايد السكان يرافقه تراكم رأس المال سيؤدي إلى تناقص الأجور وارتفاع الأرباح والريوع ، كما أنه لم يستقر على نظرية محددة في الأجور فنظرية حد الكفاف كانت هي الشائعة في كتاباته حيث أنها تبين أن الأجور تعادل كلفة المواد الغذائية اللازمة لإدامة معيشة العامل وعائلته عند مستوى الكفاف والذي يتغير ارتفاعا وانخفاضا تبعا لحالة البلد من الازدهار والنمو أو العكس.

أما الريع الذي يفسر بعائد ما تنتجه الأرض هو تكلفة إنتاج وعائد احتكاري يتولد نتيجة احتكار الأرض وينتج فقط عندما يكون الثمن مرتفعا، أما الربح فهو الجزء المتبقي من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال، وحين يكون المال مقترضا فيُستخرج جزء من العائد ويُدفع ويسمى فائدة، ومعدل الربح يتأثر بمقدار المال المستثمر فلما زاد رأس المال اشتدت المنافسة وهبطت الأرباح وزاد الطلب على العمال وارتفعت الأجور، وإن كان هذا التحليل للعلاقة العكسية بين الأجور والأرباح يفترض حالة من السكون، فهو يتعارض مع اقتراح آخر أبداه في كتابه "ثروة الأمم" أن زيادة الأجور قد تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للعامل ثم الإنتاج ومن ثم الأرباح.

أما بالنسبة لـ دافيد ريكاردو *D.Ricardo* فقد أسس نظريته في توزيع الدخل على قانون القيمة في العمل أي أن كمية العمل هي المحددة الوحيد لقيمة البضائع والسلع ،وأن توزيع الناتج يخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة فمقدار التراكم مرتبط بمقدار الربح، وأن هناك علاقة طردية نسبية بين الأجر والنمو السكاني، وتوصل ريكاردو لصياغة نظرية جديدة للريع

سمحت بتحديد الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل حيث أن الريع هو الفرق بين إنتاج العمل على الأرض الحدية وانتاج العمل على الأرض التي تغل أكثر من ذلك، فهو فائض يرتكز من الفروقات في نوعية الأرض وهو نتيجة الاحتكار ولا يمكن أن يظهر في حالة المنافسة الكاملة، أما بالنسبة للأجور فيرى ريكاردو أنه من الضروري التمييز بين الأجر الطبيعي للعمل والأجر السوقي، فالأول يشكل المستوى الذي يتجلى نحوه الأجر الفعلي في المدى الطويل وهو في جوهره مستوى الكفاف[1]، أما الثاني فهو الذي يتحدد بالعرض والطلب حيث أن الطلب على العمل سيتوقف وبصورة أساسية على معدل تكوين رأس المال وتجميعه وبدوره يتوقف على معدل الربح، الأمر الذي يؤدي بالمستوى المرتفع لتراكم رأس المال إلى دفع أرباب العمل إلى المنافسة الشديدة على العمل مما يدفع بسعره السوقي الى ما فوق مستوى السعر الطبيعي.

أما الأرباح فتعد حصة متبقية بعد طرح الأجور والريع من مجموع الدخل، تعد مصدرا للإدخار ما ينتج عنه تجميع لرأس المال ،كما أنها تحدد معدل الاستثمار الصافي (تكوين رأس المال) الذي يشكل المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي في النظام الكلاسيكي، وعليه يكون مصدر رأس المال عملا متجمعا من قبل قد أُدخِر وتجسد في صورة مادة لينفق من جديد في سبيل الانتاج ، بهذا فليس من المنطقي عَدُه عاملا مستقلا في تكوين القيمة التبادلية للسلعة مما يبقي على العمل الأساس الوحيد للقيمة، وما دامت السلعة مدينة في قيمتها لعمل العامل فقط فأثناء بيعها تعود بعائد صاف لمن يملك رأس المال وذلك بسبب مدة الوقت التي تمضي بين الاستثمار وظهور المنتجات للبيع ،وبهذا يكون قد خلط بين الربح والفائدة واستنادا إلى قانون تناقص الغلة ودالة الإنتاج فيظهر تشاؤم ريكاردو الذي كان يعتقد اختفاء الأرباح على المدى الطويل.

بهذا تضمن التوزيع عند الكلاسيك ثلاث مكونات أجور وأرباح وريوع حيث الأجر لم يكن يشكل مشكلة بحكم ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحدد مستواه والذي غالبا ما كان مرجعه مستوى الكفاف في حين أن تحديد الربح والريع هو المشكلة بحكم أنها الأكثر تأثيرا على العملية التراكمية لرأس المال الضامن للنمو الاقتصادي[2].

الفرع الثالث: المدرسة الماركسية.

يقوم هذا الفكر في جوهره على نقد النظام الرأسمالي حيث حاول مفكروه وعلى رأسهم كارل ماركس *Carl Marx* توضيح تناقضات هذا النظام اعتمادا على الفلسفة المادية الجدلية في تحليل تطور المجتمعات وتعاقبها، وبهذا يروج لفكرة أحقية النظام الاشتراكي ومدى صلاحيته للبشرية، وذلك راجع أساسا لتركيبة النظام الرأسمالي وإحتوائه على طبقتين هما المالكة لوسائل الإنتاج

[1]– فاضل عباس مهدي، محمد عبد الفضيل، 1988، "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، ص35.

[2]– كريمة محمد الزكي، 2004، "آثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي"، دار المعارف، مصر، ص63.

والطبقة العاملة على طرفي نقيض واستغلال العمال من خلال ما يعرف بفائض القيمة ، حيث يمثل الربح جزءا منه يأخذه ملاك الأراضي دون عناء ما يدفع بالرأسماليين لتقليص الأجور لأدنى مستوى فترتفع الأرباح ما يؤدي إلى سوء توزيع الدخل في النهاية، كما أقر ماركس بتفسير ريكاردو للريع العقاري واستطاع أن يميز بين الريع التفاضلي والمطلق وأثبت عن طريقه أن للأرض ريعا قائما على أساس الاحتكار الطبيعي ومحدودية مساحتها.

حسب ماركس يجب أن يوزع الناتج الكلي إلى ثلاثة أجزاء هي رأس المال الثابت (قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة) ورأس المال المتغير (قيمة الأجور) والقيمة المضافة[1] ،وتقوم نظريته في التوزيع على فكرة القيمة في العمل ولكل سلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، كما أن القيمة تحدد بكمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج السلعة وبهذا فثمن قوة العمل (الأجر) هو الآخر محدد بذلك، وحسب ماركس تقاس درجة استغلال العامل بمعدل فائض القيمة أو العلاقة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير وهي العلاقة بين العمل غير المدفوع والعمل المدفوع أجره، أما معدل الربح فيقاس بالعلاقة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي الذي يشمل رأس المال الثابت ورأس المال المتغير (الأجر) ،وفي حالة ما إذا كان معدل فائض القيمة ثابتا فإن الربح ينخفض بزيادة رأس المال الثابت (التراكم المستمر) ، ومع استمراره في الانخفاض يلجأ رب العمل إلى رفع معدل الاستغلال بواسطة رفع ساعات العمل (مع ثبات الأجر اليومي) لزيادة انتاجية أو إنقاص عدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم لإبقاء الأجور منخفضة ولتعويض انخفاض معدل الربح.

وعليه للرأسمالية حسب ماركس تناقضات سوف تحتم عليها الزوال، خاصة مع إصرار الرأسمالي على تراكم رأس المال وتحسين الأدوات وتنميتها خاصة مع التقدم العلمي للآلات والوسائل وانخفاض نصيب العمال من القيمة التي يخلقونها، وفيما تتهم الماركسية الرأسمالية بعدم تطبيق العدالة الاجتماعية نجدها هي الأخرى لم تطبقها إلا جزئيا فعوضت العامل بأجر وضمان تحدده هي بنظرة ملكية عامة دون الاعتراف بالملكية الخاصة.

الفرع الرابع: المدرسة النيوكلاسيكية.

تقوم المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي لتحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج وذلك وفق انتاجيتها الحدية وبواسطة منحنيات العرض والطلب الخاصة بكل عامل في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل الموارد[2]، وإيمانا منها بالحرية الاقتصادية ،فقد نادت هذه المدرسة بحد أي تدخل للدولة في كبح حرية الأفراد في مزاولة أي نشاط ، واعتقادا بأن قوى السوق التي تحكمها

[1]–محمد بلقاسم حسن بهلول، 1990،" الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي– مثال الجزائر–"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص194.

[2]–عبد الوهاب الأمين، 2000، "التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ، الطبعة الأولى، ص83.

الحدية والذاتية والمنافسة قادرة على توجيه الاقتصاد نحو التوازن المستقر وتدخل الدولة في هذا الحكم يمس بالعدالة والكفاءة الاقتصادية، كما أرجعت النمو الاقتصادي إلى التركم الرأسمالي ووفرة الموارد والنمو السكاني وقوة العمل والتقدم الفني وهذا ما يساعد على اتساع الأسواق ومزيد من التخصيص.

وتعتمد نظرية التوزيع عند النيوكلاسيك على نظرية الريع لريكاردو، وأسعار عوامل الإنتاج بالاستناد على المنفعة الحدية حيث مساهمة كل من العمال والرأسماليين وملاك الأراضي إضافة إلى المنظمين هي التي تحدد أسعار السلع والخدمات في السوق ،كما ظهرت فكرة تحديد الفائدة على أساس تعويض الانتظار أو التضحية لتفسير عائد رأس المال في العملية الانتاجية، وتجدر الإشارة إلى أهم مساهمة لأحد مفكري هذه المدرسة بالنسبة لنظرية التوزيع حيث أن ألفريد مارشال ورغم قبوله لنظرية الانتاجية الحدية إلا أنه خالف رواد المدرسة النمساوية الذين اعتبرها نظرية متكاملة لتقدير الحصص النسبية حيث أكد أنه يتوجب إدخال تكاليف الإنتاج من حانب العرض ويحصل بذلك التفاعل بين الطلب (الإنتاجية الحدية) والعرض (تكاليف الإنتاج) ، بهذا أشار لفكرة التوازن بين العرض والطلب من أجل تحديد أسعار عوامل الإنتاج التوازنية لما يحدث على كل السلع الاستهلاكية[1]،وتصبح نظرية التوزيع هي تعبير عن أثمان عناصر الإنتاج، إلا أنه ما يؤخذ على هذه المدرسة أنها أهملت وجود الطبقات الاجتماعية، ويعامل العامل كآلة تتم مكافئتها وفق دالة الإنتاج وتحت فرضية المنافسة التامة.

[1]- حسن عمر، "موسوعة الفكر الاقتصادي"، الجزء الثاني، دار الكتاب الحديث، مصر، ص964.

الفرع الخامس: المدرسة الكينزية.

ما خلفته الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 من كساد وبطالة دفعت بالاقتصادي كينز *J.M. keyns* إلى تبني نظرية جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي، فقد انتقد التحليل الكلاسيكي القائم على قانون توزان الأسواق وان العرض يخلق الطلب الخاص به، طرح مقاربة الطلب الكلي الفعال لمجابهة أزمة القصور فيه، فهو الذي يحدد مستوى التشغيل ومستوى الانتاج والدخل ويتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ،كما رأى بضرورة اتخاذ آليات لتحريكه لإنهاء الأزمة وهذه الآليات تستدعي تدخل الدولة تحت مفهوم أثر كل من المضاعف والمعجّل اعتمد فيها على ثلاث متغيرات تكمن في الميل الحدي للاستهلاك الذي يعبر اقتصاديا عن الكيفية التي يستجيب بها المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل، الكفاءة الحدية لرأس المال يرى كينز أنها تمثل أحد المحددات الرئيسية لتعديل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاءة الحدية لرأس المال ، أما سعر الفائدة يمثل العنصر الثاني المحدد للاستثمار الى جانب الكفاءة الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

وعلى الرغم من اهتماماته الواضحة بآلية النمو الاقتصادي فقد استخدم مفاهيم الاقتصاد الكلي ولم يفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي الاقتصادي، كما اهتم بقضية التوزيع ففي مسألة التوظيف يرى أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، وأن الطلب على العمل يتحدد عند المستوى الذي يتساوى فيه معدل الأجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية للعمل، كما تؤدي حالة الاستخدام الكامل لتقسيم الدخل الوطني إلى أجور وأرباح فتتحدد الأرباح بالعلاقة بين الاستثمار والدخل الوطني، بينما يحدد الطلب الكلي الفعال مستوى أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الانتاج نسبة إلى معدل الأجور النقدية، فكل زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى ارتفاع مستويات تلك الأسعار وارتفاع نسبة الربح الحدي وبالعكس، وعليه يؤدي تغير مستويات الأسعار إلى التباين بين الاستثمار والادخار مما يؤدي إلى تغير هيكل التوزيع[1].

كما نادى بتدخل الدولة لتنشيط الطلب الفعلي والتخلي عن سياسة الحرية علاجا لمشكلة البطالة، فيمكن للدولة تنشيط الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة لأن ميلها الحدي للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للطبقات الغنية، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية ومنح الاعانات النقدية وأداء الخدمات المجانية، كما يمكن تنشيط الطلب الفعلي على سلع الإنتاج يتدخل المحاولة للقيام ببعض المشروعات أو بخفض سعر الفائدة تشجيعا للمنظمين على القيام

[1]- شقير لبيب، مرجع سابق، ص265.

باستثمارات جديدة أو القضاء على الاحتكارات حتى لا تستمر أسعار المنتجات في الارتفاع[1]، ومما يؤخذ على كينز وبالرغم من اهتمامه بعدالة التوزيع غير أنه لم يبحث في الأسباب الحقيقية لها والتي مردها إلى تركز الثروة الذي نشأ من اطلاق الملكية الخاصة فهو لم يبحث في كيفية التوزيع ما قبل الانتاج، بل ركز على التوزيع بعد الانتاج واستخدم أداة سعر الفائدة التي تؤدي اقتصاديا إلى تضييق نطاق الملكية وزيادة حدة التفاوت في التوزيع.

الفرع السادس: النظريات الحديثة.

إن النظريات التي جاءت بعد *Keyns* يمكن حصرها في نظريات *Kalecki* حول الادخار والاستثمار ونموذج – *Kaldor Robinson* حول العلاقة بين التوزيع والتوازن الاقتصادي.

*نظرية *Kalecki*: في 1933 قام *Kalecki* برفض الفرضية القائمة على المنافسة حيث اعتبرها غير تامة وحلل نظرية التوزيع على أساس ذلك ، فإذا كانت المنافسة التامة تفرض أن السعر هو تلاقي العرض والطلب في السوق وكل مؤسسة تسعى لتعظيم ربحها بزيادة إنتاجها وتصريفه بسهولة عند سعر السوق لان الطلب على انتاجها يكون مرنا إلى مالا نهاية، أما في ظل المنافسة غير التامة فرفع مؤسسة لسعر بيعها سيؤدي إلى فقدان جزء من زبائنها وستقلص حجم إنتاجها ولذا فهي خاضعة لسياسة تسعير مرتبطة بمستوى التكاليف ، وردود الفعل الناتجة عن المؤسسات الأخرى حيث يكون الطلب غير مرن مرونة تامة وتساوي التكلفة الحدية مع الناتج الحدي يولد ربحا غير عادي، وطور *Kalecki* درجة الاحتكار من موقع المؤسسة بالاعتماد على السعر الذي تطبقه والسعر المتوسط لكافة المؤسسات وتتحدد حسبه درجة الاحتكار بـ:درجة التمركز الصناعي، سياسة ترقية المبيعات ، التغيرات التكنولوجية و قوة نقابة العمال المطالبة بخفض هامش الربح نسبة للأجور.

وتوصل *Kalecki* بخصوص توزيع الدخل في وضعية تكون الطاقات الانتاجية مشغلة وغلة الحجم ثابتة والتكلفة المتغيرة الوحدوية ثابتة فإن حصة الأجور من القيمة المضافة ترتبط بدرجة الاحتكار وبالعلاقة بين سعر المواد الأولية والتكلفة الوحدوية للعمل، أما بالنسبة للأرباح بالقرارات الاستثمارية والاستهلاكية التي يتخذها الرأسماليون هي التي تحدد الأرباح بالارتباط بدرجة الاحتكار التي تتحكم في مداخيل العمال وبالتالي الاستهلاك الوطني وبالنتيجة الناتج الوطني والتشغيل.

*نموذج ***Kaldor-Robinson*** تمثل في الأعمال التي قام بها كل من *Nicolas Kaldor* و *Jean Robinson* حيث يعد امتداد النموذج *Harrod-Dommar* حول النمو الاقتصادي وتدور أفكاره حول نقطتين:

-التوزيع ليس مظهرا محاسبيا على المستوى الجزئي، وإنما هو جهاز لوظيفة النظام الاقتصادي على المستوى الكلي.

[1]- رائد محمد عبد ربه، 2013، "الاقتصاد السياسي"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص96.

-وجود علاقة بين التوزيع وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي في المدى البعيد.

المطلب الثاني: نظريات تفسير الفقر.

لقد اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر استنادا لواقعهم الذي يعيشون فيه، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمة وأن الفقر أحد جوانبها أو يكون عمودها الرئيسي.

الفرع الأول:نظرية الحلقة المفرغة.

تأخذ هذه النظرية بمنطق السببية في تفاعل مجموعة من القوى مع بعضها بطريقة دائرية من شأنه إبقاء الدول النامية في حال تخلُّف مستمر لا يمكن الخروج منه، وتفترض النظرية أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة من جانبي العرض والطلب على حد السواء[1]، وبما أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، فمن المعروف في الدول النامية أن الحلقة المفرغة للفقر تبدأ به وتنتهي به، فانخفاض مستوى الدخل سيؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية، وتنخفض مستويات الاشباع من الحاجات الأساسية بما فيها التغذية، وستنعكس آثارها فيترتب على ذلك ضعف البنية الصحية للفرد، وبالنظر لإنتاجية الفردية الاقتصادية التي هي دالة في قدراته الصحية فستتدهور إمكانيات تحقيق طموحاته لتراجع مستوى دخله ويقترب الفرد من الفقر فتأخذ العلاقة مسارها الدائري مع استمرار التوسع في الفقر، أما من حيث العرض فتتمثل الحلقة في انخفاض الدخل الفردي ما يعني انخفاضا للقدرة على الادخار، حيث يترتب عليه انخفاض في تراكم رأس المال المستثمر وهذا بدوره يؤدي لانخفاض في الانتاجية ومن ثم ينخفض الدخل وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة.

كما أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة منها المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وانخفاض المستوى الصحي وغيرها ،بهذا فإن حيثيات الفقر ناتجة عن التخلف البنياني في غالبية هذه الدول المتخلّفة الفقيرة ،وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها هو عجزها عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها تعتبر سطحية مبسطة للأمور شارحة لبعض المظاهر العامة للفقر متجاهلة للعديد من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث الحلقة الدائرية وتجريدية مهملة للعوامل التاريخية في مراحل النمو[2].

---

[1]- , 2nd ed, Prentice hall, London, p 20." the economies of developings countries"Nafziger wayne, 1990,

[2]- رضا العدل، فرج عزت بسيوني، 1999، "التنمية الاقتصادية"، جامعة عين الشمس، ص 155.

الفرع الثاني:نظرية مالتوس في تفسير الفقر.

إن تزايد عدد السكان له تأثير على الفقر والسكان يشكل لب نظرية مالتوس *Thomas Robert Malthus* حيث تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها للمتتالية الهندسية، أما الموارد الغذائية والإنتاج فإنها تخضع في نموها للمتتالية الحسابية، وعليه فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء والإنتاج وفق قانون تناقص الغلة[1]، ومن ثَم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها وهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي كما يرى مالتوس أن "السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء" أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.

وبهذا ينتشر البؤس والفقر في العالم، ولحل هذا المشكل يجب عدم زيادة أجور العمال لأنه إذا زادت الأجور تزوجوا مبكرا وأنجبوا مزيدا من الأطفال، ما يؤدي لزيارة عدد السكان أكثر فأكثر (مقارنة دائما بالانتاج) ويجب معالجة الفقر بوقف الاعانات الموجهة لهم، وعدم التصدي للمشروعات الخاصة، واقتراح وضع عوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد، كما اعتبر أن الأمراض والمجاعات وحتى الحروب رحمة بالبشر لأنها تعمل على إنقاص عدد السكان، غير أن هذه النظرية الخاطئة انتهت بنهاية القرن التاسع عشر.

الفرع الثالث:نظرية الماركسية في تفسير الفقر.

فسّر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقاته بوسائل الانتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الإنسان تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه ،إذ أن تشخيص أوضاعهم الواقعية وتغيرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعديه البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات وليس في التفكير الأكاديمي وسَن السياسات المختلفة[2]

[1]- "Population pressure on resources and population Resource Regions", The Anupama Mhsya ,2007, Association for Geographical Studies, Shaheed Bhagatsingh College, University of Delhi, 2007, p45.

[2]–عدنان داود العذاري، هدى زوبير الدعمي، 2010،" قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ص 39.

الفرع الرابع:نظرية ثقافة الفقر.

تفترض أن الأسباب الرئيسية واستمرار الفقر يعود إلى تلك البنية الثقافية التي ينشأ فيها الفقير، بمعنى أن هناك أنماط مميزة من القيم والمعتقدات تميز طريقة حياتهم من الثقافة التي تسود المجتمع ككل، وقد عرف *louis Oscar* ثقافة الفقر بأنها "طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة" وبهذا تكسب صفة التخليد ويصبح أفراد هذه الفئة مستوعبين لقيم ومواقف ثقافتهم الفرعية وغير مهيئين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص المتاحة ،وقد قدّم *Charles Valentino* وجهة نظره لمعالجة ذلك حيث يرى أن الفقراء لهم ثقافة الفقر تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأضرار في المجتمع وأنهم غير قادرين على مشاركة ثقافة الطبقة الوسطى، لذا فإن التغيرات التي يقتضي حدوثها للتخلص من ذلك هو تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الموجه لهم وذلك بوضع سياسة اجتماعية تقوم على ثلاثة ركائز هي: الخدمة الاجتماعية، التربية والعلاج النفسي[1]، وقد تم انتقادها بحكم أنها مجرد تكريس للسلبية ليست بالضرورة موجود أصلا وانعكاسات لبعض جوانب الثقافة السائدة فخصائص الفقر ليست نتاج ثقافة، وهم لا يختلفون في أهدافهم ولا قيمهم ولا اتجاهاتهم وكل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويُمنعون من تحقيق أهدافهم ومن ثم يسعون لتحقيق أهداف بديلة تختلف عن الثقافة المسيطرة في المجتمع.

الفرع الخامس:نظرية الأنظمة السياسية والاقتصادية .

يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الفرد ليس مسؤولا عن الفقر الذي يعانيه، ولكن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها دور مباشر في عدم قدرة الناس الحصول على الفرص والوسائل التي تحكمهم من تحقيق مستوى معيشي لائق، ويؤكد المفكر الاجتماعي الفرنسي *Jencks* أن الدخول المتدنية لا تتيح للعائلات فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، فتتناقص فرص التحصيل العلمي والتدريب المهني لتلك العائلات، ما يحول دون الحصول على وظائف جيدة ويساهم في بقاء مستويات الدخول ضعيفة .

إضافة إلى ذلك فإن طبيعة النظم السياسية وفق هذه النظرية تشكل عائقا حقيقيا يقف أمام الفقراء، حيث أن التأثير والنفوذ السياسي يرتبط طرديا مع الثروة والغنى وهو ما يعني أن الفقراء الذين لا يملكون القدرة على التأثير المطلوب ضمن النظام السياسي لا تتحقق لهم منافع تحسِّن من مستوى معيشتهم وتمنحهم المزيد من العدالة[2].

[1]–محمد حسين الغامري، 1980، ثقافة الفقر، "دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 101.

[2]–علام عثمان، 2014، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،ص 28.

الفرع السادس:نظرية العلاقات الغير متكافئة.

تعتبر هذه النظرية أن الفقر والتخلف لا يمثلان الحالة الأصلية لمجتمعات الدول النامية وذلك من حيث أن الفقر نشأ وتطور مع الدول الرأسمالية المتقدمة، هذه الأخيرة التي تقدمها في الغالب على حساب تخلف وفقر الدول النامية بسبب العلاقة غير المتكافئة التي تجمع بين مركز الدول المتقدمة ودول الأطراف المتخلفة، وقد فرضت العلاقات غير المتكافئة بعدة أساليب وطرق منها الاستعمار والسيطرة المباشرة على العديد من الدول النامية، والسيطرة غير مباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول الصناعية الكبرى[1].

وعليه يصبح الفقر محصلة لظروف تاريخية تميزت باستغلال الدول المتقدمة للدولة المتخلفة، هذا الاتجاه بالرغم من كونه طرح واقعي نسبيا إلا أنه يركز على العوامل الخارجية للفقر والتخلف ولا يشير للعوامل والظروف الداخلية التي تميز الدول المتخلفة والتي ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر كسوء التوزيع والفساد الإداري والسياسي وغيرها.

المبحث الثالث: مقاربات التوزيع الأمثل والفقر.

يتناول هذا المبحث مسألة فلسفية تعددت أطروحاتها وليست محسومة فلا يزال الجدل قائما في مسألتي التنظير والتطبيق لأمثل توزيعٍ للدخل والثروة يُراعى فيه مبدأي العدالة والكفاءة ،فالعدالة باعتبارها موضوعا ليست هي هي منذ الوعي الحضاري ، وقد بدأت للعمل على حفظ حقوق شريحة معينة من المجتمع و كان هدفها حماية المستضعفين وليس تحقيق المساواة الاجتماعية ثم تطور الى رؤى مختلفة ، كما أن الاهتمام بالفقر لاسيما في إطار التطورات الحديثة للفكر التنموي قد أكسب الظاهرة أهمية متجددة في الأدبيات الاقتصادية، وظهرت منهجيات متعددة لمعالجته ويمكن التمييز بين عدة مقاربات فكرية أساسية لشرح التطور الذي يجسده التفاوت في توزيع الدخل والثروة والفقر.

المطلب الأول :المقاربة التقليدية.

تمثلها المدرسة النفعية باعتبارها المسيطرة على فكر الرفاهية الذي يقصد به الرفاهية المادية حيث رفاهية المجتمع هي مجموع رفاهيات الأفراد ، هذه الأخيرة تنصب على سلوك الفرد لتحقيق منفعته فهي ترتكز على المنفعة الفردية التي تعرفها على أساس بعض الخصائص المعنوية كالفرح والسعادة والإحساس ، وبالتالي تعظم منفعته ورفاهيته فتحققت من ثمَّ الرفاهية الاجتماعية بتجميع الرفاهية لدى الأفراد، ويدعو بنتام (*Bentham Jeremy*) (1748–1832) زعيم مذهب المنفعة إلى الأخذ بالقانون وإخضاعه

[1]–مدحت القريشي، 2007، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ،ص 50.

لاختبار حساب المنفعة بهدف زيادة سعادة الناس وإنقاص ما يعانونه، ويقوم مذهبه على مبدأ نفسي أن الطبيعة أخضعت الانسان لحكم سيّدين مطاعين هما الألم واللذة، وأنهما متحكمان في كل ما يفعله أو يقوله أو يفكر فيه[1] ويستوي في ذلك مع بقية المخلوقات ، لكن الإنسان يتميز بتطبيقه لمبدأ النفعية بمعنى أن ما يعود عليه باللذة المستمرة أو ما تزيد به لذته على الألم الذي يستحدثه فهو خير ،وأن ما يترتب عليه ألم مستمر أو ما زاد فيه الألم على اللذة فهو شر، والسعي في البحث عن اللذة يؤدي بشكل أكيد إلى سلوك أناني فردي ينتج الحالة التنافسية بينهم للوصول إلى ما هو لذة وتجنب ما هو ألم، والإدراك السليم حسب بنتام *Bentham* يقضي بأن منفعة المجتمع شاملة لمنفعة الفرد ومن ثمّ مقدمة عليها، وبهذا ينبغي أن يكون شعار المقارنة بين اللذات والمفاضلة بين ما تحققه للفرد وما تحقق للجماعة بتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن ،وحينئذ يكون لزاما على القانون أن يتدخل لاستحداث نوع من الانسجام المصطنع بين صالح الفرد والصالح العام.

وحسب ما أشار إليه هيوم في هذا الصدد أن التصورات عن النتائج المنفعية هي الأساس الوحيد في ضرورة العدالة، ودل ذلك على أن الترابط بين فضيلة العدالة كنظام يسود المجتمع المدني وسلوك يضبط الأفراد في تصرفاتهم ، فبالإضافة إلى خيرات الطبيعة التي توفر وبشكل مستمر المنافع والمتعة لكن هناك منافع تأتي من نشاط الأفراد في أعمالهم الصناعية الكفؤة وهنا أيضا لا بد من حضور الضابط الأخلاقي لتلازم العدالة بالمنفعة.

كما أن جون استوارت ميل قد سار على نفس المذهب الأخلاقي النفعي وقام بتعديله فيما يخص اللذة، فليست كلها راجعة إلى اللذة الحسية، فهناك لذات معنوية كيفية تتصل بحياة الوظائف العليا للإنسان هي أشرف من حياة الوظائف الدنيا، وبما أن أخلاقيات الفعل مرهونة بجزاءاته، فقد أضاف جزاءا آخر يتمثل في الجزاء الباطني من خلال استشعار الضيق عندما يعصي الانسان نداء الواجب وارتياحه حين يلبيه.

وما تقدمه المدرسة التقليدية نظرة بحتة للتسوية الاجتماعية عن طريق مبدأي الفعالية والنمو[2]، فالعدالة هي عبارة عن منتوج جزئي ثانوي يظهر من خلال تساوي المنافع الحدية، أما الدخل الفردي فمرتبط بكمية العمل، وهذا ما ورد لدى مؤسسي النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، فآدم سميث يؤسس لأجور حد الكفاف واليد الخفية التي تحرك السوق قادرة على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع ،وحسب النظرية الحدية فان لدى كل فرد في المجتمع رغبة طبيعية في تحقيق الحد الأقصى من منفعته

[1]– جونستون ديفيد، 2012،" مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص157.

[2]–louis-marie asselin, Anyck Dauphin, 2000, "mesure de la pauvreté un cadre conceptuel" centre canadien d'étude et de coopération internationale, p5.

الشخصية المادية (تحقيق أقصى اشباع ممكن من وأقصى ربح ممكن)، وأنه إذا أقر المجتمع بهذه الرغبة وترك الأفراد يسعون إلى تحقيقها بحرية تامة من خلال سوق المنافسة الكاملة ، فسوف تتوزع العوائد على عوامل الانتاج توزيعا أمثل، فتحقق المنافع الذاتية للأفراد والعدالة في التوزيع بحيث ينال كل عامل إنتاج عائدا نقديا مساويا تماما لمقدرا مساهمته في الإنتاج كما تتحقق الكفاءة الانتاجية للمجتمع.

فجيل المنظرين النيوكلاسيك قد استمروا في سياق تحليل مفهوم المنفعة باتخاذ أساليب كمية لتطويعه بشكل حسابي لقياس درجات السعادة، فالمبدأ في المنفعة سلوك يحكم وبشكل أخلاقي طبقا للنتائج وكذلك للحقائق الناتجة عن المقاربة العامة للسعادة البشرية حسب صيغة *the great happiness of the greatest number* أعظم المنافع لأكبر عدد.

ونظرا لخصوصية التنوع البشري فإن سرد هذا الحقل الأخلاقي بواسطة مقدمات الرياضيات وتطبيقها على علم الاقتصاد عبر حساب التفاضل والتكامل للسعادة لا يمكن حسمه[1]، إيدجورث *Edgeworth* تحرى الحساب الاقتصادي في ظل شروط مدى حدود منحنى التعاقد فحسبه لا يكون التوزيع عادلا إلا على مستواه، أما بأمثلية باريتو *Pareto* يمكن الوصول إلى اجمالي المنافع الممكنة القصوى أي تخصيص امثل وأكفأ إذ لم يعد بالإمكان إعادة تنظيم الانتاج والتوزيع لزيادة المنفعة كشخص واحد او أكثر دون خفض المنفعة للآخرين وبالعكس، فالتوزيع الباريتي بالرغم من أنه يحدث في سوق حرة إلا أن الصيغة القسرية للقبول بعدالة الأخلاق النفعية هي أن كل فرد في المجتمع عليه أن يقبل بالاجماع الاجتماعي على صيغ توزيع الدخل وتخصيص الموارد قبل الرضا عنه[2]، وعليه فإن كثير من الحالات قد تبدو غير عادلة ويتم تسويغها بحسابات منفعية.

وتعبّر مدرسة الرفاهية عن الفقر بمستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية مؤديا لاستهلاك غير كاف وغير لائق ،بهذا الطرح فهي ترتكز في تحليلها للفقر النقدي على أساس مفهوم المنفعة وفي نظرها ما يفتقده الفقير هو الرفاهية لاعتماد هذه المقاربة على استعمال الدخل كمقياس للرفاهية الاقتصادية المحدد عن طريق الاستهلاك ،وتبنيها الطرح الموالي "بما أن الرفاهية الجماعية محققة بتجميع الرفاهيات الفردية حيث جميع الأفراد يتقاسمون نفس التفضيلات ويخضعون لنفس نظام الأسعار" ،فالتفضيل الترتيبي للدخل هو نفسه عن طريق المنفعة، وإن كان في الحقيقة الرفاهية الفردية لا يمكن ملاحظتها، كما أن التفضيلات تختلف من شخص لأخر.

مقاربة الفقر لدى مدرسة الرفاهية قائمة على مبدأين:

[1]– أحمد ابراهيم منصور، 2007، "عدالة التوزيع والتنمية الاقصادية" ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص114.

[2]–Adair.P, 2003, "la paupérisme histoire, éthique et analyse économique", revue d'économie et de management, université de Tlemcen ,N°02, p58.

–الأول: يتمثل في أن الأفراد هم على دراية تامة بما هو في صالحهم ويؤدي لاشباع حاجاتهم.

–الثاني: يتمثل في أن الدولة لا تتدخل في الاقتصاد فلا تحدد ما يجب أن ينتج، ولمن ينتج، وكيف ينتج، فالتفصيلات الشخصية الغير معروفة كفيلة بذلك[1].

بهذا الطرح تسمح مقاربة المنفعة بتحديد عتبة كمرجع يمكن اعتباره حد للفقر[2]، الذي هو عبارة عن دخل معين أي دخل تحت هذه العينة فلا يتيح لصاحبه نفس المستوى من المنفعة الموافق للكمية الأدنى لشروط الحياة، وهذا ما ذهب إليه *Martin Ravallion* بقوله أن الفقر يتواجد في مجتمع ما إذ لم يستطيع فرد أو أسرة الوصول إلى حد ما في مستوى المعيشة المقبول في المجتمع، كما أنه حاول قياس الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه بداية على أبعاد متنوعة للرفاهة.

وقد تمحورت أغلب الانتقادات الموجهة لها حول تجاهل الرفاهيين المتعددة للفقر واكتفائهم بالتعبير النقدي إضافة إلى مقارنة المنفعة بين الأفراد، بحيث يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن الخصائص الشخصية والحاجات الفردية تكون متغيرة، فالعائلات تختلف في الحجم والتركيب حسب الجنس والعمر، كذلك الأسعار تتغير مع تغير الزمان والمكان وعلى هذا الأساس تم انتقاد المقارنة باعتبارها ذات بعد أخلاقي"لا يبدو إن كان علينا تقبل المستوى الحقيقي للمنفعة المحسوس من قبل الأفراد كمتغير أخلاقي"، لأن الشخص غني صعب التشبع سينظر اليه على أنه أقل سعادة من شخص فقير سهل التشبع، وبتعبير آخر لماذا غني سيكون مقيَّما بأنه أكثر فقرا من ريفي سعيد"[3].

ورغم محدودية هذه مقاربة من خلال استعمالها كمتغيرات إجمالية كالدخل والاستهلاك تبقى لحد الآن مقاربة الأكثر استعمالا وينظر إليها أنها الطريقة الوحيدة للتصرف والتدخل دون التعرف عن تفاصيل الفقر والفقراء، يعتمد عليها في إطار سياسة مكافحة الفقر إلى الرفع والزيادة من الانتاجية وبالتالي التشغيل مما ينعكس على الدخول، كما أن البنك الدولي هذا الآخر من بين الهيئات المفضلة لها.

---

[1]–louis marie, asselin anyck dauphin, op cité, p 20.

[2]-Martin Ravallion, 1997, "Pauvreté et exclusion ,la mesure de la pauvreté ", Problèmes économiques, N°2508, Edition la documentation française, p 1.

[3]–Agence française de développement, 2006,"Amartya Sen : Un économiste du développement " ,Département de la recherche, Paris, France, p25.

المطلب الثاني:مدرسة الحاجات الأساسية.

ظهرت هذه المدرسة كرد فعل على المقاربة النقدية كونها لا تهتم بالمنفعة بقدر ما تهتم بتلبية الحاجات الأساسية، فهي تهدف إلى إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية الضرورية، والامتداد التاريخي لهذه المقاربة يعود إلى الاقتصادي *S.B.Rowntreé* وما تقدم به التي من دراسات نشرت سنة 1901 في محاولة تعريف الفقر ممثلا بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية ،وبهذا تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية في غذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم[1]، وحسب الاقتصادي *Lipton* ،فإن هذه الحاجيات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي ويقول بهذا الصدد يجب أن نبحث عن الوجود قبل الوجود اللائق On doit être avant d'être bien[2]، ولهذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية، فقر شروط الحياة.

لقد تعرضت هذه المدرسة هي الأفراد لانتقادات ومن أهمها المشاكل التي تواجهها في تحديد الحاجيات الأساسية، فقد تعدت كل ما هو ضروري للعيش في الحقيقة، بالإضافة إلى قابليتها للتغيير التباين من شخص لآخر ليس فقط فيما يتعلق بالسن أو الجنس، بل أيضا نوعية ومستوى نشاط الفرد، واستنادا على هذا نجد الاقتصادي الأمريكي *A.Maslow* يرى أن لكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى آخر ومن أسرة لأخرى ومن مجتمع لآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، وذلك بحسب طبيعة الظروف ،وأكد على تلبية الحاجات والتطور الإنساني للتحرك نحو تحقيق الذات[3] بغية ادخال نزعة انسانية ضمن نطاق التحليل الاقتصادي من خلال نظريته التي حددت حاجات الانسان في هرم سمي بهرم الحاجات الاساسية Hiérarchy of needs الذي رأى فيه أن على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباعها ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراده ،وقد حدد خمسة مستويات للإشباع تصاعديا حسب أهميتها تتخلص في:

*الحاجات الفيزيولوجية وتشمل الحاجات الجسمانية الأساسية لاستمرار الحياة كالحاجة إلى الطعام والشراب والهواء والملبس والراحة وغيرها.

---

[1]-سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، 2005، "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 39.

[2]-louis marie asselin, anyck dauphin, op cité, p 21.

[3]- منصور أحمد إبراهيم، 2007، "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة" ، سلسة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، ص 223.

*حاجات الأمان: تشمل حاجات الشخص لتوفير الأمان سواء كان هذا المان من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية والنفسية أو الأمان ضد الأضرار الجسدية.

*الحاجات الاجتماعية، وتشمل حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب من الآخرين، ومتفاعل مع الأفراد الآخرين في المجتمع.

*حاجات التقدير، وتشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الآخرين له واحترامهم، وشعوره بالقدرة والنجاح وكذلك الحاجة لتقدير الشخص ذاته.

*حاجات تحقيق الذات: وتشمل حاجة الفرد أن يحقق اماله ويصبح ما أراد دوما أن يكون باستخدام قدراته ومواهبه في الوصول للمركز المرغوب.

إن هذه المقاربة تستعمل أو تفضل تلبية الاحتياجات الأساسية كهدف أساسي لسياسات مكافحة الفقر وليس رفع المداخيل، هذا الطرح يعتمد على ثلاثة حجج في:

-الاحتياجات الأساسية في التعليم والصحة والنظافة من السهل تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية عن تلبيتها بالمداخيل المرتفعة.

-الأفراد لا يستعملون دائما الارتفاع في مداخيلهم لتلبية وإشباع وتحسين احتياجاتهم في الغذاء أو التعليم أو الصحة.

-عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل الأسر[1].

المطلب الثالث :نظرية العدالة كإنصاف لـ *John Rawls*

تنصب الصياغة الأساسية لنظرية *Rawls* في العدالة في توجيه النقد ابتداءا لمذهب المنفعة، إذا أن مذهب المنفعة وفق نظريته في العدالة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية فالبعض ربما الأغلبية تتحقق لها السعادة والبعض يصاب بالحرمان، كما أن مذهب المنفعة يستند إلى تصور أحادي لمفهوم الخير، فالسعادة تبقى ناقصة بمعزل عن الحرية التي يجب أن تحتل مكان الصدارة في مفهوم العدالة

Rawls ينطلق في نظريته من تعريف المجتمع بصفته نسق التعاون الاجتماعي القائم على الإنصاف[2] ولفكرة التعاون خصائص ثلاثة أساسية هي أنه نمط من الترابط تحكمه قواعد وإجراءات دقيقة يقبلها الجميع، يضمن الإنصاف بين المتشاركين بما يقوم عليه من تكافؤ في الحقوق والفوائد، يتضمن فكرة الفائدة العقلانية التي تختلف عن المنافع الفردية والضيقة، ومن هنا يصبح

[1]-louis marie asselin, anyck dauphin, op cité, p 22.
[2]-John Rawls , 2003, la justice comme équité, traduit de l'anglais par bertard guillarme, édition la découverte, Paris, p22.

هدف نظرية العدالة هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعي الضامنة للإنصاف من خلال تعيين الحقوق والواجبات الأساسية التي تضعها المؤسسات السياسية والاجتماعية من تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي، وبناءا على ذلك يمكن توصيف ظروف العدالة على أنها الشروط العادية التي تكون عندها الشراكة البشرية ممكنة وضرورية[1]، وبتفحص المتضمنات الأساسية لمسألة العدالة بشكل مبادئ أيضا تتصف أنها ممكنة لأنها تميل كونها منظومة سياسية واجتماعية مؤسساتية.

إن تصور العدالة كإنصاف مفهوم سياسي ينطبق على بنية المؤسسات السياسية والاجتماعية لا عقيدة أخلاق شاملة[2]، فقد حاول *Rawls* ايجاد نظرية سياسية تؤسس للديمقراطية الاجتماعية هدفها تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية واللامساواة العادلة وفق مبدأين:

المبدأ الأول: كل الناس أفراد ولهم الحق في النسق الموسع للحريات الأساسية بالتساوي

المبدأ الثاني: من الطبيعي أن ينتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق اقتصادية واجتماعية بين الناس لكن يشترط أن تنظم بالكيفية التالية:

- أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص
- أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا[3].

فالمبدأ الأول هو مبدأ الحرية المتساوية بهدف منح كل شخص حقوقه وحرياته السياسية الأساسية كحرية التعبير والتفكير والتنظيم، والملكية الخاصة، امكانية شغل مناصب عامة واللجوء إلى القانون دون النظر إلى وضعيته الاجتماعية وهذا ما يقصد به السلع الأولية الاجتماعية التي تشكل توقعات فردية، أما المبدأ الثاني فيتضمن المبدأ الليبيرالي للمساواة المنصفة في الفرص يقتضي حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة في شتى المناصب، فالتنافس يُحسم بنتيجة تكمن في حصول البعض على مواقع وثروات ما يؤدي لظهور فوارق اجتماعية لكن داخل إطار محكوم بتكافؤ الفرص، فيسمح بوجود الاختلاف شرط أن لا يخلق هذا المجتمع فئة محرومة من الحصول على حقها كاملا أو فرصها الأساسية لصالح أخرى تتمتع بامتيازات ،فيخلص إلى مجتمع أساسه مساواة ديمقراطية، فلا يمكن التضحية بمبدأ لفائدة آخر، فللأول أولوية على الثاني، كما أن تكافؤ الفرص داخل المبدأ الثاني لها أسبقية على معيار التفاوت الشرعي، وانطلاقا من هذه المبادئ سيتم التوزيع العادل للمنافع الأساسية حسب *Rawls* ،كما يفترض أن المجتمع السابق قائم على شبكة من العلاقات بين الأفكار الأساسية يعتبر فيه أن الأفراد أحرار ومتساوون، وأن النظام

[1]- جون رولز، 2011، "نظرية في العدالة،" ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ص170.

[2]- جون رولز، 2009، "العدالة كإنصاف"، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص109.

[3] -John Rawls ,op cité ,p69.

منصف من التعاون، والمجتمع حسن التنظيم بكونه المجتمع الذي تم تصوره لضمان الخير للأفراده محكوم بتصور عمومي للعدالة، فكل فرد يحترم نفس المبادئ التي يحترمها الآخر بالقدر نفسه تحت رعاية مؤسسات اجتماعية هي الأخرى تحترم العدالة وتجسدها بتوزيع الحقوق والواجبات وتحدد توزيع المنافع المستمدة من التعاون الاجتماعي فتكون للمجتمع بنية قاعدية ،وينطلق من وضع أصلي يقصد به حالة الجمود الأولى التي تضمن عدالة التوافقات الأساسية التي يمكن التوصل إليها لاحقا، فيمكن تقويم مدى عقلانية وملائمة نظرية ما للعدالة إذا كانت مبادؤها قد انتقاهما أشخاص عقلانيون من بين مبادئ أخرى في وضعية أصلية.

فهذه الأفكار الخمس هي عملية تجريدية لأن الحالة افتراضية وليست تاريخية، وبذلك تعبّر هذه الحالة حسب ***Rawls*** عن ديناميكية استمرار النظام المنصف من جيل إلى آخر وعبر الزمن، مع اعتبار أن كل أفراد المجتمع يعملون وراء ستار من الجهل وهذا يرتبط بشكل أساسي بالوضع الأصلي، فالأفراد لا يعرفون كيف ستؤثر مختلف الإمكانات والاحتمالات على وضعياتهم الخاصة ولذا فإنهم مرغمون على تقويم مبادئ العدالة على قاعدة الاعتبارات العامة، وبهذا حسب ***Rawls*** فإن متضمنات الوضع الأصلي تبرز مسألة حجاب الجهل الذي يزيل الفروقات التي تنجم عن الامتيازات في عمليات المقايضة بحيث يكون الأطراف متناظرين في المواقع ثم هم أشخاص أحرار متساوون[1] ومن هنا يتضح الاتجاه إلى ضبط نمط للمجتمعات الليبرالية الذي هو الفضاء القيمي لنظرية العدالة حسب ***Rawls***.

المطلب الرابع :مقاربة الإمكانات لـ *Amartya Sen*

بسبب تباين نظريات العدالة وعدم قبولها من جميع البشر قام ***Sen*** كاقتصادي وفيلسوف باستبعاد كل النظريات التي تريد تحديد القواعد والمبادئ لمؤسسات عادلة في عالم مثالي، وبالتالي لا يمكن تطبيقها واقعيا في حياة البشر، بالمقابل على ذلك يؤكد على قبوله بإرث أفكار عصر التنوير التي تقوم على المقاربة بين مختلف الأوضاع الاجتماعية بغية محاربة المظالم الواقعية.

وتعتبر مقاربة ***Amartya Sen*** تكملة لنظرية ***John Rawls*** فينطلق من انتقاده لـ ***Rawls*** في فهمه للعدالة الاجتماعية (توزيع المنافع أو الخيرات الأولية مثل الحقوق، الحريات، الدخل المادي والشروط الاجتماعية التي يجب توافرها لتحقيق الكرامة الانسانية واحترام الذات) من ضرورة التساوي في الإمكانات أو القدرات لا في الفرص فقط، وأيضا من ضرورة التساوي لأخذ حرية الإنسان لما يراه مهما في حياته، فالتساوي في الفرص لا يفيد كثيرا إذا لم تساوى إمكانات استغلالها كي يتسنى تضييق الهوة بين الغني والفقير، وبين القوي والضعيف ولا معنى للفرص المتساوية من دون حق الاختيار أيضا[2]، وفي إطار وظائف الدولة

[1]- جون رولز، 2009، مرجع سبق ذكره، ص217.

[2]- امارتيا سن، 2009، ص349.

العادلة الحديثة نجد الحرية والحقوق السياسية هي أيضا من مقومات التساوي في الإمكانات التي تساهم في تأسيس العدالة، ويذهب *Sen* باتجاه العدالة الاجتماعية بواسطة التحرر من قيود النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المنطلِقة من التوازن الكلي واعتبار المصلحة الذاتية دافع الفرد في سلوكه ، والاعتراف بدور أكبر للأخلاق في النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية[1].

إن موضوع العدالة الاجتماعية متعلق بفضاء التفضيلات وعليه هناك تنوع كبير في المتغيرات و يمكن الحد منها حسب الاقتصادي *Sen* حصرها في ثلاث فضاءات [2] :

✓ فضاء الانجازات l'espace des accomplissements:على سبيل المثال السعرات الحرارية والعناصر الغذائية التي يمكن الحصول عليها

✓ فضاء الحريات l'espace des libertés: لانجاز أشياء معينة مثلا حرية اختيار كمية الحريرات والعناصر الغذائية التي يمكن الحصول عليها من الاستهلاك اليومي .

✓ فضاء الموارد l'espace des ressources: يحدد مجموعة حريات للإنجاز، ومثاله الدخل المتاح النقدي الذي يتيح للفرد كامل حريته في اختيار كمية العناصر الغذائية

بهذا فمجال العدالة الاجتماعية متضمَّن في ثلاثة فضاءات مترابطة : موارد ←حريات ←انجازات

كما تنبغي الإشارة إلى أن العدالة الاجتماعية تواجه تحديا يتمثل في تباين طبيعة البشر[3] مما ينعكس على النتائج، فالأشخاص مختلفون ليس بالضرورة يستحقون نفس الانجازات ، كما أنه مع نفس الموارد قد يختلفون في مستوى الحرية للحصول أو تحقيق انجازات معينة ، كما أنه مع نفس الدخل يختلف الأشخاص في الحصول على إمدادات من نفس النوعية.

ويعتبِر *Sen* أن فكرة قيام الناس تلقائيا بما تعودوا في الوضع الأصلي على القيام به هي فكرة من أفكار *Rawls* وبذلك تتأسس النظرية كما يفهمها سان على أربعة مبادئ هي أن الانصاف ذو أهمية مركزية للعدالة وأن الموضوعية ينبغي أنْ تسود في التفكير العملي، وأن البشر يملكون قوى أخلاقية قادرة على الإحساس بالعدل ،وللحرية الشخصية أولوية مطلقة بشكلها الراديكالي لاعتبار الحرية الشخصية شاغلا منفصلا وفي كثير من الأحيان مهيمنا في تقييم عدالة الترتيبات الاجتماعية والإلحاح على الحاجة إلى الانصاف الإجرائية وأهمية المساواة في الترتيبات الاجتماعية، وقد ركز *Sen* في كتابه "فكرة العدالة" (2009) على كل نقطة من النقاط الاربع ، فيذكر لها عدة احتمالات وأوضاع للتوضيح والتبسيط ، وبالنسبة لمسألتي الخير والحق في طرح

[1] -Amartya Sen, "on ethisc and economics", Royer uctures, Oxford, New york, p29.

[2]- Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité , P3.

[3] - Amarty Sen, 2001, repenser l'inégalité" ; traduit en l'anglais par Paul Chemla , éditions de seuil , P41.

Rawls فقد أكد على أولوية الحق على الخير ،في حين ذهب *Sen* إلى أن الثروة ليست هي الخير الذي تسعى له لأنها ليست سوى وسيلة مساعدة للحصول على شيء آخر[1].

ويستخدم *Sen* مصطلحي القدرة أو التمكن (Capability) والعمل والفعالية (Functioning) وتعني القدرة حسب نظره حرية انجاز عمل ذي قيمة، فهي ترتكز مباشرة على مفهوم الحرية وليس على وسائل تحقيقها، وهكذا مطالب الأفراد لا تقاس بما يملكون من مواد أساسية، وإنما بحريتهم في اختيار الحياة التي يرون أنها ذات قيمة، وبذلك تبرز العدالة التي تتخذ من القدرة أساسا لها، فالقدرة تمثل الحرية في حين أن الموارد الأساسية تختص بالوسائل لتحقيقها وبذلك نظرة *Sen* تتناقض مع نظرة *Rawls* فالخيرات الأساسية وتوزيعها أمران مهمان لكن الأهم ليس الخيرات في حد ذاتها بل القدرات الإنسانية ، في حين رأى *Rawls* في التوزيع غير المتساوي للخيرات الأساسية طلبا للمساواة القدراتية لانجاز الوظائف، يضيف *Sen* أن مقاربة القدرة تهدف إلى إدخال تغيير جذري على مقاربات التقييم القياسية المستخدمة على نطاق واسع في علم الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، فالسلع الأولية إنما هي وسائل عامة كالدخل والثورة والسلطات وامتيازات الوظيفة والقواعد الاجتماعية لاحترام الذات وما شابه وهي قيمة بحد ذاتها، بل يمكنها في حدود متفاوتة المساعدة على السعي لما نرى نحن أنه له قيمة[2].

ويرى *Sen* أن الديمقراطية باعتبارها تقوم على مبدأ الحكم من خلال النقاش والمشاركة [3]،يمكنها أن تساعد في الاختيار بين مختلف مفاهيم العدالة تبعا لأولويات اللحظة وقدرات كل فرد، وتدور فكرته الأساسية من نقاشه الفكري والاقتصادي لأفكار الفلاسفة والمفكرين في القول بضرورة التوجه نحو عدالة حقيقة شاملة عالمية تقوم على أساس محاربة التفاوت الكبير في تقاسم السلطة والتفاوت الكبير على مستوى الدخل، كما يؤكد في نقاشه لأفكار *Rawls* على أن للعدالة دورا مركزيا في حياة البشر فهي تعبئ من جهة المشاعر والعواطف من خلال وجود مواقف عفوية حيال ما يرونه عادلا أو ظالما، وبنفس الوقت يمكن اخضاع العدالة للتقييم والتحليل والمحاكمة المنطقية، ولمفهوم العدالة أيضا أهمية خاصة فيما يتعلق بالدولة والمؤسسات القائمة وبسلوك البشر فمن أهم النقاط التي تحمل الفكر السياسي على مجاوزة نظرية *Rawls* مغالاته في الإعلاء من شأن دور المؤسسات في تجسيد العدالة وتحديد معناها الأمر الذي يحجب الدور الفعال الذي يؤديه سلوك الأفراد، فوضع مبادئ للعدالة حسب *Sen* لا يعني وضع اليد على وجودها الواقعي من جهة ،ولا على تمثيل الافراد لها والمؤسسات المتمخضة عنها من جهة اخرى ، بل التساؤل

[1]- أمارتياسن، 2010، "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ص367.

[2]- أمارتيان سان، 2010، مرجع سبق ذكره، ص368.

[3]- أمارتيان سان، 2010، مرجع سبق ذكره، ص456.

يكون عن كيفية اشتغال المؤسسات التي تم اختيارها في عالم قد لا يتطابق فيه السلوك لكل فرد مع السلوك العقلاني المأمول في تحقيقه[1].

ومن أهم سبل تحليل *Amarty Sen* تمثل في التمييز بين فكرة العدالة وتطبيقها مع تأكيده على ترابطها ذلك أن أشكال سلوكنا تجد جذورها دائما في فكرة ،ولأن واقع مشكلتنا في الحياة ليست صياغة تعريفات ولكن محاربة المظالم الحقيقية، كما رأى أن الهدف ليس بالبحث عن نظرية مضادة لما هو سائد من نظريات، ولكن بالأخرى اقتراح منظومة التفكير والمحاكمة القائمة إلى حد كبير على الرؤية المقارنة كما يقول أنه "ليس هناك حاجة إلى تعريف المجتمع العادل من أجل فهم أن العبودية ظالمة."؛ فحسبه يستحيل إعطاء تعريف كوني للعدالة يمكنه حل جميع الخلافات والإجابة على جميع التساؤلات، وبرأيه أن السبيل نحو بلوغ الحرية الحقيقية من خلال عدالة تقوي بالوقت نفسه قدرة الأفراد في اختيار الحياة التي يتطلعون إليها ومساعدتهم على امتلاك الوسائل الضرورية من أجل تحقيق ذلك.

وحسب *Sen* فمن الأجدر أن يعتبر الفقر كحرمان من القدرات الأساسية أولى من اعتباره ببساطة كدخل ضعيف، فالحرمان من القدرات يتجسد في فنائية جد مبكرة في سوء تغذية، في مرض مزمن، في ضعف مستوى القدرة على القراءة والكتابة وفي مشاكل أخرى ، وبهذا الفقر وفق منهج القدرات لا يختزل في بعد واحد والمتمثل في عدم كفاية الدخل، إنما يتوسع إلى أبعاد متعددة تمثل في مجملها عدم كفاية القدرات المتاحة والمستثمرة لتحقيق مشاريع الحياة الفردية [2]،كما يولي أهمية للحريات الحقيقية المتاحة والتي تنطوي على مختلف العمليات التي تسمح باتخاذ القرار وفي ذات الوقت على مختلف الفرص الواقعية التي تتوفر للناس صب ظروفهم الشخصية والاجتماعية من أجل القيام بمختلف الأفعال والوظائف التي تمكنهم من تحقيق نوع من الحياة المرغوب فيها.

وعلى غرار بقية المقاربات فالحكم على الحالة الاجتماعية من وجهة نظر رفاهية الإنسان ووفق مقاربة الاستطاعة لـ *Amartya Sen* يعتبر أن الفقر ليس بمسألة دخل أو مستوى معين من الاستهلاك إنما يجب أن يدرك على أساس الإمكانات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك والحصول على دخل ملائم، فالفقير هو من لا يمتلك الإمكانات الوظيفية التي تؤهله لبلوغ مستوى يمكن حصره في الغذاء الكافي، الملبس اللائق، السكن الملائم للعيش مع الاشارة للاختلاف حسب الجنس والسن، كما يسترسل في رأيه عن القدرة الإنسانية إذ يعتبر حياة الفرد كتوليفة من الأفعال والحالات والنشاطات التي

[1]– أمارتيان سان، 2010، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2]- Amartya Sen, 1983, "Development: Which Way Now?", *Economic Journal*, vol. 93, n° 372, pp745-762.

تتفاوت مع وجود التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية وبهذا تتراوح الاستطاعة بين أهداف أولية وأساسية وأخرى راقية وأكثر تعقيدا، وقد تبنى مفاهيم هذه المقاربة مؤسسات التنمية البشرية في إطار البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المبحث الرابع: الفقر وعلاقاته بالتفاوت والنمو الاقتصادي وسياسات مواجهته

تتفاوت الدول في مستويات معيشتها كما أنها تتفاوت في معدلات إنفاقها الاجتماعي، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو من جهة، وفيما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى، فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو كما يؤثر في مستويات الفقر، العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس أيضا قائمة فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة والتطوير ويتسبب ذلك في ما يصفه بعض الاقتصاديين بالتقدم نحو التخلف.

ويشكل تعزيز الحكم الراشد دعامة أساسية تضمن استدامة التنمية من خلال تعظيم كفاءة وفعالية المؤسسات الرئيسية للدولة، ففي ظله يتاح لكل الأفراد قدر متساوي من الفرص التي تعزز قدراتهم و تمكنهم من المشاركة بشكل فعال في اتخاذ كل القرارات التي ترتبط وتؤثر في حياتهم، كما يتوخى هذا الاتجاه قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل في إطار حكم القانون و المؤسسات، ويؤدي الفساد في ظل غياب الحكم الراشد الى نتائج في غاية الخطورة تمس الجميع خصوصا الفقراء وذلك من خلال حصولهم على أدنى مستويات الخدمة الاجتماعية وإبعادهم عن المشاركة السابقة وإضعافهم كما يؤدي الى نشر ثقافة الفساد والقابلية له وانتهاك حقوق الانسان وتشويه الأسواق والانتقاص من جودة الحياة وازدهار الجريمة المنظمة وغيرها من الأخطار التي تهدد أمن الانسان[1]،وقد زاد مؤخرا الاهتمام باتجاه التركيز على الدراسات الفقر من خلال وكالات التنمية الاقتصادية في إطار خاص بالسياسات الملائمة لخفض الفقر في البلدان النامية ولاسيما في ظل التباين المرتفع للدخل ما يتطلب العديد من الاستراتيجيات المترابطة لتحقيق الهدف، ولعل الخيار الأهم لتلك الاستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي سريع وتوزيع أكثر عدالة، يعدان مكمّلين أحدهما للآخر من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة تعتمد على قدرتها وفعاليتها في إعادة التخصيص الموارد وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء.

المطلب الأول: علاقات الفقر والتفاوت في التوزيع بالنمو الاقتصادي.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) ،2008، "ادماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد"، نيويورك، ،ص02

على الرغم من تعدد الدراسات في مجال العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخول وما تولده من تأثيرات متبادلة في تخفيض الفقر إلا أنها لا تزال محور جدل كبير حول طبيعتها ومدى تأثيرها في تخفيف حدة الفقر.

الفرع الأول: الفقر واللامساواة في التوزيع.

أول خروج فعلي عن التعريف الضيق للفقر وقياسه التقليدي من خلال الفقر النقدي تم في الدول المتقدمة الصناعية التي تبنت مفهوما نسبيا للفقر يستند إلى توزيع الثروة واللامساواة فيه بدل مفهوم الفقر المطلق الذي يتحدد نسبة إلى تلبية كمية مطلقة – ثابتة– من الاحتياجات المادية الغذائية وغير الغذائية، فالظروف الاقتصادية في مثل تلك الدول تسمح بتعريف شرائح السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعيا، ولكنها لا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى في متطلبات الحياة، وهذا المفهوم النسبي يشير إلى أن للفقر معان مختلفة تماما عن المجتمعات ذات مستويات الدخل والاستهلاك المرتفع عن معانيه في المجتمعات ذات مستويات الرفاهية المنخفضة نسبيا[1]، وقد وجهت انتقادات عديدة لمفهوم الفقر النسبي بوصفه مقياسا لعدم المساواة واقترابا غير فعال يفتقد لقدرٍ من المصداقية التي تتمتع بها مفاهيم الفقر المطلق في دراسة الفقر.

إن اعتماد مفهوم الفقر النسبي يكون على أساس توزيعي حيث عند تعديل الدخل تتغير نسبة السكان الفقراء وإن كان المستوى المعيشي المعبر عنه بالسلع والخدمات التي يمكن لأسرة أو لفرد معين الحصول عليها لم يتغير أو ربما تحسن، ومع ذلك فإن النسبة الفقر النسبي تزداد[2].

فالفقر وفق هذا المنظور يتحدد نسبة إلى التوزيع العام للثروة والرفاه في المجتمع وبالتالي يتضمن بعد اللامساواة باعتباره البعد الأكثر أهمية، وإن كان مفهومي الفقر واللامساواة مترابطان بقوة مع وجود علاقة سببية مباشرة بينها في أغلب الأحيان فإنهما يبقيان مفهومين مختلفين، حيث قد توجد اللامساواة بين الفقراء أنفسهم[3] ومع ذلك فإن مفهوم الفقر النسبي يقلص الفارق بين المفهومين، حيث يعرف كحالة خاصة من اللامساواة يجد أساسه في مستوى التقدم الذي حققته الدول الصناعية ويشير إلى أنها استطاعت أن تؤمن من الحاجات الأساسية لمواطنيها من خلال شبكة الخدمات العامة.

الفرع الثاني:مستويات توزيع الدخل والنمو في الفكر الاقتصادي.

[1]–هبية الليثي، "تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 17.

[2]–أديب نعمة، 2009،" تعدد الفقر ومناهج دراسته" اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر، بيروت، لبنان

[3] –زينب توفيق السيد، 2015،" عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 69-70، ص 11.

لقد ارتبط توزيع الدخل ببعض نماذج النمو في الاقتصاد، وفق رأي الاقتصادي *David Ricardo (1817)* يختلف توزيع الدخل وفقا لمراحل النمو الاقتصادي حيث تحصل فئة الرأسماليين في المراحل الأولى للنمو على أرباح مرتفعة مقارنة ببقية فئات المجتمع ومع استمراره يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم يزيد نصيبهم من الانتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسمالين والعمال، وربط الاقتصادي *Marks* (1849) بين عدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي القائم على أساس تعظيم الأرباح في النظام الرأسمالي من خلال تخفيض أجور الطبقة العاملة، وعلى الرغم من اقتناعه بزيادة أجور العمال في بعض الأوقات بسبب النمو السريع إلا أنه أكد أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصيب أكبر من الناتج الكلي[1]، بينما أوضح الاقتصادي *Rostow* في نموذجه مراحل النمو ورأى أنه يتم التحول من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة مع الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف، ومع العدالة في توزيع الدخل يرتفع معدل النمو الاقتصادي[2].

***أطروحة *Kuzents* (1955)** : يعتبر *Kuzents* أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي بالتطبيق على ثلاث دول: ألمانيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد استعان ببيانات زمنية طويلة الأجل مداها 25 سنة، وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل من جهة، والعوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضحا أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي، فالعلاقة حسب *Kuzents* تأخذ شكل حرف « U » المقلوب وكذلك تحت فرض إطار نموذج اقتصاد ثنائي يتكون من قطاعين:

-قطاع ريفي زراعي كبير الحجم ويتصف بإنتاجية متدنية ودرجة منخفضة من عدم عدالة توزيع الدخل.

-قطاع حضري صناعي صغير الحجم يتصف بإنتاجية مرتفعة ودرجة عدم عدالة في توزيع الدخل المرتفعة.

[1]-Amartya Sen,2001,op cité, P152.
[2]-Micheal.P.todaro and stephen.L.smith, 2006, economic development ,10thed, new york, addison-wesley, P 104.

وتجب الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية هو أقل من مثيله في المناطق الحضرية، كما أن التباين في توزيع الدخل في المناطق الريفية أقل منه في المناطق الحضرية[1].

وقد فسَّر منحى العلاقة في هذا الاقتصاد خلال المراحل الأولى للنمو فيزيد التفاوت نتيجة للتحركات السكانية بما فيها العمالة من قطاع الزراعة الريفي إلى قطاع الصناعة الحضري حيث مستوى دخل العمالة في قطاع الصناعة مرتفع فيتمتع الأفراد المهاجرون بزيادة في متوسط دخولهم لوجود فارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف ،ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى ثم يبدأ في الانخفاض مع زيادة النمو والإنتاجية في كلا القطاعين، وينكمش حجم القطاع الريفي ويتمتع العمال الذين يهاجرون في المراحل الأولى بالحراك المهني داخل القطاع الحضري، كما يبدأ معدل الأجور الريفية في الارتفاع[2] ومن ثم تقترب الدخول بين القطاعين ما يؤدي في نهاية المطاف لخفض درجة عدم عدالة التوزيع .

الشكل رقم (1–2): علاقة التفاوت في توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي حسب ***Kuznets***

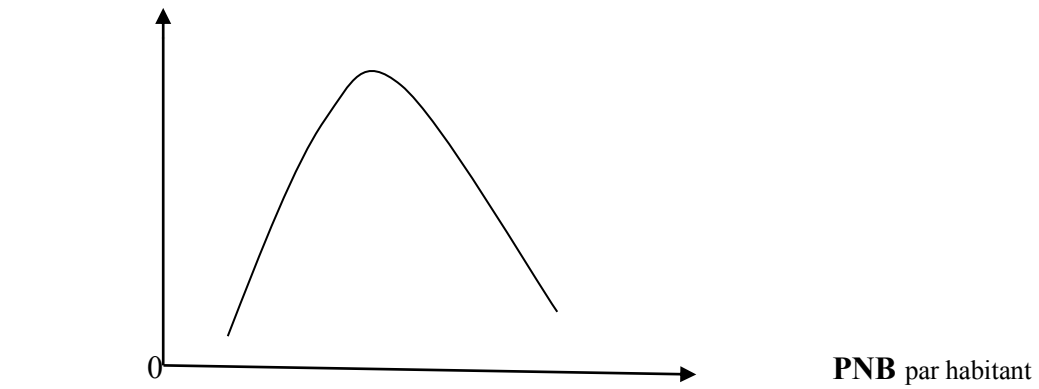

Source :Simon Kuznets, « Economic Growth and Inequality », American Economic Review, Vol .45,1955, P1-28.

من خلال المنحنى فإن *Kuzents* يرى أن كل الناس تقريبا في مجتمعات ما قبل الصناعة كانوا متساوين في الفقر ومن ثم كان التفاوت في توزيع الدخل منخفضا ثم أخذ في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى قطاع الصناعة كثير الانتاجية، ومع تقدم المجتمع وازدياد ثرائه تتقلص الفجوات بين المناطق وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم العدالة.

[1] - Christophe Ehrhart, **2008**," développement économique et répartition des revenue", In économie et sociétés ,série développement ,croissance et progrès ,n°**44**, P **743**.

[2]-Jacques Lecaillon , Felix Paukert, Christian Morrisson et Dimitri Germidis, "Répartition du revenu et développement économique :un essai de synthèse ",Bureau international du tavail,Genève,P**16** .

الانتقاد الجوهري لمنحنى كوزنتر يتمثل في أطروحة تأثير "اختناقات نفق المرور" والذي يحدث خلال المراحل الأولى للتنمية حيث تستقر أو تزداد الأحوال الاقتصادية للشرائح الفقيرة سوءا مع الزمن، بعكس ما يوضحه المنحنى مما يعرض المجتمع لأخطار النزاع والحروب الأهلية في حال النظر إلى عدم المساواة من منظور عرضي أو ديني أو جهوي[1]، وهي تختلف من طرح *Kuzents* حول أثر النوازل الذي يعتمد خلال مرحلة متقدمة من النمو على تقاسم آلي لمنافعه، كما أنه رغم استقرار علاقة النمو بمستوى الفقر يبقى من الصعب الحكم عمليا على علاقة النمو بتوزيع الدخل فقد يؤدي النمو العرضي السريع إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ويرجع ذلك إلى كون المتغيرتين مستقلة عن الأخرى، فقد ينتج التفاوت من عوامل إما هيكلية أو استثنائية كالظرف الاقتصادي وقد يحدث التفاوت في الدخل نتيجة التقلبات الاقتصادية لارتفاع معدلات البطالة الذي على أساسه يتم فقدان مصدر الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى معيشة بعض فئات العمالة[2]، وأول فئة يتم الاستغناء عنها هي فئة العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة، وقد يتم الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها عند استعادة النشاط تجنبا لارتفاع تكلفة الحصول عليها بعد ذلك وتكون النتيجة حدوث التفاوت.

ومن جهة أخرى أوضح نموذج لويس *Lewis* (1954) أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين وذلك في حال وجود قطاعين أحدها زراعي تقليدي وآخر صناعي حديث، حيث تتميز المرحلة الأولى بارتفاع التفاوت في توزيع الدخل لبقاء أجور العمالة ثابتة، في حين تزيد أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة بنفس الأجر،بينما تتميز المرحلة الثانية للنمو الاقتصادي بانخفاض التفاوت نتيجة ارتفاع أجور العمالة بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع التقليدي ، وبالتالي انخفاض أرباح الرأسمالين ومن ثم يحدث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ويؤدي وجود تقدم تقني إلى زيادة في الأرباح رغم ارتفاع الأجور وبالتالي يستمر النمو ومن ثم تزيد العدالة في التوزيع[3].

وتفترض نظرية هيكشر- أولين-ساملويلسن *Hecksher-Online-Samuelson* المستمدة من التجارة الدولية أنه كلما زادت مشاركة الدول الفقيرة في التجارة العالمية فإنها غالبا ما تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية وهي السلع التي تتطلب مهارات محدودة، كما أنه من المفترض أن يترتب على ذلك زيادة الطلب في هذه البلدان على العمالة ذات المهارة المحدودة ورفع أجرها مقارنة بأجور العمالة الماهرة ، ومع استخدام نسبة أجور العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة كمتغير بديل لعدم

[1]- علي عبد القادر علي، 2008، "استعراض وقائع المؤتمر السنوي 15 لمنتدى البحوث الاقتصادية حول الانصاف والتنمية الاقتصادية المنعقد بالقاهرة أيام 23-2008/11/25، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 11، العدد 01، ص 40.

[2]- زينب توفيق علي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]-زينب توفيق السيد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

العدالة في توزيع الدخول ينخفض التفاوت في توزيع الدخول، ويُفترض أن يكون العكس صحيحا بالنسبة للبلدان الفنية ذات النمو الاقتصادي المرتفع فمع زيادة صادراتها مع السلع التي تتطلب مهارات عالية سوف يرتفع مستوى التفاوت في توزيع الدخول[1].

كما جاءت عدة دراسات تطبيقية لأطروحة *Kuzents* بعد توفر المعلومات المطلوبة وذلك عن طريق تقدير نماذج الاقتصاد القياسي من طرف كل من *R.Kanbur* 1993 والثنائي *L.squire* و *R.Kanbur* في 1999، إلا أن فروض النموذج لا تتوافق وأوضاع اقتصاديات الدول النامية لتباين مراحل تطورها الاقتصادي وأدى إلى عدم تجانس النتائج التطبيقية لها، كما أوضحت دراسة *Kanbur* أن النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل يتعارضان في الأجل القصير في حين يتحركان معا في الأجل الطويل، كما أعيد الاهتمام بأطروحة *Kuzents* من وجهة نظر صياغة السياسات التنموية في الدول النامية خاصة تلك التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة العون فيها إذا كانت تضر بالفقراء.

وبعد استعراض (*Squire, Ravaillon , Bruno*) 1998 لشواهد من 44 بلدا توفرت لها بيانات توزيع الدخول والانفاق من 63 مسحا ميدانيا للفترة 1960-1990 تم التوصل لنتيجة أنّ لا شواهد تؤيد أطروحة كوزنتز[2]، إلا أنه تلت ذلك مساهمات نظرية موضحة لاحتمال وجود مثل هذه العلاقة بين عدالة التوزيع والتنمية مما ترتب عليه استكشاف عوامل أخرى مفسرة وأهم مساهمة تطبيقية حديثة لـ *Barro* (2000) والتي أضافت عددا من المتغيرات التفسيرية اشتملت على ما يلي:

- متغير لمعلومات توزيع الدخل فيما إذا كان بعد اقتطاع الضرائب أو على الإنفاق الاستهلاكي.
- متغير لمعلومات توزيع الدخل فيما إذا ما كانت تخص الأفراد أو الأسر.
- متغير لمعلومات التعليم حيث يقدر متوسط سنوات الدراسة للسكان وفق كل مرحلة من مراحل التعليم.
- متغير لمعلومات توزيع الدخل حول الإقليم الذي يتبع له القطر.

[1]-بوانكو ميلانوفيتش ،2011، "أكثر أم أقل"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، السنة 48، العدد 3، واشنطن، ص 9.

[2]- Christophe Ehrhart, op cité, p 757.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل لخفض الفقر.

العديد من النماذج الاقتصادية في إطار التباين والنمو تميل باتجاه زيادة التفاوت بوصفه محفزا للتراكم السريع في رأس المال، ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي باعتباره يستلزم مستويات إدخارية تمتلكها الفئات ذات الدخل المرتفع لأن ميلها الحدي للادخار أكبر حسب كل من *Kaldor* (1960) و *Passinette* (1974) ولذا يتم قبول التفاوت في توزيع الدخل بحكم أنها ظاهرة محفزة للنمو ومخفضة للفقر، وتوزيع الدخل القائم على التفاوت يفضّل الأرباح على الاجور كونها تحقق معدل إدخار كلي أعلى وتراكم أكبر لرأس المال وبالتالي نمو اقتصادي أسرع، في نفس الإطار نموذج *Harrod-Domar* للتنمية يدعم هذا النوع من التحليل ويوضح أن معدل النمو يعتمد على نسبة الانتاج وعلى رأس المال ومعدل الإدخار والاستثمار ، أي يجب التركيز على زيادة النمو وبعد ذلك كيفية توزيعه، إلا أن مبدأ تعظيم التراكم قد يؤدي إلى تركز الفائض الاقتصادي باتجاه التراكم الرأسمالي وليس باتجاه زيادة الأجور مما قد يولد أثار سلبية في السلم الأدنى للتوزيع ، ولقد عارض العديد من الاقتصاديين هذا التحليل خاصة في الدول النامية وذلك من خلال:

–الاغنياء في معظم الدول النامية لا يميلون إلى ادخار واستثمار نسبة كبيرة من دخلهم في الاقتصاد المحلي، وإنما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم عل السلع المستوردة وبالتالي يقلل من فرص تحقيق معدلات مرتفعة للنمو مما يؤدي إلى سوء أوضاع الفقراء.

–انخفاض مستويات الدخل والمعيشة بالنسبة للفقراء تؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وانخفاض انتاجيتهم الاقتصادية ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فيما تؤدي السياسات الهادفة لزيادة مستوى دخل الفقراء إلى عكس ذلك.

–كما يؤدي رفع مستوى دخل الفقراء إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية محليا، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمال ومن ثم زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

–السياسات الهادفة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل توسع قاعدة المشاركة في عملية التنمية ،بينما التفاوت الكبير في التوزيع يؤدي لزيادة حدة الفقر ويقلل من الحوافز المادية والعينية للعمل وخلق ظروف رافضة للتطور الاقتصادي من قبل الطبقات الفقيرة طالما أنها بعيدة عن ثمار هذا التقدم.

– عدم القدرة على الحصول على الائتمان والدعم المالي لتعليم أطفال الفقراء وغياب الاستثمار العيني والنقدي ، كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد في النمو يكون أقل مما يجب أن يكون عليه إذا كانت هناك عدالة أكثر.

لذلك يجب على الدول النامية أن تهتم بسياسة التقليل من الفقر من أجل خلق أوضاع مناسبة للنمو وتعميم مشاركة جميع طبقات المجتمع في عملية التنمية[1].

وقد اعتبرت الاقتصاديات الحديثة الحالة الابتدائية المتمثلة بعدالة توزيع الدخل هي معززة للنمو بوصفها استراتيجية لإعادة التوزيع، وتبقى علاقة التباين بالنمو موضوع جدل للمهتمين بهذا المجال وبالرغم من اختلاف وجهات نظرهم فالعلاقة تبقى قائمة على أن النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى التباين في توزيع الدخل هما العاملان الرئيسيان للتخفيف من الفقر حيث تؤثر معدلات النمو في اتجاهين:

الأول يشير إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تزايد الناتج المحلي الاجمالي، سواء كان تأثير هذا التزايد باتجاه الصادرات أو باتجاه الحاجات الرأسمالية، فإن تأثيرها غير مباشر سيؤدي إلى خفض الفقر فعائدات الصادرات يمكن استخدامها أيضا لتمويل عملية التنمية، وارتفاع معدل الصادرات يؤدي أيضا إلى تزايد الطلب على العمل خاصة إذا كانت السلع كثيفة العمل، كما أن تزايد العرض من الحاجات الرأسمالية يعمل على خفض الفقر.

الثاني: تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب كما أن استخدام الموارد بما فيها العمل وبالتالي دخول فئات جديدة من الفقراء إلى سوق العمل نتيجة التوسع الاستثماري وارتفاع متوسط الأجور، هذه الظروف ستؤدي لتحسين القدرة الشرائية للفئات المنخفضة الدخل.

فالنمو الاقتصادي وان اعتبر من الشروط الضرورية لخفض الأهمية النسبية للفقر إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تحققه بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني من أجل أن يكون ذا فعالية وكفاءة عالية.

الفرع الرابع: النمو المحابي للفقراء.

إن الإلمام بالتداخل بين كل النمو الاقتصادي والفقر يأتي أيضا بدافع غير مباشر يتمثل في تحول الاهتمامات لدى هيئات التمويل والتنمية الدولية نحو أهداف التنمية الإنسانية والتي تمت صياغتها تحت مسمى أهداف الألفية الانمائية (سنتطرق لنا بنوع من التفصيل في المطلب الموالي) وركز فيها المجتمع الدولي على محورية الإقلال الفقر كهدف استراتيجي وعلى اعتماد نصيب أفقر

[1]–البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، 2013، "تحليل العلاقة من توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 10.

20% من السكان في الانفاق الاستهلاكي كأحد المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي ،ويعكس اختيار مثل هذا المؤشر اهتمام المجتمع الدولي بقضية توزيع الانفاق الاستهلاك خلال فترات النمو[1].

وفي استجابة لمثل هذا الاهتمام بقضية التوزيع بدأت المؤسسات المالية في البحث حول طبيعة النمو الاقتصادي الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء ،وكانت مساهمة البنك الدولي قد تراكمت بشكل سريع خلال فترة ومنذ عام 2000 في اطار النمو المحابي للفقراء.

– مفهوم النمو المحابي للفقراء: حسب ما تبنته هيئات التمويل الدولي كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرف النمو المحابي للفقراء بصفة عامة على أنه" ذلك التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي الذي يتزامن فيه النمو الاقتصادي مع تراجع دلائل الفقر واللاعدالة من خلال آلية توزيع الدخل التي تعمل على نمو انفاق الفرد "كما عرف بالنمو المفيد، المقلص للفقر[2]. وبدقة أكثر يقصد به النمو الذي تتحسن معه كيفية توزيع منافع النمو بين الفقراء والأغنياء، ويتفرع النمو المحابي للفقراء إلى صنفين أحدهما مطلق والآخر نسبي.

– النمو المحابي للفقراء بشكل نسبي:حسب (*Kakwani , Sou, Permia*) 2000، فإن النمو المحابي للفقراء هو النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه الفقراء نسبيا أكثر مقارنة بالأغنياء وليس أقل منهم وهذا ما يعني انخفاض درجة عدم المساواة، فتحقيق نمو سريع غير كافي لمناصرة الفقراء وإنما ينبغي أن يكون عادلا لحساب الفقراء وأن يخفض التفاوت أو على الأقل يبقى على حاله ،هذا ما أكدته الشواهد التجريبية التي أشارت إلى انخفاض الفقر بمعدل أسرع في الدول التي انخفضت فيها درجة التفاوت رغم انخفاض درجة نموها مع الدول الأخرى، كما أنه يمكن أن يكون النمو محابيا للفقراء حتى وإن كان سلبيا وذلك إذا انخفضت درجة التفاوت وكان مقدار هذا الانخفاض في درجة التفاوت يفوق درجة الانخفاض في النمو، أما إذا كان العكس فذلك سيؤدي إلى انكماش اقتصادي محابي للفقراء .

وقد تم انتقاد هذه المقاربة لأنها تؤدي في بعض الأحيان لاختيار وتفضيل حالات غير مثلى، وتسمح بتدخل الدولة من أجل خفض التفاوت بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذا التدخل على الاقتصاد.

–النمو المحابي للفقراء بشكل مطلق: حسب كل من (*Shaohua Chen, Martin Ravaillon*) 2003 فيعرف النمو المحابي للفقراء بمفهومه المطلق بأنه انتفاع مطلق للفقراء يفوق انتفاع غيرهم، أي يتعلق بالزيادة في رصيد الدخل وليس في معدل

[1]–علي عبد القادر علي، 2009، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مجلة خبير التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 82، السنة 08، ص 02.

[2]-Nanak Kakwai, Shahid Khandker,Hyun, H.Son, 2004 ,"Pro-poor growth ,concepts and measurementwith country case studies", International Poverty Center ,UNDP working paper ,n°1 ,P3.

نموه[1] وهو يعني أن الشكل النسبي محقق ، فالمهم في هذا التعريف هو أن يتقلص الفقر بزيادة في دخول الفقراء بغض النظر عن مقارنة نسبة الزيادة في دخولهم مع الزيادة في دخول غير الفقراء بل حتى ولو كان الاغنياء أكثر استنفاعا وكسبا لعوائد النمو مقارنة بالفقراء.

انتقدت هذه المقاربة بحكم أنها تعتبر مجرد عملية النمو هي مناصرة للفقراء لارتفاع مداخيلهم حتى ولو ارتفع التفاوت في المقابل لأن مكاسب غير الفقراء أكثر ارتفاعا فيعد نمو محابيا للفقراء

طرحت مقاربة أخرى هي **المقاربة التجميعية** من أجل تفادي الانتقادات السابقة، ظهرت سنة 2009 واعتبرت أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون محابيا للفقراء إلا إذا كان قد أدى إلى تدنية الفقر والتفاوت في آن واحد.

المطلب الثاني: السياسات الكلية وتعزيز الحكم الراشد للحد من الفقر.

تعتمد استراتيجيات الحد من الفقر على عدة مداخل كالرفاه الاقتصادي والأمان الاجتماعي والمصداقية وتتضمن عدة سياسات ومشاريع باعتبار أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد فهو يرتبط بعدة عوامل وله تأثيراته بالسلب الايجاب على مختلف المتغيرات في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،كما أن محاربته أصبحت من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة وعلى السلطات العمومية اتخاذ القرارات الحاسمة من خلال أحسن السياسات بأدواتها الأكثر فعالية ،ولإصلاح الحكم ومحاربة الفساد والالتزام المستديم ببناء الكفاءات والقرارات أثرا في غاية الأهمية للنجاح في اجتثاث الفقر وتحقيق المساواة المستدامة التي تصبو اليها الحكومات.

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الكلية والفقر.

تهدف السياسات الاقتصادية إلى خفض مستوى الفقر بتبني سياسات نمو لمصلحة الفقراء وسياسات مالية تتمحور حول زيادة الاستثمار وتطوير الادخار المحلي ، إضافة إلى سياسات أجرية أكثر تحفيزا لرفع المعدلات الانتاجية مع ضمان توزيع عادل عن طريق سياسات توزيعية تضمن حقوق الفقراء.

***– دعم وتمويل نمو اقتصادي يصب في مصلحة الفقراء:** لتحقيق ذلك ينبغي توفر ثلاثة شروط تتمثل في تركيز النمو على القطاعات التي يمكن أن تعود بالنفع المباشر على الفقراء، توفير بيئة ملائمة تدعم خلق مناصب عمل لهم وتعزيز قدراتهم البشرية[2]،كما يمكن رفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الشركات والمستثمرات الفلاحية على استيعاب التكنولوجيا

[1]-Martin Ravaillon ,Shaohua Chen ,2003,"Measurment pro-poor growth", Economics lettres, Vol78 , N°1, P93-99.

[2]–وداد عباس،2013،"سياسات مكافحة الفقر– دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة سطيف، العدد الأول، ص 154.

والمعارف الجديدة، وأن تستثمر في رفع مهارات العمال، وتشجيع التنوع الاقتصادي من خلاله إقامة روابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والنهوض بمستوى الأنشطة التصديرية.

كما يجب التصدي لأوجه الضعف المؤسسي الذي يعرقل الاستثمار والنظم المالية والمعرفة الرسمية الضعيفة والائتمانية غير الرسمية بالغة التكلفة، إضافة إلى زيادة وتحفيز الطلب مما سيؤدي إلى خلق المناخ الاستثماري الجيد وتطوير القدرات الانتاجية، كما ينبغي على السياسات حلقة حميدة محل حلقة الفقر يؤدي فيها حافز الطلب المحلي المرتبط بالقطاع الزراعي إلى حث الإستثمار وتنظيم المشاريع في الأنشطة غير الزراعية ومن ثم رفع مستوى الصادرات.

***– توسيع الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية:** ويكون بتهيئة المناخ والظروف الاقتصادية المناسبة من أجل استقطاب وتشجيع زيادة الاستثمار ما سيدفع الفقراء للحصول على مناصب عمل تضمن لهم دخلا مستديما يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر[1]، إضافة لدعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها وذلك من خلال تسطير برامج لتمويل مثل هذه المشاريع عن طريق تقديم القروض المسيرة من قبل المؤسسات المالية ،وخلق بيئة مواتية لنمو وازدهار هذه المؤسسات بتقديم المساعدة الفنية والاستشارة والتدريب للقائمين عل هذه المشاريع الاستثمارية لضمان نجاحها واستمرار نشاطها ،باعتبار أنها تسهم في توفير مناصب محل واستيعاب للقوة العاملة الفقيرة وتمكينها من الحصول على دخل وفرص امتلاك أصول مادية ،وعليه يجب توفير التمويل للمشروعات بما فيه التمويل المصغر وإقامة أنظمة مالية للفقراء تتكفل بها مؤسسات مالية قادرة على تحريك وإعادة تدوير المدخرات المحلية لتوسيع الائتمان.

***–التنمية الريفية:** يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية ،وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف توفير سبل العيش المستدامة من خلال:

– تعزيز العمالة الريفية وذلك بتوفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين ظروف العمل لكل العاملين في مجال الانتاج الزراعي، إضافة إلى سياسات الاصلاح الفلاحي ومنح حق الامتياز لصغار الفلاحين في استغلال الأراضي مع تدعيمهم بموارد مالية تكون في شكل قروض مسيرة بمعدل فائدة مخفض نسبيا ووسائل مادية لمعدات لخدمة الأرض، إضافة لتقدم الخدمات الفنية عن طريق توفير الاستشارة من المختصين في الزراعة وتربية المواشي بهدف الاستغلال الرشيد والجيد لمختلف الموارد والحصول على أكبر عائد ،ما سيوسع دائرة النشاط الزراعي ويؤدي إلى استيعاب عدد أكبر من اليد العاملة مما يعني رفع دخول فئة من السكان بتحقيق أفضل إنتاجية وبالتالي أفضل معيشة لهم.

[1]–صابر بلول، 2009، "السياسات الاقتصادية ودروها في الحد من الفقر "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، المجلد رقم 25، العدد 01، ص 578.

– تنمية البنية الريفية والاستثمار في مثل هذه المشاريع عن طريق بناء هياكل أساسية وتوفير الطرق ووسائل المواصلات وتوفير الخدمات الاجتماعية الحيوية كالمدارس والمراكز الصحية ما سيؤدي أيضا للتقليل من ظاهرة الهجرة إلى المدن.

– تمكين ودعم الفقراء في الريف، ويتحقق ذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع للمشاركة في التنمية المحلية، إضافة إلى أنها تستهدف تنمية الفرد عبر تطوير قدراته وتحقيق ذلك يكون بـ:

-ضمان توفير الحاجيات الغذائية للسكان كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية المختلفة.

-حماية القطاع الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية والعمل لزيادة انتاجيتها دون الاخلال بالتوازن الطبيعي.

-ربط الإدارة المحلية بالمشاركة والعمل الجماعي في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

-توسيع الرعاية الاجتماعية والمخرجات الموزعة وتحسينها.

-إرساء مجموعة من العلاقات السوقية المتسمة بقسط أكبر من العدالة لتشجيع صغار الفلاحين وتحسين مشاركتهم.

-تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات والقطاع الخاص بوضع برامج وتنفيذها وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك في إطار الحد من الفقر في الأرياف.

-المساواة في النوع الاجتماعي بتعزيز دور المرأة وتمكينها من مختلف الفرص التي تسمح بتفعيل دورها التنموي.

***–هيكلة السياسة الضريبية:** باعتبار أن الضرائب من مصادر تمويل ميزانية الدولة، كما أنها تساهم مساهمة رئيسية في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال تطبيق نظام فرض الضرائب التصاعدية ،الذي بموجبه يتم خفض العبء الضريبي الذي يطال الفئات الصغيرة وأصحاب الدخول الضعيفة من خلال تخفيض معدلات الضرائب أو إلغائها على الدخول المحدودة والأرباح لأصحاب المؤسسات الصغيرة، كذلك هو الحال بالنسبة لتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع والمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، بينما يتم رفع معدلات الضرائب المفروضة على السلع والمواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع بينما يتم رفع المعدلات الضرائب المفروضة على السلع الكمالية وعلى أصحاب الدخول المرتفعة[1] لتقليل التفاوت وإعادة توزيع الايرادات غير أن هذه الوسيلة الاخيرة لا تكون نافعة في كثير من الدول النامية لعدم توفير البيانات الدقيقة المتعلقة بالدخول والثروات الخاضعة للضريبة وتخلف الأجهزة الضريبية وانتشار الفساد الإداري.

***-إعادة توجيه الانفاق العام لصالح الفقراء:** في غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام والتخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد أثر مباشر يترتب عليه زيادة في الفقر ،إضافة إلى ذلك إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا ذات الاستهلاك الواسع ما سيعمق الفقر .

[1]-Fouzi Maugi, Bernard Decalauwé, Patrick Plane ,2006, le développement face a la pauvreté, Edition économica, p 292.

وإن كان هدف هذه السياسات المالية تخفيض حجم العجز في الميزانية العامة للدولة إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوط تضخمية[1]، وعلى هذا الأساس يثار التحفظ على الآثار السلبية للفقر، فقد ركزت التحليلات المالية المساندة للفقراء على سياسات تحويل بنود الانفاق العام وتوجه الحكومة لتبني استراتيجيات تصب في صالحهم من خلال بنود الميزانية العامة للدولة، والأخذ بعين الاعتبار لمبدأ العدالة في توزيع إيراداتها بهدف ضمان استفادة الفقراء من الجزء المخصص لهم ،وفي هذا السياق تلجأ الحكومات في بعض الأحيان لتخفيض نفقات الدفاع والإدارة العامة وزيادة الانفاق على الجانب الاجتماعي كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية والبنى التحتية كالطرق الريفية وتوفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق التي يقطنها الفقراء[2]، يضاف أيضا لذلك دعم الغذاء والتحويلات الاجتماعية للتقليل أو الحد من الفقر.

***- رفع مستوى العمالة:** تعتبر العمالة عنصر أساسي لأي استراتيجية تنموية وذلك بالنظر لكونها أداة حيوية للتخفيض من الفقر بتوليد فرص العمل منتجة ومستدامة تهدف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق منحهم الدخل الكافي في مقابل الجهد الذي يبذلونه وتعزيز مستوى الرفاه العام، ويمكن للحكومات توليد فرص العمل باتباع عدة سياسات في عدد من المجالات منها[3]:

-وضع سياسات صناعية وزراعية وإدارتها على نحو يؤسس لعلاقات منتجة بين القطاعين العام والخاص.

-تعزيز زيادة الطلب على اليد العاملة من خلال زيادة الانتاج المحلي وزيادة لطلب على السلع والخدمات المحلية.

-الاستثمار في البنى التحتية وفي التعليم والتدريب بهدف تحسين مهارات العمال وإنتاجيتهم.

-اتباع سياسات تجارية تسهل التصدير إلى الأسواق الأجنبية.

-انشاء هيئات تساعد العاطلين عن العمل في الحصول على وظائف، بحيث تعمل الهيئات كوسيط بين سوق العمل والمؤسسات الاقتصادية.

إضافة إلى أن حصول الأفراد على مناصب عمل دائمة مقرون بمشاركتهم في الضمان الاجتماعي واستفادتهم من فرص التكوين والتدريب ،فتنمية رأس المال البشري ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجرا وتتاح أمامه فرص كبيرة للعمل والأجر ، خاصة وأنه مؤخرا أصبح الحديث عن فقر القدرات وليس فقر الموارد، ويعتبر التعليم الأساسي والعناية الصحية والخدمات الأساسية

[1]-علي عبد القادر علي،2003،"تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،ص 5

[2]-سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، 2008،" الساسيات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبقة الأولى، بيروت، ص 142.

[3]-وداد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 157.

العناصر الجوهرية لرأس المال البشري ،كما أنه بتنميتها يتعزز دور الأفراد في المشاركة في مختلف مسارات التنمية وتزداد فرص الفقراء لتحقيق دخل أكبر وبالتالي الحيلولة دون وقوع أبنائهم مستقبلا في الفقر.

كما تتضمن استراتيجيات تنمية رأس المال البشري نقاط أخرى رئيسية تتمثل في:

-تحسين نوعية التعليم وجودته لمختلف فئات المجتمع خاصة المهمشة والفقيرة كما تشمل المناطق الريفية المعزولة.

-خفض عمالة الأطفال وتقليل الحرمان الغذائي كتوزيع حصص المواد الغذائية الهامة على الأطفال والمشاركين في الحصص الدراسية لمحو الأمية فهذا يساعد للتغلب على نفقات الغذاء وسيكون بمثابة حافز لكسب قدرات تعريفه.

-توفير تعليم ثانوي مرتفع النوعية يتجاوب مع احتياجات سوق العمل بهدف زيادة القدرة على الكسب.

الفرع الثاني: السياسات الاجتماعية و الفقر.

الحد من الفقر يحتاج إلى سياسات اجتماعية تتماشى مع السياسات الاقتصادية وتشمل:

***-برنامج المعونة الاجتماعية:** حيث تتضمن عددا من البرامج والمشاريع وتتمثل في:

-دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي: شكل ذلك عنصرا هاما لأنظمة الحماية الاجتماعية وتتجه لتأمين السلع الغذائية الأساسية بأسعار منخفضة غير أنها تشمل عدد محدودا من السلع الأساسية لدعم شريحة الفقراء ،إضافة لدعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء وغيرها، أما تحقيق الأمن الغذائي فيتحقق عن طريق الاهتمام بالنشاط الفلاحي والتطلع لرفع حجم الصادرات من المنتجات الغذائية لرفع مستوى الناتج المحلي والتحكم في أسعار الغذاء بما يمكن الطبقات الفقيرة منه.

-التحويلات النقدية والعينية: تهدف هذه البرامج لتغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر الطويلة الأجل مرتبطة بفقدان مصادر الدخل وذلك الإخلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدف هذه الفئة[1]، وتتضمن:

-نظام المنح المدرسية للأسر الفقيرة غير القادرة على تحمل مصاريف التمدرس الخاصة بأبنائها.

-أنظمة التموين عن طريق توفير المواد الغذائية الأساسية للأسر الفقيرة.

-وضع آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية.

-برنامج الأشغال العامة: هي برامج عمل عامة صممت لخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة لكل الفئات في مشاريع البنية التحتية والتي يتم الإشراف عليها من قبل هيئات عمومية ممولة من طرف الحكومة ، ويمكن الاستناد في تصميمها على المبادئ التالية:

[1]-علي عبد القادر علي، 2004،" الفقر:مؤشرات القياس والسياسات"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 4،ص 15.

-أن يكون الهدف من إقامة هذه المشاريع توفير فرص عمل تتوسع تلقائيا في فترات الأزمات.

-يتم اختيار هذه المشاريع من قبل المجتمعات المحلية.

-يتم تحديد مقدار الأجور في هذه المشاريع لتشجيع المحتاجين على التقدم لمختلف الوظائف المتاحة وتشغيل أكبر عدد ممكن من العاملين.

-تسهيل الوصول إلى سكن ملائم: من أجل تحسين ظروف حياة الفقراء وتحقيق ظروف سكن ملائمة ومريحة فلابد من تطوير المعلومات من أوضاع أفراد المجتمع فيما يخص السكن اللائق كخطوة أولى وبتطوير شبكة البيانات لتقييم مستوى نوعية مساكن أسر الفئة الفقيرة ، يلي ذلك توسيع مشاريع السكن للفقراء وتسهيل الحصول على القروض عن طريق تقديم حوافز للجهات المانحة و المساهمة في العملية ،إضافة لتوفير مثل هذه الإمكانات في المناطق المراد جذب الفقراء للعمل فيها كالمناطق الصناعية.

***-برنامج التأمين الاجتماعي**: يعرف التأمين الاجتماعي على أنه مجموعة السياسات المعدة من أجل التصدي للمخاطر ومواطن الضعف للأفراد القادرين وغير القادرين على العمل على حد سواء، لغرض مساعدتهم وحمايتهم من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والحد من المخاطر المحدقة بالفئات الهشة في المجتمع، فهي تلعب دورا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي أثناء الأزمات بحيث تمثل حق الإنسان في حياة كريمة بتوفيرها لآليات تأمين الفقراء تتراوح بين توفير الخدمات الأساسية وتأمين الخدمات للفئات الهشة في المجتمع على غرار الاطفال والعاجزين ككبار السن والمعوقين عن طريق الاستحقاقات الأساسية وتقديم المعونة الاجتماعية وإدارة المخاطر المتبادلة وغير الرسمية ،وتتضمن برامج التأمين الاجتماعي عددا من الأنشطة أهمها:

-نظام المعاشات يقوم على مبدأ اقتطاع جزء من الأجرة الشهرية للعمال الأجراء المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي كما يتحمل رب العمل جزءا من أعباء التأمين، ويستفيد المؤمن من منحه التقاعد بعد انقضاء سنوات الخدمة المحددة قانونا أو بعد بلوغه السن القانوني للاستفادة من هذه المنحة إلى غاية وفاته[1].

-التأمين على البطالة: إن ظروف عدم التأكد التي تسود سوق العمل تجعل من هذه الاتفاقيات أمرا في غاية الأهمية لحماية الفئات الهشة من التقلبات والأزمات التي يمكن أن تمس البلد من حين لآخر، يتم تمويل هذه الأنظمة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباب العمل وبمجرد أن يفقد المؤمَّن منصب عمله فإنه يستطيع الحصول على منحة البطالة، مثل هذه البرامج معتمدة بشكل كبير في الدول المتقدمة ويمكن أن تساهم في التخفيف من الفقر في الدول النامية إذا اعتمدت بعقلانية من حيث تحديد مبلغ

[1]-وداد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المساهمة ، ومدة ومستوى الاستفادة لكي تشكل حافزا للبطالين للبحث عن وظائف وإلا تحولت[1] بالسلب وشجعت على الركون.

-دعم صناديق التنمية الاجتماعية: تم إنشاء هذه البرامج من أجل التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي خاصة إذا طالت فترة المرحلة الانتقالية في أثناء تطبيق هذه البرامج، ويتضمن مشروع صناديق التنمية الاجتماعية عدة محاور للتخفيف من الآثار الاجتماعية لتلك البرامج على الفقراء كتحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة، وتوليد فرص العمل بإقامة المشاريع العامة وتنمية المشروعات الانتاجية الخاصة وتشجيع مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع ،غير أنه لم تكن هذه الصناديق كحل نهائي وذلك راجع للأثر المحدود الذي خلفته.

والملاحظ في هذا المجال هو أن شبكات الضمان الاجتماعي في أغلب الدول النامية تميزت بالضعف الشديد وذلك متعلق بمحدودية تغطيتها وضيق برامجها وارتفاع في مستوى تسرب منافعها، إضافة إلى عدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة وعدم دراية الفقراء بوجودها وانعدام حيلتهم للحصول على مستحقاتهم عندما يعلمون بوجودها[2]، وفي ظل هذه الظروف تتقلص فرص الفقراء في الاستفادة من مثل هذه البرامج وتزداد إمكانية تعرضهم الحرمان ،وعليه تجب مراعاة هذه الاعتبارات فيما يتعلق بتأسيس شبكات للضمان الاجتماعي وما إذا كانت ستوفر آلية للتأمين أكثر كفاءة وأكثر عدالة، ويمكن للحكومات الاهتداء في تصميمها بالمبادئ التالية والتي استنبطت من التجارب العلمية:

-أن تتجاوب شبكات الضمان بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء وأن لا تكون معتمدة بدرجة كبيرة على التصرف الإداري ويعني هذا المبدأ أنه يمكن لشبكات الضمان أن تعمل بمستويات متواضعة خلال الأوقات العادية.

-أن تتجنب شبكات الضمان توفير الحوافز السلبية كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة.

-أن تكون شبكات الضمان ذات كفاءة بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب عن رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى[3].

الفرع الثالث:الحكم الراشد ومكافحة الفساد للحد من الفقر .

يعتبر الحكم الصالح أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية من خلال إنشاء مؤسسات تتفاعل و تتكامل فيما بينها في مختلف المجالات وعليها أن تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة يعتبرها المواطنون مؤسسات تعمل على تمكينهم ، ويمكنهم من

[1]-علام عثمان،2014، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا"، رسالة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 46.

[2]-علي عبد القادر علي،2003، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3]-علي عبد القادر علي، 2004، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما ينطوي على احترام حقوق الانسان وسيادة القانون بوجه عام غير أن الجهود المبذولة للحد من الفقر تشير الى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها

– **الحكم الراشد**:اختلفت وجهات النظر حول تعريف الحكم الراشد نظرا لتعدد أبعاده باعتبار نمط وطريقة للحكم والقيادة والتسيير، يرتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار، يتضمن مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الانسان السياسية ، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، وليس هناك تعريف موحد له فقد عرفه البنك الدولي للحكم بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية[1]، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات، وهو يشمل كافة الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها الافراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم [2]، أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 للحكم الراشد على أنه الحكم الذي يعزز ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ويسعى الى تمثيل كافة فئات المجتمع تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب[3]، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فالحكم الراشد هو استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية[4].

ويتضمن الحكم الراشد عدة أبعاد أساسية ويستند على مؤسسات تتفاعل وتتكامل فيما بينها في مختلف المجالات وعليها أن تكون قوية وذات كفاءة وفعالية لأداء دورها التنموي وتتمثل في:

–الدولة: تضطلع بممارسة وظائف متعددة من خلال المؤسسات الحكومية كل حسب اختصاصها، فهي السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، تهتم خصيصا بالتنظيم و الإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة

[1]-Daniel Kaufman et autres ,2003 ,Governance matters ;governance indicators for 1996-2002, Washington ,world bank institue ,P17.

[2]–برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي،ص8.

[3]–منة الطعا و آخرون،2005،" الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،ص15.

[4]–محمد محمود العجلوني،2013،"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول ،خلال الفترة من9 إلى11سبتمبر 2013، تركيا، ص4.

وتتمحور مؤسسات الرشادة الرسمية حول السلطات الدستورية الثلاثة التشريعية ، التنفيذية والقضائية التي لكل منها وظائف خاصة بها والتي تتراوح حسب طبيعة الحكم السائد في الدولة.

-القطاع الخاص: يضم المؤسسات الخاصة الصناعية والتجارية والخدمية و المصارف الى جانب مؤسسات القطاع غير الرسمي في السوق، يعد شريكا أساسيا و فاعل مهم في الحياة الاقتصادية، كما تؤثر أطراف القطاع الخاص على مختلف السياسات بطرق مختلفة وتساهم في خلق بيئة مواتية لتوسع السوق والنشاط الاقتصادي، ما أوجب على الدول تنميته في إطار الحكمانية الاقتصادية وجعل القطاع مستديما بواسطة آليات متعددة .

-المجتمع المدني: يمثل الإطار الذي يعمل الناس فيه مع بعضهم البعض لتحقيق أهداف عامة، يدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة ويراقب مختلف مراحل تنفيذ ذلك، يضم المنظمات الوسيطة و المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة و السوق و الأسرة، يقوم على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، يتطلب نظاما قانونيا يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة، إضافة الى سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع والقدرة على حل الصراعات بطريقة سليمة وديمقراطية ،كما أن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية يجب أن يمتد ليشمل منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل السياسي والاجتماعي وتعمل على تعبئة المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ما يجعلها مكملة للدور التنموي للدولة [1]، فوجود وإشراك مجتمع مدني نشيط ومتفق ومتشبع بالقيم يرفع من شفافية النظام السياسي ويقوي سلامة حكم القانون ويكون بذلك طرفا أساسيا في مكافحة الفساد وتوفير مناخ ملائم للتنمية التي يسعى الحكم الراشد لتحقيقها[2].

-علاقة الحكم الراشد بالفقر:ترتبط مشكلة الفقر ارتباطا وثيقا بطبيعة الحكم ، فإساءة استخدام السلطة أو ممارستها بطرق ضعيفة وغير لائقة تؤثر بالدرجة الأولى على أولئك الأقل قوة (الفقراء) فهم أكثر عرضة للمعاناة نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم في الكثير من الأحيان هذا الأمر جعل البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية تقر بأن الحكم الراشد شرط أساسي للحد من الفقر وذلك للأسباب التالية:

-تزايد إدراج رأس المال الإجتماعي والسياسي والثقافي في تحليل الفقر ما انعكس على تزايد أهمية الحكم لما يتميز به من مبادئ خاصة المشاركة الواسعة (الشمولية) ، والشرعية (حكم وسيادة القانون) والمساءلة.

1-للتفصيل أكثر راجع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 24 -25 .
2-بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص09 .

-الانتشار الواسع للفساد في البرامج التي تدعم تمويلها المؤسسات الدولية المانحة، ما جعل المعونات لا تحقق أهدافها في الكثير من الدول النامية خاصة هدف التخفيض من أعداد الفقراء.

-بدون الحكم الراشد ومع ندرة الموارد المتاحة فإن الدول النامية والحكومات غير قادرة على التقدم في مكافحة الفقر ، وهذا يكون نتيجة لانعدام الشفافية والفساد المستشري ، والمنظومة القانونية غير المستقرة التي تعيق النمو الاقتصادي[1].

-الحكم الراشد أمر ضروري لأن جوانب الفقر يجب أن تنخفض ولا يتم هذا فقط من خلال زيادة الدخل، ولكن أيضا من خلال التمكين وزيادة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفقراء.

-جودة الحكم تعزز الكفاءة الاقتصادية وتقلل من تكاليف المعاملات من خلال التطبيق الفعلي لسيادة القانون والشفافية في الحكومة وإدارة الشركات والمساءلة لكل مؤسسة وفرد في المجتمع ، ما يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نحو تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

-مكافحة الفساد للحد من الفقر:نظرا لاختلاف المرجعيات القانونية والثقافية والتشريعية التي تعتمد لوضع معايير التمييز بين الأفعال الفاسدة من غيرها يمكن إعطاء تعريف يشمل مختلف جوانب الفساد على أنه كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي يتم على خلاف ما تقتضيه المصلحة العامة والاستغلال الأمثل للموارد ويشمل تصرفات في القطاع العام والخاص على حد السواء ويمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواءا عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بتقديم الخدمات أو عن طريق الاختلاس، و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها موظفو الدولة فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص[2] ، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص[3]، ويتخذ الفساد أشكالا عديدة كالرشوة، الغش، غسيل الأموال، الابتزاز، العمولة الخفية، استغلال النفوذ، المحاباة، المحسوبية للاختلاس وإساءة استخدام الممتلكات العامة.

[1]-Sudarno sumarto, Asep suryahadi, Alex arifianto, 2004, "Governance and poverty reduction: evidence from newly decentralized Indonesia, a paper from the SMERU research institute, with support from ausaid , the ford foundation, and DFID , Indonesia,P4.

[2]-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1998 , مكافحة الفساد و لتحسين إدارة الحكم ، نيويورك ،ص 9.

[3]-سمير التنير، 2009 , الفقر و الفساد في العالم العربي، دار الساقي , لبنان , ص15.

إن تفاقم ظاهرة الفساد قد تؤدي الى انتهاكات حقوق الانسان وعدم احترام السلطات الدستورية وإعاقة البرامج الهادفة الى التخفيف من وطأة الفقر، حيث يؤثر الفساد على زيادة مستويات الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة تشمل عوامل اقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم الراشد يمكن تمثيلها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): روابط الفساد بالفقر

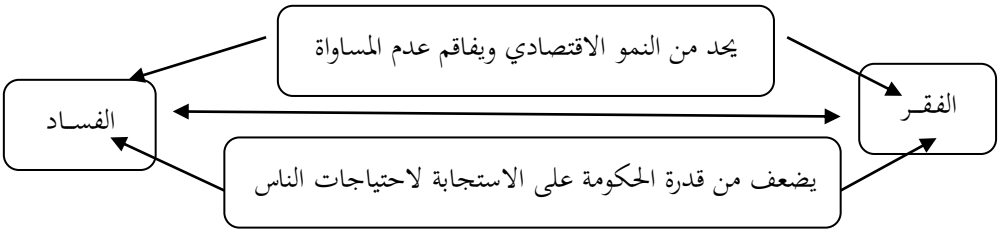

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2008 ،الفساد والتنمية" مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر"، نيويورك، ص15.

يظهر النموذج الاقتصادي أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع كالتعليم و الرعاية الصحية، ويضعف فرص الحصول على الخدمات بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها لأن العمولات الخفية في المجالات ذات الصلة عادة ما تكون مربحة جدا للمتورطين فيها، كما أن الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات الاقتصادية والأطر القانونية المتصلة بها، كما أن الفساد يجعل الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة كبيرة من دخلها على الرشاوي تفوق في بعض الأحيان ما تدفعه الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع و يقع عبء الفساد الصغير بشكل غير متناسب مع الفقراء، كما يعوّق الفساد تقدم نظام الضرائب ويزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل و الثروة وتعود هذه الآثار بالسلب وبالدرجة الأولى على الفقراء نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم.

أما نموذج الحكم فيؤكد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال نفوذه على مؤسسات الحكم ويقلل من قدرته إذ أنه يضعف المؤسسات السياسية وسيادة القانون ويشوه إطار القواعد عن طريق قيام الأفراد والجماعات ذات النفوذ والشركات في القطاع العام والخاص بالتأثير على تشكيل القوانين والمراسيم و التي تخدم مصلحتهم و تضر بمصلحة الفقراء[1] وتحد من مشاركة المواطنين، كما أنه يقلل من جودة الخدمات والبنية الحكومية ويقوض القدرة المؤسسية للحكومة على تقديم خدمات عالية الجودة ويحول الاستثمار عن تلبية المصلحة العامة ويضعف الالتزام بأنظمة السلامة والصحة الأمر الذي يزيد الفقراء سوءا.

يؤثر الفساد بشكل كبير على الفقراء خاصة بفقراء الدول النامية على نحو غير متناسب وبعدة طرق من خلال:

[1]-N.Girishankar and others ,op cité ,p5.

-حصول الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية: فكلما وزعت المنافع العامة على أساس القدرة على الدفع إلاّ وعانى الفقراء من ذلك، فاستخدام نظام للسعر غير المشروع في توزيع السكن والتعليم والصحة سيحرم العاجزين عن الدفع، ويصح هذا على الرسوم المشروعة كما يصح على المبالغ المدفوعة بصورة غير مشروعة على سبيل الرشوة[1].

-تفادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء: بتفشي الفساد يتم تخصيص الموارد العامة للمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية من وجهة نظر الحكومة الفاسدة التي تزيد من فرص الرشاوي بعيدا عن النفقات ذات الأولوية بالنسبة للفقراء، وتترك المشروعات القائمة الخاصة بالطرقات والمستشفيات والبنية التحتية العامة الأخرى للتسوس والتدهور بدلا من ترميمها و صيانتها، علاوة على ذلك قد تكون المشاريع موجهة للفقراء توجيها غير محكم على اعتبار أن هذا الهدف لا يزيد من دخل الفساد و ستغطي الضرائب والقروض والمنح تكاليف هذه المشاريع بدل استخدامها في مشاريع يستفيد منها من هم أشد فقرا على أن المشاريع من قبيل بناء المدارس والمستوصفات ستقدم القليل من الخدمات للفقراء لأن تكاليفها قد تضخمت بالرشاوي المدفوعة.

-مواجهة الفقراء لعبء ضربي أثقل أو لخدمات أقل: إذا عم الفساد تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية فيزداد عبئها على من لا يملكون القوة والثروة لدفع الرشوة ما يؤدي بهم الى التحول نحو الاقتصاد غير النظامي ،ومن جهة أخرى يعجز الفقراء عن دفع الضرائب فإن حصيلة الصفقات الفاسدة ستتجسد في تقلص الدولة وعجزها عن توفير العديد من الخدمات، وارتفاع الفساد في الإدارة الضريبة وحصول أصحاب النفوذ على إعفاءات مقابل دفع رشاوي ما سيؤدي لحرمان الدولة من مداخيلها الجبائية و يحمّل الفقراء الذين لا يستطيعون دفع الرشوة سد تلك الفجوة ما ينتج عن زيادة التفاوت في الدخل واتساع قاعدة الفقر بتحول أصحاب المشاريع الصغيرة غير القادرين على دفع الرشاوي الى فقراء و الفقراء يتحولون لأشد فقرا[2].

-بيع الفقراء لمنتجاتهم الزراعية في ظروف غير مواتية :بما أن العديد من الفقراء هم صغار المنتجين الزراعيين ويعتمدون على الوسطاء لايصال منتجاتهم الى السوق فإذا حمل هؤلاء الوسطاء الدولة على تخويلهم احتكارات محلية في مناطق جغرافية معينة ويكون للموظفين المرتشيين حافز يدفعهم الى خلق تلك الاحتكارات لاستخدامها في استخلاص مكاسب شخصية و يصبح للمزارعون في وضع غير مناسب.

[1]-وارث أحمد ,2013 , "الفساد و أثره على الفقر- إشارة الى حالة الجزائر-"، مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد الثامن ، ص90.

[2]-Mitchell ,seligon, 2002," the impact of corruption on regime legitimacy" , A comparative study of 4 latin american countries ,journal of politics ,vol 64,issue 2,p2.

-الحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة: بسبب فساد الجهاز التنظيمي والضريبي الحكومي فتتقيد قدرة الفقراء أصحاب المشاريع الصغيرة من الافلات من براثن الفقر بسبب اضطرارهم لرشوة الموظفين في مقابل الاستفادة من مزايا تسهيل الإجراءات ما يتسبب برفع تكاليف الإنتاج وبالتالي فالفساد خلق الاقتصاد ذو التكلفة العالية لأنه يعيق انشاء بنية صحية اقتصادية مواتية للاستثمار.

-تحويل المعونة الخاصة بالفقراء بعيدا عن المستهدفين: بتقديم المساعدات لأنظمة فاسدة سيعمل على تغذية التجاوزات والاختلاسات وتحويل نسبة كبيرة منها بعيدا عن المستهدفين ما يثبط من الجهود المحلية والدولية للحد من الفقر، ولهذا أصبحت المساعدات مشروطة من قبل الدول والهيئات المانحة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ومكافحة الفساد وإضفاء الشفافية في توزيعها والافصاح عن العمليات الممولة من قبلها، و ذهبت في بعض الأحيان لتقديم مساعدات مالية لدعم أطر السياسات المحلية و جهود مكافحة الفساد في الدول المتلقية للمعونات[1].

-شراء أصوات الفقراء: عندما تحصل الأحزاب السياسية و المرشحون على الرشاوي ويستخدمونها لشراء أصوات الفقراء ويظهر الأثر العام لهذه الطريقة في تمويل الحملات عند يؤيد الساسة المنتخبون مشاريع ليس لها مردودية لارضاء كبار المالكين وقد يعاني الفقراء كمجموعة غير أنه لا يكون لهم مع ذلك حافز لقول تلك الرشوة، و من جهة أخرى يعمل تمويل الأحزاب من مصادر خاصة كالشركات ورجال الأعمال على إلغاء المزايا التي يعدون بها عند فوزهم بالانتخابات إذ يتحولون لموظفين لتلبية مطالب الممولين و مصالحهم من خلال القوانين و السياسات المنتهجة كإقرار التخفيض أو الاعفاء من الضرائب، قوانين لتمليك العقار... وما ينجر فيه من مصالح تلك الفئة على حساب الفقراء.

المطلب الثالث: اتجاهات مواجهة الفقر

شهد العالم تطورات اقتصادية كبيرة شكلت من قضايا النمو والتنمية في الدول النامية جوهر تلك التطورات وكان لتفاقم ظاهرة الفقر الجزء الأكبر من تلك الاهتمامات، وقد عمل المجتمع الدولي ممثلا بكل أطرافه من دول ومنظمات وهيئات دولية من أجل صياغة استراتيجية للحد من الفقر وذلك من خلال مبادرات مختلفة سنتطرق لأهمها.

[1]-Transparency international ,2008 , "poverty and corruption" , Barlin , Germany ,p4-5

الفرع الأول: سياسة الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الفقر

لقد قام الخبراء بصياغة برامج الاصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية وتعتمد إجراءاتها إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو سواء فيما هو مرتبط بالجانب الانتاجي أو إجمالي الطلب الفعلي، وقد تبنى كل من الصندوق والبنك الدوليان هذه المهمات حيث اهتم صندوق النقد الدولي بإجراءات التثبيت الاقتصادي بالرغم من أن الصندوق مؤسسة نقدية وليست مؤسسة إنمائية، إلا أنه يساهم في الحد من الفقر حيث يعتبر أن النمو الاقتصادي القابل للاستمرار عنصر مهم لمكافحة الفقر، ويتدخل لمساعدة الدول الفقيرة على اتخاذ سياسات اقتصادية كفيلة بتعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة ويقدم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي في شكل قروض بأسعار فائدة مخفضة.

أما البنك الدولي تكفل بالتعديل الهيكلي، ويعمل من خلال مجموعة من البرامج على تشجيع التنمية في الدول النامية وقد سبق وأكد أن استراتيجيات الحد من الفقر تتضمن ثلاثة محاور أساسية:

-توسيع فرص كسب الدخل وخلق وظائف جديدة.

-تنمية قدرات الفقراء على اغتنام الفرص من خلال لأفراد من الخدمات الأساسية.

-إقامة برامج تعويضية من أضرار التكيف الهيكلي عن طريق توفير شبكات الضمان.

وعلى لدولة التي ترغب في إعادة تكوين لفلسفتها الاقتصادية أن تعتمد البرنامجين متتاليين:

- **التثبيت الاقتصادي:** يتمحور باتجاه إقراض مشاريع الاستثمار وقد اعتمد الصندوق التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، انصبت اهتماماته بشأن التحكم في عرض النقد انطلاقا من أن الإفراط في السيولة يعد دافعا إلى خلق فائض الطلب و هذا الأخير يؤدي إلى تزايد معدلات التضخم .

برامج التثبيت الاقتصادي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال الارتفاع بأسعار الفائدة إذ يؤدي إلى تحفيز الادخار من جهة وترشيد الاستثمار من جهة أخرى .

وبالنظر إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير فإن تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوي الطلب الكلي و ذلك من خلال السياسات المالية و النقدية[1] ، تؤدي محصلة هذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية و تراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية ، فضلا عن زيادة الضرائب

[1]-Henri Bartoli, **1999**, "Repenser le développement, En finir avec la pauvreté" ; Editions Unesco, Economica , P**113** .

غير المباشرة مما سيترتب عليه خفض الإنفاق الجاري و تزايد مستوى البطالة و خفض معدل الأجور و تدني مستوي المعيشة و زيادة حدة الفقر .

لذا توصي سياسات الصندوق إلى وضع حدود عليا للائتمان المصرفي خلال فاعلية برامج التثبيت فضلا عن الاهتمام بتنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها و ترشيد الاقتراض الخارجي.

● **التعديل الهيكلي**: يعتمد الخبراء في تحقيق أهدافه على آليات السوق و تدنيه دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث هي مرتبطة بالمدى المتوسط والطويل ، تعنى برامجه بجوانب العرض و تؤكد ضرورة استخدام الموارد المتاحة و القابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع عائدها ،مما سيؤدي إلى تسريع النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة للاقتصاديات النامية حيث ترتبط استجاباتها للتغيرات الهيكلية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أنها تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد .

وكلما تقدمت مراحل التطور و النمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، ومن أهم ما تعتمده برامج التعديل الهيكلي تحرير الأسعار سواء للموارد أو السلع النهائية من قيود الدعم ، أو الأجور من الجمود أو مستوى تحديدها باعتمادها على آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي ، إذ تؤدي لاقتراب العلاقات السعرية النسبية المحلية الداخلية (الصادرات) مع نظيرتها الخارجية (الواردات)، وبذلك تتحقق الكفاءة التنافسية للسلع فضلا على تخصيص أمثل للموارد يؤدي إلى توزيع عادل للدخل[1].

إن كان هذا التأطير يتسم بالتناسق النظري، إلا أن لمعطياته التطبيقية اثار عكسية، فأوضاع الفقراء ازدادت تدهور على وقع السياسات الاقتصادية التجميعية بصفة مباشرة على دخول العاملين خصوصا في القطاع العام ،سواء تأتى هذا الواقع نتيجة لسياسات التشغيل بخفضه العمالة في القطاع العام وتسريحهم لإنهاء خدماتهم، وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص (الخوصصة) ،أو نتيجة للتأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع والخدمات وإلغاء أنظمة التحويلات الاجتماعية المختلفة، فادارة الطلب تؤدي إلى خفض الانفاق العام ومن ثم تقليص الفرص المتاحة للعمل وبهذا ازداد الفقر، كما أن تزايد ارتفاع معدلات التضخم ترتب عليه تآكل في الدخل الحقيقي وأثرها يكون مكبرا في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون دخولهم اسمية غير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار كما أنهم يفتقدون أدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية[2].

---

[1]- Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer,Op.cité ,P266.

[2]–علي عبد القادر علي، 2003، تقييم سياسات الاخلال من الفقر في عينة من الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وعادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نفوذ سائلة ما أدى لازدياد الفقر، كما أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري مرتبط بالتفاعلات الاقتصادية التوازنية وبالمدى الزمني الذي تستغرقه لتعطي نتائجها وآثارها الايجابية على الفقراء، في حين أنها أدت لتدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري وازدياد نسب البطالة في هذه القطاعات إضافة لانخفاض دخولها الحقيقية وازدياد الفقر.

كما قادت أسعار الفائدة المرتفعة والحد من التوسع الائتماني إلى خفض الاستثمار ما سبب تراجعا في النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمل وانتشار الفقر ، وشملت هذه التراجعات مستويات التعليم والصحة والتغذية، وأدت لانخفاض معدلات الاستثمار وتقليص الاستهلاك مما ولد تدهورا في النمو الاقتصادي وتزايدا في معدلات الفقر.

الفرع الثاني:استراتيجيات الحد من الفقر وخفض التفاوت

لقد تم اتفاق عام على أن عملية صياغة السياسات التجميعية في الدول النامية لابد أن تسترشد بهدف الحد من الفقر كمنطلق أساسي والعناية بالاعتبارات التوزيعية في اختيار عناصر سياسات وبرامج تدخلها على المستوى الجزئي، وأن تلتزم بعدد من التوجيهات اهمها:

- أن يتم اختيار سياسات التثبت الاقتصادي التجميعي التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية بأقل تكلفة للقطاعات السكانية، وتراعي في صياغة السياسات المدى الزمني لتحقيق أهدافها ،ويقصد بذلك المدى الزمني القصير المقابل للعلاج بالصدمة والمدى الطويل المتوافق مع متطلبات التنمية ،إضافة للنمط الزمني لتتابع تطبيق السياسات والفترات الزمنية المناسبة لانعاش الاقتصاد من خلال سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر مرونة.

– أن يتم التأكد من السياسة المالية تقوم بحماية بنود الانفاق العام التي تُعنَى بالفقراء وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفؤة وشاملة، مع مراعاة أهمية حماية الانفاق على التعليم والصحة خصوصا أوجه الانفاق في النشاطات التي تنطوي على تأثيرات خارجية ، والاستثمار في البنى التحتية الريفية ومشروعات الصرف الصحي وتوفير المياه الصالحة للشرب ،اضافة لمشروعات تقديم الائتمان للفقراء والتأكد من عدم الإضرار بمصالحهم فيما يتعلق بإلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستفيد منها الفقراء.

– تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار.

– تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.

– تأسيس آليات لتوفير المعلومات لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة وقعها على الفقراء[1]

الفرع الثالث:استراتيجيات التنمية الشاملة و هدف الإقلال من الفقر.

منذ بداية التسعينات شهد المجتمع الدولي تحولا نحو إستراتيجية جديدة تتمثل في الإقلال الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال إستراتيجية للتنمية الشاملة غير محدودة فقط بالبيئة الاقتصادية ، و قد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات توجت بتشخيص المشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في إطار إعلان الألفية الذي تم اعتماده خلال شهر سبتمبر 2000 وتبنته 189 دولة .

الأهداف الإنمائية للألفية مثّلت أفضل حل توقيفي عالمي أمكن الحصول عليه ، هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كميا وزمنيا مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة ،أي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 بمؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل مجال ، مع إمكانية مقارنة المعدلات المطلوبة للتغير في مختلف المؤشرات الكمية التي تمكن من تحقيق الأهداف مع معدلات التغير التي تم تحقيقها على أساس الأداء الفعلي منذ سنة 1990[2].

يبلغ عددها ثمانية أهداف عامة يساندها 21 هدفا فرعيا حيث تتكامل فيما بينها و يرمي أولها إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، خاصة بعد تنامي الوعي بقيمة الإنسان في منظومة التنمية الشاملة وتحديد مفهوم التنمية البشرية و تحديد مكوناتها و أبعادها ، كما ورد في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة " لن ندخر جهدا لتحرير إخواننا في البشرية من الرجال و النساء و الأطفال من أحوال الفقر المدقع البشعة والتي تسلب الإنسان من إنسانيته ، التي يتعرض لها حاليا ما يزيد على مليار من البشر ، ونحن ملتزمون بتحويل الحق في التنمية إلى واقع للجميع و بتحرير كامل الجنس البشري من العوز"[3]، أما الهدف الأخير المتمثل في الشراكة العالمية من أجل التنمية جدد تأكيد ما تم التوصل إليه خلال مؤتمري مونتيري وجوهانسبورغ ، المتمثل في دعوة الدول الغنية إلى الإعفاء من الديون وزيادة حجم مساعداتها و إتاحة فرصة منصفة أمام البلدان الفقيرة للوصول إلى الأسواق و التكنولوجيا[4].

---

[1]–علي عبد القادر علي، 2003، تقيم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2]- مجلة جسر التنمية،2007 ،" حساب فجوة الأهداف الألمانية الألفية "؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 65، السنة السادسة ،ص 7.

[3]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة العامة الثامنة، سبتمبر 2000.

[4]– تدخل: Mark bird et sudhir shetty ،2003، ''كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو تخفيف أهداف الألفية الإنمائية ؛مجلة التمويل و التنمية .

وبإدراج أهداف الألفية الإنمائية ضمن السياسات الوطنية فإنه يتعين حسب توصيات مشروع الألفية للأمم المتحدة بأن تفعيل أهداف التنمية عن طريق استراتيجيات طويلة ومتوسطة الأجل وطنية و قطاعية للخفض من الفقر لكل دولة، كما يتعين تكييف هذه الأهداف وإضفاء الطابع المحلي عليها لكي تتلاءم والأحوال الداخلية لكل دولة و أولوياتها .

و تجدر الإشارة إلى أن توفير الدعم لتحقيق الأهداف بتعبئة الرأي العام و مشاركة جميع المعنيين شكل ضغطا اجتماعيا ، و توسع التغطية الإعلامية لها يعطي دفعا لها، كما أنه لا بد من معالجة كامل نطاق التدخلات الخاصة بالخدمات و الهياكل القاعدية اللازمة ، الموارد البشرية المطلوبة ، تعبئة الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية المطلوبة ، فليس بوسع البلدان النامية تحقيق الأهداف بمفردها ما لم تتم زيادة حجم الالتزام بتقديم مساعدات تنموية، خلق نظام تجاري منصف ،إعفاء الديون وغيرها من الجهود نحو تطوير المؤسسات لتحسين مستوى الشراكة و الحوار التنموي بين مختلف الأطراف.

خاتمــة:

تعد العدالة التوزيعية ثمرة من ثمار التنمية ويمثل الانسان جوهر هذه التنمية وغايتها ،والسبيل للوصول الى حياة كريمة تتساوى فيها الحقوق والواجبات وتتاح فيها الفرص دون تمييز، وتتوفر فيها الخدمات وتكون متاحة بيد كافة أبناء المجتمع كونهم شركاء في

الوطن يتحملون أعباءه وينعمون بخيراته انطلاقا من مبدأ المشاركة والمساواة والعدل الذي نصت عليه الأديان وعززته القوانين الوضعية ونادت به الافكار الاقتصادية.

كما يتجاوز الفقر عدم كفاية الدخل ليتضمن أبعادا أخرى كتدهور الوضع الصحي وتدني المستوى التعليمي والمهارات لعدم كفاية موارد العيش ، وعدم توفر السكن الملائم ،الاقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة في الحياة السياسية ، وهذا النوع من الفقر يعيشه البشر في مختلف بقاع العالم ،كما يعتبر التركيز على الفقر كحرمان من القدرات بدلا من التركيز على الفقر كحرمان من الدخل أو السلع تمييزا بين الغاية والوسيلة ، فالغاية من التنمية هي تحقيق رفاه الفرد بضمان حياة لائقة انسانية يكون الفرد جزءا فاعلا فيها من خلال المشاركة بحرية وفاعلية في مختلف جوانبها ، والحصول على السلع والخدمات يمثل وسيلة ضرورية فقط لا تعوض الحرمان والتهميش والإقصاء .

والاتجاه العام لمعظم الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية في إطار وضعها للخطط التنموية والإستراتيجية تبحث عن تحقيق مزيد من المعالجة لقضايا الفقر والتفاوت والبطالة والتعليم وكافة الخدمات التي تزيد من رفاهية أفرادها ،ومن أجل رصد مدى التقدم في احراز أهدافها فلا بد من قياس مستوى ذلك من خلال مؤشرات وأدوات وأساليب ولذلك تجب التطرق اليها حسب ما هو متبنى في محاولات تكميم ظاهرتي التفاوت والفقر ومتابعة تطور ذلك.

الفصل الثاني:

قياس التفاوت والفقر ومؤشراتها التقليدية والمستحدثة

مقدمـــة:

بما أن خفض التفاوت والحد من الفقر تشكل الأهداف المحورية للتنمية فمن الضروري أن تتضمن أي استراتيجية تنموية على آليات وبرامج لذلك ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة مختلف مناهج وطرق قياس اللامساواة والفقر التي تمكننا من تحليل الوقائع وتفسير الفروق وتقييم الاستراتيجيات المتخذة من خلال مقارنة الانجازات مع ما تم تخطيطه ، بحيث تبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس علمية واضحة وفقا لبيانات إحصائية ذات كفاءة ودقة عالية ، ومن هنا اتجه الباحثون إلى السعي نحو تطوير طرق القياس .

وإذا كان المفهوم النظري قد تطور عبر الزمن من الحرمان المادي إلى الحاجات الأساسية ثم إلى القدرات والخيارات في إطار التنمية البشرية فإن محاولات القياس هي الأخرى تدرجت ، ولا يزال البحث مستمرا عن إمكانية تطبيق قياسات متعددة الأبعاد لتتجاوز القياس النقدي القائم على مؤشر واحد للرفاهية ،ولعل في الكثرة والتشتت لأوجه الحرمان المتعددة جعلت من الدخل غير النقدي لقياس الفقر أقل حضورا مقارنة بالقياس التقليدي الأكثر شيوعا ويرجع ذلك لأنه مؤسس بطريقة محددة خاصة لدى البنك الدولي.

ولا تزال آفاق التنمية البشرية رحبة إذْ يصعب التسليم بأن المفهوم قد وصل الى مبتغاه وأن التنظير فيه قد انتهى ، فهي تتطور باستمرار بسبب ما تفرضه العولمة من نتائج ، ومن ذلك ما عكف عليه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من انتاج مؤشرات ترتبط بقياس التنمية البشرية وبالانتقال الى إطار مرجعي من منظور رزنامة ما بعد 2015 وما تقتضيه خطة التنمية المستدامة الجديدة من إعادة النظر في الأدوات التي تساند وتدعم مثل هذا التغيير في النموذج ، وتدعو للتفكير في مؤشرات جديدة قادرة على التعبير على التوجه الجديد المتضمن إضفاء صفة الاستدامة على التنمية البشرية.

المبحث الأول: الأسس المنهجية في قياس التفاوت والفقر

تحتاج عملية خفض درجة اللامساواة والقضاء على الفقر إلى مراجعة وتقييم دائمين لمطابقة ما تم بلوغه من مستوى في ذلك مع الأهداف المسطرة ورصد التقدم المحرز، وهذا ما تطلب تحويل مفاهيمها في مختلف الأبعاد إلى مقاييس كمية وإن كانت ممكنة في مقاربة فهي معقدة في أخرى لكيفية تكميم تلك المتغيرات النوعية التي تدخل في تكوينها، وبقدر توافر الإحصاءات وجودتها بِقدر ما يستطيع القائمون على صنع القرار تفهم الأبعاد التحليلية المختلفة لمشكلة التفاوت والفقر والتي تتجه دائما نحو التوسع واختيار المؤشر الأفضل ملائمة والذي يُمكِّن من تقييم الأداء في مختلف مراحله، ويعكس مختلف الجوانب بما فيها الحيلولة دون وقع المزيد من الفئات الضعيفة أو الهشة في دائرة الفقر من خلال ما أصبح يعرف مؤخرا بإدارة المخاطر الاجتماعية.

المطلب الأول: أسس ومقاربات قياس ظاهرتي التفاوت في التوزيع والفقر

إن تعدد مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل والفقر مردها إلى الجوانب المختلفة التي تطرحها المقاربات التي تتناول الظاهرتين والتي اشتملت على مراحل متسلسلة وصولا للتعريف المتعدد الأبعاد، غير أن لا بد من وضع حصر وضوابط لانتقاء من بين تلك المؤشرات الأكثر ملائمة.

الفرع الأول: اعتبارات منهجية لقياس التفاوت في توزيع الدخل والفقر.

يعتبر المؤشر عبارة عن متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ، يستخدم للتعبير عن ظاهرة ما وهو بذلك يوفر معلومة كمية أو نوعية عنها، ويمثل العوامل التي تشكل الظاهرة أو حالتها، وبصفة عامة فإن المؤشر عبارة عن أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة[1]، هذا ما يقتضي تعريفا محددا للظاهرة ودراسة لارتباطه بجوانبها فيمكن أن يكون قياسا مباشرا أو كاملا لعنصر من عناصرها وقد لا يكون قابلا لذاته للقياس ، بذلك فإن المؤشر هنا يخدم الإشارة بأفضل ما يكون لهذا العنصر ويمكن القول بأن المؤشرات تمثل نموذجا أقرب للواقع وليس الواقع ، تعتبر كأساس لوضع السياسات وإعداد الخطط وتحديد الأولويات في مختلف المجالات.

وبخصوص موضوع التفاوت والفقر فمن الصعوبة البالغة تحديد تعريفها بدقة لتعدد جوانبها وأبعادها كما سبقت الإشارة إليه، فلا الرفاه الاقتصادي ولا إشباع الحاجات الأساسية ولا قدرات الفرد يمكن ملاحظتها مباشرة، فالهدف الحقيقي هنا لا يمكن وضعه رقميا بدقة لكن المؤشرات التقريبية لها يمكن أن تتحول إلى غايات وتجرى متابعتها على هذا الأساس.

- **أهمية مؤشر قياس التفاوت والفقر**: من خلال ما سبق فإن للمؤشر أهمية كبيرة على اعتبار أنه:

- المقياس الأسهل الذي يعبر عن التغير الذي يحصل في ظاهرتي التفاوت والفقر عبر الزمن

[1]- ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان غنيم، 2007، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص251.

- يستخدم لمقارنة مستويات الظاهرتين بين المناطق الجغرافية المختلفة

- يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم باتجاه تحقيق هدف خفض التفاوت والفقر

- يستخدم كتقييم جزء من أداء المنظومة التي ترتبط بعلاقات مع التفاوت والفقر ، ويوفر الدليل على حدوث ظواهر معينة أو مدى تحقق أهادف معينة.

-خصائص مجال القياس: يمكن تصنيف المؤشرات عموما بين المؤشرات كلية (ماكرو) أو جزئية (ميكرو) ، مباشرة أو غير مباشرة ، بعضها يقيس ما هو موجود بينما الآخر يعبر عن النزعات كمية أو نوعية ، موضوعية أو ذاتية.

أما فيما يخص الإطار المفاهيمي الذي يرتكز عليه قياس التفاوت في التوزيع و الفقر فهناك عدة خصائص لكل مؤشر ينبغي مراعاتها في إطار عملياتي و الأهم منها أربعة هي كالتالي [1] :

المجال : تشمل مؤشرات التفاوت والفقر الحياة الخاصة أو الاجتماعية ، ويمكن ترتيب المجالات الخاصة بها حسب ارتباطها بأبعاد الظاهرتين نجد الدخول ،التغذية والسلامة الغذائية، الصحة والنظافة، تحديد النسل، الأصول ، التعليم ، السكن ، ملكية الأراضي ، الأمن المدني و الكرامة الشخصية ...

المستوى: من أجل يكون المؤشر ذا نوعية رفيعة وأكثر دلالة فهذا مرتبط بالوحدة الإحصائية الأصغر بما فيها ، هناك عدة مستويات هي: الفرد، الأسرة ، التجمع (القرية، المدينة)، الجهة، البلد.

-التردد: يقصد بوتيرة مؤشر الفقر التردد المتوقع لها مع مراعاة الاختلاف على مر الزمن حيث قد يكون على المدى:

-القصير: سنة واحدة أو اقل.

- المتوسط: من سنة إلى 5 سنوات.

-الطويل: أكثر من 5 سنوات.

الجنس والفئة العمرية :تعتبر أبعاد متخصصة في قياس التفاوت والفقر إذ ينبغي مراعاتها خاصة في إطار سياسات التخفيف من حدة الفقر، فبغض النظر على مستوى القياس حسب نوع الجنس فان الفئات العمرية هي الأخرى مصنفة كما يلي :

-المولود الجديد (من **0** إلى 12 شهر)

-ما قبل سن الدراسة (من 1 سنة إلى 6 سنوات)

-في سن الدراسة (من 6 سنوات إلى 15 سنة)

[1] -Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité, P27.

- الكبار **1** (من 15 سنة إلى 45 سنة)

-الكبار **2** (من 45 إلى 60 سنة)

-كبار السن (**+**60 سنة)

الفرع الثاني: مقاربات قياس التفاوت في التوزيع والفقر

إن تعدد المقاربات بأبعادها المختلفة لتحديد مجالات التفاوت والفقر دفع بالعديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يترتب عنه لمحاولة وضعها في شكل مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية للمتغيرات النوعية التي تدخل في تركيب مفهومه بالرغم من تعقيدها.

-**مدرسة الرفاهية**: هي الأكثر شيوعا لقياس الرفاهية بمقياس مادي ممثَّلا في المؤشرات النقدية، ويعرف على أساس مقدار المال اللازم عند مستوى معين من الأسعار وبافتراض تعظيم الاستفادة للحصول على مستوى معيشي لائق، وبالتالي فهو يمكننا من مقارنة مستوى الرفاهية بمستويات الانفاق الاستهلاكي والذي يتم تمويله عن طريق الدخل

- الدخل: هو منهج غير مباشر ، يمثل قيود الميزانية التي تفرض ما يستهلك وما لا يستهلك ، يتم استخدام المؤشرات الدخلية سواء أكانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن القدرة للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية المحددة لموقع العتبة لفوق أو دون خط الفقر ، فضلا عن كونها مؤشر توضيحي لمستوى الرفاهية في الاقتصاد نسبيا مع الاقتصاديات الأخرى .

هذه الطريقة أكثر انتشارا إلا أن استخدامها تكتنفه بعض الصعوبات تتمثل أهمها في افتراض التوزيع العادل للدخل، في حين يتباين ذلك التوزيع ليعطي مستويات رفاهية مختلفة بين الأفراد كما هو التباين حتى على مستوى الأسر[1]

- الإنفاق الاستهلاكي: يقابل المنهج السابق ويمثل مقياس نقدي اخر،يستخدم من أجل تقليل درجة التباين الحقيقي بين المجموعات

وكلتا الطريقتين مرتبطة بالنظريات الميكرو اقتصادية، وبالرغم من أنها مؤشرات لمجموعة من النشاطات الأساسية لتوفير السلع والخدمات ولها قواعد قياس معقدة وقد تطورت عبر الزمن ومعروفة جدا ومفهومة، كما أنها معتمدة من طرف اقتصادي المؤسسات

[1]- Aline condouel, Jesko.s, Hentschel et Quentin.t.wodon, **2002** ,"Poverty measurement ananalysis"; word bank's search,P**5**

الدولية (البنك الدولي) ومن لدن مؤسسات ومعاهد ومكاتب الإحصاء في مختلف الدول النامية إلا أنه يهمل معايير أخرى غير الاقتصادية يجب أن تضاف ممثلة بالمؤشرات غير النقدية للفقر.

-**مدرسة الحاجات الأساسية:** بالرغم من القصور في ملاحظة إشباع الحاجات الأساسية مباشرة إلا أن ذلك لا يمنع بالاكتفاء بقياس مقرب (Proxy) عن طريق مؤشرات ملائمة عن مختلف الحاجات الضرورية، وقياس القصور في اشباعها بهذا فهي جد عملية عن سابقتها ترتكز على قياس الرفاهية بمؤشرات متعددة، فالقياس النقدي هو القياس التقليدي للفقر، إلا أن الأبعاد الأخرى للفقر ليست متصلة فقط بانعدام الدخل (ممثلا بالإنفاق الاستهلاكي) بل أيضا تشمل الأداء غير الكافي في مجالات التغذية، الصحة ، التعليم ، القصور في العلاقات الاجتماعية، انعدام الأمن ، تدني احترام الذات والشعور بالعجز[1].

وتتم الاستعانة بوسائل القياس النقدي للتقييم بالمقارنة مع قيمة المؤشرات غير النقدية لشخص ما أو أسرة إلى عتبة الفقر وأدناه معناه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية غير المادية، وتدرج هنا بعض الصعوبات أثناء التقييم والقياس بسب اختلاف التعاريف والطرق الإحصائية مما يصعب عملية المقاربة المكانية والزمانية، كما أن مثل هذه المؤشرات الاجتماعية تخضع في الغالب للعوامل الفيزيولوجية والبيولوجية، وفق هذا النوع من المؤشرات تجدر الإشارة إلى:

في مجال الغذاء: تطرح مشكلة الأمن الغذائي نفسها بشدة في أغلب الدول النامية خاصة الفقيرة منها حيث يعانون من سوء التغذية التي تؤثر كثيرا على تنمية قدرات الفرد في مجالات الإنتاجية والتعليمية والصحية، فالتغذية هي أحد أهم عناصر الصحة التي يؤدي فيها الدخل دورا مهما، وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم كمعيار لقياس سوء التغذية أهمها:

–انتشار نقص التغذية الذي يعبر عن نسبة الأشخاص الذين يكون استهلاكهم من الطاقة الغذائية أقل باستمرار من الحد الأدنى المطلوب لعيش حياة صحية والقيام بنشاط جسدي خفيف.

–شدة الحرمان من الغذاء ويشير إلى متوسط النقص في السعرات الحرارية الذي يعاني منه السكان الذين هم في وضع سوء تغذية ويحسب من خلال النسبة المئوية للمتطلبات اليومية من الطاقة الغذائية كما يشير ارتفاع هذا المعدل إلى ارتفاع شدة الحرمان.

كما يركز المحللون على تغذية الأطفال كمقياس أيضا باعتبار أنهم المتضررون الرئيسيون من سوء التغذية، خاصة الرضع حيث تؤكد المنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية والصحة على اخضاع الرضع للرضاعة الطبيعية لمدة 6 أشهر على الأقل وتحسين نوعية الغذاء خلال 18 شهر الموالية، كما شكل قضية تأخر نمو الأطفال انعكاسا لسوء تغذيتهم متمثل في نقص الوزن والطول مقارنة بالسن، خاصة عند الأطفال الأقل من 5 سنوات وتتسع الفروق بين المناطق الحضرية والريفية في ذلك.

[1] -Aline condouel, Hent schel et quentin, t. wondon, op cité, p7.

في المجال الصحي: تعتبر صحة أفراد الأسرة كمؤشر للرفاهية، وهناك العديد من المعايير التي تهتم بالحد الأدنى من الجوانب الصحية سواءا من حيث نوعية الخدمات الصحية، حجم التأطير، طبيعة الهياكل الصحية، وأهم هذه المعايير:

–عدد الوفيات وتعدد استخدامات هذا المعيار مثل عدد وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومتابعة أسباب ذلك والتي ترجع في الغالب لغياب الرعاية الصحية لهذه الفئة، ما طرح ضرورة توفير التغطية الصحية لهم كالتلقيح ومتابعة انتشار بعض الأمراض لديهم كالإسهال، الملاريا، أمراض الجهاز التنفسي وغيرها

–معدل وفيات النساء والحوامل: ويعكس عدم كفاية وجودة الخدمات الصحية وهياكلها إلى جانب انعدام متطلبات العيش الكريم وانتشار الأوبئة ونقص التغذية.

–العمر المتوقع عند الولادة: هو مؤشر يقيس متوسط العمل المتوقع لمولود جديد إذا بقيت أنماط معدل الوفيات لمختلف الفئات على حالها وطيلة حياته في مختلف الدول، ومن المؤكد ارتفاع هذا المؤشر في الدول المتقدمة مقارنة بباقي الدول، ويعكس هذا المؤشر الأداء الاقتصادي للدولة ومستوى الاستقرار بها والاهتمام بالنواحي الإنسانية فيها.

–التأطير والهياكل الصحية: يشير هذا النوع من المؤشرات إلى طبيعة الهياكل ونوع الرعاية الصحية وحجم تغطيتها للسكان، كما توجد معايير أخرى كعدد الأسِرة في المستشفيات، عدد الأطباء المختصين لكل 10.000 نسمة، إضافة إلى معيار حجم الانفاق الصحي للفرد حيث يمثل عاملا مفسراً للتفاوت الكبير في المؤشرات الصحية بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة.

في المجال التعليمي: نظرا لما يمثله التعليم من أهمية فمن خلال التحصيل العلمي يتمكن الفرد من حماية مصالحة ومقاومة الاستغلال ويكون أكثر وعيا بكيفية تجنب المخاطر الصحية، كما أن التعليم يساهم بشكل كبير في تقوية فرص الفرد في الحصول على عمل ويؤدي دورا مهما في توسع آفاق حرياته.

وقد استعمل مستوى محو الأمية كمعيار لتعريف الفقر التعليمي أو عند مستوى معين منه كخط للفقر في هذا المجال، أما في الدول الأكثر إلماما بالقراءة فيتم إجراء اختبارات ونتائج التحصيل ستكون كقيم مؤشرات يتم على أساسها المقاربة بين فئات السكان، وبإجماع كل دول العالم فإن الاهتمام بالتعليم من حيث تحسين نوعيته وتطوير الهياكل والمرافق الخاصة به أصبح مسألة جوهرية يشكل تحديا على الصعيد العالمي، وقد تعدد المعايير المرتبطة به من أهمها:

–المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدراس: هو عبارة عن النسبة المئوية لعدد الأشخاص المسجلين في مرحلة معنية مهما كان سنهم إلى إجمالي الأشخاص الذين هم في سن نفس المرحلة الدراسية ،أي مقارنة عدد الصفوف في الواقع الفعلي وعدد السنوات التي ينبغي اجتيازها من حيث المبدأ النظامي.

-المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس: ويمثل نسبة الملتحقين قي مرحلة معينة من مراحل التعليم من الفئة العمرية المحددة لهذه المرحلة من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية.

-معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ويقيس هذا المعدل نسبة الأمية عند البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة بحيث يستطيعون كتابة نص قصير ويقرؤونه ويفهمونه.

-متوسط سنوات الدراسة: ويمثل متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها من هم في عمر 25 سنة فما فوق ، استنادا لمستوى التحصيل العلمي للسكان معبر عنه بعدد السنوات في كل مرحلة من مراحل التعليم

-معدل الرسوب: ويمثل عدد الملتحقين بنفس صف السنة الدراسية السابقة إلى إجمالي المسجلين في نفس الصف الموسم السابق.

-المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي: يعتبر هذا المؤشر عن نسبة المعلمين في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريبا وتأهيلا قبل أو أثناء عملهم.

-معدل الإنفاق على التعليم: وهو عبارة عن نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق العام.

وبالرغم من التحسن المعتبر المحقق في مجال التعليم ممثلا في ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم في مختلف مراحله، ومتوسط سنوات الدراسة، وزيادة الإنفاق على التعليم فلا يعني بالضرورة تحسنا مماثلا في نوعية التعليم بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويعود ذلك للفروق في وجودة ونوعية التعليم نتيجة عدم الكفاءة والمهارة اللازمة إضافة لصعوبة تأمين المؤطرين.

المؤشرات المركبة: بدل استعمال مقياس واحد للتفاوت في التوزيع والفقر، يمكن الجمع بين المعلومات المتعلقة بعدة أبعاد وتطرح إمكانية انشاء مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذا التعدد في كل من مجالات الدخل، الصحة، والتعليم...وقد تكون المعلومات المتعلقة ببعض المجالات متاحة كالتعليم والصحة والتغذية وممكنة مما سبق ، بينما تطرح المجالات الأخرى تحديات كبيرة في التفكير لكيفية تكميمها.

وتعكس الأدلة المركبة مختلف الجهود الدولية المبذولة من طرف الهيئات الدولية والمختصين لإيجاد رقم وحيد مبسط ليكون مؤشرا لقياس مختلف المستويات ،وبالرغم من محدودية المؤشر المركب لصعوبة تحديد خط فقر جامع واعتماد أغلب الدراسات القائمة على الأدلة المركبة على الدخل الذي يعد مؤشرا مهما مع الانتقادات الموجهة إليه يبقى السعي اللامتناهي وراء تطوير القياس وتحسين توفر البيانات.

-**مدرسة القدرات:** تعريفها للفقر بصفته حرمانا من القدرات الأساسية و ليس مجرد تدنٍ في الدخل كما هو المعيار السائد ، حيث أن الدخل هو أحد القدرات ولا يختزلها كلها ، وحتى بصفته هذه هو وسيط و قياس غير مباشر لأن توافره يعني امتلاك إمكانية الحصول على القدرات الأخرى.

وبالرغم من الطابع المعقد ولتحويل فقر القدرات إلى قياس عملي يمكن الإشارة إلى ثلاثة أساليب :

- **الأسلوب المباشر** : يقوم على دراسات و مقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفي و القدرات .
- **الأسلوب التكميلي** : يتضمن إجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص من حيث الدخل و لكنه يستكملها بمتغيرات تتعلق بالقدرات .
- **الأسلوب غير مباشر:** يتم من خلال قياس دخل الأسرة المعدل حسب بعض الخصائص ذات الصلة بالفقراء و التي ينتج عنها تعديل في خط الفقر.

فاللجوء إلى قياس غير مباشر للفقر فرضته صعوبة القياس المباشر من خلال الدخل أو الإنفاق بصفته تعبيرا عن أحد الأبعاد الهامة للفقر لكنه بعد ضمن أبعاد أخرى لا أكثر.

المطلب الثاني: البيانات المستخدمة في قياس التفاوت والفقر

تُستخدم إحصاءات دخل وإنفاق الأفراد والأسر كأساس الوصف وتحليل مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كتحديد سلة السلع والخدمات المعيشية التي تحوزها الأسر، والحصول على المعلومات الخاصة بمؤشرات أسعار الاستهلاك وتكلفة مؤشرات المعيشة ومقارنتها ، التعرف على مستوى واتجاهات الرفاهية الاقتصادية من حيث توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بينها وتقييمها، دراسة السلوك المستهلك والعمل على ترشيده، كما تستخدم لدراسة العلاقة بين إحصاءات الدخل وإنفاقه وشتى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر ما يمكّن من صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

فهذه القضايا لاستخدام البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق جعلت من مسائل أصناف الدخول والإنفاق ومصادر بياناتها مسألة مهمة لا بد من تناولها حتى تكون الدراسات المقارنة أكثر واقعية، وتمنع المبالغة الشديدة المصرح بها من قبل بعض الحكومات حول نزاهة كفاءة برامجها المعززة للمساواة بين الأفراد والمخففة من حدة الفقر لديها.

الفرع الأول: أصناف الدخول والإنفاق

-الدخل وأصنافه: لقياس عدم عدالة توزيع الدخول والفقر فإن الاهتمام ينصب على قياس ومعرفة الدخل الشخصي المتكون من جميع المقبوضات النقدية المكتسبة للفرد أو الأسرة من العمل والأملاك والدفعات التحويلية من الحكومة وبين الأسر ذاتها خلال فترة زمنية غالبا ما تحدد بسنة، ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا العامل في الدراسات التطبيقية والمقارنات المتعددة لتتبع تطور ميزانية الفرد والأسرة ،وانتهاج السياسة المناسبة لتحقيق أقصى عدالة ممكنة فقد تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية للخبراء والمختصين خاصة لدى منظمة العمل الدولية لتحديد المفاهيم الأساسية لمدلول وأصناف الدخل وتوضيح الأسس والمعايير الخاصة بجمع البيانات من أجل أن تكون ذات مصداقية.

إن دراسة توزيع الدخل هي تقدير لتوزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها، ما يتطلب بيانات عن دخل الأسرة ودخل الأفراد أيضا، إلا أنه عادة ما يتم استخدام مفهوم دخل الأسرة المعيشة في دراسة توزيع الدخول باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الإحصائية الملائمة ويمكن أن تتكون من شخص واحد يتولى توفير احتياجاته الأساسية للعيش بمفرده، أو مجموعة من الأشخاص يعيشون معا ويقومون على نحو مشترك بتوفير متطلبات الحياة ويمكن أن يقوموا بتجميع دخولهم فتكون لهم ميزانية

مشتركة؛ فتحديد الأسرة متعددة الأشخاص على أساس أحد المعايير الآتية :تقاسم مرافق السكن، تقاسم وجبة طعام واحدة على الأقل كل أسبوع، التبعية المالية بالنسبة إلى بندين على الأقل من هذه البنود الثلاثة: الغذاء، المسكن، النفقات الأخرى[1].

أما الدخل المتاح للأسرة فهو الدخل الذي يتوفر لأغراض الانفاق الاستهلاكي والانفاقات الأخرى وكذلك الادخار بمساهمة أفرادها ،ويتكون من مجموع الدخول الأولية المتحققة عن المساهمة المباشرة في العملية الإنتاجية، وتلك المستلمة من الملكية والتحويلات والمزايا الجارية الأخرى المستلمة التي ليس لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية أو الملكية مستبعد منها الضرائب المباشرة المقتطعة منها ومساهمات الأسرة في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والرسوم والغرامات الإلزامية وكذا التحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية المدفوعة فيما بين الأسر المعيشة.

من خلال ما سبق فإن أصناف الدخول تتمثل في:

1-الدخل من العمل: يشمل الدخل من العمل الإيرادات المتأتية من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره ويميز فيه بين:

-العمل بأجر: ويشمل الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء العمل المنجز والوقت المقضي فيه والعلاوات النقدية والاكراميات والعمولات وأتعاب المديرين وعلاواة تقاسم الأرباح وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح والأجر عن ساعات العمل غير المنجزة ، فضلا عن السلع والخدمات المجانية والمدعومة من صاحب العمل ،كما يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام واشتراكات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل.

-العمل للحساب الخاص: وهو الدخل الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة زمنية مرجعية معينة نتيجة مشاركتهم في وظائف للحساب الخاص ويشمل ملاك منشآت غير مساهمة يعملون فيها ما عدا الأرباح من الاستثمار الرأسمالي للشركاء الذين لا يعملون في هذه المنشآت، والأرباح وأتعاب المديرين المدفوعة كملاك الشركات المساهمة.

2-الدخل من إنتاج الأسرة المعيشة من مدخلات لاستهلاكها الخاص: ويشمل صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يقدمها مالك السكن والخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر من السلع المعمّرة الاستهلاكية للأسرة المعيشة ، ويعتبر تحديد هذا النوع من المداخيل أمرا صعبا خصوصا في الدول النامية.

3-الدخل من الملكية:ويعرف على أنه الإيرادات المحققة من ملكية الأصول المقدمة للغير ليستخدمها وتشمل:

[1]- مدحت صالح تركي القرشي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص49.

-فوائد الإيرادات: هي المدفوعات المتلقاة عن الحسابات في المصارف وشركات الادخار العقاري ومختلف المؤسسات المالية وشهادات الإيداع والسندات والأوراق المالية الحكومية والقروض والديون للأفراد من غير الأسرة المعيشة.

-الأرباح: وهي إيرادات من الاستثمار في منشأة لا يعمل فيها المستثمر.

-الإيجارات: وهي المدفوعات الصافية من استخدام أصول منتجة وغير منتجة كتلك الممنوحة من قبل الأرض وموارد طبيعية أو من قبل المنازل.

-الإتاوات: وتشمل عوائد خدمات تسجيل براءات الاختراع أو حقوق المؤلف الكتابية وغيرها.

4-الدخل من التحويلات: هي إيرادات دون مقابل من المتلقي قد تكون نقدية أو عينية، غير أن التحويلات الجارية هي التي تتكرر على نحو منتظم وتضم:

-معاشات الضمان الاجتماعي: بما فيها إعانات التأمين والعلاوات الناشئة عن نظم التأمين الاجتماعي كمعاشات التقاعد، والتأمين عن البطالة وإعانات المرض.

-إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومة، هذه الإعانات ذاتها التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي غير أنها مختلفة من مساعدات عامة أو خاضعة لشرط إثبات الحاجة.

- التحويلات الجارية من مؤسسات غير هادفة للربح كالمؤسسات الخيرية ونقابات العمال.

- التحويلات الجارية من أسرة معيشية أخرى في مدفوعات للدعم الأسري كالنفقة الزوجية الدعم الخاص بالأطفال والوالدين، الإيرادات المتأتية من الميراث، الهبة أو الدعم المالي المنتظم.

وتجدر الإشارة إلى بعض الاستثناءات من قبل الاقتصاديين في تحديد دخل الأسرة وتشمل:

-أرباح الحيازة الناشئة عن زيادة قيمة الأصول والخصوم المالية وغير المالية.

-جميع الإيرادات غير المنتظمة وغير المتجددة كجوائز اليانصيب وأرباح المقامرة ومستحقات التأمين العام وإعانات التقاعد الجزافية، ومستحقات التأمين على الحياة باستثناء الأقساط السنوية منها: الأرباح الطارئة والتعويضات القانونية أو الإصابات وسداد القروض.

-إيرادات أخرى ناشئة عن انخفاض صافي الأصول وتشمل بيع الأصول والسحب من المدخرات والقروض المتحصل عليها[1].

-إنفاق الأسر المعيشة وأصنافه: وفق نظم الحسابات الوطنية يعرف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشة على أنه قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تمتلكها أو تستخدمها أو تدفع مقابلها عن طريق الشراء نقدا أو الإنتاج للحساب الخاص أو التبادل كدخل عيني لإشباع حاجاتها.

---

[1]- "17ème conférence internationale des statisticiens du travail"Organisation international du travail, 2003, Genève du24/11au3/12/2003,le site www.ilo.org/public/french/stat/dowlond/17 Fick/r2hies.pdf

أما إنفاق الأسر المعيشة فهو مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشة والنفقات غير الاستهلاكية لها، بمعنى مجموع النفقات الواجب على الأسرة تحملها لإشباع احتياجاتها واستفاء التزاماتها القانونية، وتعرف النفقات غير الاستهلاكية على أنها تلك التي تتحملها أسرة معيشة فيما يخص التحويلات الإلزامية وغير الإلزامية إلى الحكومة (من ضرائب مباشرة وغير مباشرة كالرسم على التطهير ورفع القمامات المنزلية)، والهبات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح كالجمعيات الخيرية والدينية والأحزاب السياسية والأسر المعيشة الأخرى ،وتصنف أنظمة المحاسبة الوطنية إنفاق الأسر المعيشة إلى 8 أصناف بناءا على الهدف الرئيسي من الإنفاق كونه مناسبا لأغراض دراسة مستوى الرفاه ومعرفة مسار تطور سلوك المستهلك ومختلف الشرائح الاجتماعية وتتمثل في:

- المواد الغذائية والمشروبات والدخان
- الملابس الجديدة والقديمة
- الإيجار والوقود والطاقة
- الأثاث والمفروشات والتجهيزات
- الرعاية الطبية ونفقات الصحة
- النقل والمواصلات
- التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة
- سلع وخدمات متنوعة لم تذكر في موضع آخر.

الفرع الثاني:مصادر بيانات الدخل والإنفاق

تنقسم مصادر بيانات الدخل والإنفاق إلى مصدرين حسب ما إذا كانت تلك البيانات مأخوذة من قطاع العائلات أو خارجه.

-**البيانات المجمعة من قطاع العائلات**: في العادة تجمع عن طريق مسوح ميزانية الأسرة فهي أفضل مصدر لأنها تغطي جانبي الدخل والإنفاق الاستهلاكي وجوانب أخرى لحاجيات الأسر (غير الغذائية) كحالتها السكنية ووضعيتها الصحية والمستوى التعليمي وتسمى بمسوح الأسر متعددة الأهداف، إضافة إلى بيانات أخرى ذات علاقة خاصة بأفراد الأسرة من حيث العمر والجنس والتحصيل العلمي والحالة المهنية.

ونتائج المسح هي بيانات مقطعية تُبوَّب حسب فئات الأسر ،وقد تتضمن جداول للانفاق مصنفة حسب المناطق أو حسب شرائح الدخل أو حسب الفئات الخاصة بمتوسط الإنفاق السنوي للفرد، وغالبا ما تكون مخصصة لفترة زمنية واحدة عادة ما تكون

سنة مع إعتبار بعض العوامل المؤثرة على الاستهلاك والدخل ثابتة كالأسعار وذوق المستهلك ، ما يجعل امكانية اجراء تحليل نتائجه بسهولة أكبر ودقة أعلى.

كما أن بيانات مسوح الأسر الشاملة والمستوفاة من نفس المصدر هي الأكثر انتشارا في الدول النامية كونها تخدم أهدافا متعددة ،إضافة لدراسة توزيع الدخول تمكّن من إعداد أرقام قياسية للأسعار وتقدير الاستهلاك والحصول على مؤشرات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وتحليل مدى تأثرها بالمتغيرات المختلفة وتأثيرها عليها ،غير أنه يعاب على هذا النوع من المصادر أنه لا يغطي جميع الفئات السكانية وأن نتائجها مرتبطة بهامش الخطأ المرتبط بحجم العينة وظروف وأسباب اختيارها والعوامل المحيطة بها أثناء الدراسة.

-**البيانات المأخوذة من خارج قطاع العائلات:** هي مرتبطة بمعظم الأنشطة الاقتصادية لأن تقريبا كلها تساهم في توفير سلع وخدمات موجهة للاستهلاك الأسري وتحقق جميعها دخولا تستلم من قبل القطاع العائلي.

وتكون أهم مصادر بيانات الدخل في دوائر ضرائب الدخل حيث تقوم إدارات متخصصة بجمع البيانات عن المداخيل بطرق مختلفة لكن دقة البيانات محدودة خاصة بالنسبة للدول النامية، لوجود التهرب والغش الضريبيين وبشكل عام كلما كانت إيرادات الدولة يعتمد بدرجة كبيرة على الجباية فقد تكون البيانات أكثر دقة وشمولا، إضافة لمصادر أخرى لبيانات الدخل تتمثل في قوائم الأجور وبيانات الإيجارات وحسابات البنوك أو صناديق الضمان الاجتماعي وغيرها ،وإن كانت تعتبر مصادر ضعيفة فلا يمكن الاكتفاء بها منفردة لتقدير الدخل بالنسبة لجميع السكان.

أما عن أهم مصادر الإنفاق للعائلات فعلى السلع نجد الإحصاءات الخاصة بموارد السلع واستخداماتها، حيث يمكن من إحصاءات الإنتاج والاستيراد والتخزين تقدير السلع المتاحة، ومن ناحية أخرى يمكن تقدير الاستخدام غير العائلي من السلع وذلك من الإحصاءات الخاصة باستخدامات السلع للاستهلاك الحكومي والاستهلاك الوسيط وللتخزين ،ويطرح هذا الاستخدام من مجموع السلع المتاحة يتم تقدير الاستهلاك العائلي من السلع، أما الاستهلاك العائلي من الخدمات فان أهم مصادر بياناتها هي الإحصاءات الخاصة بالمؤسسة الخدمية كميزانيات تلك المؤسسات وإيراداتها الإجمالية من الخدمات وحجم الخدمات التي تقدمها، ويتم تقدير الاستهلاك العائلي في بعض الخدمات من خلال إحصاء الدخول الخاصة بالعاملين في تلك الخدمات مما هو الحال بالنسبة لخدمات المحامين والأطباء وما شابه ذلك.

الفرع الثالث: المفاضلة بين نوعي البيانات.

بمقابل قياس التفاوت في التوزيع والفقر عن طريق بيانات الدخل تستعمل بيانات الإنفاق وترجح أهم أسباب تفضيل استعمال بيانات الإنفاق لـ :

1- الإنفاق الاستهلاكي أفضل مؤشر للآداء بدل الدخل

- بما أن الدخل قد لا يستهلك جميعه كما أن الاستهلاك لا يموَّل كله عن طريق الدخل ،و بالتالي فان الإنفاق الاستهلاكي يعكس بصورة ملائمة الرفاهية الفعلية المتحققة ،فالاستهلاك يوضح ما يمكن الوصول إليه في ضوء الدخل الجاري و مصادر أخرى من مدخرات سابقة .
- كما أنه قد يحجم الأشخاص عن الإدلاء بدخولهم الحقيقة وعادة ما يكونون أكثر مصداقية عند الإدلاء بقيمة إنفاقهم.

2- الإنفاق الاستهلاكي أفضل في القياس :حيث يميل إلى الدقة أكثر في تقديره و هذا للحالات الآتية :

- في الاقتصاديات النامية و نظرا لأهمية القطاع الزراعي فإن مداخيل العائلات الريفية تتقلب مستوياتها على أساس دورة المحصول الذي يتصف بالموسمية و لا يكون منظما ،كما أنه في القطاع الحضري أيضا نجده يحوي تعاملات كبيرة تتم خارج السوق في إطار غير رسمي ، فتكون تدفقات المداخيل غير منتظمة وبالتالي نحصل على معلومات ذات نوعية رديئة في المسوحات.
- كما أن هناك معاملات أخرى تتم خارج نطاق السوق و دون استخدام النقود ، فالعديد من السلع والخدمات التي تنتج تستهلك من قبل نفس الأفراد إما كاستهلاك وسيط في العمليات الإنتاجية أو استهلاك نهائي مباشر ، خدمات دون مقابل كعمل ربات البيوت هو الأخر بدون تقييم ، إضافة إلى عمليات التبادل بين الأسر و عليه يصعب تقدير مقابل مالي مما يؤثر على مدى شمولية وصدق البيانات[1].

3- الإنفاق يعكس مستوى الرفاه الحقيقي: يتفادى القصور الذي يتضمنه مؤشر الدخل لقياس الفقر لكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق:

- مؤشر الدخل يهمل في اعتباراته الدخل أو إعانات للاستهلاك غير المباشر المحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية بتكاليف رمزية ودعم الأسعار الغذائية الأساسية.
- مؤشر الدخل يعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر وليس عن الأبعاد الأخرى للفقر كالضمان ضد البطالة، المرض، حرية التعبير و الاختيار.

[1] -Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer ,Op.cité ,P**227**.

مما سبق فاستخدام الدخل كمؤشر لقياس الفقر له أيضا مزاياه ، على سبيل المثال يسمح بالتمييز بين مصادر الدخل عندما يكون هذا التمييز ممكنا ،و هو أسهل بالمقارنة مما يسمح بإجراء مراجعة نوعية لبيانات المسح الأسري ، وبتوافرها مع بيانات الاستهلاك يسمح باستخدام اثنين من المؤشرات لمقارنة النتائج ، إلا أنه غالبا ما يتم اعتماد الإنفاق الاستهلاكي ليعكس حالة الرفاه في الدول النامية في مقابل ذلك دخل الفرد في الدول المتقدمة .

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع والفقر

يتم تقييم رفاهية المجتمعات من خلال عدالة توزيع الدخل فيها ومدى تفاقم ظاهرة الفقر ، ويعد منحنى لورانز من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة حيث تقيس مقاييس عدم المساواة درجة ابتعاد منحنى لورانز للدولة عن خط 45°، والمقياس الأوسع استعمالا مستوى من هذا المنحنى هو مقياس جيني كما اشتملت لاحقا على مؤشرات جديدة لإعطاء مدلولات أفضل.

كما تعول معظم مؤشرات الفقر على خط الفقر والذي يعبر عن الحد الأدنى المطلوب للإنفاق على الحاجيات الأساسية وفق أسعار السوق السائدة للسلع وتختلف المقاربات في تحديده، فيستخدم خط الفقر في بناء معظم مؤشرات الفقر التي برزت لتكميله في قياس الظاهرة وفق مستويات الدخل والإنفاق لإحصاء الفقراء وخصائصهم ودرجة التفاوت بينهم، وقد استمرت وتيرة تطورها من طرف المتخصصين لتنقيحها في كل مرة من أجل ايجاد الطريقة الأفضل ذات الدلالة والمصداقية المبتغاة.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التفاوت

تقييم عدالة توزيع الدخل والإنفاق فإن الاهتمام ينصب على قياس رقمي دقيق من خلال استخدام أدوات إحصائية لقياس ظاهرة التباين، واستنادا إلى عدة معايير ينبغي توافرها في هذه المؤشرات، وإن كان مجرد تصوير رقمي للفروق بين الأفراد في معين إلا أنه يفي نوعا ما للإجابة عن التساؤل بخصوص التباين وذلك بالمقارنة بين الحالات حسب الفترات الزمنية داخل نفس المجتمع.

الفرع الأول: معايير أولية.

توصلت الأدبيات النظرية استنادا إلى الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية إلى معايير تطوير مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع بمعنى الأسس التي يجب استيفاؤها في المؤشرات التي تلخص حالة عدم العدالة[1]، ويطلق عليها صفة البديهيات بمعنى أنها تكون مقبولة لدى الجميع بداهة وتشتمل على:

[1]– علي عبد القادر علي، 2007، "مقاييس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، جسر التنمية العدد 66، السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.

–معيار البناء للمجهول: متعلق بالناحية الأخلاقية فليس مهماً التعرف على من يحصل على الدخل فيما يتعلق بالحكم على عدالة التوزيع ، وبالتالي يمكِّن من ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر إلى الأغنى وبهذا يضمن أن يتصف المؤشر بعدم الحساسية لاستبدال الدخول فيما بين الأفراد.

– معيار السكان: يعني أن المؤشر يظل كما هو مهما تضاعف السكان، فمهما كان عدد السكان فليس له تأثير على درجة عدم المساواة في التوزيع، بل نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل هي التي تؤثر في درجة التفاوت.

–معيار الدخل النسبي: إن ما يهم في قياس التفاوت هو الدخل النسبي وليس حجم الدخل، فإذا تم الحصول على توزيع قائم فيتغير دخل كل فرد بنفس المعدل والاتجاه فإن مؤشر درجة عدالة التوزيع سيبقى متطابقا للتوزيع السابق، فيما تكون أي زيادة أو نقصان في دخل كل فرد بمعدلات مختلفة سيؤدي إلى نتيجة مختلفة لدرجة التفاوت عما كان عليه الحال قبل الزيادة أو النقصان.

–معيار التحويلات: يعرف بمعيار بيقو–دالتون(Pigou-Delton) ويعني أنه إذا تم الحصول على توزيع الدخل من توزيع قائم وعن طريق سلسلة التحويلات التنازلية من الأفراد الفقراء إلى الأفراد الأغنياء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدا عن العدالة من التوزيع القائم وأكثر تفاوتا، فيما لو تكون التحويلات تصاعدية ستؤدي العملية إلى تقليص التفاوت بين الفئات الاجتماعية وسيكون المؤشر أقل من قيمته.

على أساس هذه الملاحظات الأولية يمكن تعريف أي مؤشر التفاوت على أنه قانون يتم على أساسه الحكم على طبيعة التوزيع بالاستناد إلى قيمة المؤشر حيث كلما ارتفعت قيمته دلّت على عدم عدالة التوزيع.

الفرع الثاني: أهم مقاييس ومؤشرات التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق.

استنادا على المعايير السابقة هناك العديد من المؤشرات تتراوح بين البساطة ودرجة من التعقيد، حيث أنه هناك نوعين من مقاييس التفاوت في التوزيع، فمنها ما هي موضوعية تحاول دراسة الفوارق باستخدام أدوات قياس احصائية من أجل الوصول إلى قياس رقمي بحت، ومنها ما هي معيارية تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي، ويتم استخدامها في الدراسات والأبحاث التطبيقية لدراسة التشتت.

- ✓ **المؤشرات الإحصائية:** لعرض هذه المؤشرات، لا بد من الإشارة لأسس المتغيرات المستعملة حيث:
  - y_i تمثل دخل الفرد أو إنفاقه الاستهلاكي.
  - n تمثل عدد الأفراد في المجتمع.

يمكن تعريف متوسط الدخل أو الإنفاق μ كما يلي: $\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} y_i}{n}$

على أساس هذه التعريفات يمكن رصد المؤشرات الإحصائية لقياس التفاوت في التوزيع كما يلي:

1-المدى (*Range*) :يقيس الفرق بين القيم المتطرفة ، يعرف بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى، معبرا عنها بنسب من الدخل المتوسط وفق الصيغة الموالية:

$$R = \frac{\left[\max y_i - \min y_i\right]}{\mu}$$

تتراوح قيمته بين 0 و1 حيث:

- R=0 معناه توزيع مساو للدخل
- R=1 معناه أن فرد واحد يحصل على كل الدخل

2- متوسط انحراف الوسط النسبي: قائم على أساس قياس الفرق بين توزيع معين و توزيع مثالي متساو، يتم احتسابه من خلال مقارنة متوسط دخل كل فرد مع الدخل المتوسط ،ثم جمع القيم المطلقة للفرق ونسبها من الدخل الإجمالي وفق العلاقة التالية:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left|\mu - y_i\right|}{n\mu}$$

حيث عندما تكون M=0 فإن توزيع الدخل متساو.

هذا المؤشر بالرغم من أنه يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي ، إلا أنه غير حساس للتحويل من فرد فقير إلى أخر غني إذا كان كلاهما يقعان عن نفس الجهة من متوسط الدخل .

3-التباين: يشبه القياس السابق إلا أنه يتم فيه تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل و المتوسط ، و بهذا يعزز الفروق بعيدا عن الوسط ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين ، و يتم احتسابه وفق الصيغة الآتية: $V = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\mu - y_i\right)^2}{n}$

و تظهر مشكلة في اعتماده على مستوى الدخل المتوسط، فقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الأخر، ويظهر تباينا أقل إذا كان مستوى الدخل المتوسط تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الأخر.

4-معامل التباين : يرتكز على التباين النسبي وفق الصيغة التالية : $C = \frac{\sqrt{V}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$

و يمكن استخدام اللوغاريتم في صيغة الانحراف المعياري الذي يعرف على النحو التالي :

$$L = \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\log \mu - \log y_i\right)^2}{n} \right]^{1/2}$$

✓ **منحنى لورانز *La courbe de Lorenz*:** هو شكل بياني بسيط يصوّر التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الإنفاق ومنحنى التوزيع الواقعي، فيقيس التفاوت أو درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر أو الأفراد ، ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين النسب التراكمية للسكان مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم من الأفقر للأغنى والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان، عادة ما يتم رسم منحنى لورانز في إطار مثلث قائم الزاوية متساوي الأضلاع بحيث:

- محوره الأفقي يمثل التوزيع التراكمي للسكان (من 0 إلى 100)
- محوره العمودي يمثل التوزيع التراكمي للدخل (من 0 إلى 100)
- وتر المثلث (خط 45°) يمثل حالة المساواة الكاملة في التوزيع، بمعنى أن كل النقاط تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع أنصبة الدخل التراكمية.

يقع منحنى لورانز دون الوتر ، والفجوة بين المنحنى و الوتر تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل ،وكلما اقترب المنحنى من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة، بينما كلما اتسعت الفجوة كلما زادت لا عدالة التوزيع، يعرف عادة بالصيغة الرياضية التالية :

$$L(p) = 1/4 \int_{p} Q(p).qd$$

حيث : p يمثل رتبة الوحدة المستعملة للدخل

$Q(p)$ تمثل الحصة من الدخل الكلي المستعملة من ذات المجموعة p [1].

[1] - Alex Siméon, **2006,**" pauvreté , croissance et inégalité en Haïti : dynamique et décomposition sectorielle " ; université de Sherbrooke ,P **17**.

يمكن قراءة منحنى لورانز من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة تلقائية (عادة ما تكون العشيرات 10 %) وذلك من أجل توضيح النسبة من اجمالي الدخل التي تحتفظ بها الفئة الأفقر من أفراد المجتمع ، ويمكن تمثيل منحنى لورانز كما يلي:

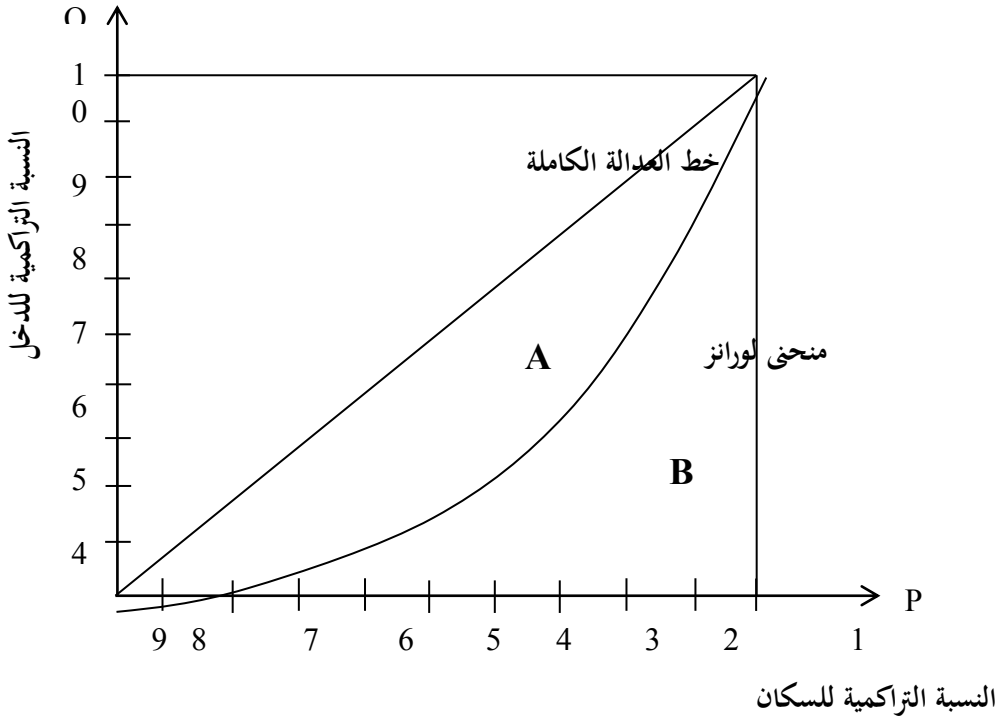

الشكل رقم (2-1): الشكل البياني لمنحنى LORENZ

✓ **مؤشر جيني *Indice de Gini*:** يعتمد على منحنى لورانز ويعتبر أكثر مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع استخداما، يعرف على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورانز ووتر المثلث من مساحة المثلث الإجمالية

$$G = \frac{A\text{المساحة}}{(A+B)\text{المساحة}}$$

ومن الواضح أن نتيجة معامل جيني تتراوح بين صفر 0 (في حالة المساواة الكاملة أي عندما ينطبق منحنى لورانز وتر المثلث)و واحد 1 (في حالة عدم المساواة التامة أي عندما ينطبق منحنى لورانز على المحورين) .

ولأغراض حساب معامل جيني من معلومات تجميعية لأنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي ،فيعبَّر عنه بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول ، و يعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية :

$$G = \frac{1}{2un^2} \sum_{i=0}^{n} \sum_{j=0}^{n} \left| y_i - y_j \right|$$

أو الصيغة التالية الموافقة للتعريف الهندسي :

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (p_{i+1} - p_i)(L_{i+1} + L_i)$$

حيث : p : تمثل النسب التراكمية للسكان

L : تمثل النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق

ما يؤخذ على هذا المؤشر هو أنه يمنح قيمة نسبية ضمنية شاذة للتغيرات التي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع ، وإذا ما تم تحويل الدخل من شخص غني إلى آخر فقير فإن أثر ذلك في قيمة المؤشر سيكون أعظم فيما إذا كان كلا الشخصين قرب الوسط مما لو كانا على طرفي التوزيع [1].

✓ **معامل كوزنتز *Indice de Kuznets*** : اقترح كوزنتز عام 1957 معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل ويستخدم هذا المقياس في حالة البيانات المبوبة حسب توزيع الأسر أو الأفراد بتقسيم البيانات الى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة الأسر أو الأفراد ، في حالة التبويب العشري فقاعدته كما يلي:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180}$$

حيث أن d_i. هي النسبة المئوية للإنفاق المتحقق للفئة العشرية i.

$|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة) للمقدار $d_i - 10$.

ما يلاحظ أنه عندما يكون توزيع الإنفاق متساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10**%** من الإنفاق ؛ لأنها تتضمن 10**%** من الوحدات (أسر أو أفراد)، وبالتالي فإن d_i-10 تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية للصفر ، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة ، أي أن قيمة d_i تكون صفراً لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح.

وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الدخول أشد، بعبارة أخرى فإن معامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة المعاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها.

[1]– عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص **103**

✓ **مؤشر ثايل *Indice de Theil* :** قدِم من طرف ***Theil*** في عام **1967** كمؤشر للتفاوت ثم قام بتقديم بعض التطبيقات عليه ، يعتمد هذا المؤشر على فكرة محتوى المعلومات التوقعية في الأنظمة ، حيث أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة وينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة.

يعرف مؤشر ***Theil*** على النحو التالي : $$T_1 = \frac{1}{n}\sum \log \frac{u}{y_i}$$

كما يعرف مؤشر ***Theil*** الثاني على النحو: $$T_2 = \frac{1}{n}\sum \frac{y_i}{u} \log \frac{y_i}{u}$$

ما يلاحظ عليه أنه عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتميات ، وقد استخدم هذا المؤشر عوضا عن معامل جيني لتبيانه إمكانية تحليل مؤشر دالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين :

- مكون اللامساواة المتأتي عن عدم عدالة بين المجموعات (التفاوت الكلي في المجتمع)
- مكون اللامساواة داخل المجموعة وفقا للتوزيع العمري ، التعليمي ...الخ .

✓ **مؤشر أتكنسون *Atkinson*** : اقترح ***Atkinson*** مؤشرا أسند فيه قياس اللامساواة في التوزيع بنظرية الرفاه الاجتماعي ، حيث يعتمد هذا المؤشر على المفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل الذي يعرف بأنه مستوى الدخل الذي ما إذا حصل عليه كل فرد فسيجعل الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الدخل الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

بما أن كل الأفراد متشابهين فان مستوى الرفاه الذي ينتج هو مجموع رفاه الأفراد و يتمثل حسب المعادلة الآتية :

$$nU(y_\varepsilon) = \sum_{i=1}^{n} U(y_i)$$

حيث : U يمثل مستوى رفاه الفرد ($U' > 0$ ، $U'' \leq 0$)

y_i يمثل الدخل المكافئ للتوزيع العادل

وعليه تمت صياغة مؤشر اللامساواة في التوزيع على النحو التالي : $$A = \left[1 - \frac{y_\varepsilon}{u}\right]$$

رياضيا تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي :

- إذا كانت $\varepsilon \neq 1$ فإن $U(y) = (1/1-\varepsilon)^{(1-\varepsilon)}$
- إذا كانت $\varepsilon = 1$ فإن $U(y) = Logy$

حيث ε هي معامل تجنب اللامساواة في التوزيع ،كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع مفضلا لحالات المساواة، وعلى هذا الأساس فيمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي :

$$y_e = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} y_i^{1-\varepsilon} \right]$$ حيث: $1<\varepsilon$

مؤخرا تم الاستناد إلى هذا المؤشر لبناء دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لعام 2010.

✓ **معامل أناند–سن: Coefficient of Anan & Sen**:توجت جهود كل من (*Sudhir Anand, Amartya Sen*) عام 1999 بصياغة هذه المؤشر وتم تمثيله بالعلاقة التالية:

$$A-S = \frac{\log y_i - \log y_{\min}}{\log y_{\max} - \log y_{\min}}$$

أو العلاقة:

$$A-S = \frac{y_i - y_{\min}}{y_{\max} - y_{\min}}$$

حيث: $y_{\min}$: الحد الأدنى للدخول

$y_{\max}$: الحد الأعلى للدخول

y_i : متوسط الدخل

وتكون قيمة معامل $A-s$ أصغر أو مساوية للواحد الصحيح

ويمكن أن يأخذ قيما سالبة إذا كان متوسط الدخل أدنى من دخل الكفاف وهي حالة موجودة بالأسر الفقيرة التي تطغى لديها مستويات المعيشة المتدنية جدا، أما إذا كان معامل $(A-S)=1$ وهي حالة مثالية للتوزيع الدخل بين الأفراد.

وتجدر الإشارة إلى:

*إذا كانت $A-s \prec 0,5$ فهو خط يعني مستوى متدني للتفاوت في توزيع الدخل .

* إذا كانت محصورة بالشكل: $0,8 \succ A-S \succ 0,5$ فهو خط يعني مستوى متوسط من التفاوت.

* إذا كانت محصورة بالشكل: $1 \geq A-S \succ 0,8$ فهو خط يعني توزيع أكثر عدالة.

المطلب الثاني: خط الفقر وطرق تحديده

يعتمد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسبة الفقر ويعتبر الأوسع استخداما فهو نقطة انطلاق لتحليل الفقر بحيث يمثل أداة للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء، غير أن تحديده يشوبه العديد من الصعوبات لذا تختلف المقاربات والمنهجيات في البحث عن المعايير المناسبة لتحدد المستوى المعيشي الأدنى ، في ظل الاختلاف الزماني والمكاني والقدرات الشرائية وحتى الأفراد ذواتهم.

الفرع الأول: تعريف خط الفقر وأنواعه

ورد في تقرير البنك الدولي لسنة 1990 تعريف للفقر تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمي للظاهرة بأنه حالة عدم الحصول على مستوى من المعيشة يعتبر لائقا أو كافيا بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ، وعلى أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء غير أن الاختلاف في تحديده أدى لتعدد أنواعه.

-**تعريف خط الفقر** :حاول *Ravallion* إيجاد سند نظري له من خلال مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك حيث عرف خط الفقر بأنه التكلفة النقدية اللازمة لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي [1]،فهو قيمة الانفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا[2]، وعليه فالحد الأدنى من إجمالي تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الحاجيات الاستهلاكية لضرورة يمثل خط الفقر.

* **أنواع خطوط الفقر** :لقد حاولت الأدبيات النظرية التفرقة بين عدة أنواع من الخطوط ولعل من أهمها:

-خط الفقر المطلق: هو مرتبط بمعايير مطلقة بقيمة حقيقية* ثابتة مع الزمان والمكان يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية ، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع والخدمات لسد احتياجاته الغذائية وغير الغذائية، وقد درج مفهومه في الدول النامية لأغراض الوصول إلى تحديد مقاييس الحد الأدنى من الاحتياجات وتقارير انتشار الفقر والمقارنات الدولية.

-خط الفقر النسبي: هو مستوى الدخل أو الإنفاق الذي تعيش أدناه نسبة معينة من السكان لقصور مواردهم عن توفير مستوى المعيشة المقبول اجتماعيا في المجتمع المدروس وبالتالي فهو يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، ما يجعل من قيمته

[1]-Martin Ravallion, 1997, "Pauvreté et exclusion, la mesure de la pauvreté", Problème économique, N°2508, édition le documentation française, p1.

[2]– المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2002،" معالم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية"، وقائع الندوة المنظمة في بيروت، بغداد، ص94.

*– عند قياسه يتم مراعاة القوة الشرائية للعملات المختلفة.

غير ثابتة تتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه، فهو يحدد نسبة الفقر ولا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة ذلك ما جعله مقياسا للاامساواة أكثر منه مقياسا للفقر وأكثر دلالة في الدول المتقدمة.

-خط الفقر المدقع: يمثل الخط الأدنى للفقر ويعرف بالحد الأدنى الاجمالي لكلفة سلة السلع الغذائية اللازمة لاستمرار الحياة، كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بالدخل الذي يؤهل الفرد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية وبمعدل سعرات حرارية للفرد في اليوم، إذ تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة باستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة وهي تختلف من بلد لآخر.

-خط الفقر الدولي: يستعمل على نطاق واسع من قبل الهيئات الدولية خاصة البنك الدولي لحساب نسبة السكان الفقراء في العالم ولأغراض المقارنات الدولية ،حيث يصدر البنك الدولي تقديرات محدثة لخط الفقر على أساس خطين دوليين محددين بقدار دولار واحد للفرد في اليوم كمعيار للدول الأشد فقرا في العالم، والثاني يعادل إنفاق دولارين في اليوم ويمثل خط الفقر الأوسط للبلدان النامية، كما يقوم البنك بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القدرة الشرائية للدولار ،وفي سنة 2008 تمت عملية تحديد الخط المدقع للفقر بـ 1.25 دولار للفرد/يوم.

إلا أن هذا النوع من الخطوط لاقى تحفظات عدة تمثلت في أنه لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر في كل دولة ولا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات المعيشة داخل البلد الواحد، عوامل نوع الجنس وعمر الأفراد، كما يهمل الفوارق والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة والنامية والفقيرة، فالتباين في الأوضاع الاقتصادية وأنماط الإنفاق وتوزيع الدخول تؤدي لعدم اعتماده كأساس في المقارنات الدولية.

الفرع الثاني: أهم طرق تحديد خط الفقر.

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين الطرق الذاتية والطرق الموضوعية

-**الطرق الذاتية**: استخدمت هذه الطريقة من قبل (Goédhart et al 1977) في جامعة (Leyden)، ثم بعد ذلك من طرف (Kapteyn et al 1987) في جامعة (Tilburg) تتمثل في تقييم الأفراد لما هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول في مجتمع ما ، وتعتمد لتحديد خط الفقر على توجيه السؤال للفقراء- حول كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ حيث يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تضم الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات، وبعد تجميع الاجابات مرفوقة بالمداخيل الفعلية للأفراد مع مراعاة خصائص كل أسرة يُؤخذ بمتوسط الإجابات على هذا التساؤل ما يُمكّن للتوصل إلى خط الفقر الذاتي.

رياضيا تبنى هذه الطريقة على فرضية مفادها أن الدخل الأدنى هو دالة متزايدة ومعقدة تابعة للدخل الفعلي مع وجود مرونة محصورة ما بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1) وبذلك تكون العلاقة في شكلها التالي: $R_{\min} = \delta R^{B}$

بحيث: $R_{\min}$: يمثل الدخل الأدنى المحدد من قبل الأفراد (الذاتي)

R : يمثل الدخل الفعلي للأفراد

R^{*} : يمثل خط الفقر الذاتي

يمكن حساب قيمة الدخل الأدنى بدلالة الدخل الفعلي من علاقة أخرى كما يلي: $L_n(R_{\min}) = \alpha + PL_n(R)$

بيانيا يمكن تمثيل العلاقة بين التقييم الذاتي للحد الأدنى للدخل المراد الحصول عليه والفعلي ممثلة كما يلي:

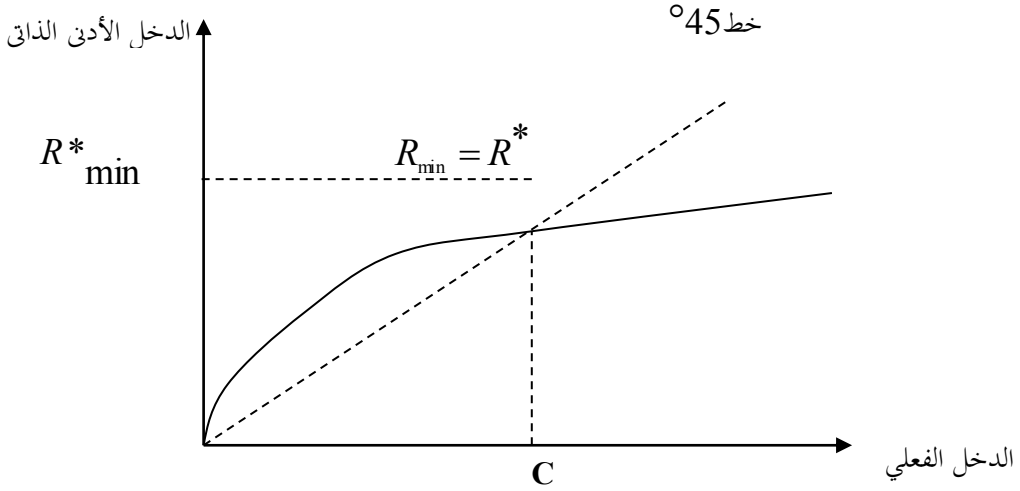

الشكل رقم (2-2): الشكل البياني لخط الفقر الذاتي

Source :Kapteyn.A, Kooreman .P,Willemse .R,Some Methodological Issues in the Implentation of Subjective Poverty Definitions ,Journal of human resources,Vol.23, N°2 ,1988.

حيث يظهر أن خط الفقر الذاتي عند المستوى C من الدخل وهي نقطة تقاطع بين منحنى المداخيل الذاتية المفترضة والمداخيل الفعلية، ويتطابق عندها خط الفقر مع الدخل الفعلي ومع الدخل الأدنى المحدد ذاتيا وعلى هذا الأساس فإن الفقراء هو الذين يزيد دخلهم الأدنى اللازم للمعيشة في ظروف ملائمة عن دخلهم الفعلي، فيما يكون الأفراد غير الفقراء هم الذين يقل دخلهم الأدنى عن دخلهم الفعلي.

هذا الاقتراب يعتمد على حد بعيد على الدخل ومقياس استهلاك الأسر إلا أنه لا يخلو من إشكاليات منهجية متعلقة بصور التجاوب المختلفة للأفراد وتؤخذ عليه الإشكالات المتعلقة بالانحياز والخصوصية الاجتماعية لمفهوم الحد الأدنى من الدخل الكافي لتغطية الاحتياجات الأساسية خاصة وأنها متعلقة بالقناعات الفردية والميل إلى المبالغة في خفض أو رفع هذا الحد الأدنى.

-الطرق الموضوعية: وتسمى أيضا بالطرق العلمية، أشهرها طريقة استهلاك الطريقة الغذائية وطريقة تكلفة الحاجات الأساسية.

1-طريقة استهلاك الطاقة الغذائية Food Energy Intake ترجع هذه الطريقة إلى(*Greer and thorbecke*1986) وفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافيا لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة سلفا[1]من طرف منظمتي الصحة العالمية والزراعة والتغذية التابعتين لمنظمة الأمم المتحدة ، والتي تقوم بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على نشاط حيوي لمختلف الأقاليم و بيئات العمل، مع العلم أنها تأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك غير الغذائي آليا .

تعتمد هذه المقاربة على خط الفقر الغذائي الذي يتم تحديده من خلال :

- تحديد احتياجات الطاقة
- اختيار المجموعة المرجعية
- محتويات وتكلفة سلة الغذاء

ونضع بالحسبان الاستهلاك الذي يضمن أدنى قدر من الحريرات كطاقة يتطلبها جسم الإنسان وهذا مرتبط بالاختلافات حسب مستوى الأعمار والجنس غيرها، ولذلك يتم انتهاج أسلوب تقدير المتوسط الحسابي للفئات العمرية، ولتقدير الكلفة اللازمة لبلوغ هذا المستوى من استهلاك الطاقة الغذائية، فإن الإجراء السائد هو طريقة تقدير انحدار لتكلفة قفة الأغذية المستهلكة لكل أسرة على التكافؤ في السعرات الحرارية المشتقة من قفة الأغذية، وعن طريق التعويض في الدالة المقدرة من متوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان يتحدد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط ،وبهذا يتم تقدير الكلفة المتوسطة لفئة السلع الذي تضمن إمدادا كافيا من الحريرات الموضوعية كعتبة ابتدائية وحد للفقر.

وعلى هذا الأساس يكون تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية وفق المعادلة التالية: $Lny_f = a + cb$

حيث : y_f يمثل إجمالي الإنفاق على الغذاء

c يمثل استهلاك السعرات الحرارية

استنادا إلى المعاملات المقدرة a ، b يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي : $Z = e^{a+bc^*}$

حيث c^* : تمثل السعرات الحرارية المطلوبة و المقدرة بمعدل 2400 سعرة حرارية للفرد العادي يوميا

[1] - Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon ,op cité ,P**8**.

هناك إجراء آخر يتمثل في أخذ شبه عينة من العائلات التي لها إنفاقات كلية قريبة لمستوى الحريرات المطلوبة وحساب متوسطها العادي .

يتطلب تطبيق هذه الطرق معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر، استهلاك الطاقة الغذائية ،حجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر، وتتوفر كل المعلومات في مسوحات ميزانية الأسرة التي عادة ما تجريها الدول فيما عدا استهلاك الطاقة الغذائية ، فيمكن تقدير استهلاك السعرات الحرارية من جداول الغذاء المتوفرة لدى الدول والتي تعطي معاملات للتحويل للسعرات بالكيلوغرام لمختلف أنواع الغذاء.

غير أن مسوح ميزانية الأسرة عادة ما تجمع المعلومات على مستوى الأسرة إلا أن تقدير معادلة تكلفة السعرات الحرارية يستند على منطق المستهلك الفرد ومن ثم عادة ما يتم تحويل معلومات الأسر إلى ما يسمى بمكافئ الفرد البالغ.

وفي كلتا الحالتين تتأثر قيمة حد الفقر بالطريقة التي ينفق بها الأفراد، فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على العناصر الأرخص سعرا.

2-طريقة تكاليف الحاجات الأساسية Cost of Basic Need تعود هذه الطريقة إلى مساهمات *Rowntree* 1901 في محاولته لإقامة خط الفقر من خلال تعريفه للاحتياجات الأساسية للحفاظ على النشاط البدني العادي لكل زمان ومكان، غير أنه يفرق بين تكلفتين للاحتياجات الأساسية الأولى غذائية والثانية غير غذائية، وقد ساهم *Ravallion* و *Bidani* في 1994[1] لاقتراح طريقة ترتكز على :

– **أولا** : تحديد خط الفقر الغذائي انطلاقا من قفة الأغذية الأساسية و تقدر تبعا لدالة *Engel* للإنفاقات الغذائية حيث يمكن تقدير خط انحدار يوضح العلاقة بين نسبة الإنفاق على الغذاء كدالة في الإنفاق الكلي ويأخذ في الحسبان العوامل الأخرى المتعلقة بالاختلاف في حجم وتركيب الأسر والمتغيرات الخارجية الأخرى .

– **ثانيا:** تحدد الاحتياجات الأساسية غير الغذائية بناءا على نماذج الاستهلاك الملحوظ للاختيار المباشر للفقرات غير الغذائية[2] ، فضلا عن تسعيرتها (أدنى نفقات غير غذائية) تتم إضافتها إلى مبلغ الإنفاق المحدد للفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي .

رياضيا تجب الاشارة في تحديد خط الفقر الى:

[1]- علي عبد القادر علي ، ''الفقر و مؤشرات القياس و السياسات''،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص **5**.

[2]– هبة الليثي،مرجع سبق ذكره ، ص **15**.

✓ **اقتراح** *Ravallion* 1994: ينص على استخدام المنحنى التربيعي بدالة (*Engel*) بالصيغة التالية:

$$\log C_i = a.\log y_i + b.(\log y_i)^2 + \varepsilon$$

حيث : y_i : تمثل الانفاق أو الدخل الكلي للفرد

c_i : تمثل الاستهلاك الفرد الحرارية لنفس الفترة

ε : الخطأ العشوائي

وبتقدير a, b التي تمثل معلمات النموذج يتم تحديد الانفاق أو الدخل الأدنى الذي يتطابق بتعويض الحاجات الحريرية المطلوبة في اليوم في المعادلة أعلاه الذي يمثل خط الفقر الغذائي Z^A.

✓ **اقتراح** *Ravallion* و *Bidani* (1994): استخدما لتحديد المركب غير الغذائي دالة الطلب من النوع AIDS (دالة *Engel*) لانحدار نصيب الأغذية على لوغاريتم الانفاق الغذائي y_i مقسوما على خط الفقر الغذائي Z^A بهدف حساب تكلفة قفة الأغذية الأساسية وفق العلاقة التالية: $S_i = \partial_i + \beta \log\left(\frac{y_i}{Z^A}\right) + \delta\left(d_i - \bar{j}\right) + \varepsilon_i$

قيمة الثابت ∂_i تقدر النصيب الغذائي التي تأتي لضمان خط الفقر الغذائي ،أي من أجل $y_i = Z^A$ الحاجات غير الغذائية للأساس يتم التعبير عنها كنسبة لـ Z^A حيث: $Z^{NA} = (1-\alpha)Z^A$

وبهذا خط الفقر يعرف كما يلي: $Z = Z^A + Z^{NA} = (1-\lambda)Z^A$

ليكن w^* القيمة المقدرة للنصيب الغذائي من الميزانية للنقطة حيث يكون الانفاق الغذائي مساويا لخط الفقر الغذائي

فتعرف قيمة w^* ضمنيا بـ: $w^* = \lambda + \log\left(\frac{1}{w^*}\right)$

وبتقييم $\log w^*$ بـ $w^* - 1$ فيمكن رؤية مقاربة أولى لـ w^* حيث $w_0^* = \frac{\lambda + \beta}{1 + \beta}$

يمكن تقدير هذه الكمية بتخصيص أكثر وفق طريقة *Nowrton* فإذا بدأ التكرار بـ E فإن تقدير التكرار t هو:

$$w_t^* = w_{t-1} - \left[\left(w_{t-1}^* + \beta \log w_{t-1}^*\right) - \lambda\right]\left(1 + \frac{\beta}{w_{t-1}^*}\right)$$

وخط الفقر الأعلى يدرك الآن بقسمة خط الفقر الغذائي على النصيب المقدر له للميزانية على النحو:

$$Z_S = \frac{Z_A}{w^*}$$

وبالرغم من أنه يعاب على هذه الطريقة الغموض الذي يكتنف الحاجات الضرورية خاصة في ظل ديناميكية الأوضاع الاقتصادية وتحولات أنماط الاستهلاك والأسعار، فهي تتضمن عرضا لصور الفقر الثابتة والشديدة حيث بتقدير قيمتين لذلك النوع من الاحتياجات غير الغذائية ينتج في الأخير ما يسمى بخط الفقر الأعلى والأدنى من خلال ما يمثله الشكل الموالي:

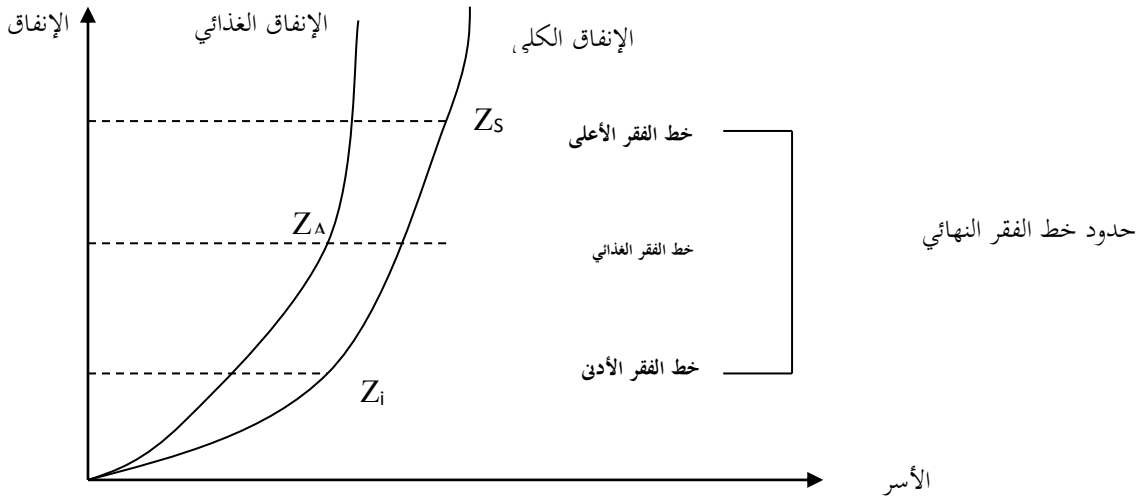

الشكل رقم (2–3): الشكل البياني لحدود خط الفقر النهائي

✓ تقدير قيمتي النوعين من الاحتياجات ينتج في الأخير خطي الفقر الأدنى z_i و الاعلى z_s حيث :

–بالنسبة للذين يكون متوسط إنفاقهم الكلي مساوي تماما لخط فقر الغذاء Z_A فإن نفقاتهم الغذائية ستنخفض إلى ما دون خط الفقر الغذائي بمقدار الفرق(Z_S–Z_A) للحصول على خط الفقر الأدنى z_i ، الذي يطلق عليه خط الفقر القاسي (المتقشف) أي فيه اضطرار للاستغناء عن الاحتياجات الغذائية للإنفاق على غير الغذاء ،الفارق يمثل الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية غير الغذائية.

–بالنسبة للذين يكون إنفاقهم الكلي فوق المستوى Z_A ،فمن المؤكد أن نفقاتهم الغذائية عند خط فقر الغذاء، فإن البديل الذي اقترحه *Ravallion* 1994 لتحديد النفقات غير الغذائية بإضافة المقدار(Z_A–Z_i) إلى خط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي في هذه الحالة الذي يطلق عليه بالخط الأعلى للفقر Z_S.

الفرع الثالث: حـدوده.

يواجه اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض القياس والمقارنات – مثلما حدث لمراقبة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية للألفية المتعلق بالفقر– عدة عوائق تنبغي الإشارة إليها وتتمثل أساسا في:

✓ خط الفقر يتناول الفقر كظاهرة منفصلة يمكن التعبير منها بمقياس واحد يحدد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، في حين نجد أن في الواقع الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود فوارق حتى بين الفقراء أنفسهم

✓ اختلاف نماذج الاستهلاك بين الأقاليم لاختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة ،وكذا اختلاف الأسعار خاصة بين الحضر و الريف وعوامل أخرى قد تؤدي إلى توجيه منحنى خط الفقر نحو تمثيل أفضل للواقع .

✓ منهج الاحتياجات الأساسية الغذائية وما توفره من طاقة مفترضة غير كاف لتوجيه لسلوك الأفراد،كما أنه قد لا تتطابق تكاليفها مع مستوى إنفاق الفقراء لذا يتجه خط الفقر إلى تقليل الظاهرة .

يطرح أيضا اختيار وحدة القياس لتحديد خط الفقر ، بالرغم من أن مسوح ميزانية الأسر هي التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك و تحليلها ، هي الأخرى ليست خالية من مشاكل حادة في القياس والتفسير[1] ، وبين مؤيدي و معارضي استخدام الفرد أو الأسرة لوحدة القياس فإن أحد الحلول هو استخدام إحصاءات دخل العائلة المتوافرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل وأن يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة من خصائص الفقراء [2] .

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفقر

تعني مؤشرات قياس الفقر بتشجيع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات في عملية التجميع، هذه كونها لا تراعي المعايير الاخلاقية والإنسانية اتجاه الفقراء فهي تضع الفقير المعدم في نفس المستوى مع الفقير المجاور لعتبة الفقر، ولأغراض إسناد مثل ذلك القياس إلى مرتكزات منطقية اقترح الاقتصادي Amartya Sen (1996) بديهيتن لا بد من استيفاءهما

– بديهية الرتابة *Axiome de Monotonicité* تعني رتابة الرفاه بالنسبة للدخل، فبافتراض ثبات كل الأشياء على حالها فإن الانخفاض في دخل أي أحد من الفقراء لا بد من أي يؤدي إلى زيادة الفقر.

– بديهية التحويل *Axiome de Transfert* مفادها أن تحويل الدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر منه دخلا لابد وأن يؤدي إلى زيادة الفقر مع افتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها.

إضافة لهاتين البديهيتين فقد رصدت الأدبيات الاقتصادية المتخصصة بديهيات أخرى من أهمها:

[1]– عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص **27**.

[2] - PNUD, Rapport mondial du développement humain ,**2003** , p **42**.

- بديهية التناظر *Axiome de Symètrie* تفيد أن قياس الفقر لا يتأثر بتبادل المنح الأولية بين الأفراد (A,B)

- بديهية التجميع *Axiome d'agrégation* ومفادها وجوب تجميع المعلومات المرتبطة بالفقراء ليتم تحديد مستوى الفقر بناءا على خط الفقر المحدد.

- بديهية التفكك أو التجزئة *Axiome de Décomposabilité* وتعني إمكانية تجزئة المجتمع وتقسيمه إلى مجموعات صغيرة بحيث يمكن قياس الفقر على أساس ترجيح مجموع قيم مستويات الفقر لهذه المجموعات الجزئية، وعليه فإذا ارتفع معدل الفقر في احدى هذه المجموعات سوف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع القياس الكلي للفقر دون حدوث أي تغيير آخر.

- بديهية التركيز *Axiome de focalisation* تعني أن قياس الفقر لا يتبع ولا يتأثر بتخصيص الدخل لغير الفقراء.

- بديهية التصنيف الترتيبي للحرمان النسبي *Axiome de classement ordinal de privation relative* وهي تدل على قيمة الترجيح المخصصة للفجوة الفقر ذات الرتبة الخاصة بوحدة التحليل ذات نفس الرتبة يجب أن تكون مساوية لرتبها في التصنيف المتناقص لرفاهية الفقراء

-بديهية معيارية الحرمان المطلق *Axiome de normalisation de privation absolue* وهي تعني أنه في حالة تساوي دخول الفقراء فإن قياس الفقر النقدي الاجتماعي يكون مساوي لحاصل ضرب مؤشر اتساع الفقر في شدته المتوسطة.

أما عن مؤشرات قياس الفقر كما هو بالنسبة للتعريف فيمكن تصنيفها إلى مؤشرات تعتمد على البعد النقدي باستعمال الدخل أو الانفاق كمؤشر عن الرفاهية وأخر اعتمدت على عدة أبعاد للظاهرة.

الفرع الأول: مؤشرات قياس الفقر أحادية البعد.

تضمن مجموعة متنوعة من المؤشرات أهمها:

***مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر اتساع الفقر)** *Indice d'incidence de la pauvreté* : يعتبر من أبسط مقاييس الفقر وأكثرها شيوعا، ويسمى أيضا بالمؤشر الرقمي للفقر، يعرف على أنه نسبة عدد الأفراد الذين هم أدنى الفقر من إجمالي السكان، ويقيس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع ويحسب بالصيغة التالية:

$$H = \frac{q}{n}$$

بحيث : H: يمثل مؤشر عدد الرؤوس

q : يمثل عدد الفقراء (عدد وحدات التحليل الفقيرة)

n: يمثل العدد الاجمالي للأفراد في المجتمع (عدد وحدات التحليل في المجتمع الاحصائي)

وبالرغم من أن هذا المؤشر سهل الفهم والتحديد بترتيب مداخيل وحدات القياس تصاعديا بالاستعانة بمستوى خط الفقر غير أنه لا يستوفي متطلبات البديهيات، فهو غير حساس للفروق في عمق الفقر وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد، لذا كان موضع انتقاد من طرف *Sen* 1976 لارتباط هذا المؤشر بتعداد الفقراء فقط، دون أن يشمل فكرة عن تمركز الفقراء مقارنة بخط الفقر والفقراء الذين ازدادوا فقرا مثلا، كما انتقد من طرف *Lipton* 1997 الذي يؤكد وجوب احتواء الطريقة المثلى لقياس الفقر لعدد وشدة وفجوة الفقر كلها مجتمعة.

***مؤشر فجوة الفقر** *L'indice de l'écart de la pauvreté* :يقيس عمق الفقر وشدته من خلال قياس الفارق في الدخل الاجمالي لجميع الفقراء ومقارنة بخط الفقر وله تسميات متعددة مثل عمق الفقر *Le profondeur de la pauvreté* معدل الفقر *Taux de la pauvreté* ويمكن صياغة هذا المؤشر على النحو التالي:

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{a}\frac{(z - y_i)}{z} = I.H$$

مع: $I = \frac{z - y_a}{z}$

حيث: I : هو معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر $y_a = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{a} y_i$

y_i : الدخل المتوسط للفقراء

z : خط الفقر

q : عدد الفقراء تحت خط الفقر

إن فجوة الفقر تمثل متوسط النقص في الدخل لجميع الفقراء كنسبة من خط الفقر، بمعنى أنها تمثل إجمالي المبلغ اللازم لحجم التحويلات المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء فوق مستوى خط الفقر، فيحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة إلا أنه ترد عليه بعض انتقادات كونه لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدة الفقر بين الفقراء ،وهو بذلك لا يتأثر بالانتقال الدخل من شخص أقل فقرا إلى شخص آخر أكثر وأشد فقرا أي لا يقيس التفاوت بين الفقراء[1].

*** مؤشر شدة الفقر** *L'indice de la sévérité de la pauvreté*: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم ويعطي أوزان نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر والتي تقع أدنى التوزيع ، ويمكن حسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويمكن التعبير عنه كما يلي:

[1]-Marrtin Ravallion ,(1996) ,comparaison de la pauvreté : concepts et méthodes, étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail N°22, Banque nationale, Washington, p55.

$$PS = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{a}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^2 \times 100$$

ويساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

*** مؤشر *Sen***: قام *Amartya Sen*(1976) ببناء مؤشر حاول من خلاله التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس (H) ومعدل فارق الدخل للفقراء (I) وخط الفقر، إضافة إلى معامل جيني (g) كمقياس لعدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء ويمكن حسابه بالصيغة الرياضية الموالية:

$$S(y,z) = \left(\frac{2}{(q+1)nz}\sum_{i=1}^{q} g_1(q+1-I)\right)$$

من خلال هذه العلاقة فقد اقترح ***Sen*** قياس تجميعي للفقر من خلال المجموع المرجح لفجوات الفقر الفردية مقارنة بخط الفقر[1] بحيث تم ترجيح فجوات الفقر g_i بالمعامل الترجيحي$(q+1-I)$ الذي يمثل عدد الفقراء الذين يتمتعون برفاه أكبر مقارنة بوحدة التحليل رقم (i)وهذا معناه أن الصيغة السابقة يمكن كتابتها بالشكل:

$$S(y,z) = H[I + (1-I)G]$$

هذا المؤشر للفقر يعكس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء لاعتماده على معامل جيني، كما أن مقدار التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء حسب هذا المؤشر متطابق مع المحسوب من قبل مؤشر فجوة الفقر[2].

مؤشر *F.G.T (*Indice de Foster, Greér et Thorbeck* 1984): يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات التجميعية المعلمية لقياس الفقر النقدي التي تستند إلى بديهيات حيث اقترح الثلاثي قياسا للفقر حساسا لرفاهية أفقر الفقراء من خلال ضمان تحقق بديهية التحويلات تتمثل صيغته بالشكل التالي:

$$FGT(y.z)_\alpha = P_\alpha(y.2) = \frac{l}{n}\sum_{i=1}^{a}\left(\frac{g_i}{z}\right)^\alpha$$

حيث: $0 \le \alpha$ تمثل مقدار النفور من الفقر *La valeur d'aversion de la pauvreté*

[1] -Amartya sen, 1976, poverty ; an ordinal opproach to measurement economitrica, vol 44, N°02 ; p219-231.
[2] -S.B.Malik , A.Benhabib,M Benbouziane, T.Zain et N. Chérif, 2003, "Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen", revue d'économie et de management ,Université de Telemcen, N°2, p7.

$g_i = z - y_i$: تمثل فجوة الفقر الفردية

n : العدد الكلي للأفراد أو الأسر

$q / i \in [1, q]$: عدد الأفراد أو الأسر الواقعة تحت خط الفقر

y_i : يمثل دخل (أو الانفاق) للفرد أو الأسرة i من الفقراء.

وتبعا لقيمة المعلمة α التي تمثل درجة القلق والانشغال الناتج عن الفوارق النسبية التي تحول دون الوصول إلى خط الفقر، ولما تأخذ القيم (0، 1، 2) فإن مؤشر FGT يكون مرتبط عمليا بقياسات معروفة وذلك على النحو الموالي:

إذا كانت $\alpha = 0$ فإن مؤشر FGT هو نفسه مؤشر عدد الرؤوس H : $P_0 = \frac{q}{n} = H$

إذا كانت $\alpha = 1$ فإن مؤشر FGT يساوي مؤشر فجوة الفقر PG $P_1 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{1}\frac{z - y_i}{z}$

إذا كانت $\alpha = 2$ فإن مؤشر FGT يمثل تربيع فجوة الفقر الذي يقيس مدى شدة الفقر $P_2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z - y_i}{z}\right)^2$

-القيم المرتفعة لـ α تعكس اهتماما أكبر برفاه أفقر الفقراء ما جعل من مؤشر FGT أكثر مؤشرات الفقر النقدي استخداما لتحقيقه أهم البديهيات.

مؤشر *Watts (1967): بالرغم من أنه هذا المؤشر غير مستعمل حاليا بكثرة، فهو يعتبر من المؤشرات التي تحظى باستيفاء معظم البديهيات خاصة بديهية التفكك وتكتب صيغته بالشكل الموالي:

$$W(y,z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{a} Ln\left(\frac{z}{y_i}\right)$$

ميزته الأساسية تكمن في قابلية للتفكك حسب المجموعات، كما أن هذا المؤشر الوحيد الذي يقدم ويوضح مقدار الاعانة الاجتماعية اللازمة للإفلات من دائرة الفقر ،إلا أنه لا يعطي توضيحا حول طريقة الجمع بين الجزئين المكونين لثروة الفرد أو الأسرة والتي مصدرها الدخل مهما اختلفت طبيعته والوضع الاجتماعي، فهو لا يعطي منهجية محددة لتقييم الحقائق الاجتماعية وتأثير العامل الثقافي ،ورغم هذا فإنه يقدم تمثيلا أحسن للظاهرة مقارنة بالتي تقدمها المؤشرات الأكثر استعمالا كمؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر.

*مؤشر ***Thon*** (1979):اقترح *Thon* هذا المؤشر كتعديل لمؤشر Sen (1976) باعتبار أن هذا الأخير لا يستوفي بديهية التعدية axiome de transitivité وعلى هذا الأساس قسم بديهية التحويلات إلى بديهية ضعف التحويل وبديهية قوة التحويل واقترح صيغة مؤشر كانت بالشكل الموالي[1]:

$$T(y.z) = [s + 2(1 - H)]$$

لقد قام *Thon* بتعديل نظام الترجيح المخصص لكل فجوة فقر فردية ليصبح مرتبطا بالعدد الاجمالي لوحدات التحليل المنتمية للمجتمع الاحصائي وبدليل رفاه أكبر أو يساوي دليل الرفاه لوحدة التحليل وليس فقط بعدد الفقراء منهم.

*–مؤشر (**S.S.T**) *Indice de Sen, Shorrocks, Thon*: تم تطويره من طرف *Shorrocks* 1995 بإدراج عامل مهم في قياس التفاوت الداخلي للفقر على مؤشر *Sen* يتمثل في بديهية التحويلات ،وذلك أن مقياس الفقر كي يكون مقبولا فلا بد أن يسجل ارتفاعا في حالة تحويل الدخل من شخص يقع تحت عتبة الفقر إلى شخص آخر أحسن دخلا (فوق عتبة الفقر) ، والمعادلة الرياضية لمؤشر **S.S.T** أعطيت بالصيغة الآتية:

$$P(y,z) = H.PG(1 + G(x))$$

حيث: $P(y.2)$: يمثل مؤشر **S.S.T** لـ n شخص

y_i : يمثل متوسط الدخل لديهم

z : يمثل عتبة الفقر

$G(x)$: يمثل عامل جيني

وبإدراج اللوغاريتم النيبيري فتصبح المعادلة بالشكل:

$$In[P(y;z)] = In - (H) + In(PG) + In[1 + G(x)]$$

بحيث أن الصيغة $[In(1+G(x)]$ ما هي إلا تقريب لـ $G(x)$ المبنية على أساس سلاسل تايلور الأسية ذات الرتبة الأولى(Série de Taylor du 1^{èr} ordre) وقد أثبت *Obserg* وآخرون (**1997**) أنّ قيمة $(1+G(x))$ صغيرة جدا ما يعني أن نسبة التغير في حدة الفقر يمكن تقديرها تقريبا بمجموع نسبتي التغيير في مؤشر عدد الرؤوس (H) ومؤشر فجوة الفقر (PG) ، والميزة الأساسية لمؤشر **S.S.T** تكمن في إمكانية قياس شدة الفقر لمجتمعين مختلفين[2].

[1]-Hourrie Jean Michel et legris Bernard, 1997," l'approche monétaire de la pauvreté méthodologie et résultats" , condition de vie, Economie et statistique N°308-309-310, p51.

[2] - S.b Malik, A.Benhabib, M Benbouziane, T.Zaim et N.Chérif, op cité, p.08.

مؤشر *Kakwani: طرح كاكواني (1980) مؤشرا يراعي فيه بديهية الحساسية للتحويلات مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويلا تراجعيا لقيمة معينة من شخص فقير (i) إلى شخص آخر أكثر فقرا (j) سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في مقياس الفقر من تلك الزيادة التي يحدثها تحويل تراجعي بنفس القيمة من شخص فقير (m) إلى شخص آخر أكثر فقرا (x) بشرط أن يكون: $y_j - y_i = y_x - y_m \succ 0$, $y_m \succ y_i$ والصيغة الرياضية المقترحة كانت بالشكل الآتي:

$$k(y.z) = \frac{q}{nz \sum_{i=1}^{q} i^k} \sum_{i=g}^{q} (g_1)(q+1-i)^k$$

-إذا كانت قيمة المعلمة $k = 1$ فإننا نحصل على مؤشر *Sen*

-أما إذا كانت $1 \prec k$ هذا يجعل من مؤشر كاكواني ذو حساسة أكبر للتحويلات وإذا ما تغيرت قيمة المعلمة k هذا يجعل المؤشر يحقق أكبر عدد من البديهيات.

***مؤشر *Chakravarty* (1983)**: يتمتع هذا المؤشر بأنه يحقق بديهية التفكك بالفوج من خلال الصياغة الآتية:

$$P_\alpha(y,Z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{q} \left[1 - \left(\frac{y_i}{z} \right)^2 \right]$$

حيث $0 < e < 1$ تمثل مقدار النفور من الفقر.

مؤشر *Clark –Hemming-Ulph (1981): مساهمات كل من *Clark –Hemming-Ulph* تمثلت في اقتراح مؤشر لقياس الفقر النقدي يستوفي كل البديهيات المقترحة من قبل *Sen* كما سمي على أساسها المؤشر الأخلاقي وقد صيغ بالشكل التالي[1]:

$$CHU_B(y,z) = \begin{cases} 1 - \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{y_i}{z} \right)^B \right]^{1/B} & \beta \le 1 \\ 1 - \left[\frac{1}{n} \pi_{i=1}^{n} \left(\frac{y_i}{z} \right) \right]^{1/B} & \beta = 0 \end{cases}$$

***مؤشر *Atkinson* (1987)**: صياغة مؤشر *Atkinson* تمت بشكل يسمح له بقابليته بالتفكك وهي بالشكل الموالي:

[1] -Emma Santos Maria (2008)," Undimonsional enegnality and poverty measures" ,working paper, 30 august 2008, to be presented at the sammer school on capability multidimonsional poverty , New Delhé, India, p22.

$$ACHU_B(y,Z)=\begin{cases}\dfrac{1}{\beta n}\sum_{i=1}^{n}\left[1-\left(\dfrac{y_i}{z}\right)^B\right] & \beta\le 1\\ \dfrac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(\ln z-\ln y_i) & \beta=0\end{cases}$$

***-مؤشر *Bourguignon & Filds* (1990):** بناءا على الدراسة التي قام بها كل من *Bourguignon* و *Filds* في محاولة معرفة مدى أمثلية سياسات التحويل العمومية الواجب على السلطات الحكومية إتباعها بهدف الحد من الفقر ،وخلصا إلى مؤشر للفقر على النحو الموالي:

$$BF_{\alpha,\delta}=P_{\alpha,\delta}(y,z)==\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{a}\left[\delta+\left(\frac{g}{2}\right)^{\alpha}\right]$$

أي: $$BF_{\alpha,\delta}=P_{\alpha,\delta}(y,z)=\delta H+P_{\alpha}(y,z)$$

الفرع الثاني:مؤشرات قياس الفقر متعددة الأبعاد.

يعتمد قياس الفقر متعدد الأبعاد على مؤشرات الفقر النقدي وإعادة تكييفها بشكل يجعلها تتماشى مع المفهوم المتعدد الأبعاد.

أولا– المؤشرات المركبة:

– مؤشر *Chakravarty*، *Mukherjée*، *Ranad* (1998): اقترح هذا الثلاثي مؤشرين ، الأول يمثل توسعة متعددة الأبعاد لمؤشر الفقر النقدي القابل للتفكك بالفوج الذي قدمه Chakravarty عام 1983، وجعله يحترم مجموعة البديهيات المحددة سلفا وتمت صياغته بالشكل:

$$Pe(x,z)=\left(\frac{1}{n}\right)\sum_{j=1}^{n}\sum_{i\in Dj}\partial_j\left[1-\left(\frac{x_{ij}}{Z_j}\right)^e\right] \qquad \text{لأجل: } i\in[1,n[\ ،\ j\in[1,m[$$

حيث:

x : تمثل مصفوفة الخصائص أو السيمات (attributs)

x_{ij} :كمية أو مقدار الخاصية x_j المملوكة من قبل الفرد (i) وحدة التحليل (a_i)

z_j : تمثل عتبة الحرمان من الخاصية j

a_j: الزمن الترجيحي للخاصية (j) مع $aj\succ 0$ و $\sum_{j=0}^{m}g=1$

D_j : هي مجموعة الأفراد الفقراء بالنظر إلى الخاصية j

e : معلمة تعكس مختلف تصورات الفقر بحيث إذا ارتفعت هذه المعلمة (نزعت الصفر) فإن قيمة المؤشر (Pe) ترتفع بالضرورة (تنزع نحو الصفر)

أما المؤشر الثاني فهو يعتبر متعدد الأبعاد المؤشر FGT الذي اقترحه عام 1984 ليصبح بالصيغة التالية:

$$P_e(x,z)=\frac{1}{n}\sum_{q=1}^{k}\sum_{i=Dj}a_a\left[1-\left(\frac{x_{iq}}{zq}\right)^e\right]$$

حيث : zq : يمثل عتبة الحرمان من البعد q

q : يمثل عدد الأبعاد $q\in[1,k[$

x_{iq} : النتيجة أو العلامة الخاصة بكل فرد i.

في الصياغة الرياضية المقترحة من طرف الثلاثي *Chakravarty*، *Mukherjée*، *Ranad* (1998) ترتب المتغيرات وفق نظام تراجعي الحرمان بحيث تكون القيمة العظمى مرافقة للمستويات الدنيا للحرمان أما المؤشرات S_{iq} فهي مرتبة بشكل عكسي.

من خلال العلاقة التحويلية $x_{ij}=1-s_{iq}$

في النهاية يمكن حساب مؤشر مركب لكل فرد عن طريق المتوسط البسيط للنتائج الخاصة بكل بعد كما يلي:

$$s_i=\frac{1}{q}\sum_{q=1}^{k}s_{iq}$$

- **مؤشر *Bourguignon* et *Chakravarty*** (2003): يتميز هذا المؤشر كونه يحقق أكبر قدر ممكن من البديهيات الأساسية الواجب توفرها في مؤشر الفقر زيادة على بديهية الاحلالية والتكاملية فيما بين الخصائص، وتم طرحه كتعميم وتوسعة لمؤشر FGT من أجل الحصول على مؤشر فقر متعدد الأبعاد في الصيغة التالية:

$$P_{\alpha,y}(x,z)=\left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{n}\left[\left(\frac{z_1-x_{i1}}{z_1}\right)^{\alpha}+b^{\gamma/\alpha}\left(\frac{z_2-x_{i2}}{z_2}\right)^{\gamma}\right]^{\alpha/\gamma}$$

حيث: $\alpha\neq 0$ و $y\neq 0$

يؤدي تغير قيمة المعلمتين α و γ الى تغير الوظيفة القياسية لهذا المؤشر، كما يؤدي أيضا إلى تغير في العلاقات القائمة بين الخصائص وبإعطائها هاتين المعلمتين قيم عظمى تتحول العلاقة الرياضية السابقة إلى ما يلي:

$$P_{\alpha,\infty}(x,z)=\left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{n}-\left[1-\min\left(1,\frac{x_{i1}}{z_1},\frac{x_{i2}}{z_2}\right)\right]^{\alpha}$$

ثانيا- قياس الفقر المتعدد الأبعاد المرتكز على البيانات الفردية:

من أهم المقاييس المعتمدة على أساسا البيانات الفردية والمتداولة لدى الأدبيات الاقتصادية.

***-مقاييس الفقر متعددة الأبعاد المبنية على مبدأ الانتروبي (الارتداء إلى الخلف *Principe d'entropie*):**

أول استخدامٍ لمبدأ الأنتروبي أو الارتداد إلى الخلف في قياس التفاوت في توزيع الدخل من قبل *Henri Theil*(1967) وتلاه في ذلك *Atkinson* و *Shorroks* (1980) وحسب *Maweki Batana* (2006) فإن هذا المنهج يقوم على فرض تحقق تجربة عشوائية (E)، وتمثل الوقائع الممكنة $(e_1, e_2, ...e_n)$ مع احتمال حدوثها $(P_1, P_2.....P_n)$ حيث أن :

$$0 \le P_i \le 1 \quad , \sum_{i=1}^{n} P_i = 1$$

وبتعريف الانتروبي (*l'entrepie*) على أنه قياس لعدم التأكد المتعلق بمتغير عشوائي ما، فإن *l'entropie shannon* للتوزيع الاحتمالي يعطى بالشكل الموالي:

$$H(p) = -\sum_{i=1}^{n} P_i \log\ p_i \quad / P \in (P_1, P_2.....P_n)$$

وقد ميَّز في هذه الحالة :

-لأجل كل حالة أكيدة $H(P) = 0 \ / P = (0,1,0.....)$

-لأجل الحوادث المتعادلة الاحتمال: $H(P) = \log\ n$ ، $0 \le H / p \le \log\ n$

ويمكن بناء مقاييس لتحديد التباعد بين التوزيعات، وتم اقتراح طبقة مقاييس بديلة تعتمد على عائلة الأنتوبي المعممة *Famille d'entrepie généralisé* باعتبار أن التوزيع الأول $P = (P_1, P_2, P_3.....P_n)$ و $Q = (Q_1, Q_2, Q_3...Q_n)$، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$GE_\gamma(Q,P) = \frac{1}{\gamma(\gamma+1)} \sum_{i=1}^{n} Q_i \left[\left(\frac{Q_i}{P_i} \right) - 1 \right] \quad / \gamma \neq 0, -1$$

-تكييف الطرح السابق على الفقر في إطار متعدد الأبعاد يكون بالسياق الموالي:

بافتراض وجود فرد مؤشر بـ i حيث $(i = 1,2,.....n)$ و m سمة خاصة (Atribut) للرفاهية مؤشرة بـ j حيث $(j = 1,2,...m)$ يتم تطبيق المنهج عبر مراحل حيث في البداية يتم تجميع السيمات $(x_{i1}, x_{i2}.....x_{im})$ للفرد i في قيمة واحدة وهو ما يسمى بدليل الفردي المركب للفقر من خلال ايجاد شعاع التوجه $x_t(x_{1t}, x_{2t}.....x_{nt})$ والذي يجسد أكبر ما يمكن من الرفاه المحصل

عليه من قبل كل فرد لمجموعة السمات أو الخصائص، وهذا بما يتعلق بتدنئة دالة الأنتروبي المعمَّمَة Minimisation de la fonction d'entropie généralisé

$$GE\gamma(x_t, x_i, w) = \frac{1}{\gamma(\gamma+1)} \sum_{j=1}^{m} w_j \left\{ \sum_{i=1}^{n} x_{it} \left(\frac{x_{it}}{x_{ij}} \right)^{\gamma} - 1 \right\} \qquad \text{مع } \gamma \neq 0,1$$

حيث w_j تمثل الأوزان الترجيحية للسمات j وعليه فإن:

$$x_{iT} = \left[\sum \delta j \left(x_{ij} \right)^{-\gamma} \right]^{\frac{-1}{\gamma}} \qquad / \delta_j = \frac{w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j}$$

يلي ذلك تحديد عتبة مركبة للفقر متعددة الأبعاد من خلال تبني نظام ترجيحي أمثلي ومن ثم تحديد قياسات للفقر وتجميعها بواسطة إحدى مؤشرات الفقر المتاحة ضمن المنهج أحادي البعد وعلى الخصوص مؤشر (FGT_α).

*** مقاييس الفقر متعدد الأبعاد المرتكزة على تقنيات الانحدار اللوجستي**

Mesure de la pauvreté multidimensionnelles basées sur la technique de regression logistique

تم تكييف تقنية اللوجستي بحيث أصبحت صالحة للاستخدام لصياغة نماذج *Logit* و *Probit* لقياس الفقر متعددة الأبعاد بافتراض وجود مجتمع احصائي(A) مكون من (n) وحدة تحليل (a_i) وطبقتين اجتماعيتين يفصل بينهما خط الفقر z، كما يفترض أن مجموعة دلائل الرفاهية الجزئية هي ζ المختارة لتمثيل مظاهر وأوجه الفقر المختلفة والتي يمكن التعبير عنها بحزمة الخصائص المعيشية المكونة (γ_1) من (m) دليلا كمعيار (ζ_j) والمقترن كل واحد منها بخاصية واحدة فقط من تلك الخصائص.

وبناءا على هذه الافتراضات ومن خلال الانحدار اللوجستي فإن نموذج الفقر المتعدد الأبعاد يعطي بالصيغة الموالية:

$$y_i = \beta \xi_i + e_i$$

حيث: γ_i : هو متغير كمي تابع ثنائي التفرع يؤكد أو ينفي فقر وحدة التحليل (a_i)

ξ_i : يمثل شعاع الدلائل التي تقيس خصائص معيشة وحدة التحليل (a_i)

β :تمثل معاملات النموذج β_j حيث: $j = 1,2.....n$

e_i : تمثل البواقي أو أخطاء التقدير

تحديد وتقدير حالات الحرمان من عدمه تقتضي وفق تقنية الانحدار اللوجستي:

قبول تفرع y_i لحالتين يمكن تجسيدها بقيمتين هما:

$$y=\begin{cases}0 & si \quad y_i \succ z\\ 1 & si \quad y_i \le z\end{cases}$$

وتكون احتمالات تحقق الواقعتين وفق النموذج[1]:

$$P(y_i=0)=P\left((e_i+\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij})\succ z\right)=1-P\left(e_i<z-\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

$$P(y_i=1)=P\left(e_i+\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij}\le z\right)=P\left(e_i\le z-\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

باستخدام طريقة المعقولية العظمى Maximum de vraisemblance لتقدير معالم النموذج وبتحقق إحدى الفرضيتين الخاصة بخضوع المتغير العشوائي e إما للقانون الطبيعي أو القانون الاحتمالي ما يسمى باللوجستي يؤدي لظهور إما نموذج *Modèle Probit* أو نموذج *Modèle Logit* أو الاستخدام التكاملي للنموذجين *Modèle Logit-Probit* لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، كما ينجر عن ذلك وضوح دالة التوزيع الاحتمالي F المحولة لصيغة النموذج اللوجستي للفقر بالشكل:

$$P(y_1=0)=P\left(e_i\succ-\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij}\right)=1-F\left(-\sum_{j=1}^{M}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

$$P(y_1=1)=P\left(e_i\le-\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij}\right)=F\left(-\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

1- باستخدام نموذج *Probit*:

مع افتراض أن الخطأ e_i هو متغير عشوائي يتبع القانون الطبيعي بمتوسط حسابي (u=0) وتباين يقدر بـ(σ^2) مع العلم أن دالتي الكثافة والتوزيع الاحتماليتين الخاصتين بهذا المتغير العشوائي الخاضع للتوزيع الاحتمالي $N(0,1)$ واللتان تظهران بالصيغ:

$$\theta(\zeta)=\frac{1}{\sqrt{2\pi}}e^{-\xi^2/2}$$

$$\phi(\xi)=\int_{-\infty}^{\xi}\frac{1}{\sqrt{2\pi}}e^{\frac{-t2}{2}}dt$$

وبهدف الخروج من مشكلة مساواة تباين (e_i) للمقدار (θ^2) الذي يختلف عن الواحد الصحيح فيخفض مقدار $P(yi=1)$ بقسمته على الانحراف المعياري بالشكل الموالي:

$$P(y_i=1)=P\left(e_i\succ-\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij}\right)=P\left(e_i<\sum_{j=1}^{M}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

$$p(y_1=1)\Big/_{\sigma}=P\left(e_i/\sigma<\sum_{i=1}^{m}\beta_j.\zeta_{ij}/\sigma\right)=\phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)$$

[1] - S.B Malik, A.Benhabib, M Benbouziane, T.Zaim et N .Chérif, op cité, p11.

*في حالة فصل المشاهدات باستخدام طريقة المعقولية العظمي لتقدير النموذج *Probit* لقياس الفقر متعدد بالشكل الموالي[1]:

$$L(y,\zeta,\beta)=\prod_{i'=1}^{n'}\left(\phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)\right)\prod_{i''=1}^{n''}\left(1-\phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)\right)$$

حيث:

n' : يمثل المشاهدات الخاصة بالفقراء $(y_i=1)$

n'' : يمثل عدد المشاهدات الخاصة بغير الفقراء $(y_1=0)$

i' : تمثل رتبة المشاهدات المنتمية للفقراء

i'' : تمثل رتبة المشاهدات المنتمية لغير الفقراء.

*وفي حالة عدم فصل المشاهدات فتكون معقولية النموذج المقدر كما يلي[2]:

$$L(y,\zeta,\beta)=\pi_{i=1}^{n}\left(\phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)\right)^{y_i}\left(1-\phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}\right)\right)^{1-y_i}$$

2- باستخدام نموذج *Logit*:

نظرا للخصوصيات التي يتميز بها هذا النموذج فإن تقديره ينتج قيما للمتغير التابع (Py_i) محصور تماما في المجال $]0,1[$

ويمكن إعطاء الصيغة الموالية للعلاقة الأولية للفقر متعدد الأبعاد وفق نموذج Logit بالشكل:

$$\lambda(\beta_1\xi_i)=\frac{\exp(\beta\xi_i)}{1+\exp(\beta\xi_i)}$$

كما يمكن اشتقاق العلاقة التالية:

$$1-\lambda(\beta\xi_i)=\lambda(-\beta\xi_i)=\frac{\exp(-\beta\xi_i)}{1+\exp(-\beta\xi_i)}=\frac{1}{1+\exp(-\beta\xi_i)}$$

تكون صيغة نموذج logit للفقر المتعدد الأبعاد كما يلي[3]:

$$\log\left(\frac{P(y_i=1)}{1-P(y_i=1)}\right)=\sum_{j=1}^{m}\beta_i\xi_{ij}$$

وبتطبيق طريقة المعقولية العظمى عى النموذج نحصل على:

[1] -S.B Malik et AL (2003), op cité, P 12.
[2] -S.B Malik et AL (2003), op cité, P 12.
[3]- S.B Malik et AL (2003), op cité, P13.

$$L(y,\xi,\beta)=\prod_{i=1}^{n}\left(\frac{1}{1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\xi_{ij}}\right)^{1-y_i}\left(\frac{\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}}{1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\zeta_{ij}}\right)^{y_i}$$

وبإدخال اللوغاريتم للحصول على المعقولية النموذج *Logit* اللوغاريتمية كما يلي[1]:

$$\log(y,\xi,\beta)=\sum_{i=1}^{n}(1-y_i)\log\left(1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\xi_{ij}\right)^{-1}+y_i\sum_{j=1}^{m}\beta_j\xi_{ij}-y_i\log\left(1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_i\xi_{ij}\right)$$

وللحصول على القيم المقدرة لعناصر (β) نعظم الصيغة الرياضية السابقة وبحساب مشتقاتها الجزئية من الدرجة الأولى وتحويلها إلى معادلات صفرية يتم تقدير مستوى الفقر متعدد الأبعاد في المجتمع.

3- باستخدام نموذج *Logit & Probit*

اعتمادا على المراحل السابقة الذكر لبناء النماذج القياسية الاقتصادية فالمرحلة التي تلي عملية تقدر معلمات النموذج هي اختبار النموذج الاجمالي *Logit&Probit* المقدر أي مدى معنوية المعالم المقدرة ومدى صلاحيتها في تفسير ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد ويتم في ذلك استخدام (CHI^2) وفق الصيغة التالية:

$$CHI^2=-2\left(\log(L_O)-\log(L_1)\right)$$

***–مقاييس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات الغامضة:**

Mesure multidimensionnelle de la pauvreté basée sur la théorie des ensembles flous

على إثر ابتكارها من طرف Zadeh (1965) لتطبيقها في المجال الرياضي، لتدخل في المجال الاقتصادي من قبل Cerioli et Zani (1990) كطريقة لقياس الفقر متعدد الأبعاد ثم عمقت وطورت أكثر من طرف Dagum et Camilio (2002) إلى التعرف على أهم الأبعاد المفسرة للفقر والعناصر الأساسية لبناء وصياغة السياسات السوسيو–اقتصادية للحد من الفقر ثم من طرف (*Dagum et Costa*) من خلال قياس حالات الحرمان في كل خاصية بواسطة مؤشرات أحادية البعد ما يسمح بقياس مساهمة كل بعد من الأبعاد في مستوى الفقر الكلي والاجمالي.

باعتبار أن المجتمع (A) مكون من (n) وحدة التحليل (a_i) وأن x تمثل مجموعة الخصائص مكونة من m خاصية ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية... وهي تجسيد لمختلف أوجه مستويات المعيشة لوحدات التحليل (a_i) ،وعليه فعملية بناء مقاييس الفقر تتم وفق أربعة مراحل أساسية كما يلي[1]:

[1]-S.B Malik et AL (2003), op cité, P12.

1-تحديد مجموعة الفقراء: (Identification de la population pauvre)

يمكن اعتبار فرد أو أسرة وحدة تحليل (a_i) فقيرة أي أنها تنتمي إلى المجموعة الغامضة الخاصة بالفقر متعدد الأبعاد (B) إذا كانت تظهر درجة معينة من الحرمان إلى خاصية واحدة على الأقل من تلك الخصائص (m) ولم ترق انجازاتها x إلى المستوى المقبول.

2-تحديد درجة الانتماء لمجموعة الفقراء الغامضة: Degré d'appartenance a (B)

وفق هذه النظرية فإن الانتقال من حالة الحرمان إلى خلافها لا يتم آنيا بل شكل تدريجي Transition graduelle ما بين حالتي الفقر واللافقر ما يبرر في حال الاعتماد عليها الأخذ بعين الاعتبار تدرج حالات الحرمان لغياب حد فاصل بين فئتي الفقراء وغيرهم، ويمكن تصور وضعيات بينية وسطية يطلق عليها خطر الفقر Risque de la pauvreté فمهما كانت الخاصية x_j فإن درجة انتماء أي وحدة من وحدات التحليل (a_i)إلى مجموعة الفقراء الغامضة تأخذ قيمة تتراوح بين 0 و 1 وتعطي صيغتها العامة بالشكل الموالي: $x_{ij} = u_B(X_j(a_i) \qquad / 0 \le x_{ij} \le 1$

وعليه فدالة الانتماء الجزئية المتعلقة بأبعاد الحرمان X_j للمجموعة الغامضة في الخاصة بالفقر متعددة الأبعاد يمكن أن تكون ثنائية التفرع فتأخذ قيمة واحدة فقط من بين قيمتين (0) و (1)، إلا أن تظهر وفق الحالات التالية:

$$\mu_B(X_j(a_i)) = \begin{cases} 1 & a_i : \text{فقيرة مطلقا لا تملك أي خاصية } x_j \\ x_{ij} & a_i : \text{فقيرة جزئية أي تتمتع بصفة جزئية بالخاصية } x_j \\ 0 & a_i : \text{غير فقيرة مطلقا أي تملك الخاصية } x_j \end{cases}$$

إن تقدير درجة اعتماد كل وحدة تحليل (a_i)للمجموعة B يكون من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وترتبط فرص نجاح عملية قياس الفقر متعدد الأبعاد القائم على منهج المجموعات الغامضة على مدى انسجام المؤشرات أو الدلائل المختارة (ζ_i) مع الخصائص (x_j) وعلى عكس المتغيرات الكمية التي تسهل عملية التقييم المباشر للخصائص الممثلة لها ،فإن المتغيرات النوعية تتطلب تحويل المؤشرات (ζ_j)المعبرة عنها (إما ثنائي التفرع Dichotomique أو متعدد التفرع

[1] - Benhassine Onla, 2006," analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France", document de recherche , version préliminaire faculté des sciences économique et gestion université lumière, lyon, France, p09.

Polytomique) إلى صيغة تغير كمي صنفي(Variation quantitative catégorielle) باعتماد أسلوب الترميز العددي الرقمي (Codage numérique du rang) بحيث يكون الترتيب إما تصاعديا أو تنازليا.

ووفق المقاربة الغامضة كليا L'approche totalement floue والمقترحة من طرف *Cerioli et Zani* فتهتم الدالة الخطية الأولى بالمتغيرات الكيفية وهي ذات تبعية خاصة وتامة للقيم القصوى المتطرفة $x_{j\min}$, $x_{j\max}$ الموافقتين لأسوء وأحسن حالة للخاصية على الترتيب:

$$\mu_B\left(x_j(a_i)\right)=\begin{cases}1 & si\ X_{ij}=X_{j\max}\\ \dfrac{X_{ij}-X_{i\min}}{X_{j\max}-X_{j\min}} & si\ X_{j\min}<X_{ij}<X_{ij\max}\\ 0 & si\ X_{ij}=X_{j\min}\end{cases}$$

أما الدالة الخطية الثانية تسمى دالة الانتماء شبه المنحرفة (Trapézoïdale) وهي ترتكز على تثبيت كيفيتين مرجعيتين X'_j و X''_j ،حيث يكون الفقر أكيدا اذا تجاوزت X_j العتبة X''_j ،في حين تعتبر حالة اللافقر عندما تكون قيمة X_j ما دون X'_j وبذلك يمكن صياغة دوال الانتماء بالشكل:

$$\mu_B\left(x_j(a_i)\right)=\begin{cases}1 & si\ X_{ij}\succ X''_j\\ \dfrac{X_{ij}-X_{i\min}}{X_{j\max}-X_{j\min}} & si\ X'_j<X_{ij}<X''_j\\ 0 & si\ X_{ij}<X'_j\end{cases}$$

وبظهور مقاربة Totaly Fuzzy and Relative [1] المسماة الغامضة والنسبية كليا فإن مقاييسها ترتبط وتتبع التوزيع الكامل لمؤشر الفقر المختار وحسب اقتراح *Cheli* et *Lemini* (1995) لدالة إنتماء خاصة تجسد علاقة رتيبة غير خطية ما بين الدليل ودرجات الانتقاء الجزئية المقابلة لها وبالتالي لا يتعلق فقط بالقيم الحدية المتطرفة .

بافتراض أن: X_j^k يمثل متغيرة ذات الرتبة k حيث $(k=1.....k)$ المطبقة على الدليل x_l مرتبة حسب تزايد خطر ودرجة الفقر ،على سبيل المثال. X_j^1 تمثل أدنى درجة الفقر وهي تبين حالة الدليل X_j الخاصة بالوحدة (a_i) ذات الرتبة الأولى $.(k)$

[1]-للمزيد يرجى الاطلاع على :

B.Chelli et A.Lemmi , 1995, "Totaly fuzzy and relative ,Approach to measurment of poverty", Economics notes by monte dei Pashi di seina, Vol24,N°1.

$H(.)$ تمثل الدالة التوزيع لـ X_j

$n(.)$ تمثل دالة الكثافة التي تشرك كل دليل X_j بالتكرار النسبي المرافق

وفق مقاربة (TFR) فإن:

$$X_{ij} = \begin{cases} H(X_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1-H(X_j) & \text{إذا كانت غير ذلك} \end{cases}$$

ولأجل متغير ترتيبة فإن دالة الانتماء تصبح بالشكل:

$$X_{ij} = \begin{cases} 0 & si \;\; X_{ij} = X_j^{(1)} \\ u_i(X_j^{(k-1)}) + \dfrac{H(X_j^k) - H(X_j^{k-1})}{1-n(X_j^1)} & si \;\; X_{ij} = X_j^k \quad / k \succ 1 \end{cases}$$

وعليه تم التوصل للصيغة المعممة لدوال الانتماء التحويلية وفق مقاربة (TFR) كما يلي:

$$X_{ij} = \mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \frac{H(X^k) - h(X_j^1)}{1-h(X_j^1)} \qquad \forall X_{ij} = X_j^k \;/\; k = 1.....k$$

القياس المعتمد وفق مقاربة (TFR) يلم بعنصرين لجميع تحاليل وقياسات الفقر وهما تأثير الظرف الاجتماعي في قياس مستوى الحرمان لتحديد وضعية وحدة التحليل (a_i)في التوزيع (X_j) إضافة إلى معنوية الفقر المحددة على أساس التكرار النسبي للسكان والمجتمع لكل وحدة تحليل (a_i)المرتبط بـ (X_j)

أما في حالة المتغيرة المتصلة مثل الدخل أو الاستهلاك فإن الانتماء تعطى بالصيغة الموالية :

$$X_{ij} = \left[1-H(X_j)\right]^{\alpha}$$

α: تمثل وزن وحدة التحليل (a_i) الأكثر فقرا بالنسبة إلى وحدة التحليل الأقل فقرا فيما يخص الخاصية (x_j)

كما أن تجميع هذه الدالة يسمح بالحصول على حصة الفقر لوحدة التحليل(a_i) أي تحديد دوال تجميعية لدرجات الانتماء الفردية أحادية البعد: $\mu_B(X_j(a_i))$

3-تحديد حصة الفقر لوحدة التحليل:

يعبر عن المجموع المرجح لدرجات الانتماء لوحدة التحليل (a_i) الخاصة بـ (m) سمة بالصيغة الموالية:

$$\mu_B(a_j) = \frac{\sum_{j=1}^{m} w_j X_{ij}}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \qquad avec: \quad w_j \in [0,1]$$

حيث / w_j : تمثل الوزن الترجيحي للخاصية X_j

$\mu_B(a_i)$: تمثل مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد الفردية

وقد اقترح كل من (Cerioli et Zani) 1990 استخدام وزن ترجيحي وفق الصيغة:

$$w_j = \log\left(\frac{\sum_{i=1}^{n} g(a_i)}{\sum_{i=1}^{n} x_{ij}\, g(a_i)} \right) \geq 0$$

وبما أنه يفترض أن يكون المقام غير معدوم ، وأن تكون جميع قيم دالة اللوغاريتم العشري موجبة مما يقصي كافة الخصائص التي تشهد حالة من الحرمان المعدوم وكافة وحدات التحليل (a_i) أي :

$$\sum_{i=1}^{n} X_{ij} g(a_i) \succ 0 \quad \forall\, a_i \in A\,;\; j \in X \;,\; X_{ij} = 0$$

كما أن مجموع التكرارات النسبية المشاهدة بالنسبة لـ (a_i) مساوية لعدد عناصر المجتمع (A)

$$\sum_{i=1}^{n} g(a_i) = n$$

قام كل من *Cheli* et *Lemmi* (1995) بتعميم نظام الترجيح الأمثل وواقعة الفقر النسبي لوحدات التحليل (a_i) وفق الصيغة :

$$w_j = \log(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} X_{ij})$$

حيث : w_j يتبع بشكل عكسي لدرجة الحرمان الممثلة بالخاصية X_j ، فكلما كان تكرار عدد حالات الحرمان لدى وحدات التحليل (a_i) كلما كان الوزن الترجيحي w_j يقترب من الصفر وبالتالي إذا كان العدد الأكبر من وحدات التحليل لا تمتلك الخاصية X_j فمن الأجدر عدم اعتبارها كمصدر مهم للفقر.

في 2001 اقترح *Filippone-Cheli-D'agostino* صيغة بديلة ترتكز على تحويل وتوزيع الدليل X_j الخاص بكل وحدة تحليل من خلال الصيغة الموالية:

$$\widetilde{H}(X_j)\begin{cases} 1/2h(X^1) & si\ X_{ij} = X_j^{(1)} \\ H(X_j)^{k-1} & si\ X_{ij} = X_j^{k} \qquad k \succ 1 \end{cases}$$

كما يمكن أن يظهر هذا التحويل في الصيغة المكافئة التالية:

$$\widetilde{H}(X_j) = H(X_j{}^{(k-1)}) + \frac{1}{2}h\,(X_j{}^{k}) \quad si\ X_{ij} = Xj^{(x)}\ ,\ k \succ 1$$

أما دالة الانتماء المحصل عليها نتيجة التحويل فتكتب كما يلي:

$$\mu_B(X_j(a_i)) = X_{ij} = \begin{cases} \widetilde{H}(X_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1-\widetilde{H}(X_j) & \text{إذا كانت غير ذلك} \end{cases}$$

يمكن الاشارة إلى أن درجة الانتماء تبقى مساوية إلى نسبة وحدات التحليل (a_i) ذات الوضعية الجديدة إلى مجموع وحدات التحليل الكلية، كما أن مساهمة الصيغة الجديدة TER تكمن في طريقة معالجة وحدات التحليل وكيفية تحديد مستوى دليل الرفاه المماثل والمقابل لوحدة التحليل المعنية (a_i)

كما تمكِن نظرية المجموعات الغامضة من قياس درجات مختلف أنواع الفقر أحادي البعد الاجمالية المتعلقة بالخصائص X_j وذلك بتركيب مؤشرات غامضة أحادية البعد ، فعملية التجميع تهتم بوحدات التحليل أي العائلات التي يمسها خطر الفقر بالاضافة لتحديد الخصائص التي تساهم أكثر في حالة الفقر بهدف بناء المقاييس التي تساعد على تحديد أفضل الإجراءات لمساعدة المتضررين والمحرومين.

وكما سبق الذكر فإن المجموع المرجح للحصص الفردية الخاصة بوحدات التحليل (a_i) نتحصل على مؤشر أحادي البعد الاجمالي $\mu_\beta(X_j)$ كما يلي:

$$\mu_\beta(X_j) = \sum_{i=1}^{n} \frac{n_i}{N} \mu_i(X_j) \qquad avec:\ N = \sum_{i=1}^{n} n_i$$

4-التجميع والحصول على مؤشر الفقر للمجتمع: تهتم بتجميع حصص الفقر الفردية لكل وحدة تحليل للحصول على مؤشر إجمالي لقياس الفقر غامض ومتعد الأبعاد للمجتمع الكلي (A) يسمى بالمؤشر المتعدد الأبعاد الاجمالي μ_β بحساب المتوسط المرجح لكافة المؤشرات أحادية الأبعاد $\mu_\beta(X_j)$ وفق الصيغة الرياضية الموالية:

$$\mu_\beta = h = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \mu_\beta(ai) = \frac{\sum_{j=1}^{m} \mu(X_j) w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j}$$

وبالاعتماد على دالة الانتماء وفق المقاربة الغامضة والنسبية كليا TFR المعدلة من قبل Filippone-Cheli-D'agostino فإن المؤشر المجمع للفقر متعدد الأبعاد الغامض يكتب بالشكل:

$$\mu_B = P = \overline{\mu B(X)} = 1 - \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} H(X)$$

حيث أن لما تنزع P نحو القيمة ½ فإنها تعبّر عن الوضعية الاجتماعية النسبية الخاصة بوحدة التحليل (a_i) المتوسطة في المجتمع المدروس، كما أن قياس الفقر وفق هذه المقاربة يسمح بإجراء مقارنات مضبوطة ودقيقة لمستوى الفقر على أساس زمني ومكاني بين مجتمعات مختلفة.

المبحث الثالث: مؤشرات التفاوت والفقر في منظور التنمية البشرية

تعد التنمية الاقتصادية شرطا أساسيا للتنمية البشرية ولكنها غير كافية لتحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ترتكز على تنمية الإنتاج ومن خلاله على الناس مستهلكين ومستثمرين وعمال، وما زالت تؤكد على التغيير الكمي والنوعي في مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحقيق البرامج الاقتصادية والسياسات اللازمة للاستقرار والنمو الاقتصادي، في حين تعطي التنمية البشرية اهتماما بالغا بالمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخيارات الناس في العيش بمستوى معيشة كريمة وحياة طويلة صحيحة واكتساب المعارف والمهارات اللازمة لذلك وخيارات اجتماعية أخرى فضلا عن المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب تأكيد توزيع ثمار التنمية الاقتصادية في زيادة متوسط الدخل الفردي على أفراد المجتمع لتمكينهم من حياة كريمة وبعدالة بين المناطق والأقاليم والأقليات والجنسين.

فتحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات لقياسها شكل من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ،ولأن الفكر والمفهوم يجب أن يكون إنسانيا باعتبار أن التنمية البشرية تعني تنمية الناس ورفاهيتهم مباشرة فمن الإنسانية الوفاء بحاجاتهم، بذلك التنمية البشرية فسحت المجال أمام نهج جديد للتفكير نحو التقدم وتم اعتماد عدة مقاييس لتقييم التقدم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق المساواة، وقد نُقِحت في شكل أدلة جيدة لقياس عدة نواح في توزيع الرفاه تتعلق بعدم المساواة والفروق بين الجنسين والفقر في مختلف الأبعاد، هذه الأدلة تعتبر عن تطور طرق القياس والتحسن في توفر البيانات.

المطلب الأول: التنمية البشرية ومتضمناتها

تعتبر التنمية البشرية من أحداث أنواع التنمية، فهي ترتكز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت ولأنه العصب المحرك للتنمية فأغلب الدراسات اهتمت بالمورد البشري من خلال أبعاد الدخل والصحة والتعليم وعليه يتوقف تقدم المجتمعات وتخلفها.

الفرع الأول: الإطار المرجعي للتنمية البشرية.

إن التنمية البشرية لها مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميكيات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي[1]،كما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في 14 ديسمبر 1986 والذي يعد التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم النشطة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين واستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان النمو المحقق والذي زاد من إتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحتم ظهور معايير للنمو الاقتصادي لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماما بالعدالة في توزيع الدخل وأهمية الحاجات الأساسية والتركيز على رأس المال البشري.

ويكتسب مفهوم التنمية البشرية خصائص واحتياجات كل مرحلة، فخلال مرحلة الخمسينات ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد شيوع أطروحة رأسمال البشري على يد البروفسور (*Shultz*)، كما أكد الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم على نوعية العنصر البشري وتأثيرهم في فاعلية عناصر الإنتاج المادية لاسيما بعد التطورات الحديثة في الفن الإنتاجي ،ما فرض ضرورة حتمية لرفع مستوى إعداد العنصر البشري وتأهيل ملكاته الفنية بزيادة تعلمه وتدريبه، أما في عقد السبعينيات لقيت مسألة أهمية تأمين الحاجات الأساسية دعما قويا بعد تبنّيها من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، فأخلي السبيل للمدخل الاجتماعي للتنمية وهذا ما ارتأته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 من أن التنمية يجب أن يكون هدفها هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها[2]، وتم التركيز في هذه الفترة على قضايا الفقر من خلال طرح مؤتمر منظمة العمل الدولية "فجوهر الحاجات الإنسانية أنه لا يمكن أن يعد بلدا متطورا إذا كان غير قادر عن توفير الحاجيات الأساسية مثل السكن واللباس والغذاء وحد ادني من التعليم لكل سكانه"[3]، وعرفت فترة الثمانينات بفترة التنمية الضائعة التي مست الدول النامية وقد عرفت بذلك الجزء من البشرية الذي فرض عليه التخلف واستدل عليه ستار الفقر نتيجة لظروف تاريخية، اقتصادية، سياسية واجتماعية ، إلا أنه في أواخر هذه الفترة اتّضح تقدم في مجال الحاجات الإنسانية وتبين أن تلبيتها غير مرتبط بالمعدلات المرتفعة للنمو، وإنما بسياسيات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر

[1]– عمار حامد، (1999)، "دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل"، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ص7.

[2]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، 2008، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، ص46.

[3]– محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص35.

للتخفيف من الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء وفق استراتيجيات التنمية الشاملة، وساد في الفكر اتجاه لإلغاء الإنسان الاقتصادي واستبداله بالاقتصاد الإنساني، ففي عقد التسعينات من القرن العشرين برزت مراجعات حادة لحصيلة الجهود التنموية وتجارب التنمية في مختلف بلدان العالم وذلك من حيث مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق التقدم الاقتصادي ،وكذا من حيث نوعية النمو ومدى استدامته، وقد جاء هذا الاهتمام كرد فعل لإخفاق المناهج التنموية في تحقيق سعادة الإنسان بوصفها غاية التنمية ووسيلتها ،وجوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وإحدى دعاماتها الأساسية.

فالتنمية البشرية حسب ما جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتمثل في توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فقد لعب هذا البرنامج وتقاريره دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المفهوم منذ 1990 وحتى منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، بتجاوز التنمية لمفهوم النمو الاقتصادي فهناك أهداف أخرى كتخفيض الفقر ومعدلات البطالة وتحسين التعليم وزيادة المعرفة والسعي إلى تحقيق مستوى صحي أفضل وتنظيم النمو السكاني، والتحسينات البيئية تعد كلها متساوية أو أكثر أهمية أحيانا من تعظيم الناتج الاجمالي[1].

الفرع الثاني: مفهوم التنمية البشرية.

عرّفها *Paul Streeten* بأنها تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بشكل متساوي باعتباره حقا مكفولا للجنس البشري وعنصرا فعالا في تنمية المجتمع، حيث تتمثل في توافر الحياة الكريمة اللائقة ومناهضة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة والأمن البشري والحد من الفقر وتنمية المرأة وتمكينها[2]،كما عرفت التنمية البشرية على أنها الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن من مظاهر التنمية البشرية تنحصر في تحقيق الأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج[3].

ووفقا لتعريف الأمم المتحدة، يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة نقاط أساسية تكمن في:

- تأهيل وصقل القدرات البشرية فالأفراد يولدون متساوون نسبيا في القدرات
- توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
- تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع

[1]- ابراهيم مراد الدعمة، 2009، "التنمية البشرية الإنسانية (بين النظرية والواقع)"، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص13.

[2]- محمد عبد الخالق عوض، 2013،" التطورات في مؤشرات التنمية البشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ص15.

[3]- محمد محمود فهمي، 2014، "الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة، جامعة بن سويف، ص34.

وبناءا على ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته وتنمية وتطوير قدراته في ميادين الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والفكرية، وعليه تتمثل أركانها على النحو التالي[1]:

– تنمية الإنسان: أي تعزيز القدرات الإنسانية لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في قدرات الأفراد بالتعليم والصحة ومستوى المعيشة والمهم في ذلك أن يصبح عطاءهم للتنمية أكبر.

– التنمية من أجل الإنسان أي توفير الفرص لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي أي القيام بما يسمى بالتنمية من أجل الفرد.

– التنمية بالإنسان بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم وأن يشترك الفرد مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية الملائمة لاتخاذ القرار.

الفرع الثالث:جوانبها التنمية البشرية

إن وجود تنمية بشرية يعتمد على تكامل ثلاثة عناصر أساسية هي التعليم، الصحة، والدخل واستخدام هذه القدرات في الأغراض لإنتاجية فتعظم النمو الاقتصادي مع مراعاة العناصر المرتبطة بمقومات حرية الإنسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها وفي المقدمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئية، والمساواة بين الجنسين وغيرها.

***–التعليم**: يعد الاستثمار في التعليم والاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريقه مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية ويتضمن مجموعة العمليات والجهود المتعلقة بمعرفة الإنسان ومهارات وقدراته وحصيلة خبراته في مجال علمي محدد أو أكثر ، فالتعليم مفهوم شمولي بأشكال ومصادر عديدة تؤدي إلى زيادة معرفته العامة أو التخصصية، ويشمل كافة المراحل والمؤسسات والمصادر المرتبطة بتراكم معرفة الإنسان في المجالات، وكلّما تطورت مستويات ونوعية التعليم وكذا السياسات التربوية التعليمية كلما انعكس ذلك إيجابا على معدلات التطور في خطط التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التعليم يمثل قاعدة الانطلاق الحقيقية بالنظر لدوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم من خلال عدة زوايا رئيسية هي[2]:

- الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب المعرفة
- ربط التعليم باحتياجات السوق

[1]– كامل كاظم الكناني، آمنة حسين صبري، 2006، "اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية"، جلمعة بغداد، سلسلة دراسات علمية عن المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، ص109.

[2]– ابراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق ذكره، ص109.

- اعتبار التعليم حق إنساني يهدف لتحسين وضع البشر.

وفي سياق مقومات نجاح التنمية البشرية فإن برامج التطوير وإعادة التأهيل لرأس المال البشري إلى القطاعات المختلفة وتأمين احتياجاتها من قوى الإنتاج البشرية ساهم في رفع معدلات الإنتاجية كما ونوعا، كما تلعب سياسات التدريب زيادة مهارات الموارد البشرية دورا في المحافظة على مستويات الأداء وتطويرها بالشكل والكيفية التي تتناسب مع متطلبات العملية التنموية.

كما يستخدم التعليم كمؤشر حقيقي لدرجة تطور الإنتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد كغيره من المؤشرات الأخرى مثل مؤشر البطالة، مؤشر الإنفاق على التعليم، مؤشر الأداء التعليمي[1].

*–**الصحة**: تمثل الصحة ركنا أساسيا للتنمية البشرية فهي نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الانساني فالبقاء والحماية من المرض هما في صلب الرفاه البشري والصحة الجيدة تكمن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما بترديها في حالات المرض والإصابة والعجز فإنه يقلص هذه القدرات الإنسانية الأساسية وتؤدي إلى انتكاسات الأفراد.

ويقصد بالصحة توفر كافة الامكانيات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية (كما ونوعا وتوزيعا) لضمان مستويات صحة لائقة ، فعلى الأصعدة الفردية والجماعية والمجتمعية عموما لا يعتبر مجرد غياب المرض بمختلف مظاهره مساويا للصحة، بل إن مفهوم الصحة يتعدى ذلك ليشمل حالة كلية من الرفاه للصحة المادية والجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع[2]، وبعدما كانت الدول تنظر إلى الخدمات الصحية على أنها خدمات اجتماعية تجود بها على شعبها إذا توافر لديها فائض في ميزانيتها، أصبحت عنصرا فاعلا تدخل في تركيب ما يطلق عليه الاقتصاديون برأس المال الإنساني الذي يستطيع تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ذاته ما أكدته المواثيق والدساتير بحق المواطن في التمتع بالرعاية الصحية واعتبرت ذلك من أولى مقتضيات العدالة الاجتماعية، وكما اعترفت به الدول الحديثة كالتزام سياسي لمواطنيها تكفله للمجتمع وبشكل عادل ومتوازن ،إضافة إلى رسوخ القناعة الأكيدة للعلاقة بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة، وقد تنبه تقرير التنمية الإنسانية الصادر سنة 2009 إلى الأخطار الأساسية التي تهدد الصحة بالنسبة الى الأغلبية العظمى من السكان ألا وهي الأمراض والأوبئة المعدية السريعة الانتشار، فالوفاة والمرض المرتبطان بالفقر والبيئة غير الآمنة وكذا تهجير الجماعات البشرية.

ومن أهم الأمراض المستعصية والتي تفتك بشعوب العالم النامي خاصة الملاريا، السل، الايدز، الأمراض المتنقلة من طريق المياه غير الصحية ،أما عن أسباب انتشار مثل هذه الأوبئة فتعود للفقر وسوء التغذية إضافة للظروف البيئية والمشكلات الصحية الناجمة

[1]– شيماء أسامة محمد صالح، مداخلة بعنوان :" الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8- 9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر، ص6.

[2]– نائل عبد الحافظ العواملة، (2010)، "إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، ص185.

عن الازدحام والافتقار للوعي الصحي فضلا عن الظروف التي تعرض الفرد للتوتر والإجهاد النفسي والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

*–**التغذية:** تلعب التغذية دورا رئيسيا في التأثير على التنمية البشرية لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والجماعة من خلال الوقاية والعلاج، كما يعتمد تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على الفرص الاقتصادية والتعليم والبيئة وغيرها، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية أو خلال مدة العمل في الحياة، بينما يتحقق العكس مع المستويات المنخفضة من التغذية، نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية.

ويشكل الجوع التهديد الأوسع انتشارا لأمن الإنسان ومن أكبر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية لن يمارس أيا من القدرات البشرية ، فالتغذية بمفهومها المبسط تشمل مجموع العمليات الحيوية التي بواسطتها يحصل الفرد على المواد الغذائية اللازمة لبناء أنسجة الجسم وتجديدها وأداء وظيفتها ، والغذاء السليم يحوي على كميات تكفي احتياجات الجسم من العناصر الغذائية من كربوهيدرات وبروتينات وفيتامينات ودهون وأملاح معدنية، فالفرد يحتاج في العادة إلى 1000 سعرة حرارية للبقاء على قيد الحياة، و 2500 سعرة حرارية يحتاجها الفرد البالغ متوسط النشاط يوميا وبغير ذلك يصبح معرضا لسوء التغذية ونقص الوزن نتيجة لنقص الطاقة والبروتين[1]، ولذلك فإن تحسين مستويات المعيشة من خلال التغذية يؤدي بالضرورة إلى تحسين الصحة ومن ثم رفع معدلات الانتاج وخفض معدلات التغيب عن العمل، مما يترتب عليه أيضا زيادة المعروض من القوى العاملة المدربة والمنتجة وبالتالي تزداد كفاءة استغلال الموارد المتاحة ويزداد الناتج الوطني وبالتالي يزيد نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وبهذا فالتعليم والصحة والتغذية تمثل أهم العناصر في تكوين القدرات البشرية والتي بدورها تعد الجانب الأهم في تحقيق التنمية البشرية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية

[1]– إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص220

نهج التنمية البشرية هو نهج أساسي تبناه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والذي يعنى بتوسيع آفاق خيارات وحريات البشر من خلال دعم الدول على الاسراع في تحقيق تقدم في مسيرة التنمية البشرية، وذلك من خلال المشورة السياسية والدعم التقني والمساهمة في تنسيق المصادر العالمية لتمويل التنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد أصدر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقريره الأول عن التنمية البشرية عام 1990 وفيه دليل التنمية البشرية HDI، ثم تلت ذلك تقارير سنوية تناولت جوانب مختلفة من التنمية البشرية فمرونة نهج الامكانات أضفت عليه طابعا حيويا متغيرا ذا نطاق واسع بعيد الرؤية لاحتوائه أبعاد اضافية تسعى لتوجيه الاهتمام نحو الانسان محور التنمية، وأدرجت عدة مؤشرات لتقدم تقيما عاما لإنجازات الدول في مختلف مجالات التنمية البشرية.

الفرع الأول:دليل التنمية البشرية.

كما قد أشير مسبقا لتعدد أبعاد التنمية البشرية لتتجاوز ما يقتصر عليه بدليلها إلا أن هذا الأخير يبقى العنصر الاستراتيجي في النهج الجديد، فهو مقياس بسيط بمثل التحول في طريقة التفكير حتى ولو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية، والتوصل إلى صياغة دليل التنمية البشرية سنة 1990 وهو دليل مركب يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

-**الصحة**: يهتم هذا الجانب بالعمر المتوقع عند الميلاد الذي يشير إلى التمتع بحياة صحية مديدة حيث يقاس من خلال معدل العمر المتوقع عند الولادة.

-**التعليم**: يهتم هذا الجانب بالمعرفة والتعليم وهو عبارة عن دليل مركب من معدلين، الأول يعبّر عن نسبة المستمرين في الدراسة بكافة مراحلها، ويعطي هذا المعدل وزن نسبي يقدر بـ $\frac{1}{3}$ والثاني يمثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين ويقيس نسبة الأمين عند الذين يفوق سنهم 15 سنة ويعطي هذا المعدل وزن نسبي بـ $\frac{2}{3}$.

-**التمتع بمستوى معيشي لائق**: ويحسب على أساس متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي DGP مقيما بمعادل القوة الشرائية بالدولار.

الشكل رقم (2-4) :أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية

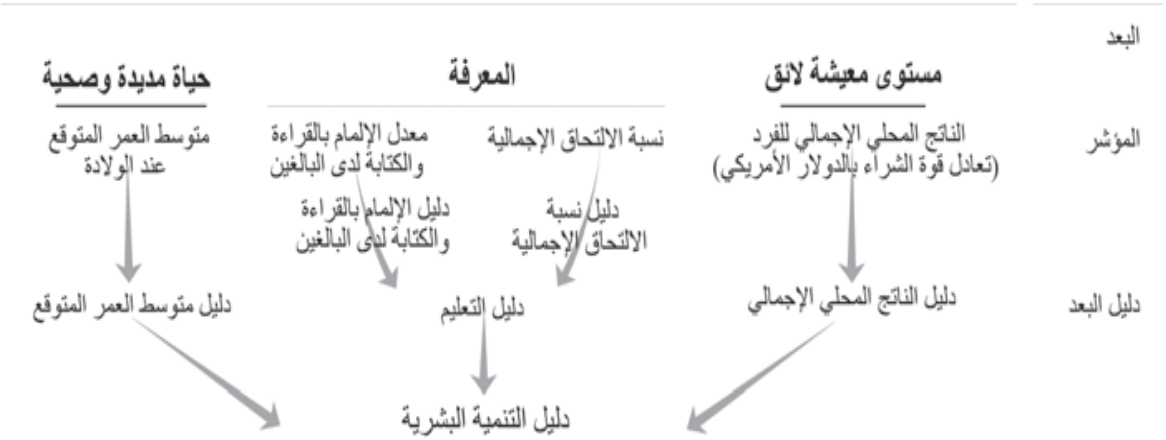

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007

ويتم الحصول على دليل التنمية البشرية HDI عن طريق حساب الوسط الحسابي البسيط لمجموع مستويات الانجاز للمعايير السابقة ويعطى الدليل وفق العلاقة التالية:

$$\text{دليل التنمية البشرية} = \frac{1}{3}(\text{مؤشر العمر المتوقع}) + \frac{1}{3}(\text{مؤشر التعليم}) + \frac{1}{3}(\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي})$$

-تحسب المؤشرات المستخدمة في الدليل وفق العلاقة التالية[1]: $$I_S = \frac{Valeur\,réel - valeur\min}{valeur\max - valeur\min}$$

حيث تعطى قيمة دنيا وقيمة قصوى لكل مؤشر.

أما فيما يتعلق بمستوى المعيشة فيتم حساب الدليل بناءا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية: $$w(y) = \frac{\log_y - \log y_{\min}}{\log y_{\max} - \log y_{\min}}$$

حيث: y متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$y_{\min}$ و $y_{\max}$ كل من القيمة الدنيا والقصوى المتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

والجدول التالي يوضح لنا القيم القصوى والدنيا لمؤشرات كل بعد:

الجدول رقم(2-1):القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات أبعاد دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	100	0

[1]-البرنامج الأمم المتحدة الانمائي :تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص343.

اجمالي نسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس(%)	100	0
اجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية للدولار)	40.000	100

المصدر:تقرير التنمية البشرية **2005**،ص **341**.

الفرع الثاني:دليل التنمية الجنسانيةL'indicateur sexo-spécifique du développement humain (ISDH)

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الانجازات، يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الانجازات لإبراز اوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء في نفس الأبعاد وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5):أبعاد ومؤشرات دليل التنمية الجنسانية

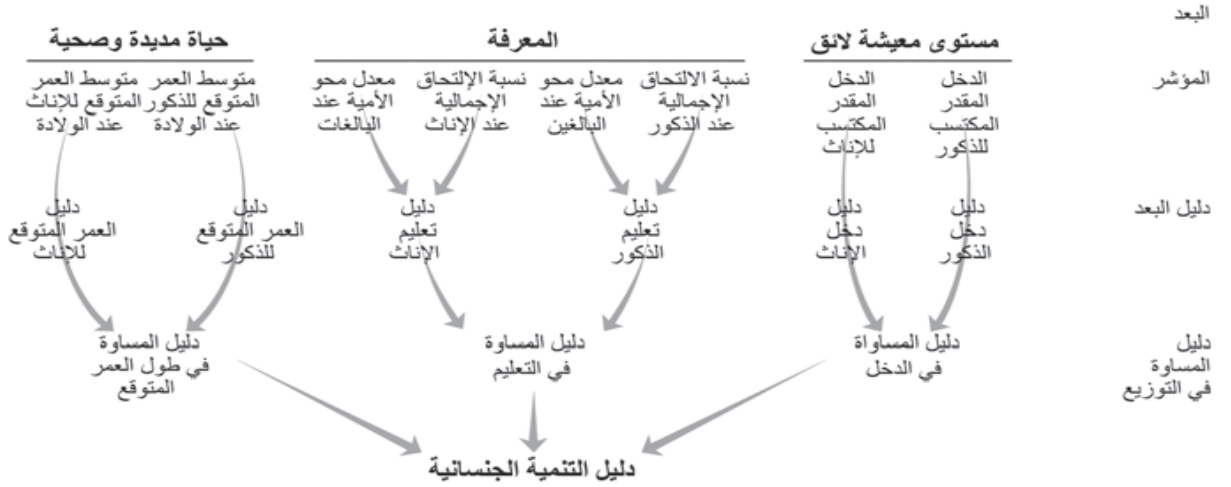

المصدر:تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص345.

وينطوي حساب دليل التنمية الجنسانية على ثلاث خطوات:

1: يتم حساب الدلائل المتعلقة بالإناث والذكور في كل هذه الأبعاد وفقا للمعادلة التالية:

دليل البعد: $$I_S = \frac{Valeur\ réel - valeur\min}{valeur\max - valeur\min}$$

2: يتم جمع دلائل الإناث والذكور في كل بعد بطريقة تجازي الخلافات في الانجازات بين الرجال والنساء مما ينتج دليلا يشار إليه باسم الدليل الموزع بالتساوي، ويتم حساب ذلك الدليل وفقا للمعادلة العامة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي=$\left[\text{(نسبة الاناث من السكان(دليل الإناث)}^{1-\varepsilon}+\text{(نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور)}^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$

نقيس قيمة ε نسبة تفادي عدم المساواة، وتعد قيمة ε في دليل التنمية الجسمانية بحيث $\varepsilon=2$ وعليه تصبح المعادلة العامة على النحو التالي:

الدليل الموزع بالتساوي=[(نسبة الاناث من السكان(دليل الإناث) $^{-1}$+(نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور) $^{-1}$] $^{-1}$

3: يتم حساب دليل التنمية الجنسانية عن طريق جمع الدلائل الثلاثة الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح

وقد تم تقدير معالم الأهداف لحساب دليل التنمية البشرية وقيمتها الدنيا والقصوى وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2):القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات أبعاد دليل التنمية الجنسانية.

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة للإناث (بالأعوام)	87.5	27.5
العمر المتوقع عند الولادة للذكور (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
نسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس(%)	100	0
الدخل المقدر والمكتسب (PPA)	40.000	100

المصدر: برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص346.

تجدر الإشارة إلى أن قيمة ε تعبر عن حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين، وكلما كانت قيمتها أكبر كلما فرض جزاء أشد على المجتمع بسبب عدم المساواة بين الجنسين، وكلما كانت قيمتها أكبر كلما فرض جزاءا أشد على المجتمع بسبب عدم المساواة.

فإذا كانت $\varepsilon = 0$ فلا تجازى اللامساواة بين الجنسين (هذه الحالة يكون دليل التنمية مرتبط بالجنس يساوي دليل التنمية البشرية)، ومع تقدم ε نحو اللانهاية فتولي أهمية أكبر للمجموعة الأقل انجازا وتستخدم القيمة 2 في حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، وتفرض بذلك عقوبة معتدلة على انعدام المساواة بين الجنسين من حيث الانجاز.

الفرع الثالث:دليل الفقر البشري

تم استحداثه في عام 1997، وبينما يقيس لنا دليل التنمية البشرية التقدم العام في التنمية البشرية نجد دليل الفقر البشري يعطي صورة التوزيع ويقيس تراكم نواحي الفقر في أبعاد التنمية البشرية الأساسية التي يقيسها هذا الدليل[1]، وقد تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين أحدهما خاص بالدول النامية $(IPH-1)$،وآخر خاص بالدول المصنعة يسمى بمؤشر الفقر الانساني لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية$(IPH2)$ على اعتبار أن الفقر ظاهرة نسبية حيث تختلف الاحتياجات في النوعين من المجتمعات.

[1]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق ذكره، ص81

1-دليل الفقر البشري للدول النامية: L'indicateur de la pauvreté humaine pour les pays en développement $(IPH-1)$

يعبر هذا الدليل على ثلاث جوانب مهنية تعكس بشكل كبير الأوضاع الصحية والاجتماعية للأفراد وفق الأبعاد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6):أبعاد ومؤشرات دليل الفقر البشري$(IPH-1)$للدول النامية

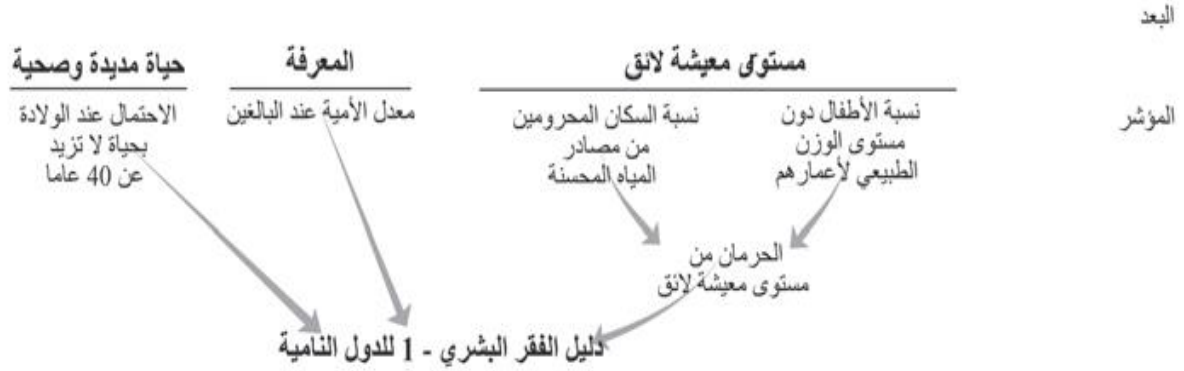

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2008/2007،ص243.

ويتم حساب هذا مؤشر كل بعد وفق مايلي:

-مدة الحياة ومستوى الصحة: من خلال احتمال التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبيا، ويقاس بـ P_1 مؤشر توقع الوفاة قبل سن الأربعين، يعبر عنه بنسبة مئوية لإجمال المتوفين قبل سن الأربعين إلى اجمالي السكان.

-التمدرس واكتساب المعارف وذلك بالحرمان من عالم القراءة والتواصل، ويقيس P_2 مؤشر الأمية عند البالغين الذي يعبر عنه بنسبة مئوية لإجمالي البالغين الأميين إلى إجمالي البالغين في البلد.

-مستوى المعيشة نظرا للافتقار إلى سبيل الحصول على التوفير الاقتصادي الاجمالي، ويقاس P_3 بالمتوسط عبر المرجع لمؤشرين هما:

- ✓ النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب
- ✓ نسبة الاطفال الأقل من خمس سنوات والذين يعانون من مشاكل صحية دون الوزن السوي وسوء التغذية

ونتحصل على قيمة دليل الفقر البشري عن طريق حساب الوسط المرجح للمؤشرات الأبعاد الثلاث وفق العلاقة التالية:

$$(IPH-1)+\left[\frac{1}{3}\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}\right)\right]^{1/\alpha} \quad /\alpha+\varepsilon$$

2-دليل الفقر البشري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

L'indicateur de la pauvreté humaine pour les pays de l'OCDE $(IPH2)$

يقيس هذا الدليل أوجه الحرمان لنفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري $(IPH-1)$ إضافة لبعد الاستبعاد الاجتماعي وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7):أبعاد ومؤشرات دليل الفقر البشري$(IPH-2)$ لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

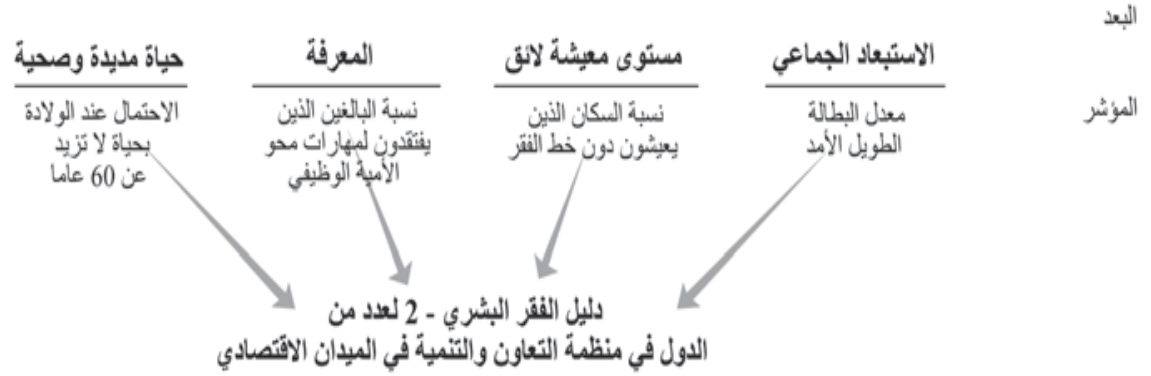

المصدر:تقرير التنمية البشرية **2007/2008**،ص**243**.

ويكون قياس دليل $(IPH-2)$ لأوجه الحرمان في الأبعاد الأربعة من خلال:

-الحياة المديدة وموفورة الصحة: ويتمثل الحرمان في احتمال الوفاة في سن مبكر نسبيا، مقاسا بالاحتمال القائم عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الـ 60

-تلقي المعارف: فالاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات و يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة الذين يعانون من الأمية الوظيفية

-مستوى المعيشة الكريم ويقاس وفقا للنسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى سقف فقر الدخل

-الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة الأجل (12 شهرا أو أكثر)

ويتم حساب مؤشر الفقر للدول المتقدمة انطلاقا من العلاقة التالية:

$$IPH-2=\left[\frac{1}{4}\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha}\right)\right]^{1/2} \qquad /\alpha=3$$

إن قيمة α لها أثر هام على قيمة دليل الفقر البشري، فإذا كانت $\alpha=1$ فإن دليل الفقر البشري يصبح متوسط الأبعاد، ومع ارتفاع قيمة α يعطي وزن مرجح أكبر للبعد الذي يوجد فيه أكبر حرمان، وبتزايد قيمة α نحو اللانهاية يميل دليل الفقر البشري نحو قيمة البعد الذي يكون فيه الحرمان أكبر.

المطلب الثالث: أهم التنقيحات على مقاييس التنمية البشرية

إن إعادة النظر في الانتقادات التي وجهت لمختلف مقاييس التنمية البشرية ومن أجل تحسينها استنادا إلى التطورات الإيجابية التي حدثت وتكريس حق الإنسان في الحياة المديدة، وحصوله على فرص التعليم وحريات استعمال المعارف والمواهب في تقرير مصيره، فقد خضع دليل التنمية البشرية منذ إطلاقه للتنقيح عدة مرات، ولعل هذا أهم ما تميزت به تقارير التنمية البشرية وبحثا عن أدوات مبتكرة للقياس قد استعملت مقاييس جديدة لعدم المساواة في مختلف الأبعاد والفقر وأوجه الحرمان المتعددة، وهي أدلة جديدة تستند إلى الابتكار في العمل الميداني والتطور في النظرية وكذا التقدم في جميع البيانات، وبتطبيقها على جميع بلدان العالم لإعطاء صورة عن الواقع تساهم هذا الأدوات الجديدة للقياس في تأكيد صحة الرؤية الأساسية للتنمية البشرية ويبقى تطوير عملية القياس ركيزة أساسية في نهجها.

الفرع الأول:دليل التنمية البشرية المنقح

يبقى دليل التنمية البشرية قياسا يختصر الإنجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في أبعاده الثلاثة الصحة والتعليم والدخل، تقرير التنمية البشرية الصادر في 2010 غيَّر المؤشرات المستعملة لقياس التقدم المحرز والشكل البياني الموالي يوضح المؤشرات المستخدمة لقياس كل بعد والدليل المعتمد عليه في تكوين دليل التنمية البشرية IDH لعام 2010.

الشكل رقم (2-8) : رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية لعام **2010**

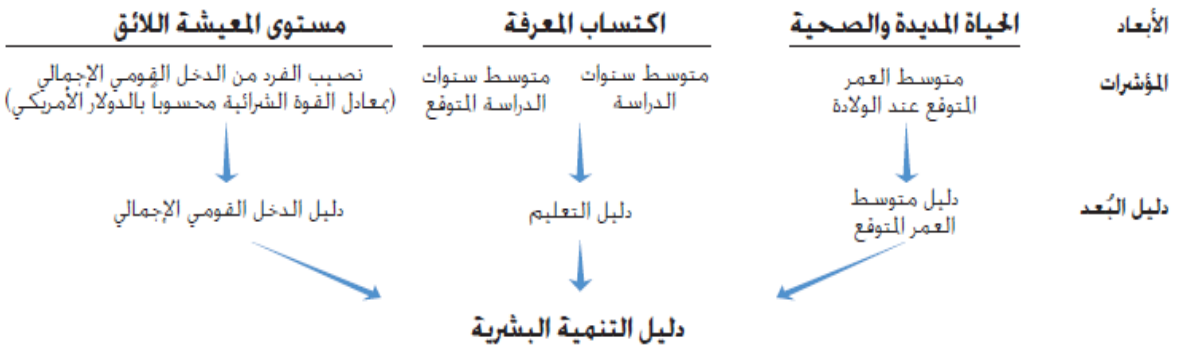

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد و تحدد قيمة قصوى و قيمة دنيا لكل مؤشر لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، وقد حددت القيمة القصوى على أساس أقصى قيمة سبق وأن سجلتها المؤشرات خلال فترة 1980-2010، أما القيم الدنيا تعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة وتجدر الإشارة إليها حسب ما وارد فيما يلي :

الجدول رقم (2-3): معالم دليل التنمية البشرية لعام 2010

البعد	المؤشر	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى المسجل

الصحة	متوسط العمر المتوقع(بالسنوات)	83.2 (اليابان 2010)	20
التعليم	متوسط سنوات الدراسة	13.2 (الو.م.أ 2000)	00
	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	20.6 (استراليا 2002)	00
	دليل التعليم المركب	0.951 (نيوزيلاندا 2010)	00
المستوى المعيشي	نصيب الفرد من الدخل (بمعادل لقوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	108.211(الإمارات العربية المتحدة 1980)	163 (زمبابوي 2008)

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ص 220.

تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد وفق النحو التالي :

$$I_S = \frac{Valeur\ réel - valeur\min}{valeur\max - valeur\min} \quad .....(1)$$

فيما يخص بعد التعليم تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيرتين ، ثم يحسب المتوسط الهندسي للأدلة الفرعية الناتجة كقيمة فعلية و باستعمال 0 كقيمة دنيا و القيمة القصوى من الجدول أعلاه ويعاد تطبيق المعادلة (1).

أما فيما يخص بعد المستوى المعيشي ، فاستعمال مؤشر افتراضي لقياس الإمكانات يرجح أن تكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للأدلة الأبعاد الثلاثة: $IDH = \sqrt[3]{I_{life}.I_{education}.\overline{I_{income}}}$

ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أنه أحرز تقدما كبيرا في مختلف أنحاء العالم حسب دليل التنمية البشرية، فمتوسط الدليل ارتفع من 0.57 في عام 1990 إلى 0.68 في عام 2010 ، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة يصل مجموعها إلى حوالي الربع في مؤشرات الصحة و التعليم وزيادة بمعدل الضعف في مؤشر الدخل .

إلا أن الجدير بالذكر حول هذه التطورات في البلدان التي حققت تقدما في دليل التنمية البشرية لا تحقق دائما تقدما في الأبعاد الأخرى ، فقد تفتقر للحرية والديمقراطية والإنصاف والاستدامة ، وفي ذلك تذكير بتنوع مواضيع التنمية البشرية وتشعبها إلا أن عدم إمكانية قياس هذه الأبعاد بمقاييس كمية لا يبرر تجاهلها .

الفرع الثاني: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة

يقدم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في التنمية البشرية بين السكان في أي بلد، كما أن التقديرات التي تضمنتها التقارير السابقة لقياس عدم المساواة كانت جزئية غالبا ما اقتصرت على مجال واحد كالدخل مثلا أو تغطي عددا

قليلا من الدول ، وأطلق التقرير لعام 2010 دليلا جديدا للتنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي و بين عدم المساواة في كل بعد من أبعاده

يقيس الدليل الجديد الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة في الصحة و التعليم والدخل، فيمكن اعتبار دليل التنمية البشرية دليلا للتنمية البشرية المحتملة (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة) ، بينما يعتبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة دليلا لمستوى التنمية الفعلي (إذ يأخذ في الحسبان عدم المساواة) ، والفارق بين الدليلين هو الفارق بين المستوى الفعلي للتنمية و المستوى المحتمل[1] الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة، أي أن تساوي القيمتين يعني المساواة التامة بين أفراد المجتمع .

يعالج دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، هذا الدليل قائم على مجموعة عن الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد اقترحها Alikre et Foster (2010) على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها Atkinson (1970)

و يلخص الشكل الموالي أبعاد مؤشرات هذا الدليل كما يلي :

الشكل رقم (2-9):رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة لعام **2010**

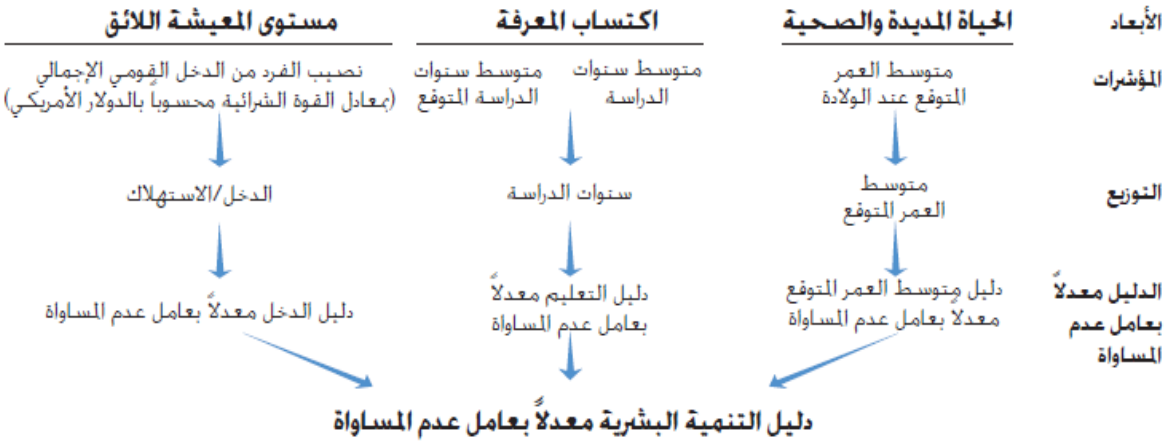

1 - PNUD, Rapport mondial du développement humain ,2010 , p 85.

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام **2010**.

يجري حساب دليل التنمية البشرية الجديد IDHI على ثلاثة مراحل :

1- قياس عدم المساواة في التوزيع **:**

بالاستناد إلى مقياس عدم المساواة لـ Atkinson 1970 و بتحديد عامل المخاطرة فيه $\varepsilon=1$ فيتم قياس عدم المساواة بالمعادلة الآتية :

$$A=1-\frac{g}{\mu}$$

حيث : g : تمثل المتوسط الهندسي .

μ : المتوسط الحسابي للتوزيع .

ونظرا لاختلاف الأبعاد تصبح المعادلة كالتالي:

$$A_x=1-\frac{\sqrt[n]{x_1+x_2\dots x_n}}{\bar{x}}$$

حيث تسلسل $(x_1,x_2.....x_n)$ يمثل التوزيع في البعد (العمر المتوقع ، سنوات الدراسة ، نصيب الفرد من الدخل) .

- تحسب قيمة A_X على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات.

لا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة السابقة قيمة 0 ،لذلك في حالة متوسط سنوات الدراسة تضاف (1) سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لفرض حساب عدم المساواة .

في حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع نسبة 95% من الخمس الأعلى من التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا ، ويستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5% من أسفل توزيع الدخل الايجابي .

2- تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة :

يعدل متوسط الانجازات في بعد معين $\bar{x}$ وفق عامل عدم المساواة على النحو: $\bar{x}^*=\bar{x}(1-A_x)=\sqrt[n]{x_1.....x_n}$

وبالتالي $\bar{x}^*$ هو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع ، يخفض من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع .

تحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة I_{Ix} وفق المعادلة التالية : $I_{Ix}=(1-A_x)I_x$

حيث : A_x يمثل مقياس Atkinson للتفاوت في التوزيع في البعد X

يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة $I^*_{I\,income}$ الى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدل I^*_{income} وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية $IDHI^*$ عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل .

3- قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة :

✓ حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل $IDHI^*$ هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم المساواة :

$$IDHI^* = \sqrt[3]{I_{I_{Life}} * I_{I_{education}} * I^*_{I_{income}}}$$

✓ حساب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل IDH^*

$$IDH^* = \sqrt[3]{I_{Life} * I_{education} * I^*_{income}}$$

✓ حساب النسبة المئوية للفارق بين قياس كل من IDH^* و $IDHI^*$ على النحو التالي :

$$loss = 1 - \frac{IDHI^*}{IDH^*}$$

$$= 1 - \frac{\sqrt[3]{(1-A_{life}) * I_{life} * (1-A_{education}) * I_{education} * (1-A_{income}) * I^*_{income}}}{\sqrt[3]{\sqrt[3]{I_{life} * I_{education} * I^*_{income}}}}$$

$$\frac{IDHI^*}{IDH^*} = \sqrt[3]{(1-A_{life}) * (1-A_{education}) * (1-A_{income})}$$

وباعتبار أن نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها في متوسط الدخل واللوغاريتم ، يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على النحو التالي : $IDHI = (\frac{IDHI^*}{IDH^*}) * IDH$

$$IDHI = \sqrt[3]{(1-A_{life}) * (1-A_{education}) * (1-A_{income})} * IDH$$

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مجموع الخسارة في التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الأبعاد المختلفة، والخسارة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة وأثر عدم المساواة على ترتيب البلدان معا حيث دليل التنمية البشرية ،ويبلغ متوسط الفارق بين الدليلين نسبة 22% تقريبا، حيث يلاحظ عموما أن البلدان التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة في مختلف الأبعاد ، وبالتالي تتكبد خسائر في التنمية البشرية لكن الوضع يختلف من بلد لأخر ، ويتجاوز عدم المساواة في مجالي الصحة والتعليم أو في الاثنين معا في أكثر من ثلث البلدان عدم المساواة في الدخل .

بالرغم من قياس الدليل الجديد ما عجز عن قياسه دليل التنمية البشرية ، لكن لا يزال قاصرا عن رصد الفوارق المتداخلة لمعرفة ما إذا كان الأشخاص أنفسهم يعانون من وجه واحد أو من أوجه حرمان متعددة .

الفرع الثالث: دليل الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد ينبثق من نهج الإمكانات ، يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية .

يحل هذا القياس الجديد محل دليل الفقر البشري الذي أطلق في عام 1997 ،الذي طبق لقياس مجموع الحرمان في الصحة و التعليم والمستوى المعيشي استنادا إلى المتوسطات المسجلة في البلدان دون أن يحدد الأفراد و الأسر و مجموعات السكان التي تعيش أوجها متداخلة من الحرمان ، وهذه الثغرة يسدها الدليل الجديد، ولهذا الدليل الجديد أبعاد توازي أبعاد دليل التنمية البشرية و تقاس في عدة مؤشرات، لكل منه الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه والشكل الموالي يلخصها.

الشكل رقم (2-10):رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد لعام 2010

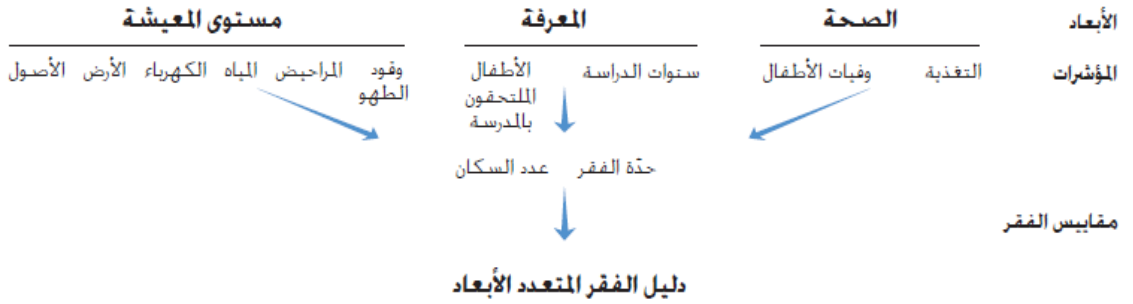

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010.

يُمكن هذا الدليل من قياس عدد الأشخاص الذين يعيشون أوجه حرمان متداخلة ، وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها في المتوسط، كما يمْكن حساب هذا الدليل في كل بعد من الأبعاد لإظهار مدى اختلاف الفقر المتعدد الأبعاد من حيث انتشاره و شدته بين المناطق و الفئات ، و لهذا أهميته في توجيه السياسات العامة خاصة و أن الحدود الفاصلة الموضوعة لهذا الدليل حسب وزن كل مؤشر في القياس متشددة جدا و تبين الحرمان الشديد، ويستند في حسابه إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية للمجالات الثلاث على المستوى الفردي، ثم يصنف كل فرد في الأسرة من حيث حالة الفقر أو عدمها استنادا إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته، ومن تم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني وفق الطريقة الموالية:

✓ يحدد لكل فرد عدد نقاط معين وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة (d) ، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي، والعدد الأقصى من النقاط المسجلة هو 10 على أن تكون النسبة لكل بعد من 3 (و بالتالي تكون النتيجة القصوى3) ، وبما أن لكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران فنسبة كل مؤشر تساوي $\frac{5}{3}$ (أو 1.67) ،أما بعد مستوى المعيشة يشمل 6 مؤشرات ويساوي كل منها $\frac{5}{9}$ (أو 0.56).

✓ المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل بعد حسب تقرير التنمية البشرية 2010 والتي يتم على أساس التنقيط مبينة في الجدول أدناه .

الجدول رقم (2–4): المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل أبعاد دليل الفقر لعام **2010**

البعد	المؤشر المستخدم للقياس في جمع البيانات		النسب
الصحة	التغذية	فرد واحد على الأقل يعاني من سوء التغذية	5/3=1.67
	وفيات الأطفال	وفاة ولد أو أكثر	5/3=1.67
التعليم	سنوات الدراسة	لم يستكمل أي فرد 5 سنوات دراسة	5/3=1.67
	الأطفال الملتحقون بالمدرسة	ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق	5/3=1.67
مستوى المعيشة	وقود الطهو	استخدام وقود وسخ للطهو(الروث أوالحطب أو الفحم)	5/9=0.56
	المراحيض	لا يمكن الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي	5/9=0.56
	المياه	لا يمكن الحصول على مياه شرب نظيفة.	5/9=0.56
	الكهرباء	لا توجد كهرباء	5/9=0.56
	الأرض	السكن في منزل أرضه تراب	5/9=0.56
	الأصول	عدم توفر سيارة أو على الأكثر إحدى هذه الوسائل : دراجة ، دراجة نارية ، راديو، ثلاجة ، تلفاز ، هاتف .	5/9=0.56

و لتحديد الفقر المتعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة والذي يرمز إليه بـ c ، حيث الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3 نقاط (ما يعادل ثلث المؤشرات)

فإذا كانت حصيلة c هي 3 أو أكثر فتكون الأسرة (و كل أفرادها) في حالة فقر متعدد، وإذا ما كانت نتيجتها تتراوح بين 2 و 1 فهي معرضة للفقر متعدد الأبعاد.

✓ يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد معدلا بشدة أوجه الحرمان التي يعانون منها، و تحسب قيمته وفق المعادلة التالية : $PMI = H.A$

حيث أن H تمثل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد ، تحسب وفق المعادلة التالية :

$$H = \frac{q}{n}$$

تمثل كل من q: عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

n: العدد الإجمالي للسكان

A : تمثل شدة الفقر و تعكس نسبة المؤشرات المقاسة d التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وتجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسر الفقيرة فقط وتقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات و العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر وفق المعادلة التالية:

$$A = \frac{\sum_{i=1}^{q} c}{qd}$$

حيث c: هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء

d: هو العدد الإجمالي للمؤشرات المقاسة (و هي في هذه الحالة 10)

تشير التقديرات الإجمالية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلى أن 1.75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ، ما يقارب ثلث السكان في 104 بلد ، وهذا يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم و مجموعهم 1.44 مليار في البلدان نفسها ، ويعود الاختلاف بالأساس لأن المقاييس تنطلق من مفاهيم مختلفة ، غير أنه تشوب هذا الدليل عدة عيوب تجدر الإشارة إلى أهمها :

– قلة توفر البيانات حيث مؤشرات الدليل قد تشمل النتائج كسنوات الدراسة أو المدخلات كوقود الطهو، أو مؤشر وحيد شامل كمعدل وفيات الأطفال الذين يرصد حالة وفاة حدثت سواء مؤخرا أو قديما، كما أن البيانات المتعلقة بالتغذية غير شاملة و بهذا تكون سلسلة البيانات غير متاحة لجميع الأبعاد.

– طريقة معالجة البيانات فلا تعتبر الأسر في حالة فقر متعدد الأبعاد إلا إذا كانت محرومة من ستة مؤشرات على الأقل أو ثلاثة مؤشرات لمستوى المعيشة و مؤشر واحد للصحة أو التعليم ،وهذا الشرط يجعل دليل الفقر المتعدد الأبعاد على قدر من عدم الدقة في إظهار التفاصيل .

– إمكانية وجود فوارق حادة داخل الأسر يتعذر إظهارها فيبقى قاصرا عن قياس عدم المساواة بين الفقراء .

لكن بالرغم من الانتقادات الموجهة للدليل فقد تتضمن التقارير الموالية معالجة ذلك كما هي العادة بإدخال تحسينات وإيجاد مقاييس إضافية لنواح الرفاه.

المبحث الرابع: حتمية التطوير باتجاه استدامة التنمية البشرية

مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة لا يبتعدان كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فهما ناتجان من المقاربة نفسها وذلك بتسخير رأس المال الطبيعي والبشري والمؤسساتي لخلق رأس المال المادي، ويتحتم الأخذ بمعيار النمو المستدام في العدالة البيئية، والتوزيع المنصف للموارد ما بين الدول وما بين الطبقات الاجتماعية في الدول نفسها، وإعطاء الأولوية للفقراء بدلا من تهميشهم.

فهدف الاستدامة أصبح يمثل التحولات الحديثة في الفكر التنموي، ومنهجها يتضمن صياغة استراتجيات مستدامة من نواحي اقتصادية، اجتماعية، مؤسساته وبيئية ،ولظاهرتي التفاوت والفقر انعكاسات خطيرة التي تهدد ديمومة الحياة البشرية فهي تؤدي إلى استنفاذ الموارد البيئية المتاحة بأساليب ذات انعكاسات سلبية، فهي تقرر مسيرة التنمية المستدامة خاصة بوجود عوائق دون الوصول إلى الرفاهية الصحية التي يحتاجها الفقراء وكذلك سوء التغذية وانخفاض العمر المتوقع وظهور المناطق المتخلفة وانتشار العنف والجريمة إضافة إلى تردي الحالة المادية، وعليه فالجذور المشتركة للعلاقة القائمة بين المشكلات الاقتصادية والتنموية والبيئية تنعكس في النهاية على الفقر، ونجاح التنمية بأشكالها مرهون مما يؤول إليه تنفيذ السياسات المضادة للفقر، وهو ذاته ما تطلب مراجعة في المفاهيم لمواجهة التحديات النائشة في عالم يتغير خاصة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وما تقتضيه إعادة النظر في الأدوات التي تساعد وتدعم مثل هذا التغيير في النموذج العالمي.

المطلب الأول: ماهية التنمية البشرية المستدامة

بتراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح، فبرزت محاولات تحليل التنمية من منظور اجتماعي يعمل على توفير الحاجيات الأساسية من الغذاء والسكن والصحة والتعليم، والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة ،ومع اشتداد تنامي الوعي بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مصطلح جديد وأصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في مختلف أنحاء العالم وإضفاء صفة الاستدامة على التنمية البشرية هو ضمان لتحقيق السلام الاجتماعي وتحقيق حماية البيئة وضمان استمرار النمو للأجيال المقبلة وتحقيق الديمقراطية الحقة .

الفرع الأول: الإطار المرجعي.

تضمن التنمية المستدامة في نفس الوقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ويراها البعض على أنها كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الانساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله، كذلك بين

دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال[1] ، وتكشف التنمية البشرية المستدامة واقع التباينات الاجتماعية – الاقتصادية والطبقية الحادة وحجم الإهمال والحرمان والفقر ، فهي مكملة لمنهج التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والقصير والتنمية، ولقد قام قادة أكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقا رسميا في مؤتمر قمة الأرض في ريو ديجانيرو عام 1992 بعد الاطلاع على التقرير الذي رفعته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف بتقرير بورتلاند الذي أكدّ على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي، وقد خصص مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي وصدرت عنه وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومع مطلع التسعينات من القرن المنصرم وحصول القفزة النوعية في الفكر التنموي فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالاضافة إلى كيفية تحقيق الانتفاع من تلك القدرات ، حيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها والتنمية البشرية تعتبر منقوصة إذا تمكنت من تعزيز قدرات الإنسان دون التمكن من إيجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام هذه القدرات بشكل فعال، ومع إصدار تقرير التنمية البشرية عام 1994 فإن مفهوم الأمن البشري لم يقتصر على أمن الدولة بل شمل أمن الإنسان وأمن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين إضافة إلى أنه أخذ أبعادا متعددة.

[1] -Christian Brodhag, 2004, "développement durable" ,Congrès internationale avec exposition d'innovation, le management durable en action du 4 au 6 septembre 2001, Université de Genève, suisse, p3.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح أممي يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية وتجويد التعاطي الاقتصادي– الاجتماعي معها، شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة بها، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره المؤتمر في ريودي جانيرو البرازيلية على أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل[1]، كما أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[2]، وبهذا كان لزاما وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.

وقد وجهت انتقادات عدة لمفهوم التنمية المستدامة فيرى البعض أن تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلا إلى مجرد محاولات، والبعض يرى أنها ايديولوجية سياسية تمت صياغتها من طرف الأمم المتحدة والهدف من وراءها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال ،كما انتقدت من جانب اختلاف وجهات النظر في تفسيرها فهناك من يرى أن الاختلافات كبيرة جدا إلى غاية أن معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجماع حول العناصر التي يجب أن تتوفر فيها الاستدامة والعناصر القابلة للقياس[3] ،إضافة لعدم التطرق للإطار الاستراتيجي الذي يسمح للدول العالم بتحقيق الاستدامة[4] .

مفهوم التنمية البشرية المستدامة ظهر في تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنة 1997 كنتاج للمزاوجة بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وقد تم إضافة بعد آخر للتنمية البشرية ما جعل منها مفهوما يجمع ما بين حاضر التنمية البشرية ومستقبلها فيهتم بالبيئة والسكان والطاقة والتكنولوجيا وجوانب أخرى ليس ضمن وضعها في الوقت الحاضر فقط وإنما ضمن

[1]– ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، 2009،" التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ، ص23.

[2]– سحر قدوري الرفاعي،2007 ،" التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية :إشارة خاصة للعراق"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس في سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للإدارة ، جامعة الدول العربية، ص24.

[3] -Ministère de l'industrie du Canada, 1997, "La mesure du développement durable: étude des pratiques en Vigueur", document hors série n° 17, P2.

[4] -Nina Kousnetzoff, 2003,"Le développement durable: quelles limite à quelle croissance", Edition la découverte , collection Repères, P.96

منظور طويل الأجل[1] ،فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية تؤكد مبدأ محورية البشر في التنمية فهم منطلقها وغايتها، وتوسع خياراتهم وقدراتهم في تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجيات الأجيال الحالية بطريقة ممكنة وعادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة ،فتعتمد مبدأ جعل التنمية في خدمة الناس ،ولا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل بتوزيع عائداته بشكل عادل وتجديد البيئة بدل تدميرها وتمكين الناس بدل تهميشهم ، فهي تنمية في صالح الفقراء والبيئة وتوفير فرص العمل وتمكين الإنسان من التمتع بحياة طويلة.

بناءا على ما سبق فيمكن تعريف التنمية البشرية من خلال كونها عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الانتاجية ، وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في إطار الموارد المتاحة والسياسات المعتمدة[2].

ويرى المختصون أن الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة تكون بالتوافق بين مؤشري التنمية البشرية والبصمة البيئية وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–11):شروط تحقيق استدامة التنمية البشرية

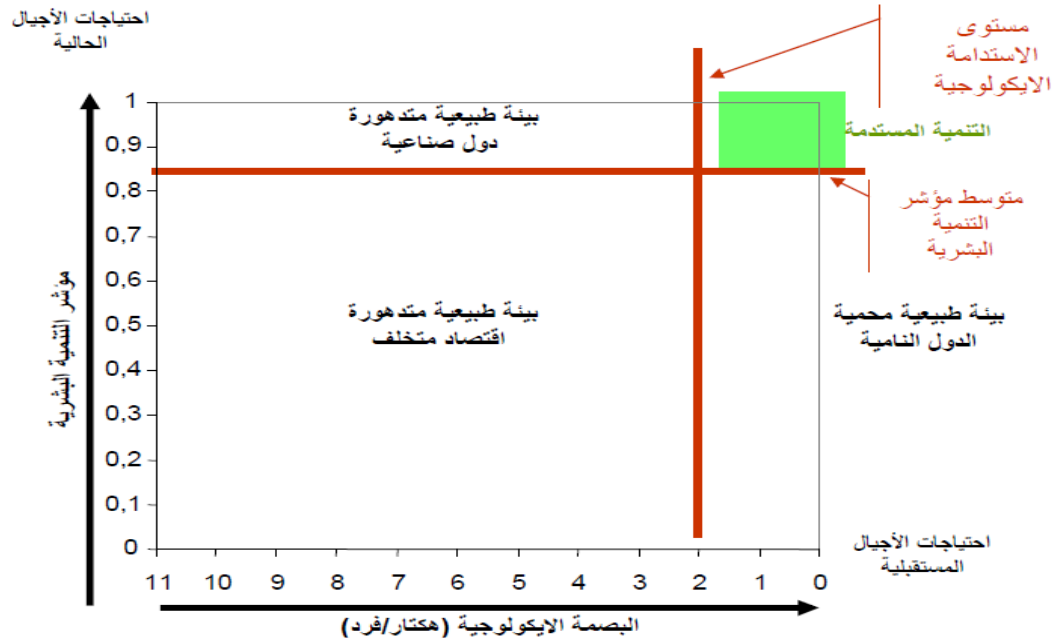

Source :Christian Brodhag,le developpement durable du concept à l'action ,le SD21000, Ecole superieur de commerce, Clermont Ferrand, Jeudi 11mars 2004,P7.

[1]– المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، 2009، "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج، صناع التغيير ناشرون موزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص46.

[2]– ابراهيم الدعمة، 2002، "التنمية البشري والنمو الاقتصادي"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص18.

وتختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئة المعدة لها ويرجع ذلك للمتغيرات المأخوذة في الاعتبار والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته[1]، فالاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي ويسمى البصمة الايكولوجية ويسمح بقياس المساحة المستعملة من أجل التنمية ،أما الثاني فهو مؤشر التنمية ومن بين ما يشمله الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني، والاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة وهي تلك التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطين معا في آن واحد[2].

المطلب الثاني: عناصر وأبعاد التنمية البشرية المستدامة وأهدافها لما بعد 2015

إن آفاق ارتفاق التنمية البشرية ما تزال رحبة إذْ يصعب فيها التسليم بأن المفهوم قد وصل إلى مبتغاه، والفكرة وراء إدراج الاستدامة تعني وجود نوعين من التضامن:

- تضامن عبر الزمن أي بين الأجيال والذي مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.
- تضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة التفاوت والفقر في الوقت الحالي .

وفي هذين الطرفين تتحدد العناصر المكونة للتنمية البشرية المستدامة وتتعدد الأبعاد التي تضمها

الفرع الأول: عناصر التنمية البشرية المستدامة.

يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية البشري المستدامة فيما يلي:

-الإنتاجية: أو مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة[3]

-المساواة أو الإنصاف: أي تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق تتميز وبغض النظر عن العرف أو الجنس أو الأصل أو مستوى الدخل أو غيرها، فتتيح المعاملة المتجردة أو العادلة توسيع خيارات البشر لمجالات أوسع من زيادة الدخل إلى إتاحة فرص أكبر في مختلف المجالات خاصة الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية، كما أنه في ظل الإنصاف يكون نصيب كل فرد من ثروات وإمكانيات تعادل قيمة اسهامه في التنمية.

[1]- لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، 2012، "مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، المنظم بتاريخ 16/15 فيفري 2012، من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، ص6.

[2] - Christian Brodhag.op cité, p3.

[3] - المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، مرجع سبق ذكره، ص44.

-الاستدامة: أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة من سواءا بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

-التمكين: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم المشاركة بشكل تام في مختلف القرارات والإجراءات التي تؤثر على حياتهم ، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقين بل عوامل فاعلة في تشكيلها باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

-الأمن: تمكين الأفراد من توسيع قدراتهم فلا بد من القضاء على كل مظاهر اللاأمن بمختلف أشكاله كالمجاعات والحرمان والنزاعات والحروب.

-الحرية: من أجل فعالية في العملية التنموية فيجب أن يتحرر الأفراد من مختلف القيود التي تحد من خياراتهم كالفقر والمرض والاضطهاد والأمية وغيرها.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية البشرية المستدامة.

وفق خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإنه كثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة التنمية المستدامة لا تقتصر على ذلك فقط، بل تشمل التركيز على إستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعي ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية[1]، فالتنمية المستدامة تتضمن أبعادا فاعلة وحاسمة تمنحها خاصية الربط العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع البشري، وعليه فهي تنمية بالأبعاد الموالية:

-**إقتصاديا**: النظام المستدام إقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويقضي بزيادة الدخل الكلي وحماية هذه القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل للآخر، وبها يتمكن من أن يكتسب تنمية بشكل لا متناه سواء من جانبه التقني أومن جانب القدرة على ضمانها للجيل المقبل، ما يعني استمرارية الرفاه الاقتصادي لفترة أطول وبمقوماته الإنسانية الأفضل نوعية، إضافة لمنظور الحديث المتمثل في توفير الغذاء والطاقة والمستلزمات الإنسانية بالكميات المطلوبة وبتكاليف معقولة بالاستغلال الأمثل للموارد وتقليل استخدام غير المتجددة منها أو الابتعاد عنها ،كما يشمل هذا البعد تقديرا لحصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديد مثل هذه الموارد وتحميل المسؤولية الأممية للدول المتقدمة خاصة عن التلوث وآثاره.

[1]- برنامج الأمم المتحدة، 1990، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، جامعة أكسفورد، دراسة وكالة الأهرام للإعلام، القاهرة، ص19.

وقد يشير أيضا لمفهوم توفير الحاجيات الأساسية للفقراء الذين ينبغي منحهم الأولوية اضافة للحد من التفاوت في توزيع المداخيل والتقليص من الانفاق العسكري والقضاء على تبعية البلدان النامية وحقها في النهوض بالتنمية المستدامة بها.

-**بشريا:** إن توفير الوضع الاجتماعي الذي يكون فيع البشر قادرين على النمو والتطور والنهوض بالرفاه وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واستدامة هذا الظرف تكون بتثبيت النمو الديمغرافي للدول النامية ، إعطاء أهمية لتوزيع السكان ومكانة للحجم النهائي لهم من أجل الاستخدام الكامل للموارد البشرية ، خلق تآلف داخل المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي بعيد عن التوترات الصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية التي تشجع على تفاقم اللامساواة[1]، ذلك يكون بتبني الأسلوب الديمقراطي في الحكم والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار مع عدم إغفال دور المرأة واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة.

-**بيئيا:** من خلال التركيز على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا ينبغي استنزافها، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، بالتالي فالتنمية المستدامة من منظور بيئي تعني وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة وإتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي واستنزاف المياه والاحتباس الحراري وتدهور طبقة الأوزون...

يترجم هذا البعد بمفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها ويعزز مختصوها في ذلك تحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى خلق القيمة وجودة الحياة ورعاية البيئة ونوعية أفضل للسلع والخدمات .

-تكنولوجيا: من خلال الاهتمام بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ فتنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد لذا فهناك من يسمي هذا البعد بالبعد الإداري والتقني، ويكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي للحد من النفايات وإعادتها داخليا، ذلك أن البعد التكنولوجي مهم لتحقيق التنمية المستدامة حيث لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات[2] ومراعاة عدة أمور تتجلى في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة للحد من التدهور البيئي، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون والحد من انبعاث الغازات.

كما تلعب تقنية المعلومات دورا مهما في التنمية المستدامة من خلال:

[1] -Marie Claude Smouts,2005 ,Le développement durable, Editions Armand Colin, France, P5.

[2]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،2006، "التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء،عمان،الأردن، ص45.

-تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيات المواد الجديدة والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية واعتماد الآليات القابلة للاستدامة، ونقل المعارف والمعلومات إلى العامة بأمانة وكفاءة عبر الاتصالات ووسائط الميلتيميديا والانترنت

-تحسين الأداء المؤسساتي بالتكنولوجيا الحديثة وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وخوض الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل الجديدة لتقليص الفقر.

-المضي قدما نحو التحول إلى المجتمع المعلوماتي وإدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المختصين قد حاولوا إدراج بعد آخر يتمثل في البعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[1]،كما يرى آخرون وجود بعد سياسي يكرس تطبيق النظام الديمقراطي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة وصولا للتنمية الشاملة .

الفرع الثالث: خطة الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد 2015

في 25 سبتمبر 2015 وافقت 193 دولة عضوا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك على أهداف عالمية جديدة للخمسة عشر عاما القادمة (2016-2030)، حيث ستخلف أهداف التنمية المستدامة هذه سابقتها الأهداف الإنمائية للألفية، ويتوقع أن تصبح مرجعا رئيسيا للسياسات والبرامج الانمائية للدول على مدى السنوات المقبلة، وقد قامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإعداد جدول أعمال ما بعد 2015 بدعم من منظمة الأمم المتحدة وبناءا على المدخلات المقدمة من أصحاب المصالح المتعددين، وفي حسن تركزت الأهداف الإنمائية للألفية على الدول النامية فسوف تسري الأهداف الإنمائية المستدامة عالميا على جميع الدول في ظل مراعاة اختلاف الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية المختلفة واحترام الأولويات الوطنية، وباستكمال عملية التحضير لأكثر من عامين اتفقت الدول الأعضاء على الوثيقة الختامية الموسومة بـ :"تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" التي اشتملت على 17 هدفا رئيسا تتكامل فيما بينها القضايا المتعلقة بالأغذية والزراعة تكاملا شاملا ، فالهدف الأول للقضاء على الفقر يتضمن الأهداف المتعلقة بالحماية الاجتماعية وحقوق الأرض والقدرة على المقاومة، في حين تم تخصيص الهدف الثاني للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، والعلاقة بين الأمن الغذائي والموارد الطبيعية تبرز في الهدف الرابع للتنمية المستدامة حيث المحيطات والموارد البحرية، وفي الهدف الخامس نجد

[1] -Haut conseil de la coopération internationale, 2006,"développement durable et solidarité internationale :enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord", Paris ,France, juin 2006, P6.

النظم الايكولوحية والتنوع البيولوجي والغابات والأراضي، إضافة لأهداف التنمية المستدامة المعنية بالمياه والطاقة والمناخ والاستهلاك والإنتاج.

وستواصل المنظمة التي وفرت الدعم التقني للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جميع مراحل عملية ما بعد 2015 للعمل الدول والشركاء في تنفيذ ورصد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تقييم التنمية البشرية المستدامة

مؤخرا وبتنامي الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة وعناصرها ومكوناتها خاصة ما عكسته من البداية قمة الأرض وجدول أعمال القرن الذي يعتبر برنامجا شموليا يبين ما يجدر القيام به في العقود المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة ، هو يعكس إجماعا عالميا وإلتزاما سياسيا من أعلى المستويات على التعاون في مجال التنمية والبيئة، وقد تم التأكيد في الفصل المتعلق بالإعلام من أجل اتخاذ القرار على ضرورة وضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات لاتخاذ قرارات على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة[1]، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015 لتلبية تطلعات 8 مليار نسمة على وجه الأرض عام 2030 فكان لا بد من عقد اجتماعي ما بين حكومات ومواطني الدول والسعي الحثيث لضمان التناسق بين أبعاد التنمية وتسريع وتيرة تنفيذها ومتابعتها ، وفي ذلك لا بد من نظام مراقبة ومتابعة وقياس الأثر عالي المستوى يؤشر درجة جودة الهدف ونوعيته بدلالة النتائج خاصة بالانتقال من إطار مرجعي إلى إطار آخر، ومن منظور رزنامة ما بعد 2015، وبإضفاء ميزة الاستدامة على التنمية البشرية ما يقتضي إعادة النظر في الأدوات التي تساعد وتدعم مثل هذا التغيير في النموذج وتدعو للتفكير في مؤشرات جديدة قادرة على التعبير على هذا التوجه.

الفرع الأول: التوجه نحو إعداد مؤشرات استدامة التنمية البشرية

عكف البرنامج الأممي الانمائي من منظور رزنامة ما بعد 2015 إلى إعادة النظر في مفهوم وقياس التنمية البشرية لمواجهة التحديات الناشئة في عالم يتغير ولا سيما في علاقته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها ، أما الأساس فهو نفسه وهو الخيارات الفردية والجماعية والمفاضلات الممكنة في حالات التضارب والموازنة فيما بين أجيال الحاضر والمستقبل ويعاد النظر في استدامة التنمية البشرية وتحصينها ضد الصدمات والمخاطر.

[1]- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، "وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، المركز الإنمائي دون الاقليمي لشمال افريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومة الدولية، طمجة، المغرب 13-16 مارس 2001، ص3.

منشأ حتمية التطوير هذه هو المسار النموذجي المطبق على مستوى العالمي والقائم على أهداف التنمية المستدامة وما تتطلبه من أدوات جديدة لرصد التقدم على أن يكون رصد هذه الاستدامة البيئية ودمجها في المقاييس العامة للرفاه البشري من الأوليات وعليه يجب:

- تحديد المقاييس والمؤشرات التي تسمح برصد سريع لآثار السياسات
- تعديل المقاييس التي كثيرا ما تعجز عن تقييم الرفاه البشري في حال الصدمات
- البحث عن تدابير سياسات التوجيه السريع[1].

وتتطلب هذه الجهود بيانات وافية ومتسقة وموثوقة وفي هذا الإطار دعا الفريق المهني بخطة التنمية لما بعد 2015 إلى ثورة في البيانات وشدد على ثلاثة مسائل تتمثل في:

1- يمكن أن تعطي البيانات الآنية المتاحة عن طريق أجهزة الاستشعار والأقمار الصناعية وغيرها من المعدات معلومات وافية يمكن استخدامها لتوجيه السياسات.

2- يمكن استخدام البيانات الضخمة لإنتاج الإحصاءات على نحو شبه آني وتصنيفها على مستويات من التفصيل غير مسبوقة خارج إطار التعدادات السكانية، ما يسهل فهم العلاقة السببية في عالم متزايد من التعقيد وتتيح استجابة سريعة في بعض الحالات الإنسانية.

3- إمكانية التوفيق بين الطرق التقليدية والجديدة لجمع البيانات لأغراض التعدادات ونظم المعلومات الجغرافية المكانية والانترنت.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لتأسيس مؤشر استدامة التنمية البشرية.

هناك بعض المبادئ الأساسية الموجهة لكيفية وضع مؤشر التنمية البشرية المستدامة ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ب[2]:

- ✓ الالتزام بفحوى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة (التضامن بين الأجيال/التضامن داخل الأجيال).
- ✓ مراعاة معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة والتي من أهمها:
  - أن يكون عاكسا لجوهر صحة المجتمع بأبعادها المختلفة وطويل الأجل على مر الأجيال.
  - أن يكون واضحا ويمكن تحقيقه ويستطيع المجتمع فهمه وتقبله.

[1] -PNUD, 2015, "Rapport Mondial du Développement Humain 2015",p15.

[2]- CNES, 2016, "rapport national sur le Développement humain 2013-2015", réalisé en coopération avec PNUD , Algérie ,P40.

- أن يكون قابلا للقياس ويمكن التنبؤ به.
- أن يكون حساسا للزمن.
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة لإعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة، وأن تكون مقبولة علميا.

✓ مواكبة شكل التنمية البشرية حسب مفهوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

✓ مراعاة البعد الإنساني المستدامة ما يضفي عليها غرض السعي لتحسين رفاه الإنسان الذي تحدده الخصائص الشخصية (التعليم، الصحة، الحريات الفردية) أو الجماعية (التماسك الاجتماعي، مستوى توزيع الثروات...).

✓ الالتزام بإدراج مجال التنمية الاجتماعية الذي يوحي إلى المحافظة بل تحسين التلاحم الاجتماعي والاستفادة العادلة من الخدمات الاجتماعية والمرافق العمومية وكذا نقل الإمكانات إلى الأجيال المقبلة.

***– مكونات مؤشر التنمية البشرية المستدامة:**

بهدف وضع مؤشر للاستدامة البشرية للتنمية والذي تكتنفه بعض الصعوبات التي يجب أخذها في الحسبان في تطبيقها وتتمثل في:

–قدرة الأنظمة الوطنية للإحصاءات على تصور الأبعاد البشرية والاجتماعية.

–ضبط تعريف المفاهيم وتحديد مكونات ومؤشرات دليل وبروتوكول قياس كل منها.

–إشكالية الأخذ في الاعتبار بشكل متوازن وشامل لمختلف الأبعاد المشكلة لمؤشر الاستدامة (مشكلة التوازن).

وعليه للتصدي لهذه الضغوط تم اقتراح القيام بما يلي:

– عملية وضع مؤشر للتنمية مع تحول في المؤشرات قائم على مرجع لقيم قصوى وأخرى دنيا (ذلك من خلال مفهوم عتبات اللارجعة في الرصيد المكون للتنمية البشرية المستدامة عوض الرجوع مباشرة الى الفوارق في المعطيات العالمية، ويتم اختيار الحدود العليا والدنيا التي ستسمح بتحويل المؤشرات إلى قيم دلالية باعتبار خطر التشيك في المكتسبات).

– عملية قياس رأس المال البشري الذي اعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي من أجل تحديد مكونات المؤشر على مستوى الاستفادة وعلى مستوى الجودة لأهم الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة: التعليم / المعرفة، الصحة والرفاه ، الدخل/ الشغل ، التلاحم الاجتماعي / المشاركة.

– مراعاة المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة في اختيار المؤشرات الأساسية: وذلك في كل بعد من الأبعاد الأربعة التي يتكون منها مؤشر استدامة التنمية البشرية ووفق مصفوفة المؤشرات الأساسية على النحو التالي:

*بالنسبة إلى مبدأ التضامن بين الأجيال بالرجوع إلى تقاطع المؤشرات التي تقدم النهوض بالتنمية البشرية في مختلف الأزمنة والأجيال (في مجالات التعليم / الصحة / الدخل).

*بالنسبة إلى مبدأ التضامن ضمن الأجيال العودة إلى المؤشرات التي تقيس درجة المساواة ومشاركة الجميع في التنمية (التضامن / الاقليم)

خاتـمة :

تأسيسا على ما سبق فإن اختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم التفاوت والفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقا لتوليد مؤشرات مختلفة لقياسها ،إذا أن كلتا الظاهرتين معقدة ولا يمكن حصرها في البعد النقدي، وفي الواقع من الصعب القول أن دراسة مبنية على مؤشر واحد للرفاهية هي قادرة على تقييم جميع جوانب اللامساواة والفقر.

وعلاوة على ذلك فإن حدود مثل هذه المؤشرات واضحة ومتجذرة في أوجه القصور المسجلة من الناحية المفاهيمية أو تلك المتعلقة بمصداقية البيانات، ما ترتب عليه بلورة مؤشرات ومقاييس لها شكل من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية نقحت في شكل أدلة لقياس عدة نواح في توزيع الرفاه تتعلق بعدم المساواة والفقر في مختلف الأبعاد، غير أن الأهم في ذلك هو فيما إذا تم استخدام ذلك لتقديم خلاصات وأفكار جديدة يمكن أن يسترشدها في عملية مناقشة السياسات العامة وتصميمها من خلال كشف نقاط الضعف التي أدت الى الاخفاقات التنموية ، بما فيها تدني نسب الانجاز المختلفة في مؤشرات الألفية الإنمائية وتراكم تحديات الوصول إلى المعدلات الدولية ، ما جعل من مكافحة الفقر والتفاوت الاجتماعي والمساواة بين الجنسين مطلبا ممتدا ومعبرا عنه في جوهر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 والتي سعت الأمم المتحدة إلى إطلاقها كخطة عالمية على جميع الدول في ظل مراعاة اختلاف الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية المختلفة واحترام الأولويات الوطنية.

الفصل الثالث

استراتيجيات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 بين النظرية والتطبيق

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات عميقة على مدار العقدين الماضيين، بل وقد تغير النظام الاقتصادي ككل وهذا راجع لما خلفته الأزمة الاقتصادية سنة 1986، حيث كشفت النقاب عن هشاشته لاعتماده على إيرادات المحروقات كمورد أساسي، وبارتفاع حجم المديونية والتزايد السريع للنمو السكاني وفشل السياسة الاجتماعية ما أدى الى تجميد تام للنظام الاقتصادي والاجتماعي وآثار سلبية متفاوتة واتساع دائرة الفقر إلى فقراء جدد، وعلى غرار الدول النامية التي طبقت الإصلاحات المدعومة من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين فإن الفاتورة الاجتماعية في الجزائر كانت جد باهظة، حيث أدت الإجراءات المطبقة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية الى انعكاسات سلبية مباشرة على الوضعية الاجتماعية للمواطنين خاصة الفئات متدنية ومحدودة الدخل وازدياد حدة الفقر واتساع رقعته.

ومع بداية الألفية الثالثة وخروج البلاد من العزلة بفضل الاستقرار الأمني، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسات تنموية جد طموحة على كافة الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا طوال الفترة 2000- 2015 مستغلة بذلك ارتفاع أسعار البترول وانتعاش الخزينة العمومية، واندمجت الجزائر في المسعى العالمي لمكافحة الفقر بعد الاعتراف بخطورة الظاهرة واعتبارها أكبر تحد يواجهه العالم من خلال الاقرار بالأهداف الانمائية للألفية، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر عدة استراتيجيات وجب اتباعها ليتم تحقيق الغايات في آجالها وبانقضاء ذلك وجب تقييم مدى تحققها مع التركيز على التنمية البشرية وأبعادها من خلال الاصلاحات التي مست قطاعات التعليم، الصحة، السكن والتشغيل، ما فرض الوقوف على واقعها خاصة بانتقال الجزائر من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى المرتفعة ، ومتابعة مؤشرات الحكم الراشد ومدركات الفساد والإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر.

وفي نفس المسعى لا بد من التطرق عن كثب للتطور الحاصل في توزيع الدخل والانفاق وتحديث خطوط الفقر ومؤشراته واستطلاع النمط المعيشي لتقييم ملامح الفقر خاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من حدته، وسنحاول من خلال الدراسة القياسية الوقوف على علاقة التفاوت في التوزيع بالفقر دون إغفال لتأثير النمو الاقتصادي والتضخم على تحقيق هدف التخفيف من الفقر في الجزائر ، كما أن تأطير هذه العلاقات بالاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي يتيح معرفة نوعية وكيفية هذا التأثير بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة هذه العلاقات من أجل تقويم سياسات مكافحة الفقر مستقبلا.

المبحث الأول: سياسات مكافحة التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000–2015

لقد فرضت مشكلة الفقر نفسها على الجزائر بشكل أوسع عند مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق حيث ساهمت السياسة الإصلاحية المتبعة في فترة التسعينيات وبشكل كبير في اتساع رقعة الفقر وتعميق حدة الفوارق الاجتماعية، ومع أن استمرار تزايد الفقر يعود أساسا لعوامل متعددة ومتنوعة منها على الخصوص نوعية الأهمية التي توليها الدول للتنمية الاجتماعية الانسانية، إضافة للأسباب الاقتصادية والثقافية والعوامل الهيكلية التي تعد المصدر الرئيسي للتفاوت والفقر فضلا عن العوامل السياسية والتي لا تقل أهمية، ومع مطلع هذا القرن تبنت الجزائر استراتيجيات تنموية مختلفة تجلت معالمها في البرامج الحكومية والسياسات الاجتماعية الرامية الى مكافحة التفاوت والفقر غير أن التطرق لتفاصيلها يتطلب أن نعرج على اتجاهات توزيع الدخل والفقر قبل سنة 2000.

المطلب الأول: وضعية توزيع الدخل والفقر في الجزائر قبل سنة 2000

لقد أدى تراجع أسعار المحروقات في النصف الثاني من الثمانينات إلى ظهور مرحلة جديدة فيما يخص الوضع الاجتماعي وهي مرحلة تزايد مظاهر الفقر، ولم تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي بتحسين الوضعية الاقتصادية إلى حد كبير والتخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة مسألتي حماية التوظيف وتراجع المداخيل، وباءت بالفشل كل محاولات الدولة لاستدراك الاختلالات الكبرى التي خلفها الإصلاح الهيكلي في البنى الاجتماعية من خلال مجموعة الإجراءات التي أظهرت فيما بعد محدوديتها، وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق الى تقهقر اقتصادي رافقه ضغط تضخمي، ديون خارجية وبطالة متزايدة واستياء اجتماعي واسع لاستفحال الفقر وتجدد مظاهره ما أدى بالحكومة لتبني استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر حيث تكون مسألة توزيع الدخل في جوهرها .

الفرع الأول: اتجاهات توزيع الدخل

لقد أسفرت سياسات التثبيت الاقتصادي عن تحسن ملحوظ في الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل أهمها ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–1): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1988–2000)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل نمو % Pib	-1.3	-0.1	-0.1	-2.0	-2.2	-0.9	+3.9	+4	+4.5	+5.1	+3.2

إجمالي المديونية الخارجية مليار$	28.4	27.9	26.7	25.74	29.48	31.65	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26
معدل التضخم%	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	5	2.6	0.34

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

–المجلس الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير الظروف الاقتصادية الاجتماعية للسداسي الثاني سنة 2000"، الجزائر، ماي، 2001، ص21.

-CNES, 2006, Rapport national sur le développement humain ,Alger, 2006.

-MEDIA Bank.n: °70, février ,mars 2004, P11-17.

يظهر أن معدل النمو الاقتصادي (مقاسا بالتطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام) قد سجل تحسنا ولو بمعدلات متواضعة، يعود ذلك لارتفاع أسعار النفط والتي تمثل 95% من الصادرات وللتحسن في قيمة الدولار الأمريكي وزيادة حصة الجزائر التي تجاوزت 800 الف برميل يوميا سنة 1996، إضافة للظروف المناخية التي سمحت بتحسن المردود الفلاحي لاسيما عامي 1995 و 1996، أما المديونية الخارجية فقد سجلت مستويات مرتفعة بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 ثم انخفضت تدريجيا، كما سجلت معدلات التضخم تراجعا مستمرا مع نهاية فترة التصحيح وذلك نتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبناة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة، إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية حملت في طياتها مضاعفات سلبية ذات آثار قاسية على الجانب الاجتماعي تظهر من خلال تتبع مسار توزيع الدخل على المستويين الوظيفي والشخصي.

التوزيع الوظيفي :في ظل التوجه الاشتراكي السابق حيث كان يعتمد أغلبية السكان على القطاع العام للحصول على مرتباتهم في شكل دخول إلا أن التحول نحو اقتصاد السوق فرض خوصصة المؤسسات والملكية الخاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وبسبب ضعف مصادر الدخل الفردي فقد أدرجت الدولة تحويلات لرفع الغبن عن الفئات متدينة الدخل ضمن برامج الحماية الاجتماعية وسجلت الفترة 1993–2000 النتائج الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–2): نسب التوزيع الوظيفي لدخول العائلات للفترة (2000/1993) (% من الدخل الكلي)

السنوات / نوع الدخل	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاجور	45.5	44.8	43.3	43.4	43.2	42.6	41	40.9
مداخيل المستقلين	33.8	35.7	37.3	40.4	39	39.5	39.8	39.7

التحويلات	20.7	19.5	19.4	16.2	17.8	17.8	19.2	1.4

المصادر: -تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي سنة 1998 ص 231 .

-تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي السداسي الثاني سنة 2003،ص99.

من خلال الجدول يظهر مايلي:

- تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات: ويعود ذلك لحل المؤسسات العمومية وخوصصتها والتسريح الجماعي للعمال وفق ما يوضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–3): تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994–1997)

السنة / البيان	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20.908	236.300	1004.98	162.175	519.881

Source :Maatouk bellataf , 1998, Algérie quelques effets socio-économiques ,coloque P.A.S et propectives de l'conomie algrienne , ANDR-CREAD, Alger .

إن فشل الإصلاحات في ضبط الاختلالات الواردة في سوق العمل يعود لمحاولة الابقاء على سعر العمل كسلعة في مستويات منخفضة جدا لتدارك ضعف الجهاز الإنتاجي الذي لم يستجب للطلب الاستهلاكي للعائلات ، وصعوبة فتح مناصب العمل وفشل سياسة الحكومة في امتصاص البطالة أدى لارتفاعها الى مستويات غير مشهودة من خلال ما تبرزه النتائج الموالية:

الجدول رقم (3–4) :تطور مؤشر البطالة للفترة (1990–2000)%

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19.76	21.9	24.2	23.57	24.36	28.10	27.49	27.96	25.02	29.94	29.49

المصادر: الديون الوطني للإحصائيات -بنك الجزائر – المجلس الاقتصادي

كما ساهم في الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة تردي الوضع الأمني خلال هذه الفترة وما تعرضت له أغلب المؤسسات من حرق وتخريب أدى لفقدان الكثيرين لمناصب عملهم ليحالوا بدورهم الى البطالة، كما أدت هذه الوضعية اللاأمنية الى عزوف المستثمر المحلي والأجنبي عن الاقبال على الاستثمار في الجزائر رغم التسهيلات والامتيازات الممنوحة ما حد من توسع سوق العمل وحال دون خلق مناصب شغل جديدة [1]، من جهة أخرى فإن هشاشة الأجور ومحدوديتها وثباتها النسبي وإن اعتبر من الشروط

[1]–بن ناصر عيسى، 2003،" مشكلة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، ص217.

الضرورية لصندوق النقد الدولي فقد انعكس بالسلب على القوة الشرائية التي اصطدمت بارتفاع الأسعار رغم استمرار النمو الاسمي للأجور التي انتقلت من 365.9 مليار دج سنة 1993 الى 717.6 مليار دج سنة 1997 أي بمعدل قدره 96%

الجدول رقم (3–5): تطور الدخل الأدنى لمضمون ومؤشرات الاستهلاك للفترة (1990-2000)

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاجر الأدنى المضمون د.ج	1000	1جويلية 2000	1افريل 2500	4000	4000	4000	4000	1ماي 4800	1جانفي 5400	1سبتمبر 6000	6000
مؤشرات أسعار الاستهلاك	117.87	148.38	195.38	235.51	303.91	394.42	468.12	494.92	519.44	532.2	534.97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

أبرزت معطيات الجدول انخفاض القدر الشرائية للمواطنين خاصة الفئات البسيطة منهم بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار بعد تحريرها ورفع الدعم عن المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بداية من سنة 1992، وذلك بالرغم من انتقال الاجر الأدنى الوطني المضمون الى 6 أضعافه في سنة 2000، فحسب دراسة أجراها البنك الدولي حول مستوى المعيشة في الجزائر سنة 1995 تبين أن هناك انخفاضا حقيقيا في القدرة الشرائية للمواطنين خلال الفترة (86-94) بأكثر من 45% ،إضافة لظهور فقراء جدد بسبب تراجع الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنتي 94-96، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد فقدت الأجور حوالي 30 % من قدرتها الشرائية في الفترة (1990-1996) ، عرفت تدهورا مستمرا بـ (10%) سنة 1994 و(0.7%) سنة 1995 وحوالي (35%) سنة 1996 و(0.5%)سنة 1997[1].

-ارتفاع مداخيل المستقلين: وذلك راجع لانفتاح الاقتصاد الجزائري نحو حرية التملك وسن قوانين تشجيع الاستثمار، بمنح امتيازات وتخفيضات وحتى اعفاءات ضريبية من أجل توسعة الأنشطة الإنتاجية وتشجيعها خاصة خارج المحروقات وزيادة تراكم راس الأموال.

-بالنسبة للمداخيل التحويلية: لقد حققت معدلات مرتفعة على العموم وفق سياسة إعادة التوزيع كأحد أوجه تدخل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعود تزايد هذا النوع من المداخيل بسبب توسيع نطاق

[1]–خليل عبد القادر،2008، "محاولة تقييم فعالية الاصلاحيات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2006/1990" ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص457.

الاصلاحات الاقتصادية التي مست كل الجوانب ما استدعى التطرق بتفصيل أكثر حول الجوانب التي مستها التحويلات سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة

الجدول رقم (3–6): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1993–2000)

البيان / السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1–النشاط التربوي والثقافي	5.288	6.570	7.376	8.494	9.514	11.816	13.823	17.728
1–1دعم الطلبة ثانويين وتلاميذ	4.287	5.820	6.626	7.194	8.114	8.816	10.823	13.728
1–2بناء احياء ومطاعم جامعية	1.000	750	750	1.200	1.400	3.000	3.000	4.000
2–نفقات المساعدة والتضامن	47.805	62.217	64.876	70.821	81.028	91.218	87.896	91.248
3–الدعم للحصول على علاج	15.246	18418	21.278	25.537	27.993	28.781	31.445	33.236
4–الدعم للحصول على عمل	2.000	2.200	2.550	2.500	3.000	3.800	6.250	7.900
5–السكن	4.421	6.560	8.692	21.143	23.217	57.800	59.919	70.568
5–1الدعم للحصول على السكن وإعادة الادماج	700	1.500	5.450	14.500	16.000	20.000	16.000	18.500
5–2الدعم للحصول على السكن الاجتماعي	3.721	5.060	3.242	6.643	7.217	37.800	43.919	52.068
6–الدعم الفلاحي	12.330	6.730	4.240	9.200	6.200	6.700	17.200	11.200
7–الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز	3.350	4.000	5.430	4.800	5.900	6.000	6.310	4.500
8–التكلفة الميزانية للإعفاء من TVA للمنتجات الأساسية	3.180	5.460	7.329	5.213	8.086	8.189	13.900	14.178
10–معاشات المجاهدين	10.816	10.749	27.245	32.622	46.092	52.462	61.701	50.800
التحويلات الاجتماعية /الناتج الخام%	7.97	7.61	6.17	5.97	5.97	7.70	7.43	6.73

المصدر: وزارة المالية، شروع قانون المالية لسنة 2001، تقرير تقديمي، أكتوبر 2000، ص 32

إن هذه المعطيات الإحصائية تبرز تعدد نظم الحماية الاجتماعية التي انتهجتها الدولة غير أنها بقيت غير قادرة على احتواء تلك الاثار السلبية لسياسات الاصلاحات الاقتصادية بسبب سوء توزيع وتحديد الفئات المعنية بالمساعدة، وتجب بذلك الإشارة للتوزيع الأولي لنفقات القطاعات الاجتماعية والتي كانت كما يلي:

الجدول رقم (3–7): تطور حصص نفقات التسيير الخاصة بالقطاعات الاجتماعية للفترة (93–97) الوحدة (%)

السنة / القطاع	1993	1994	1995	1996	1997
التربية والتعليم	23	20.8	19.8	19.5	17.5

التعليم العالي والبحث العلمي	/	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة والسكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2

Source :CNES,1998, Rapport su les impacts économiques et sociaux de PAS, alger.

ترتب على انخفاض حصة كل قطاع زيادة في تكاليفها على عاتق الأسر، ومع النمو الديمغرافي المتزايد بمعدل 2.6% خلال الفترة (1990-1998)، وقدر متوسط حجم الاسرة بـ 7 أفراد يمثل من هم دون 15 عاما نسبة 36.2% ،كما ازداد العجز في مجال السكن بمعدل بلغ 7.14 فرد للسكن الواحد وبـ 2.5 شخص عن كل غرفة ، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن هذا التزايد السكاني فرض عبئا ثقيلا وظهر أثره بوضوح على قطاعات الشغل والسكن والتعليم [1].

–التوزيع الشخصي: بما أن الدخل هو مصدر الانفاق والذي ينعكس بصور مختلفة على مستويات المعيشة فلابد من التعرف على نصيب الفرد للفترة (1988-2000) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–8) :تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصب الفرد من الدخل للفترة (1988-2000)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لـ دج(مليار د.ج)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	معدل نمو الناتج المحلي الفردي%	الدخل الفردي (دج)	معدل نمو الدخل الفردي %
1988	208.88	-1.00	-3.71	8037.04	-4.49
1989	211.80	4.40	1.65	8172.77	1.69
1990	213.50	0.80	-1.75	8023.28	-1.83
1991	210.94	-1.20	-3.59	7634.33	-4.85
1992	214.73	1.80	-0.55	7628.34	-0.08
1993	210.22	-2.10	-4.23	7370.89	-3.37
1994	208.33	-0.9	-2.91	7123.79	-3.35

[1]-Mohamed kouidri,1998 ,"crise et appauvrissement en Algérie : essai de conceptualisation et de mesure de la population ,.INSEA ,alger, p7.

1995	216.25	3.80	1.85	7193.85	-0.98
1996	225.12	4.10	2.30	7337.30	1.99
1997	227.59	1.10	-0.51	7345.36	0.11
1998	239.2	5.10	3.54	7651.74	4.17
1999	246.85	3.20	1.76	7751.22	1.30
2000	256.23	3.80	2.41	7870.60	1.54

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول الوارد أعلاه فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا وقد بلغ معدل نموه أدنى مستوى له سنة 1993 أما متوسط معدل نموه للفترة 1988–2000 فقد بلغ 1.73% واتسم توزيع الدخل بالتقلب الشديد نتيجة للانهيار الاقتصادي في الفترة الانتقالية حيث أدى لانخفاض مستمر في نصيب الفرد من الدخل بسبب ضعف مشاركة الأفراد في خلق الثروة الوطنية وهشاشة النمو المحقق، وقد عرف تحسنا في 1996 وعاد الى مستويات قريبة من مستوياتها لسنة 1988.

غير أن التطرق لتطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لا يعكس درجة العدالة الموجودة من مختلف الطبقات ولابد من دراسة نمط هذا التوزيع بما يخدم أغراض تحليل مستوى التكافؤ أو التفاوت في مستوى رفاهية المجتمع باستخدام المقاييس المخصصة لذلك ، بالاعتماد على نتائج المسح حول مستوى المعيشة لسنة 1988 والدراسة التي أجراها الديوان الوطني للاحصائيات سنة 1995 والمسح المتعلق بالانفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2000.

*–توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب الفئات للفترة (1988–2000):يمكن تقييم توزيع الانفاق الاستهلاكي باستخدام عدة مقاييس إحصائية يمكن اشتقاقها ويمثل توزيعه النسبي التراكمي لكل 10% من الأسر أهمها، وبتقديره على مستوى كل فئة من أفراد المجتمع ليعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الانفاق بمراعاة منطقة التشتت و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–9): توزيع الانفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر حسب أعشار السكان للفترة (2000–1988)

الأعشار	1988		1995		2000	
	الانفاق الإجمالي (مليار دج)	نصيب الأسر من الانفاق%	الانفاق الإجمالي (مليار دج)	نصيب الأسر من الانفاق%	الانفاق الإجمالي (مليار دج)	نصيب الأسر من الانفاق%
الأول (الافقر)	5,35	2,58	26,58	2,67	48,52	3,20
الثاني	8,22	3,96	0541,	4,12	70,03	4,60
الثالث	10,24	4,94	52,19	5,24	81,55	5,30
الرابع	12,20	5,92	62,23	6,25	98,28	6,40
الخامس	14,20	6,85	73,19	7,35	114,25	7,50

السادس	16,51	7,96	86,19	8,66	127,90	8,40
السابع	19,33	9,32	102,32	10,27	153,45	10,00
الثامن	23,36	11,27	123,48	12,40	177,13	11,60
التاسع	30,23	14,58	157,73	15,84	222,94	14,60
العاشر (الأغنى)	67,63	32,62	270,89	27,20	437,35	28,40
المجموع	207,41	100	995,85	100	1.531.44	100

Source: -ONS ,1997,Dépenses de consommation des ménages (Resultat issus de l'enquete sur la mesure des niveaux de vie 1995) , donneés statistiques n °247.
-ONS ,2002 ,Les depenses de menages en 2000 ,données statistiques n °352.

بالنظر الى التطور في توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب الفئات فإن هناك تحسنا نسبيا لسياسة إعادة توزيع الدخول في المسحيين المواليين لمسح سنة 1988 حيث:

بمقارنة نتائج مسح سنة 1995 مع سنة 1988 فإن التحسن النسبي حسب التسع أعشار الأولى و قد بلغ متوسط معدل نمو نسبة انفاقها 6,91% بينما لم يحافظ العشر العاشر على وضعه السابق و فقد ما نسبته 16,62% بمعنى أنه تم تحويل القدرة الشرائية من أغنى فئة الى الفئات الوسطى و الدنيا بنسب متزايدة من أدنى السلم الى أعلاه وصولا الى العشر التاسع الذي حقق نموا أقل نوعا ما من سابقيه.

أما بمقارنة نتائج توزيع الانفاق الاستهلاكي لسنتي 2000 و1995 فقد حققت حصة أفقر 50% تحسنا في وضعها حيث بلغ متوسط معدل نموها 7,41% بحيث نصيب الفئة الأفقر كان الأعلى نسبة، وقدرت نسبة الزيادة في معدل نموها ب 19,85 يليه العشر الثاني، بينما لم تستطع الأعشار المتبقية الحفاظ على تحسن وضعها المحقق في سنة 1995، حيث فقدت ما نسبته المتوسطة 5%، يدل هذا التراجع على التحسن النسبي لأثر سياسة إعادة توزيع الدخول من الأغنياء نحو الفقراء.

*معامل **Gini**: قياس معامل جيني للقطاعين الحضري و الريفي بالاستناد الى نتائج التحقيق حول انفاق الأسر المعيشية لسنتي 1988 و 2000 مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–10): تطور معامل جيني حسب المناطق لسنتي 2000/1988.

السنة	المناطق	معامل جيني
1988	المستوى الوطني	0,4036
	المناطق الحضرية	0,3840
	المناطق الريفية	0,4067
2000	المستوى الوطني	0,3690
	المناطق الحضرية	0,3774
	المناطق الريفية	0,3409

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على نتائج الجدول رقم (3–10)

فيما يعتبر بعض الاقتصاديين أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني 40% أو أقل هي دول ذات عدالة مقبولة في التوزيع فإنه طبقا للنتائج الواردة أعلاه فإن نسبة العدالة مست 63% من الأسر في سنة 2000 وبذلك حققت تحسنا نوعا ما بعدما كانت 59% في سنة 1988 غير أن هذا التحسن مس بصفة أكبر المناطق الريفية حيث انخفضت نسبة التفاوت بـ 6% بعدما كانت تعاني من تفاوت حاد بينما في المناطق الحضرية سجلت انخفاضا نسبته 1,7% عما كانت عليه سنة 1988.

هذا الانقلاب في الموازين ونقل التفاوت الذي كان متفشيا في الأوساط الريفية حسب نتائج سنة 1988 الى الأوساط الحضرية مرده للنزوح الريفي وظاهرة الهجرة التي فرضتها سنوات التسعينيات بسبب تردي الوضع الأمني ، ما أدى لزيادة حدة الفقر في المدن وانتشار المشاكل أخرى مرتبطة بالتلوث و الاكتظاظ و الضغط على المرافق العامة وانتشار البيوت القصديرية وغيرها ،وبالرغم من جهود الدولة لانهاء العزلة عن المناطق الريفية بعد تحقيق الاستقرار الأمني وبرامج الدعم المباشر والمساعدات المالية للنهوض بالنشاط الزراعي وتربية المواشي ما أدى لتحسن الأوضاع وخفض درجة اللامساواة بينهم.

*معامل كوزنتز:بالاستعانة بالقيم الواردة في الجدول رقم (3–10)حيث تظهر النسب المئوية للانفاق حسب الفئات العشرية فتم حساب معامل كوزنتز و النتائج فيما يلي:

الجدول رقم (3–11): تطور معامل كوزنتز للفترة 2000/1988.

السنوات	معامل كوزنتز
1988	0,3161
1995	0,2856
2000	0,2744

يتحقق التوزيع العادل وفق هذا المعامل لما يحصل كل عشير من السكان على عشير مماثل له من الانفاق الاستهلاكي وقد أوضحت نتائج الإحصاءات أن هناك تحسنا في التوزيع بين سنتي 1988 الى سنة 1995 فقد انخفض معدل التفاوت بما نسبته 9,64-% و آخر بين سنتي 1995 و2000 قدر بـ 3,92-%.

*منحنى لوانز: يبين الشكل رقم (**3–1**) تدهورا في توزيع الانفاق حيث أن منحنيات لوانز بعيدة عن خط العدالة المطلقة و إن كان قد عرف تحسنا في سنتي 1995 و 2000 مقارنة بنسبة 1989.

الشكل رقم (3–1):منحنى لورانز لسنوات 1988–1995–2000

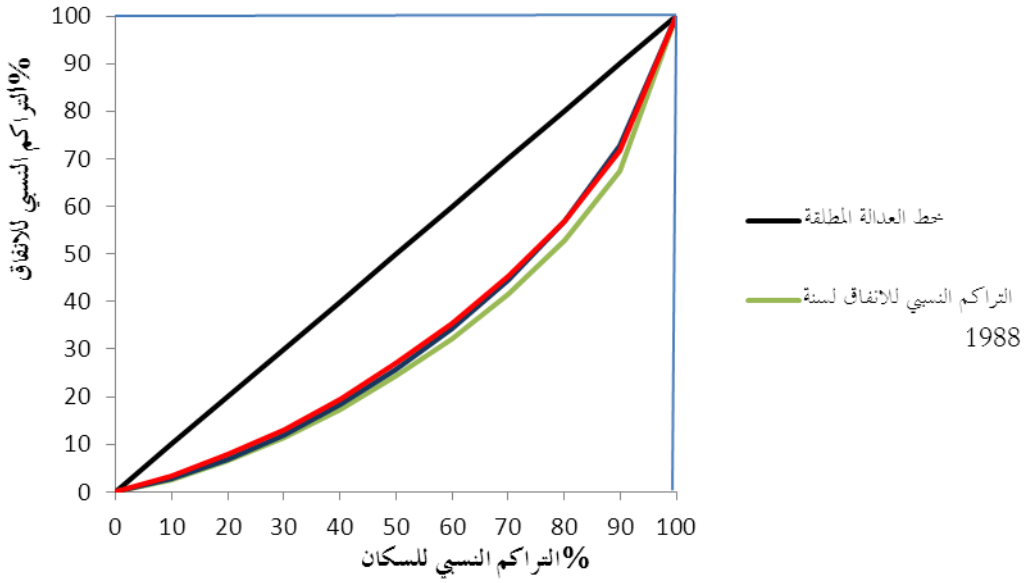

من المنحنيات البيانية أعلاه نجد أن انفاق أغنى 10% من الجزائريين لسنة 1988 يفوق نظيره الأفقر بـ 12 ضعفا بينما انخفض سنة 1995 الى 10 أضعاف و في سنة 2000 الى 9 أضعاف (8,93) ، بينما ينفق نصف السكان ربع الانفاق الكلي تقريبا و إن كان قد انخفض من حدود 32,62% سنة 1988 الى 28,4 % سنة 2000 ، كما أنه اذا اتجهنا تنازليا وإلى غاية الفئة السادسة نسجل انخفاضا في الانفاق الاستهلاكي للأسر مقارنة بسنة 1995 لكنه يبقى مرتفع عن ما سجل سنة 1988 ما انعكس بتحسن طفيف لصالح الفئات الخمس الأدنى في التوزيع.

الفرع الثاني: تشخيص الفقر في الجزائر قبل سنة 2000.

قبل التطرق للمؤشرات الرقمية فإنه غالبا يطرح التساؤل حول مصداقية الأرقام المتداولة لدى مختلف الهيئات الوطنية والدولية بحيث وكما سبق الذكر فقد طلت عملية قياس الفقر إشكالية مطروحة تتعلق بالمنهجية أو المقاربة المستخدمة في القياس من جهة وبالمعطيات المعتمدة في الدراسة وطبيعة مصدرها من جهة أخرى.

المقاربة النقدية الكلاسيكية هي المعتمدة في الجزائر وهي ذاتها المستخدمة من قبل البنك الدولي بالاعتماد في بيانات الاتفاق الاستهلاكي والدخل للأسر لتحديد عتبة للفقر كما جرى في مختلف الدراسات السابقة والتي هي عبارة عن خط الفقر الغذائي وخطي الفقر الأدنى والأعلى، وتجب الإشارة الى أن مصادر البيانات الإحصائية المستخدمة لقياس الظاهرة في الجزائر محدودة تمثلت في التحقيقات الميدانية لمستوى معيشة الأسر (من خلال الانفاق الاستهلاكي لسنتي 1988 و2000)، الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للاحصائيات سنة 1995 بطلب من البنك الدولي ،والدراسة التي أعدت بالتعاون بين العدالة بين الوكالة الوطنية

لتهيئة الإقليم ANAT والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (PNUD) ووزارة التضامن الوطني والتي أفرزت عن وضع بطاقة جغرافية للفقر في الجزائر سنة 2000.

– مستويات الفقر في الجزائر قبل سنة 2000: لقد اعتمدت الدراسات السابقة لسنوات (1980–1995–2000) القياس المطلق لتحديد خط الفقر واستخدمت في تحليلها ثلاثة مؤشرات هي معدل الفقر ،مؤشر فجوة الفقر، مؤشر شدة الفقر وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–12): تطور مؤشرات الفقر في الجزائر لسنوات (1988، 1995، 2000)

السنة / البيان	النوع	1988			1995			2000		
		حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
خط الفقر دج	SA	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
الفرد/ السنة	SPG	2771	2809	3225	14706	14946	18999	19794	19692	19751
معدل الفقر P0	SA	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7	2,9	3,4	3,1
%	SPG	4,8	11	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
توزيع الفقر %	SA	24,8	75,2	100	31,3	68,7	100	54,9	45,1	100
	SPG	28,2	71,8	100	31,1	68,7	100	49,5	50,5	100
فجوة (عمق)	SA	0,2	0,6	0,4	0,4	1,0	0,7	0,44	0,54	0,5
الفقر P1 %	SPG	0,3	1,1	0,7	1,0	2,5	1,7	2,16	2,85	2,5
درجة الفقر	SA	10,5	11,5	11,1	11,1	12,8	12,3	15,2	15,9	15,5
P1/P0%	SPG	6,2	10	8,6	11,2	12,9	12,1	20,9	19,4	20,2
شدة الفقر P2	SA	0,1	0,3	0,1	0,1	0,4	0,2	0,12	0,14	0,13
%	SPG	0,1	0,5	0,3	0,4	1,0	0,7	0,69	0,86	0,76
عدد الفقراء	SA	210	639	850	504	1104	1611	523	429	952
بالآلاف	SPG	532	1353	1885	1274	2739	3986	1842	1876	3719

المصدر: Commissariat de la planification et prospective ,2004 ,la pauvreté en Algérie ,Alger ,p13

SA :seuil de la pauvreté alimentaire. **SPG** :seuil de la pauvreté générale.

وفق معطيات الجدول رقم (**3–12**) تم تسجيل الملاحظات التالية :

*__خطوط الفقر__: من خلال حد الفقر الغذائي وحدي الفقر الأعلى والأدنى وجب التمييز بين:

–عتبة الفقر الغذائي: التي هي عبارة عن خط فقر مطلق و مدقع بحيث يحتسب على أساس مستوى الانفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا و هو ما يقابل حوالي 2100 حريرة للفرد ، وقد قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن الفرد من الحصول على هذا الكم الحريري بـ 2172 دج /للفرد/السنة وفق احصائيات 1989، وارتفعت الى 10943 دج للفرد/السنة عام 1995 ثم الى 13905 دج/ السنة عام 2000، مع ملاحظة ارتفاع هذا الحد في الأوساط الريفية

مقارنة بالحضرية حيث بلغت نسبة الفقر المدقع 3,6% على المستوى الوطني يشكل قاطنو الأرياف منها مانسبته 24,8% حسب احصائيات 1987 ، لتعرف ارتفاعا الى 5,7% سنة 1995 و يشكل منها فقراء الأرياف نسبة 31,3% ثم انخفضت الى نسبة 3,1% سنة 2000 وارتفعت نسبة فقراء الأرياف الى 54,9%.

– حد الفقر الأدنى (عتبة الفقر العام): يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى لتضاف الى خط الفقر الغذائي لنحصل على خط الفقر الأدنى المقدر بـ 2791 دج/الفرد عام 1988 وحوالي 14827 دج/للفرد السنة عام 1995، و بـ 19751 دج/الفرد سنة عام 2000 [1]، باستخدام هذا الخط نجد نسبة الفقراء في الجزائر انتقلت من 8,1% عام 1988 الى 14,1% عام 1995 ثم انخفضت الى حدود 12,1% سنة 2000 من مجموع السكان، أما باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لـ 1 دولار فقد بلغت نسبة السكان الفقراء 1,9% عام 1988 لتنزل الى 0,8 عام 2000 ما يمثل انخفاضا الى أقل من النصف خلال 10سنوات ما يعني التقدم نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الانمائية للألفية قبل أوانه [2].

–حد الفقر الأعلى : يأخذ هذا الخط في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، وحسب تقديرات ONS فقد تحددت عتبة الفقر لسنة 1995 بـ 18191 دج للفرد السنة في حين أنها حددت عام 1988 بـ 3125 دج للفرد/السنة ، هذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخيلها.

***نسبة الفقرP0** Incidence de la pauvreté : يدعى هذا المعدل بالمؤشر الرقمي لأنه يقيس مدى انتشار الفقر بين أوساط المجتمع، و من خلال معطيات الجدول رقم (**3–12**) وحسب خط الفقر الغذائي وخط الفقر العام فيلاحظ أن معدلات الفقر في الجزائر قد بلغت مستويات مرتفعة سنة 1995 مقارنة بسنتي 1988 و 2000، وقد عرفت أدنى انخفاض لها سنة 2000 ومرد ذلك للأزمة الاقتصادية و المالية التي مرت بها البلاد من جهة و لنتائج برامج مكافحة الفقر من جهة أخرى ، كما يلاحظ أن الفقر ظاهرة ذات طابع ريفي أكثر منها حضري وذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]-Commissariat général de la planification et de la prospective ,2004 ,¨la pauvreté en Algérie¨ ,p13
[2]-Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP) , étude LSMS 2005 ,alger /site web :www.ceneap.d2 PDF /devlrum.pdf

الشكل رقم (3–2): تطور الفقر في القطاعين الحضري والريفي

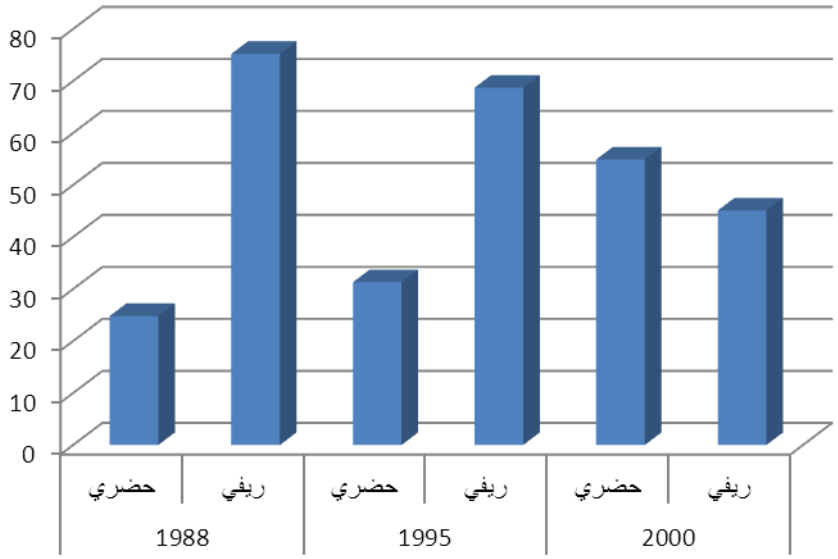

*فجوة/عمق الفقر**P1** Ecart /profondeur de pauvreté: من خلال الجدول رقم (**3–12**) فقد سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر باستخدام خط الفقر الغذائي SA ارتفاعا حيث بلغ نسبة 0,4% في 1988 و0,7% في 1995 لينخفض في سنة 2000 فيسجل حوالي 0,5% ،أما إذا أخذنا بعين الاعتبار خط الفقر الأدنى فقد عرفت فجوة الفقر ارتفاعا خلال سنوات 1988،1995، 2000 حيث بلغت 0,7%،1,7%، 2,5% على التوالي ،كما سجل المؤشر $P1/P0$ تزايدا سواءا بحسابه على أساس خط الفقر الغذائي أو خط الفقر الأدنى ما يعني أن الفقر زادت درجته وان كان عدد الفقراء انخفض أي زاد ابتعاد الفقراء عن عتبة الفقر، كما تجب الإشارة أن عمق الفقر أكثر في المناطق الريفية منها بالمناطق الحضرية.

*شدة الفقر **P2** Sévérité de pauvreté : يعبر هذا المؤشر عن التفاوت الموجود بين الفقراء، فكلما كان التفاوت في الانفاق مرتفعا كلّما كان الفقر أكثر حدة على الفقراء أدنى سلم التوزيع ذوي الإنفاق المنخفض، وباستخدام خط الفقر الغذائي فقد عرفت شدة الفقر ارتفاعا من 0,1%سنة 1988 الى 0,2% سنة 1995، لتنخفض سنة 2000 الى 0,13% ، أما باستخدام خط الفقر الأدنى فقد عرفت ارتفاعا متواصلا مما يعني زيادة التفاوت بين الأسر الفقيرة، و يزداد ذلك بصورة أكثر حدة في المناطق الريفية مقارنة بالحضرية.

–خريطة الفقر الجزائر:

كلفت الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT باعداد بطاقة جغرافية للفقر في الجزائر بالتعاون مع وزارة التشغيل والتضامن الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي PNUD في ماي 2001، وشكل هذا العمل أداة مرجعية تسمح بتعميق فهم الظاهرة

لتقييمها و التعرف على مدى انتشارها وشدتها، كما أنها تمثل توحيدا لجهود القضاء على الفقر المدقع من خلال وضع سياسات موجهة للتنمية الشاملة و المستدامة حسب خصوصية كل منطقة.

*أسس إعدادها: إن إعداد خريطة للفقر من شأنه الالمام و بطريقة أفضل بمظاهر الفقر و آثاره، خاصة صعوبة الوصول للخدمات العامة على المستوى المحلي بصفة معمقة أكثر، وتحديد خصوصيات هذه البلديات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة الفقر وتخفيف معاناة هؤلاء الفقراء[1].

و قد اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصادر إحصائية تمثلت في الإحصاء العام للسكان و السكن لسنوات 1988–1998 ، دراسات وزارات التربية و التعليم، الصحة و السكان، الداخلية و الجماعات المحلية إضافة لبيانات البنك الدولي التي هي الأخرى ارتكزت على دراسة للديوان الوطني للاحصائيات لسنة 1995 حول مستوى المعيشة في الجزائر، واتخذت هذه الدراسة من البلدية كوحدة إحصائية وشملت القطر الوطني بأكمله (1541 بلدية) وتطرقت الى مختلف أشكال الفقر في المجالات التي تمس المواطن بصفة مباشرة و هي ذاتها المجالات التي يقاس من خلالها مستوى التنمية البشرية كالتعليم، الصحة، السكن إضافة لوضعية البلديات و ثرواتها للكشف عن امكانياتها في الاستجابة وتلبية الحاجيات الأساسية لسكانها.

كما ارتكزت الدراسة على 40 نوع من المعطيات و بإدماجها مع 18 مؤشرا من شأنه أن يعطي صورة واضحة حول الحقيقة السوسيو–ديمغرافية للبلديات من جهة و امكانياتها الماليةمن جهة أخرى للحصول على مؤشر الفقر الإجمالي و قد شخصت مجالاته وفق ما يلي:

–التعليم: عن طريق الاعتماد على معدل التمدرس، معدل الأمية، نسبة التلاميذ الذين تبعد عنهم المدارس بـ 3 كلم فما فوق، معدل عدد التلاميذ في القسم الواحد.

–السكن: من خلال نسب السكنات الهشة و الآيلة للسقوط، معدل عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة، معدل الربط بالكهرباء وبقنوات صرف المياه، معدل الحصول على مياه الشرب.

–الصحة: بالتركيز على معدل وفيات الوضع والأطفال دون سن الخامسة، نسبة توفر المرافق الصحية، معدلات الوفيات بين النساء عند الولادة.

[1] –وداد عباس، مرجع سبق ذكره، ص161.

-ثروة البلدية: لغياب معطيات حول الدخل والتشغيل تم الاعتماد على مؤشر ثروة البلدية الذي يمكن حسابه من الإيرادات الجبائية للبلدية حيث تعتبر فقيرة إذا كان نصيب الفرد وفق هذا المؤشر أقل من 500 دج/السنة، وقد تم تصنيفها ضمن ثلاثة مستويات الأول لأقل من 100 دج والثاني ما بين 100 و 300 دج أما الثالث محصور ما بين 300 و500 دج.

* النتائج توصلت هذه الدراسة الى تحديد مجموعات البلديات مصنفة وفق حالتها الاتية:

-الفئة الأولى: تضم 178 بلدية تعد الأكثر فقرا بدلالة المؤشرات الأربعة بنسبة تعادل 11,55%

-الفئة الثانية: تضم 244 بلدية تعتبر في حالة متوسطة بنسبة تقارب 15,83 %من مجموع البلديات

-الفئة الثالثة: تضم 1119 بلدية تتميز بوضعية ملائمة نسبيا تعادل 72,62 %.

مع الإشارة الى أن نتائج القياس وفق المؤشرات السابق ذكرها كانت على النحو الموالي:

-مجال التعليم: سجل وجود 98 بلدية في حالة سيئة تجمع 973.555 نسمة

-مجال الصحة:سجل وجود 168 بلدية في حالة سيئة جمعت 3.505.411 نسمة

-مجال السكن:سجل وجود 229 بلدية في حالة يرثى لها ضمت ما يقارب 2.262.036 نسمة

-مجال امكانية وثروة البلديات :سجل وجود 967 بلدية في حالة سيئة تضم حوالي 11.293.589 نسمة

إن تحديد جيوب الفقر في الجزائر وتوزيعها الجغرافي وفق ما خلصت اليه نتائج الدراسة موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–3) :التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر

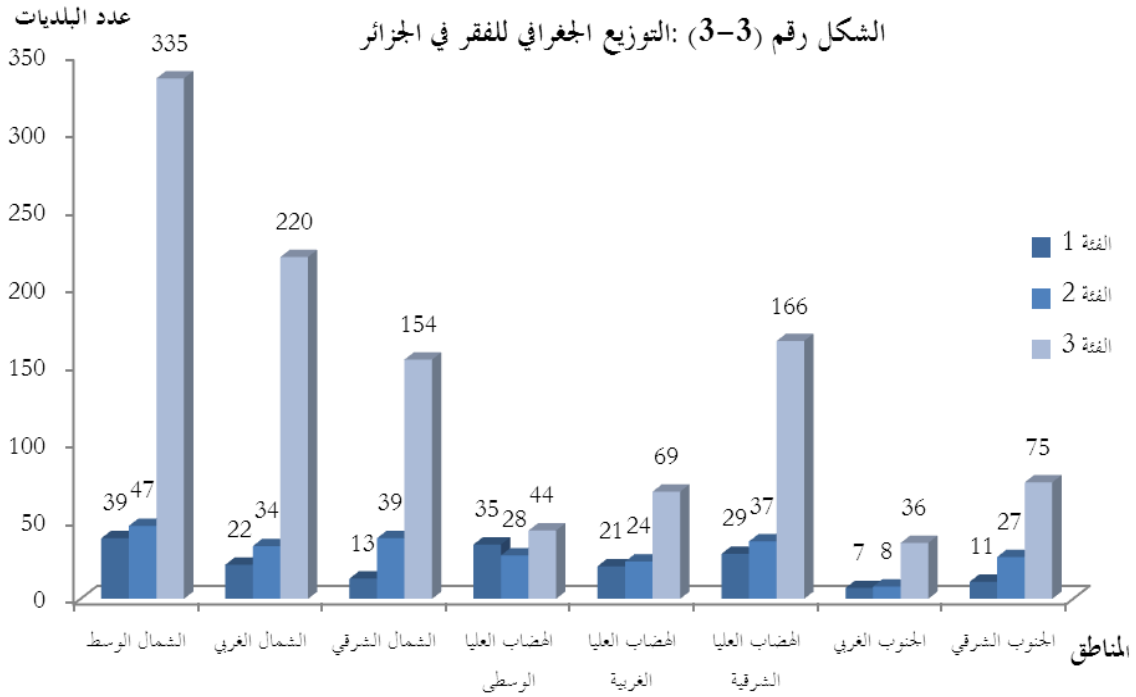

يتضح أن الفقر ينتشر بحدة في مناطق الهضاب العليا حيث توجد بها 85 بلدية فقيرة فقرا مدقعا بنسبة 47.75% من البلديات الفقيرة تليها منطقة الشمال بشقيه الغربي والشرقي بنسبة 41.57% من مجموع البلديات الفقيرة وتبقى الفئات الريفية الأكثر نصيبا في الحرمان، كما أكدت الإحصائيات إلى كون نسبة الفقر تتوزع بين القطاعات بشكل متفاوت [1]حيث أوسع شريحة تعمل بالقطاع الفلاحي وتمثلت أهم خصائص البلديات الفقيرة في تموقعها في السهوب والمناطق الريفية والجبلية، حجمها الصغير وقلة مداخيلها ،عدم توفرها على الشروط الضرورية للإسكان، انتشار الامية وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي أو عدم التمدرس كما أن العائلات الممتدة مستقرة بالبلديات الفقيرة، غير أنه أُخِذ على هذه الدراسة[2]التركيز على مؤشرات قياس مستوى التنمية البشرية دون تحليل الدوافع الأساسية للوقوع في دائرة الفقر حيث لا يكفي تحديد عوامل انتشار الفقر فقط بل لا بد من قياس الأهمية النسبية لأثر هذه العوامل وأوزانها للإحاطة بطبيعة الظاهرة ،إضافة لربط مفهوم الثروة بالدخل والحواصل الممولة من طرف الدولة والموجهة إلى هيئاتها المحلية على شكل إيرادات أو إعانات لتغطية نفقات عمومية وخدمات محلية مختلفة، بالرغم من أن مفهوم الثروة المطلق يرتبط بالدخل المحقق من قبل الأشخاص المقيمين سواءا كانوا طبيعيين أو معنويين والتركيز على مفهوم الفقر البشري أكثر من تحليل الفقر المادي وذلك بتحليل الخدمات المقدمة من قبل الدولة والهياكل القاعدية،كما اتسم التحليل بالطابع الكلي .

المطلب الثاني: مسار البرامج الاقتصادية ونتائجها للفترة 2000–2015

مع مطلع الألفية الثالثة سعت الحكومة للحفاظ على التوازنات اقتصادية المحققة والقضاء على الآثار الاجتماعية وذلك لضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بتحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانات المحلية للإنتاج وتجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر ثلاث مخططات لدعم الإنعاش ثم النمو الاقتصادي، واذا كان المخطط الأول تمهيديا للفترة (2001–2004) وعرِف تحت تسمية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي واعتمد مقارنة كينيزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني خماسي ما بين 2005–2009 يعد تكميليا لدعم النمو ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه مخطط خماسي سمي ببرنامج توطيد النمو ما بين 2010 / 2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية.

---

[1]-Ceneap et PNUD,2006,"niveau de vie et mesure de la pauvreté eu Algérie", rapport final:synthése,alger,p10

[2]–عبد الله الحرتسي، 2014، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 155.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

اعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحيات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الانفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني

– أهدافه: يستهدف في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5% و6% ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، انعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية، و مجمل هذه القنوات يمكن من خلالها التوصل للأهداف الرئيسية التالية وهي:

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة

-خلق مناصب عمل والحد من البطالة

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية[1].

وفي هذا الاطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع وتتمثل هذه المعايير في:

-استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.

-إعادة تأهيل وصيانة المشاريع القاعدية.

-مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.

-توفير وسائل وامكانيات الإنجاز خاصة المحلية منها.

-الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهدف البرنامج والجاهزة للشروع فيها.

– مضمونه: خصص للبرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وعمليات إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا، وهو برنامج ضخم مقارنة باحتياطات الصرف المسجلة لسنة 2000 والمقدرة بـ 11,9 مليار دولار،وقد خصصت المبالغ السنوية للقطاعات وفق ما يلي:

الجدول رقم(3–13): التقسيم القطاعي للمبالغ المالية المخصصة سنويا لبرنامج PSRE (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية%

[1]-Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001- 2004 , les composants du programme , p4.

الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,4	38,8
الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,6	15,0	0	0	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر – السداسي الثاني 2001، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي CNES، ص87.

يظهر من الجدول تركز مخصصات البرنامج في السنتين الأولى والثانية من فترة تنفيذه الى رغبة الدولة في تسريع وتيرة ذلك لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي خلال أقصر مدة ممكنة، ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، كما يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الاشغال الكبرى برغبة السلطات العمومية تدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، و الوعي بدوره في التنمية الاقتصادية وتأثيره على باقي القطاعات إضافة الى التكلفة الكبيرة لمشاريعه ،أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فيرجع حرص الدولة على تخصص 40% من قيمة البرنامج الى أهمية التنمية المحلية في خلق الثروة ،كما أن التنمية البشرية تتطلب جهودا كبيرة في مختلف مجالاتها، و قد رصد قطاعي الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات مبالغ مهمة نظرا للأهمية الكبيرة للفلاحة واطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية، وتم التركيز على عدم الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها التنافسية، وبخصوص عدد المشاريع التي تضمنها برنامج الإنعاش فقد بلغ 16023 مشروعا تم تقسيمها على النحو التالي:

الجدول رقم(3–14): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاع	عدد المشاريع	القطاع	عدد المشاريع
الري والفلاحة والصيد البحري	6312	اشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
السكن والعمران والأشغال العمومية	4316	اتصالات، صناعة	623
التربية والتكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	1369	صحة بيئية، نقل	653
هياكل قاعدية شبابية وثقافية	1296	الحماية الاجتماعية	223
		الطاقة، الدراسات الميدانية	200

المصدر: تقرير حصيلة برنامج الإنعاش الاقتصادية، مصالح رئاسة الحكومة

وقد اتبعت الدولة الاستراتيجية التمويلية القطاعية التالية:

1–**الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية**: بغرض تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والاجنبي و خلق مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة والرفع من مستويات المعيشة فقد كانت مخصصات هذا القطاع موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية:

–تجهيزات الهياكل: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، وقدرت مخصصات هذا البرنامج بـ 142,9 مليار دج والذي يهدف الى خلق حوالي 248.800 منصب منها 102.800 منصب عمل دائم ويشمل منشآت الري والسكة الحديدية والأشغال العمومية والاتصالات وتهيئة مدنية بوغزول.

–تنمية المناطق الريفية: بصدد تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا بتكلفة اجمالية بلغت 67,6 مليار دج موجهة منها 6,1 مليار دج للمشاريع التي تعنى بالبيئة والمحيط وهذا خارج مشاريع التنمية المحلية، و 16,8 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا والجنوب من خلال مشاريع الربط بالغاز إضافة الى تخصيص مبلغ 9,1 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط بها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط على المدن وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي.

–السكن والعمران: بفرض تحسين ظروف معيشة السكان خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغا بقيمة 35,6 مليار دج لذلك منها 25,1 مليار دج لبناء السكنات الحضرية والريفية و 10,5 مليار دج لتهيئة الاحياء السكينة وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات السكان وتعزيز الاطار المعيشي لهم من جهة وخلق مناصب شغل من جهة أخرى

2–التنمية المحلية والبشرية: لقد سعت الدولة إلى تحسين وتيرة النشاط الاقتصادي ورافقتها بإجراءات وتدابير كفيلة بخلق ديناميكية على المستوى المحلي وتشمل مختلف النقاط المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لأفراد المجتمع في اطار التنمية البشرية، وعلى هذا الأساس فقد وزعت مخصصات البرنامج الى ثلاثة أقسام رئيسية:

-برنامج التنمية المحلية :استهدف برنامج دعم الإنعاش في هذا الجانب الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين والتحسين النوعي للخدمات المقدمة والعمل على توفير الاطار اللائق لتحسين الحياة اليومية وخلق الظروف المساعدة على احداث التنمية من خلال برامج بلدية تشجيع التنمية المحلية وتساعد رجوع المواطنين الريفيين الى مساكنهم والمحافظة على التوازن الاقليمي بمراعاة خصائص كل منطقة ، وشملت مجالات الري ،البريد والمواصلات، الاشغال العمومية والمنشآت الإدارية لخلق حوالي 50.750 منصب عمل منها 9.900 منصب دائم موزعة على مختلف الفروع.

-التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج لدعم الجهود الرامية للحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فقد خصص له 17 مليار دج موجهة الى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية والكثافة العمالية لخلق 7000 منصب عمل والعمل على تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل بغلاف مالي قدره 9,3 مليار دج وتأطير سوق العمل، إضافة لتقديم المناخ لذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والمحرومين من خلال مخصصات مالية للحماية لاجتماعية مقدارها 7,7 مليار دج للحد من تفاوت الدخول.

-التنمية البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ 90,2 مليار دج إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال اصلاح وتطوير التعليم والتكوين والاهتمام بالجانب الصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وترقية المعرفة وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية التي لها علاقة مباشرة بتنمية رأس المال البشري ومن ثم إتاحة فرص توظيف متنوعة ذات الدخل العالي، وهي بذلك تتوقع استحداث 13.680 منصب عمل موزعة على القطاعات التي يشملها البرنامج وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–15): المخصصات المالية للقطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9,5	7,45		26.95
التكوين المهني	4,4	3,1	2,1		9,5
التعليم والبحث العملي	18	9,4	6,5		33,9
الصحة والسكان	2,8	4,6	0,3		7,8
الاتصال والثقافة	1,4				3,67
الشؤون الدينية	4,5			3,5	8,0
	1,5				11,5
المجموع:	39,4	29,9	17,34	3,5	90,2

Source :Services du chef du gouvernement , le plan de la relance économique 2001 – 2004 , les composants du programme p 9-10.

3–دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: يندرج في إطار مسعى الدولة لرفع الطلب الداخلي وزيادة الصادرات من المنتوجات الزراعية والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة، الحد من النزوح الريفي وتدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية، تهيئة الوانئ وتوفير المعدات الضرورية والمخازن وقد رصد ما قيمته 65,4 مليار دج وزعت كما يلي:

–البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: خصص له مبلغ 55,9 مليار دج وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه أواخر سنة 2000 ويتمحور حول:

–تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

–إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل احسن بظاهرة الجفاف في اطار اجراء خاص.

–حماية الاحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.

–حماية النظام الرعوي وتحسين المرض العلفي

–مكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

ووزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 53.4 مليار دج ، والصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية 0.2مليار دج ، وصندوق ضمان المخاطر الفلاحية 2.28 مليار دج،كما يتوقع استحداث 330.000 منصب عمل من خلال هذا البرنامج، منها 230.000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي و 100.000 منصب عمل خاص بعمليات حماية السهول والأحواض المائية

–البرنامج الخاص بالصيد البحري: خصص له ما قيمته 9,5 مليار دج، وانطلق تركيز السلطات العمومية على هذا القطاع على اعتبار أنه لم ينل الاهتمام اللائق به بالرغم من أهميته التي يكتسيها في عملية خلق الثروة وتوفير مناصب العمل والامكانيات الطبيعية المتوفرة ،وعليه تم التوجه بالخصوص لـ:

–دعم القطاع والموارد الصيدية من ناحية زيادة عدد سفن وقوارب الصيد وصيانتها، وكذا مستلزمات عملية الصيد والشروط الملائمة للعمل وتسويق المنتجات والنقل والتبريد وتثمين الأسعار

–دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع وتقديم التسهيلات الضريبية لها وتطوير الاطار التشريعي بما يساهم في زيادة الإنتاج

–تعزيز الموارد المالية للصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات

-تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وفتح فروع لها في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

-معالجة ديون الصيادين المستفيدين من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية وبرنامج الشراكة الأوروبية

4-دعم الإصلاحات: يتطلب ضمان نجاح ما أقرته السلطات من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وبحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في اقتصاد السوق وإرفاق ذلك ببعض الاصلاحات لتهيئة الظروف المساعدة والداعمة للجانب المالي والإداري سميت بالسياسات المرافقة، وقد تضمنت اصلاح القطاع المالي المواصلات والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار واجراءاته مثلما هو مبين فيما يلي:

الجدول رقم(3-16):المخصصات المالية للسياسات المساندة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
-عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
-صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	0.5		22,5
-تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	5	5	2
-صندوق ترقية مناقشة الصناعية	0,3	1	0.5	0.4	2
-أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,56

المصدر:ملف دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، ص18.

-نتائج تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي: لم يكن هذا البرنامج ليحل كل المشاكل العالقة والمسجلة في مختلف المجالات لكن من الطبيعي جدا أنه من شأنه أن يخفف من الانعكاسات السلبية لأزمات عميقة ويخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية، فالانعاش المكثف للتنمية الاقتصادية لسنوات 2003–2004 وما رافقه من استعادة الأمن عبر ربوع البلاد قد تجسدت نتائجه على عدة أصعدة.

1-أهم المؤشرات الاقتصادية والتوازنات العامة الكلية: يظهر جليا أثر تطبيق هذا المخطط على المؤشرات الاقتصادية والتوازنات المالية وعلى الخصوص فيما يلي:

الجدول رقم(3-17): أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال 2001- 2004

التعيين	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل نمو الناتج المحلي(%)	2,6	4,7	6,9	5,5
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,0	5,2	5,9	6,2
نصيب الفرد من الناتج المحلي(دولار)	1779	1783	2088	2553
تعداد السكان (بالمليون نسمة)	31,59	31,99	32,39	32,81
معدل النمو السنوي للرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك	4,2	1,4	2,6	3,6
حجم الاستهلاك العام (مليار دج)	624,6	700,4	777,5	847,5
حجم الاستهلاك الخاص(مليار دج)	1847,7	1988,0	2124,9	2358,0
حجم الاستثمار الصافي (مليار دج)	23,7	24,4	24,0	24,1
حجم الاستثمار العام (مليار دج)	8,4	10,8	10,8	10,5
حجم الاستثمار الخاص (مليار دج)	15,3	14,4	13,2	13,6
حجم الادخار الوطني (مليار دج)	1770,8	1812,7	2356,0	2865,0
معدلات الفائدة الإسمية على الاقتراض(%)	9,5	8,5	8,0	8,0
معدلات الفائدة الاسمية على الايداع (%)	63	53	53	25
رصيد ميزان المدفوعات	6210	3660	7469	9251
متوسط معدل الصرف المرجح دج/دولار	77,26	79,6	77,39	72,06
متوسط معدل الصرف المرجح دج/أورو	69,20	75,30	87,42	89,6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25,58	22,52	23,52	22,15
معدل التضخم	4,22	1,41	2,58	3,56

من اعداد الباحثة: اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات ، نتائج وأرقام 2002- 2004، رقم 35، ص4

Banque d'Algerie , ¨Rapports annuel de la banque d' Algérie 2005, p 174

Data world بيانات عن موقع البنك الدولي

banque.org

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تحسنا في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي 4,8% وقد سجل أعلى مستوى له سنة 2003 بـ 69% لكنه تراجع الى 5,2%سنة 2004، كما أن معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001–2004 قدر بـ 1,2% ، هذه النتائج انعكست على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي عرف ارتفاعا متواصلا في ظل تزايد سكاني بنسبة 1,25%سنويا، أمّا من ناحية الاستهلاك فقد شهد ارتفاعا مستمرا طوال الفترة المعنية سواء كان عاما أو خاصا، ومن جانب الاستثمار فهناك تزايد في حجم الاستثمار الصافي والذي يرجع بالأساس لتزايد الاستثمار العام بمتوسط زيادة سنوية قدرت بـ 10% من إجمالي الناتج المحلي، أما الاستثمار الخاص فقد انخفض تدريجيا مع انخفاض متتالي لأسعار الفائدة مع تزايد الادخار الوطني وتراكمه لارتفاع مداخيل الجباية البترولية ،كما أن التوازنات الاقتصادية

الكلية قد استرجعت فحققت الجزائر احتياطات صرف قدرها 39,9 مليار دولار وهي في تزايد مستمر وبالمقابل فقد انخفضت الديون الخارجية الى 22 مليار دولار،كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج الى 911 مليار دج في سنة 2003، وحقق ميزان المدفوعات رصيدا إيجابيا قدر بـ 9,6 مليار دولار، كما أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا متزايدا ويرجع ذلك الى تزايد حجم النفقات العمومية لهدف تحقيق التنمية إضافة للزيادات الحاصلة على مستوى الأجور.

2-معدلات النمو القطاعية:تبرز مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادية من خلال التوزيع التالي:

الجدول رقم(3-18):توزيع معدلات النمو القطاعية للفترة (2001-2004) الوحدة%

القطاع	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3
الفلاحة	13,2	1,3	19,7	3,1
المناجم	2,8	6,1	0,6	1,0
الطاقة والمياه	5,0	4,3	6,6	5,8
صناعات مصنعة	1,0	1,0	3.5	1,3
صناعات القطاع الخاص	3,0	6,6	2,9	2,5
بناء واشغال عامة	2,8	8,2	5,5	8,0
خدمات خارج الإدارات العامة	3,8	5,3	4,2	7,7
خدمات الإدارات العامة	4,0	3,0	4,5	4,0
حقوق وضرائب على الواردات	4,8	16,7	2,3	10,2

Source: Banque d'Algérie ,¨rapport annuel de la banque d'Algérie 2005¨,p176.

التحليل المفصل لمعطيات الجدول أعلاه يظهر أن المعدل المتوسط لنمو قطاع المحروقات شهد تباطئا حيث عرف ارتفاعا بين 2001 الى 2003 وانخفاضا حادا في 2004 لتذبذب أسعار البترول حيث يمثل هذا القطاع أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فهو المحدد الأول للنمو الاقتصادي، القطاع الفلاحي هو الآخر حقق على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا بالرغم مما رصد له من مخصصات، وذلك راجع بالأساس الى الظروف المناخية واستقرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 8,25%، أما قطاع الأشغال العمومية فقد عرف ارتفاعا في حجم الانفاق العام الموجه اليه خصوصا سنتي 2001 و 2002 لينخفض في 2003 تأثرا بزلزال ماي 2003 ثم يعاود الارتفاع مجددا، أما قطاع الصناعة فقد عرف تدهورا في القطاع العام خلال الفترة بدليل تراجع معدلات نموها وهو ما يدل على صعوبة تدارك متطلبات

السوق ولظروف المنافسة التي تفرض على المؤسسات الوطنية وهي الأخرى تعاني من مخلفات إعادة الهيكلة، فسجلت أغلب الصناعات نموا سلبيا باستثناء مجالات الطاقة والحديد والميكانيك ومواد البناء التي سجلت متوسطات نمو موجبة ولكن ضئيلة ،كما أن فتح المجال للقطاع الخاص لم يحقق تطلعات الحكومة، فكان معدل نموها محتشما لعدم استقرار مناخ الاستثمار وصعوبة الحصول على التمويل والاجراءات البيروقراطية ، أما قطاع الخدمات فقد عرف نموا متوسطا قدره 4,40% بينما مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة 30%، حيث كان هناك نمو متذبذب للخدمات في الإدارات العامة بمعدل 3.3% و5.2% بالنسبة لخارج الادارات العامة ويرجع ذلك لتنشيط مجالات النقل والاتصالات التي تساهم في تفعيل أثر الإصلاحات في هذا القطاع بصفة خاصة.

3–مستوى التشغيل ومعدلات البطالة: لقد كان المخطط الإنعاش الاقتصادي انعكاس إيجابي واضح على العمالة وفق ما يلي:

الجدول رقم(3–19):آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع الشغل

البيان	المناصب المؤقتة		المناصب الدائمة		اجمالي المناصب	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
التشغيل المتوقع	416,850	58,45	296,300	41,55	713150	100
التشغيل الفعلي	296,292	38,20	479,340	61,80	775632	100
فارق التوقع	-120558	-28,92	183040	+38,187	62482	8,08

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005 ،تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004، الجزائر، ص113.

أظهرت النتائج أن فارق التوقع فاق 8% من المجموع الكلي للمناصب وتم تحقيق نسبة تشغيل في المناصب الدائمة تفوق المؤقتة على عكس ماتم توقعه ، أما عن معدلات البطالة خلال الفترة 2001 – 2004 فهي كما يلي:

الجدول رقم(3–20):معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001–2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	27,3	25.7	23.7	17.7

من خلال الجدول أعلاه فقد سجلت معدلات البطالة تراجعا للفترة 2001–2004 بنسبة 9.6% وساهمت في ذلك القطاعات المختلفة حيث يقدر المتوسط السنوي بقطاع الفلاحة بـ 8% وذلك راجع لاعتماد هذا القطاع بالأساس على عنصر العمل في عملية الإنتاجية ما أدى لزيادة التشغيل بزيادة الدعم الموجه نحوه، أما بالقطاع الصناعي فتعد نسبة نمو حجم العمالة فيه الأضعف بمتوسط سنوي بلغ 0.8% وذلك راجع لضعف قدراتة الإنتاجية وتراكم الديون والافلاس الذي عرفته مختلف مؤسساته،

إضافة الى أنه لم يخط بمخصصات مالية معتبرة في إطار هذا البرنامج، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فكان متوسط معدل العمالة فيه 5,45% حيث زاد حجم العمالة في 2004 بنسبة 21.6 % مقارنة بسنة 2001 ،قطاع الخدمات هو الآخر كان متوسط معدل النمو السنوي للعمالة فيه 3.1% دون إغفال دور الاعمال المنزلية والقطاعات الأخرى لخفض تفشي البطالة في أوساط المجتمع.

وتجدر الإشارة الى أن حجم العمالة مرتكز بالأساس على القطاع العام في ظل ضعف القطاع الخاص وأن الأثر الكبير لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة لم يكن بنفس الشكل من ناحية تأثير الارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن زيادة حجم العمالة على نمو الناتج المحلي وذلك يرجع الى أن نسبة كبيرة من الطلب وجه الى الخارج.

4–وضعية الميزان التجاري: شهدت واردات الجزائر تزايدا متواصلا وهو ما أثر على الميزان التجاري الذي عرف تذبذبات من خلال ما يلي:

الجدول رقم(3–21):تطور وضعية الميزان التجاري للفترة (2000– 2004) الوحدة: مليون دولار

السنوات / التعيين	2000	2001	2002	2003	2004
الواردات	9173	9940	12009	13534	18,308
معدل النمو%		8,36	20,81	12,70	35,27
الصادرات	22031	19.132	18825	24612	32,083
معدل النمو%		-13,16	-1,6	30,74	30,36
رصيد الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13,775
معدل النمو		-28,51	-25,85	62,53	24,35

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه يظهر تراجع الميزان التجاري سنتي 2001 و 2002 ثم تحسن بعد ذلك بفضل انتعاش الصادرات، كما شهدت الواردات نموا متواصلا على طول الفترة 2001 و 2004 وقد مس ذلك الارتفاع المواد الأولية بما يقارب 64,7% ،السلع الاستهلاكية بـ 86,4%، المواد نصف المصنعة بـ 95,8% ،المواد الصناعية 104,6% وذلك بين سنتي 2001 / 2004 ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، فعوض تلبية الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط الإنعاش الاقتصادي من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج المحلي تمت تلبيته بالواردات وزيادتها ما

يطرح إشكالية جدوى مثل هذا البرامج التي ترتكز على الزيادة في الانفاق العام اذا كانت تزيد فقط من الواردات في ظل عدم كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي المحلي.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

في اطار مواصلة مسيرة الاصلاحات التي تم تبنيها سابقا لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتعزيز المكاسب الاقتصادية المحققة من جهة ومعالجة النقائص المسجلة في تنفيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خاصة مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي إلى 38,5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنه من زيادة تراكم احتياطك الصرف ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، ومع التفاؤل في تحقيق نتائج أكثر من المتوقع الأداء الاقتصادي والاجتماعي كان الإقرار بالبرنامج التكميلي ضمن نطاق استمرارية ومواصلة لجهود انعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط وموافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح عن الاقتصاد العالمي.

–أهدافه: يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

–تحديث وتوسيع الخدمات العامة حيث أن الازمات التي عرفتها الجزائر أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة ما جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة، وتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

–تحسين المستوى معيشة الافراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المتعلقة بالصحة، الأمن والتعليم.

–تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية وذلك لدورها في تطوير النشاط الاقتصادي وتكون تنمية الموارد البشرية بترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا ، أما البنى التحتية فبالنظر لدورها في تطوير النشاط الإنتاجي ودعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية الموصلات

كما أنه في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي اعتزمت الحكومة تكييف مقارباتها قصد استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، ومواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو المصرفي، إضافة لانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وتعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

–مضمونه: رصد للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية بلغت حوالي 4203 مليار دج أي ما عادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص لمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمتي 432 و668 مليار دج على التوالي زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بقيمة 1191مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج مثلا هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–22): المخصصات المالية السنوية للمخططات التنموية للفترة 2005–2009 الوحدة: مليار دج.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش	1071	/	/	/	/	/	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو		1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب		/	250	182	/	/	432
برنامج الهضاب العليا		/	277	391	/	/	668
تحويلات حسابات الخزينة	/	227	304	244	205	160	1140
المجموع العام	1071	1510	4172	1077	465	420	8705

Source :World bank ,a public expenditure review, report N°36270,vol1,2007.

ويعتبر هذا البرنامج من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثروة وذلك في شكل المحاور التي يتضمنها كما يلي:

1–تحسين ظروف معيشة السكان: يعتبر تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، وخصص له مبلغ بقيمة 1908.5 مليار دينار، ما يمثل بنسبة 45.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج وكان توزيع ذلك على عدة قطاعات بالنحو الموالي:

الجدول رقم(3–23): التوزيع القطاعي للمبلغ المالي المخصص لتحسين ظروف معيشية السكان الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ
السكن	555.0	إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0
التعليم العالي	141.0	أعمال التضامن من الوطني	95.0
التربية الوطنية	200.0	تطوير الاذاعة والتلفزيون	19.1
التكوين المهني	58.5	إنجاز منشآت للشؤون الدينية	10.0
الصحة العمومية	85.0	البرامج البلدية للتنمية	200.0
تزويد السكان بالمياه	127.0	عمليات تهيئة الإقليم	26.4
الشباب والرياضة	60.0	تنمية مناطق الجنوب	100
الثقافة	16.0	تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)، أفريل 2005، مجلس الامة، ص 6.

حسب الجدول أعلاه فإن النصيب الأكبر خصص لقطاع السكن حيث نجد أن العدد الاجمالي للوحدات السكينة المبرمجة قدر بمليون وعشرة آلاف وحدة موزعة على النحو التالي: 120.000 وحدة للسكن الاجتماعي الإيجاري، 80.000 وحدة للسكن

البيع للإيجار، 215.000 وحدة للسكن الاجتماعي التساهمي 275.000 وحدة للسكن الريفي (في شكل إعانات) 175.000 وحدة للسكن الترقوي و 145.000 وحدة للبناء الذاتي، أما قطاع التعليم العالي ومن أجل تطويره فقد تم برمجة إنجاز 231.000 مقعد بيداغوجي جديد، و185.000 سرير جديد لتحسين ظروف إيواء الطلبة وبناء 26 مطعم جامعي جديد على مستوى الإقامات والكليات الجامعية، ومن أجل إصلاح وعصرنة المنظومة التربوية فقد تم وضع برنامج بناء 6955 قسم دارسي جديد موزع على مختلف مناطق الوطن، وإنجار 929 مدرسة أساسية ، 434 ثانوية جديدة ، 635مرفق جديد للنظام نصف الداخلي ، 165 مرفق للنظام الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية وإنجاز 1098 مطعم مدرسي و510 منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.

وفي إطار استراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل فقد تم برمجة إنجاز وتجهيز 30.000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين ،تهيئة وإعادة تأهيل 250 مؤسسة وإزالة مادة الأميانت من 145 مؤسسة وانجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاص بالقطاع، كما تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو في قطاع الصحة وانجاز 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة و55 عيادة متعددة الخدمات إضافة إلى 113 مركز للصحة والولادة و11 مركز متخصص (مراكز مكافحة السرطان، أمراض القلب) و5 مركبات للطفولة والأمومة ومعهدين لأمراض الكلى والسرطان و6 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود ومعهد التكوين شبه الطبي الإفريقي، وفي إطار تزويد السكان بالماء الشروب فتم الالتزام بإنجاز 10 عمليات كبرى مع ملاحظة أن هذه العمليات ليست مدرجة ضمن الأشغال الكبرى الخاصة بالسدود ونقل المياه، إضافة لإنجاز 1280 مشروع خاص بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير واعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب في 18 مدينة وحفر 1150 بئر وبناء 230 خزان للمياه.

كما أولت السلطات اهتماما كبيرا بالشباب ومختلف الأنشطة ومنها الرياضة وذلك ببرمجة إنجاز 163 مركب رياضي جواري و 28 ملعب متعدد الرياضيات منها أربعة تتسع لحوالي 40.000 مقعد، وإضافة لإنجاز 349 ملعب وأرضية جوارية و89 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعات متعددة الخدمات، وبناء وتجهيز 105 قاعة رياضة متخصصة و264 مسبح و85 دار للشباب و 29 مركز للتسلية العلمية و 8 مراكز ثقافية و 95 مخيم وبيت للشباب، أما الثقافية فشملت إنجاز 14 دار للثقافة وانجاز 8 مسارح للهواء الطلق وإنجاز وتجهيز 19 مكتبة للمطالعة العمومية و3 متاحف وترميم عدة معالم تاريخية.

كما تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو مخططا لربط 964 منزل بشبكة الغاز وتزويد 397.700 منزل بالكهرباء ،أما في إطار دعم سياسة التضامن الوطني فتم استكمال المشاريع الجاري إنجازها والتي تشمل 14 مركز طبي بيداغوجي للأطفال غير

المتكيفين ذهنيا و5 مراكز متخصصة لإعادة التربية و3 نواد للعجزة إضافة لإعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة ودراسة إنجاز منشآت اجتماعية جديدة ، إضافة لبرنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية وتمويل الترتيبات الخاصة بدعم التشغيل ،كما تم اقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات واستحداث قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة إضافة لدراسة انجاز المسجد الكبير للجزائر العاصمة وانجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي ومقر للمركز بالعاصمة، أما البرامج البلدية للتنمية فتشمل إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير وعمليات فك العزلة وتحسين المحيط الحضري واعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها، وإنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية، كما تم تخصيص مجموعة من المشاريع الاضافية لمناطق الجنوب والهضاب العليا تضاف إلى المشاريع التي استفادت منها هذه المناطق في إطار المحاور الأخرى.

2– برنامج تطوير المنشآت الأساسية:خصصت له السلطات العمومية حوالي 1703.1مليار دينار وهو ما يمثل 40.5% من القيمة الاجمالية للبرنامج ، يعكس ذلك مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية ودورها في دعم الإنتاج والاستثمار ووزعت على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

*قطاع الأشغال العمومية: خصص له حوالي 600 مليار دج حيث يتضمن الانطلاق في إنجاز محاور الطريق السيار شرق– غرب على مسافة 1216 كلم وبرنامج إعادة تأهيل وتطوير 6000 كلم على مستوى شبكة الطرقات الوطنية والولائية، وإنجاز 3 طرق عرضية و145 منشأة فنية وبرنامج صيانة 7000 كلم من الطرق وعمليات تعزيز وتحديث 20 مطار.

*قطاع النقل: ونظرا للتكلفة الكبيرة التي تتميز بها مشاريع القطاع فقد خصص له حوالي 700مليار دج شملت مشاريعها تحديث الخط العرضي للسكة للشمال (عنابة – الجزائر –وهران – الحدود المغربية) وذلك على مسافة 1200كلم وكهرباء السكك الحديدية بما في ذلك الخط العرضي ،تحديث 430 من خطوط السكة الحديدية الموجودة وإنجاز 391 كلم من الخطوط الجديدة، إضافة لوضع محور خاص بعملية ميترو الجزائر والقيام بدراسات لتوسيعه وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية على مستوى بعض المدن واقتناء عربات Téléphérique وإنجاز 35 محطة للنقل واقتناء 250 حافلة لإنشاء و10 مؤسسات للنقل الحضري، دراسة إنجاز 3 مطارات جديدة وتطوير ميناء جن جن واقتناء نظام لتسير حركة النقل البحري وأسس وسلامة الموانئ وتطوير الفضاء الجوي وتعزيز إمكاناته.

*قطاع الموارد المائية: خصص له حوالي 393 مليار دج باعتباره مسعى استراتيجي يتمحور حول حشد الموارد واسترجاعها ببناء السدود وحفر الآبار بقدر 20000 متر خطي كل سنة ما يرصد 80 مليون متر مكعب سنويا وتأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال ، انجاز 300 وحدة جديدة واسترجاع المياه المستعملة من خلال إنجاز 33 محطة تصفية وإنجاز محطات كبيرة لتصفية

مياه البحر والتسيير العقلاني لهذه الموارد بتطوير تسيير شبكات المياه ودعم أصحاب الامتياز وتطوير الري في الميدان الفلاحي ورد الاعتبار للمساحات المسقية وتوسيعها ، تطوير الري بإنجاز اجراءات تحفيزية واللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية إضافة للرقابة من حدوث الكوارث المتعلقة بالمياه وامتصاص الآثار المأسوية لصعود المياه .

*تهيئة الإقليم: باعتبار أن من شأن هذه السياسة أن توفر على المدى المتوسط تصورا للتنمية الوطنية وإطار توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها ، وقد رصد لها مبلغ 10.15 مليار دج من أجل أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: قدرت المبالغ المالية المخصصة له بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج وقد تركزت مشاريعه في خمسة قطاعات رئيسية هي:

-الفلاحة والتنمية الريفية: خصص له ما قيمته 300 مليار دج أي ما نسبة 90% تقريبا من المبلغ الكلي ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الامن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000 ، وقد شملت تطوير المستثمرات الفلاحية ،تطوير الأنشطة الاقتصادية الريفية ،حماية الأراضي المنحدرة ،توسيع التراث الغابي إضافة لمحاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها وحماية السهوب وتنميتها.

-الصناعة: خصص لها 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

-ترقية الاستثمار: خصص له 4.5 مليار دج قصد توفير أحسن السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات محليا أو خارجيا.

-الصيد البحري: خصص له 12 مليار دج بهدف ودعم القطاع سواءا فيما يتعلق بورشات الصيانة أو تربية المائيات إضافة للأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

-السياحة: خصص 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصص لها 4 مليار دج لدورها في خلق القيمة المضافة ومناصب العمل.

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: رصدت لها حوالي 203.9 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 4.8% من الغلاف الاجمالي للبرنامج بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاجتماعية الجارية ووجهت مخصصاته على النحو:

-البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: لفك العزلة عن المناطق النائية من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية.

- العدالة: كون هذا القطاع يمثل الضمان الكامل والأمثل لصالح الأفراد والمؤسسات فتضمن البرنامج إنشاء 14 مجلس قضاء و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

-الداخلية: بغرض تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية.

-التجارة: قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية من خلال إنجاز مخابر مراقبة النوعية واقتناء التجهيزات الخاصة بذلك ووضع مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

- المالية: بهدف تحديث وعصرنة الادارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

– نتائج تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو: يظهر جليا من خلال المضمون أن البرنامج التكميلي لدعم النمو جاء ليكمل برنامج الانعاش الاقتصادي مما ساعد حل ضمان وديمومة النمو و التنمية وتجسد ذلك إنجازات عديدة أهمها في:

1–أهم المؤشرات الاقتصادية والتوازنات المالية الكلية:تمثلت أهم النتائج الإيجابية المحققة فيما يلي:

الجدول رقم(3–24):أهم المؤشرات الاقتصادية للبرنامج التنموي 2005–2009.

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	103.20	117.03	134.98	171.0	137.21
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خارج المحروقات %	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	2710	3100.00	359.00	4200	4280
تعداد السكان (بالمليون نسمة)	33.26	33.74	34.26	34.81	35.40
أسعار الاستهلاك	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
حجم الاستهلاك العام (مليار دج)	865.9	954.9	1146.9	1455.8	1646.2
حجم الاستهلاك الخاص (مليار دج)	2553.0	2695.6	2960.3	3292.0	3768.5
حجم الاستثمار الصافي (مليار دج)	2395.4	2583.9	3224.9	4154.6	4677.5
حجم الادخار الوطني (مليار دج)	3923.0	4657.9	5326.8	6385.1	4716.1
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض	8	8.5	7	7.7	
معدلات الفائدة الأسمية على الإيداع	1.7	2.7	1.8	1.6	1.75
رصيد ميزان المدفوعات	16.95	17.73	29.55	36.99	3.86
متوسط سعر الصرف المرجح دج دولار	73.35	72.64	69.58	64.58	72.63
المديونية الخارجية (مليار دولار)	17.192	5.603	5.795	5.921	5.687
معدل التضخم (%)	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

-Banque d'Algérie ,les annexes de rapport d'année 2011,p 161-site/ www.bank of Algéria.dz
-Statistical Appendix (2004.2006.2009) IMF staff country report
- Africain dévelopment bank group: recherche l'efficience et pouvoir de marché des banques en Algérie: conférence économique African, 2009p13.
-Le site de la banque mondiale : Data world banque.org

يظهر من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005–2009 وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعارها نتيجة انخفاض حصة الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية آواخر 2007 وانخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق منطقة الأوبك في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها في 2009، ويرجع ذلك الأثر الإيجابي للبرنامج في مختلف القطاعات ما أدى إلى ارتفاع يعتبر لنصيب الفرد من خلال الدخل الوطني، كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك فقد ارتفع الاستهلاك العام بنسبة 15.3% بين سنتي 2005 و2008 في حين قدر معدل نمو الاستهلاك الخاص للفترة ذاتها بـ 7.6%، كما تضاعف حجم

الاستثمار الصافي في سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 وذلك بفعل برنامج الاستثمارات الضخمة الذي أقرته الدولة خلال هذه الفترة وقد ساهم التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي وصل إلى حدود 100 دولار للبرميل سنة 2008، كما شهدت معدلات الفائدة الاسمية استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع وتذبذبا بين الصعود والهبوط بالنسبة للاقتراض ومرد هذه التفاوتات لعدم كفاءة الجهاز البنكي خاصة وأن البرنامج التكميلي لدعم النمو مُوِّل عن طريق الادخار المتراكم ومن ثمَّ يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الإقتراض.

2- معدلات النمو القطاعية: يتجلّى تأثير تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات كما يلي:

الجدول رقم(3–25):معدلات النمو القطاعية للفترة (2005–2009) الوحدة %

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3	21.4
الصناعة	2.5	2.3	0.8	4.4	5
البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.5
الخدمات خارج الإدارة العامة	6	6.5	6.8	7.8	7.2
خدمات الادارات العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.4

Source :-banque d'Algérie ,les annexe de rapport année2010,p16.
-banque d'Algérie ,les annexe de rapport année2013, p215.

أظهرت النتائج أعلاه مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية ولعل أهمها القطاع الفلاحي الذي خصص له حوالي 5 أضعاف ما خصص له في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ما أدى لارتفاع معدل الإنتاج الفلاحي بين سنتي 2005 و2007، فيما عرف انخفاضا حادا سنة 2008 مرده للقحط والجفاف الذي عرفته البلاد ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2009 حسب وصل حجم ناتج الحبوب إلى 61.2 مليون قنطار، وبالرغم من حجم الإنفاق العام للنهوض بالقطاع إلا أنه لا يزال للظروف المناخية دورها الكبير والمحدد لعملية الانتاج ،أما الصناعة فقد حققت معدلات نمو لكنها بقيت دون المستوى حيث نجد معدلات نمو القطاع الصناعي الخاص بلغت أقصى حد لها بنسبة 3.2% أما القطاع الصناعي العام فسجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007 ثم تحسن سنتي 2008 و2009 ليبلغ على التوالي 1.9% و 3.%، لكن يبقى أداؤه ضعيفا بالرغم من الفرص التي تتيحها السوق المحلية، فازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم تقابله إستجابة من طرف القطاعين العام والخاص على السواء ما أدى لازدياد حجم الواردات، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيعتبر أهم مساهم في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط معدل نموه 9.3% لارتفاع حجم الانفاق العام الموجه له سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية أو برنامج مليون سكن، قطاع الخدمات هو الآخر صاحب حصة كبيرة في تكوين الناتج المحلي

الخام وكان ذلك كنتيجة للبرنامج PCSC التكميلي لدعم النمو الذي يهدف لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها وتهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال السعي إلى عصرنة وتطوير قطاعي النقل والاتصالات.

3–التشغيل ومعدلات البطالة: بما أن التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن أساسا في خلق وظائف كافية للقوى العاملة المتنامية ، وكانت نتائج ذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–26):تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة للفترة 2005-2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000
الفلاحة	1.380.520	1.609.633	1.170.897	1.252.000	1.242.000
الصناعة	1.058.035	1.263.591	1.027.817	1.141.000	1.194.000
بناء وأشغال عمومية	1.212.022	1.257.703	1.523.610	1.575.000	1.718.000
التجارة / الخدمات الإدارية	4.392.844	4.737.877	4.871.918	5.178.000	5.318.000
معدل البطالة %	15.3	12.3	15.8	11.3	10.2

Source: Ministère de prospective et des statistiques ,¨Algérie en quelques chiffres¨ ,les édition des années 2005 à 2010 ,site web: www.mps.gov.dz

-Office national des statistique, rapports "emploi et chommage " des années 2004-2010.

الأثر الإيجابي على دعم العمالة لم يكن انعكاسه بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي غير أنه كما هو موضح في الجدول أعلاه مساهمة مختلف القطاعات في إحداث التنمية خلال هذه الفترة ما أدى إلى انخفاض تدريجي في معدلات البطالة من 15.3%سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 حيث نجد نسبة اليد العاملة المرتفعة بشكل أكبر في قطاع التجارة والخدمات الادارية حيث تم استحداث 925.165 منصب يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 505.978 منصب

4-تطور وضعية الميزان التجاري: أظهرت النتائج القيم المدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–27):تطور وضعية الميزان التجاري للفترة 2005–2009 الوحدة (مليون دولار)

التصنيف	2005	2006	2007	2008	2008
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294
معدل النمو %	11.19	5.40	28.78	42.88	-0.47
الصادرات	46.061	54613	60163	79298	45194
معدل النمو %	43.38	18.72	10.16	31.81	-43.01
الميزان التجاري	25644	33157	32.5320	39819	5900
معدل النمو %	86.16	29.30	-1.88	22.40	-85.18

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول أعلاه أن الصادرات في تزايد مضطرد وكان لذلك أثره على وضعية الميزان التجاري بين فائض وعجز حيث كان يعرف تحسنا سنتي 2005 و2006 ثم تراجع سنة 2007 بـ 1.88% ليتحسن سنة 2008 ثم يعاود التراجع بـ 85.18% ومرد ذلك انتعاش الصادرات المستمر إلا أنها انخفضت سنة 2009 بما نسبته 43% مقارنة بالنسبة السابقة في حين الواردات لم تسجل نموا سالبا إلا نهاية 2009 وبمعدل 0.47 % ، أما طيلة الفترة 2005–2008 فقد عرفت تزايدا كبيرا حيث قدرت بـ 91.3% والتي ترجع بالأساس إلى زيادة واردات التجهيزات الصناعية بـ 81%، المواد الأولية بـ 86.6% والتي تدخل في إطار مستلزمات مشاريع برنامج التكميلي لدعم النمو إضافة للواردات من السلع الغذائية بنسبة 119.2% والسلع الاستهلاكية بـ 41% والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات و عجز الجهاز الانتاجي المحلي على تلبيته.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

أقرت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010–2014 كثالث برنامج وذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ 2001 ، وجاءت ضرورة الإقرار بهذا البرنامج في إطار السعي لتحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الاقتصادي والحد من جملة النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على مستوى البني التحتية والخدمات العامة والإسهام في مواجهة أي تداعيات سلبية محتملة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الاقتصاد الوطني.

–أهدافه: يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وذلك نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها والذي قدر بـ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار[1]وهو يشمل شقتين أساسين هما :

–استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

–إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار.

ويتميز برنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014) من خلال حجمه الاستثنائي بحرص العدالة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل تدعيم النمو وتعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل ، والسعي الحثيث لتحقيق ما سبق مرده إلى انبثاق هذا البرنامج بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة وترشيد الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية من خلال جملة نقاط أهمها:

–لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

–عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

–كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

–تعبئة الوحدات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

–تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية.

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الطبيعية وتستبعد كل استدانة خارجية وبالتالي لن يترتب أي أثر على ميزان المدفوعات ولا على استقلاليتها المالية إذا الخارج في المستقبل، إضافة إلى إقامة صندوق لضبط الإيرادات حيث يساهم في تمويل البرنامج مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

[1]–بيان اجتماع مجلس الوزراء ،برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 متاح على الموقع الإلكتروني:
www.algerianebassy-sandi.com/pdf /Quint.pdf

–مضمونه: اعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي في مضمونه استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث ارتكز على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول رقم(3–28):المخصصات المالية لمحاور برنامج توطيد النمو الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

المحور	المبالغ المالية	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20.412	%100

المصدر:مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010

1–التنمية البشرية: استحوذ هذا المجال على النسبة الأكبر من المخصصات المالية المقررة وذلك تماشيا مع تشهده الجزائر من نمو سكاني وما يترتب عليه من المزيد من الإنفاق على خدمات التعليم والتكوين والصحة ، وكان تقسيم ذلك على القطاعات كما يلي:

الجدول رقم(3–29): المبالغ المخصصة للقطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية (الوحدة مليار دج)

القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ
التربية الوطنية	852	الطاقة	350	الشؤون الدينية	120
التعليم العالي	768	المياه	2000	الثقافة	140
التكوين والتعليم المهنيين	178	التضامن الوطني	40	الاتصال	106
الصحة	619	الشباب والرياضة	380	السكن والمجاهدين	3719

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 86.

وتمثلت أهم الالتزامات المبرمجة في:

–إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1200 أكمالية و850 ثانوية

–انجاز600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي.

–انجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

–انجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172مستشفى ،45 مركب صحي متخصص ،377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

-برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010–2014، على أن يتم الشروع في إنجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية 2014.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .

-تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الأشغال لجميع محطات تحلية مياه البحر.

-إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا ،160 قاعة متعددة الرياضيات ، 400 مسبح وأكثر من 200 دار للشباب وإعداد مجموعة من البرامج العامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

2-المنشآت الأساسية: استمراراً في سياسة الدولة القائمة على تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية فقد تضمنت مخصصاته برمجة ما يلي:

-رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة لمواصلة توسيع شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

-تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموای.

-تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الاقليم والبيئة.

-تخصيص حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل.

3-التنمية الاقتصادية: خص هذا البرنامج تدعيم سبل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

-تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج دعم التنمية الفلاحية وتطوير قطاع الصيد البحري بما يقارب 16 مليار دج..

-تخصيص150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.

-دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها اكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

-تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومراقبة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ،دعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل وهذا من أجل تحقيق هدف خلق 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

4-البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: سعيا لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا الميدان وتطوير الاقتصاد المعرفي فقد خصص البرنامج 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج لتعميم الاعلام الآلي في المدارس ومراكز التكوين المهني و100 مليار دج لإقامة الحكم الالكتروني.

– نتائج تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014): أجمع الخبراء أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرتها السلطات العمومية من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت حصيلة تنفيذ برنامج توطيد النمو كما يلي:

1-أهم المؤشرات الاقتصادية والتوازنات المالية الكلية: كانت فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو هي الموالية لما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وآثارها وكانت تغيرات أهم المؤشرات الاقتصادية وفق ما يلي:

الجدول رقم(3–30):أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتوازنات المالية للفترة (2010–2014)

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	161.21	200.01	209.05	209.70	213.52
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79
معدل النمو خارج قطاع المحروقات (%)	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7
نصيب الفرد الناتج المحلي (دولار)	4470	4590	5200	5520	5490
معدل النمو السنوي للرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك	4.1	4.3	9.1	5.5	4.0
حجم الاستهلاك العام (مليار دج)	2065.8	3015.2	3293.5	3185.7	3364.9
حجم الاستهلاك الخاص (مليار دج)	4115.6	4548.2	5211.0	5769.8	6264.7
تعداد السكان (بالمليون سنة)	36.03	36.71	37.43	38.18	38.93
حجم الاستثمار الصافي (مليار دج)	4968.1	5551.4	6346.5	7227.1	7860.9
حجم الادخار الوطني (مليار دج)	5810.3	7025.1	7704.2	7694.4	7612.9
صيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15.33	20.141	12.057	0.133	-5.881
متوسط سعر الصرف المرجح دج/ دولار	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	5.681	4.405	3.694	3.396	3.735
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على : بيانات عن الموقع البنك الدولي

www.banquemondiale.org

- Banque d'Algérie, rapport annuel 2013.p211.

-Banque d'Algérie rapport annuel 2015.p153.

سبق وتبين أن الأداءات الاقتصادية المسجلة خلال الفترة 2001–2008 خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة الدولية، وشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2011،2010، 2012 ودرجة الاستقرار المالي والنقدي، وخلال سنتي 2013 و2014 بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا مجرا بالنمو خارج المحروقات الموزع بين القطاعات في ظرف تميز بانخفاض انتاج المحروقات ما أدى لتردد نمو الطلب الإجمالي، وقد واصلت وتيرة النمو الاقتصادي الإجمالي تباطؤها طيلة الفترة 2010–2014 المقاس بنسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي، فبعد انتعاش سنة 2010 وتراجع في 2011 بنقطة واحدة ليتحسن نوعا ما في 2012 ثم يعاود لتراجع بـ 0.5 نقطة في 2013، أما في سنة 2014 فقد عرف انتعاشا لطيفا وذلك على أساس استمرار هشاشة انتعاش الاقتصاد العالمي في ظرف تميز بعدم اليقين واشتداد المخاطر لانخفاض المتوسطات السنوية لأسعار البترول بما يقارب النصف، بينما بقي نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات يعرف تحسنا تدريجيا وانخفض سنة 2014 إلى 57 % .

وقد سجلت الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا متسارعا بلغ ذروته في 2012 ليعاود الانخفاض إضافة لاستمرار التضخم بعد إدراج هدف التحكم فيه ضمن قانون النقد والقرض ابتداء من أوت 2010 كهدف صريح للسياسة النقدية ليتراجع في سنتي 2013 و2014 مع انخفاض قيمة العملة ،كما كان للارتفاع غير المسبوق في قيمة البرنامج انعكاس واضح في حجم الاستهلاك الذي تزايد خلال الفترة 2010–2014 بـ 55% حيث كان للاستهلاك العام من تلك الزيادة ما نسبته 62 % مقابل حوالي 52 %بالنسبة للاستهلاك الخاص، إضافة لانتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج من أجل الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية والذي أصبح مطلبا ضروريا لاجتياز ظروف المرحلة الانتقالية والتبعية للمحروقات، وابتداءا من سنة 2013 سجّل أدنى مستوى لإجمالي الدين الخارجي لاستمرار تقليصه،وتراجع ميزان المدفوعات بتراجع أداء الصادرات من المحروقات وارتفاع مستويات الواردات السلع حتى ولو كانت موجهة للإنتاج والاستثمار.

2–معدلات النمو القطاعية:إن كان التوسع المعتبر في قطاعات الفلاحة والخدمات والبناء لا يمكن أن يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعا متواليا وانخفاض الاستثمارات العمومية في السنتين الاخيرتين إلا أنه لا بد التطرق للنمو الايجابي المحقق في مختلف القطاعات خارج المحروقات .

الجدول رقم(3–31):معدلات النمو القطاعية السنوية للفترة (2010–2014) الوحدة %

السنوات / القطاع	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9.0	16.5	20.2	15.4	8.0
الصناعة	8.2	7.5	9.8	5.9	8.6
البناء والأشغال العمومية	14.9	6.0	11.8	9.1	10.2
خدمات خارج الإدارة العمومية	10.1	13.4	12.7	16.5	9.0
خدمات الإدارة العمومية	32.6	49.8	11.4	3.7	7.5

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على .Banque d'Algérie, rapports annuels 2013,2015 –

من خلال النتائج تبين ما يلي:

حقق القطاع الفلاحي نتائج معتبرة سنتي 2011 و2012 وبذلك زادت مساهمته في توسع إجمالي الناتج الداخلي،وذلك راجع لتحسن الظروف المناخية وما خصص لهذا القطاع ضمن برنامج توطيد النمو بما قيمته 1000 مليار كدعم مباشر، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل الكافي في تطوير حركية القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة متناقصة سنتي 2013 و2014 وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الفلاحة تضمن له النمو والتطور وتتجاوز التأثيرات الكبيرة للظروف المناخية التي تبقى العامل الأكثر تأثيرا في نشاط القطاع والمفسر لتلك التقلبات .

أما قطاع الصناعة خارج المحروقات الذي خص بدعم قدره 650 مليار دج فقد حقق معدلات نمو موجبة متذبذبة في الفترة 2010–2014 ويعود ذلك إلى تراجع مساهمة العديد القطاعات كالجلود والأحذية، النسيج، الحديد والصلب وإجمالا واصلت الصناعة العمومية المبنية على استثمارات ضخمة تدهورها ،وأصبحت تدعو إلى استثمارات جديدة في مجال العصرنة والتوسيع لاسترجاع ورفع حصصها في السوق الداخلي والمساهمة في التوسيع الضروري لفرص العمل وإنتاج السلع تماشيا مع الطلب الاقتصادي والاقتصادي والاجتماعي المتزايد باستمرار.

قطاع البناء والأشغال العمومية سجل انكماشا وفق ما سجلته مؤشرات النشاط من تباطؤ في نموه مرده لعدم تعويض استئناف نشاط بناء المساكن إلا جزءا من انخفاض الانتاج الناجم عن إنهاء مشاريع الطرق السريعة، فحسب وزارة السكن ارتفع عدد السكنات الجديدة المسلمة في 2011 بـ 212700 سكن وواصل نشاط القطاع ارتفاعه في 2013 بوتيرة أقل من سنة 2012 لتسجيله انخفاضا قدر بـ– 16.7 % من نفقات ميزانية التجهيز لانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية الطريق السريع، الميترو، السكنات حيث تم تسليم 276.900 سكن في 2013 ،كما تميزت سنة 2014 بنمو غير مسبوق للسكنات المدعمة (

34.6%) والبناء الفردي (13.2%) ،إلا أن المقارنة بين حجم ما خصص من مبالغ مالية قدرت بحوالي 6448 مليار دج و ما تحقق من ناتج إضافي يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع ممثلا في الاستثمار العام لا يزال يتميز بعدم الكفاءة.

قطاع الخدمات المسوقة الذي يتصدره التجارة و النقل يعد الأكثر مساهمة بعد قطاع المحروقات في تدفق الثروات المنتجة سنويا ويعتبر محركا للاقتصاد الوطني ،وارتفاعه يعود للارتفاع المعتبر في واردات السلع و استمرار نمو الإنتاج الزراعي ما حفز قطاعي النقل والتوزيع كما يرجع انخفاض نشاط القطاع سنة 2014 إلى تباطؤ نمو فرع التجارة لتراجعه بـ 54 نقطة مئوية وكذا انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسة بـ 4,5 نقطة.

أما قطاع الخدمات غير المسوقة فقد انعكس آداؤه بالإيجاب على مستوى الإدارات العمومية و الذي تزايدت حصته من إجمالي الناتج المحلي حيث سجل أعلى نسبة سنة 2011 و في ذلك انعكاس لما تضمنه البرنامج من تركيز على تحسين الخدمة العمومية وتعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

3–التشغيل و معدلات البطالة: شهدت فترة تطبيق برنامج توطيد النمو تسجيل معدلات بطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة وفق ما يتبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–32): تطور حجم العمالة و معدلات البطالة للفترة 2010–2014 (الوحدة :ألف فرد عامل)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
بناء و أشغال عمومية	1886	1595	1663	1791	1826
نقل/ تجارة /خدمات	5377	5603	6260	6449	6224
معدل البطالة %	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على -Banque d'Algérie, rapport annuel 2013.p218

- Banque d'Algérie, rapport annuel 2015.p158.

من الجدول أعلاه نجد أنه قد تم خلق 1.052.000 منصب عمل بين سنتي 2010 و2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير الى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1.152.000 عامل ما أدى للانخفاض معدلات البطالة، أما

في سنة 2014 فقد ارتفع عدد البطالين إلى 1,34 مليون أي ما يعادل 10,6% من القوى العاملة، و عليه وبالمقارنة مع ما سبق من برامج إنفاق عام فإن برنامج توطيد النمو الاقتصادي لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم إقراره في البرنامج السابق و هذا دل على أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل الى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها في ظل الجمود الذي تميز به الجهاز الإنتاجي الوطني.

4–وضعية الميزان التجاري: أكد الميزان التجاري هشاشة أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات مقابل ارتفاع مستوى الواردات و يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الفترة 2010–2014.

الجدول رقم(3–33): تطور وضعية الميزان التجاري ومركباته للفترة 2010–2014 (الوحدة مليار دولار)

التصنيف	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	40,47	47,25	46,8	55,03	58,33
معدل النمو%	3,00	16,75	0,95	17,58	5,99
الصادرات	57,05	73,49	73,91	64,97	62,95
معدل النمو%	26,24	28,81	0,66	-12,17	-3,10
رصيد الميزان التجاري	16,50	26,24	27,18	9,94	4,62
معدل النمو%	18,1	50,26	3,58	-63,42	-53,52

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: -المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015، "تقرير الوضع للسداسي الأول لسنة 2015"،ص29.

من خلال الجدول أعلاه فإن الجزائر قد تمتعت بفائض في ميزانها التجاري طوال فترة تنفيذ البرنامج بمعدلات نمو مرتفعة نوعا ما، ما لبثت أن بدأت في التراجع سنتي 2013 و 2014 لتراجع الصادرات لتقلص قيمة المحروقات المصدرة نظرا للأزمة النفطية حيث تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال 2013 بين 101,45 و 145,79 دولار/للبرميل ، خلف ذلك تراجعا قويا للكميات المصدرة من المحروقات (7,37–%) و استمر متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخاص في الانخفاض إلى 100,23 دولار للبرميل.

كما استمرت قيمة الواردات في الارتفاع بشكل كبير تماشيا مع القيمة المرتفعة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي من جهة واستمرار الجهاز الإنتاجي في الجزائر على عدم القدرة على تلبية حجم الطلب المتولد من هذا البرنامج من جهة أخرى ،حيث بالنظر الى هيكل الواردات فقد تركز الارتفاع أساسا في كل من واردات المواد الغذائية التي سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر 17,2% عند مستوى 8,6 مليار دولار وواردات التجهيز الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ30.80% عند مستوى 15.07 مليار دولار، وواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية بمتوسط معل نمو سنوي قدر بـ16.84% عند مستوى 8.47 مليار دولار.

المطلب الثالث: السياسات الاجتماعية ونتائجها للفترة 2000–2015.

تعتبر السياسات الاجتماعية مجموعة من التدابير تقدم بها الدولة لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين فتتدخل من خلالها بهدف تسهيل الولوج الى الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم وكذلك محاربة الفقر وغيرها من القطاعات المرتبطة بالمسائل الاجتماعية، لتعبر عن احتياجات المواطنين وخدمتهم والعمل على توفير الحياة الكريمة لهم، لهذا كان لزاما على الدولة خلق سياسات مرتبطة بحركيتها بالمجتمع في قطاعات مرتبطة بشكل مباشر بالوضع الاجتماعي للمواطنين[1] وتمكين فئات مستهدفة لتحقيق الأهداف المجتمعة العامة والارتقاء بمستوى نوعية الحياة، وقد أولت السلطات الجزائرية اهتماما بالأمر باتخاذها عدة آليات وميكانيزمات منها ما أعيد النظر فيها خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق و الاهتمام المتزايد بمكافحة الفقر.

الفرع الأول: برامج الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني.

تعتبر الرعاية الاجتماعية مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية وتوفير فرص التكيف الاجتماعي للأفراد والأسر ومرجع ذلك ما كفلته الأحكام الدستورية التي نصت على ذلك صراحة، ويرتكز نظام الحماية الاجتماعية الجزائري على ثلاثة ركائز الأولى متعلقة بالضمان الاجتماعي الذي يغطي العاملين وأسرهم عندما تواجه بعض المخاطر ، تمويله قائم على أساس الاشتراكات ، والثانية تتألف من تحويلات من متعاملين آخرين (الشركات على وجه الخصوص)أو التي يمكن أن تعزى الى قطاع الجمعوي أو في إطار الدعم الاجتماعي ، أما الثالثة مشكلة من إعانات ومساعدات الدولة لصالح فئات معينة من غير الخاضعين لمنظومة الضمان الاجتماعي تمثل ما يسمى بالتحويلات الاجتماعية و تمول من ميزانية الدولة تتعلق أساسا بالتضامن الوطني والشبكة الاجتماعية وسياسات دعم السكن، التعليم والصحة .

–برامج المساعدة الاجتماعية و التضامن: تضم عدة آليات ونشاطات أهمها:

1–المساعدة الاجتماعية الموجهة للفئات المستضعفة: بعد إعادة نظر الدولة في هيكلة نشاطها الاجتماعي عن طريق خلق عدة هيئات ومؤسسات جديدة تسهر على ذلك ومن بينها وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشيئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 236/96 المؤرخ في 29 يوليو 1996 والتي أسندت اليها مهمة تدعيم الفئات المحرومة عن طريق عدة برامج منها:

– المنحة الجزافية للتضامن: هي عبارة عن إعانة موجهة أساسا الى الفئات الهشة قصد محاربة الفقر للأشخاص غير القادرين على العمل بسبب سنهم المتقدم أو عجزهم البدني أو الذهني [2] وهم أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون

[1]- N.Barr,2002 ,"economics of the welfare" ,4th edition ,Oxford.New York ,P40.

[2]–وكالة التنمية الاجتماعية، 2003 ،"برامج الدعم و النشاط الاجتماعي"، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ،العدد رقم 5، الجزائر، ص 3.

دخل وغير القادرين على العمل بسبب إعاقة حركية أو ذهنية، النساء ربات البيوت اللائي لا يتوفرن على دخل مهما كان سنهن، الأشخاص المكفوفون الذين يتقاضون أجرا يساوي أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون، الأشخاص المسنون لأكثر من 60سنة و غير المقيمين في مركز متخصص وليس لهم دخل وتتكفل بهم عائلة محدودة الدخل، المعاقون والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة ويتجاوز سنهم 18سنة بدون موارد وحائزون على بطاقة معوق، العائلات ضعيفة الدخل التي تتكفل بشخص معوق أو أكثر يتجاوز سنهم 18 سنة ومعدومي الدخل، تراوحت قيمتها شهريا من 900 دج سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001، ارتفعت إلى 300 دج ابتداءا من مارس 2009، إضافة الى علاوة تقدر بـ 120 دج لكل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتجاوز العدد الأقصى ثلاثة مكفولين، ليتجاوز عدد المستفيدين589.277 مستفيد سنة 2005 (منهم 382.620 شخص مكفول) إلى 855.412 مستفيد سنة 2015(منهم 307.752 مكفول)، حيث استفاد كبار السن (فوق 60سنة) بدون دخل بما نسبته 52% سنة 2005 و 36% سنة 2014، أما عن الاعتمادات المالية المستهلكة فقد انتقلت من 11,7 مليار دج (ما يعادل 159 مليون دولار) في 2005 إلى 42,3 مليار دج (حوالي 25مليون دولار) سنة 2015 أي بزيادة قدرها 26,5%[1] ما يعكس مجهودات الدولة للاهتمام بهذه الشريحة الضعيفة من المجتمع.

-إعانة أرامل والأيتام الفقراء وخاصة ضحايا المأساة الوطنية إضافة لإعانة الطفولة المسعفة عن طريق منح الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مجهولي النسب أو أيتام منحة شهرية تقدر بـ 1300 دج بالنسبة للأطفال العاديين دون سن الـ 19 و1600دينار بالنسبة للأطفال المعوقين إضافة إلى دور الطفولة المسعفة، كما نجد أن الشرع الجزائري وفي سبيل تحقيق حماية الأحداث وإعادة تربيتهم بعد تحويلهم من الجهات القضائية إلى مراكز متخصصة لإعادة التربية ومراكز متخصصة في الحماية ومراكز متعددة الخدمات لوقاية الشبيبة لتحقيق غاية إعادة التربية والادماج الاجتماعي من أجل حماية الطفولة و المراهقة.

2-المساعدة الاجتماعية المخصصة للأشخاص المعاقين:تشتمل على نظام تعويض وفق التشريع المعمول به والمقدم من طرف الدولة إلى فئة معينة تستجيب لمعايير محددة مسبقا ،تهدف هذه المساعدة الاجتماعية الى ضمان الدخل الأدنى للأشخاص المعنيين و تمكنهم من الاستفادة المباشرة من التعويضات المادية ويقصد بالشخص المعوق بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 45/03 المؤرخ في 19 جانفي 2003 [2] المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المادة رقم 7 من القانون رقم 09/02 المؤرخ في ماي 2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقين و ترقيتهم، وحسب المادة 02 منه" كل شخص مصاب بإعاقة خلقية أو مكتسبة أو بمرض مزمن خطير تقدر

[1]-Gouvernement Algérien ,2016 ," Algerie ,objectifs du millénaire pour le développement , Rapport national 2000-2015, juin 2016 ,p35.

[2]-الجريدة الرسمية ،2003، العدد رقم 04، ص 17.

نسبة عجزه بـ 100% تؤدي الى عجز كلي عن العمل، وكل شخص يوجد في وضعية يحتاج كليا إلى غيره للقيام بنشاطات الحياة اليومية بسبب إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية أو الحسية مثل السقيم طريح الفراش، فاقد استعمال الأعضاء الأربعة أو متعدد الإعاقة الحسية (الصمم، العمى و الكلى في نفس الوقت) والمصاب بتأخر عميق مع اضطرابات مجتمعة"، وتمنح علاوة مخصصة لذوي الإعاقة الثقيلة قدرها 3000 دج شهريا لكل شخص بالغ 18 سنة من العمر على الأقل، عديم الدخل و تبلغ نسبة عجزه 100% حيث لا يسمح عجزه له بالقيام بأي نشاط أو عمل ويعيش حالة تبعية مطلقة مثل ذوي الاعاقات المتعددة وذوي الإعاقة الذهنية العميقة، إضافة للتكفل التام بهم وتقديم خدمات الايواء والرعاية الصحية في مؤسسات طبية متخصصة والتكفل بمصاريف النقل (حضري، بري، بالسكة الحديدية) إضافة لإعفاءات وتخفيضات ضريبية حسب نسبة الإعاقة للخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي ، وبالنسبة للفترة 2000–2015 فقد قدر الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذه الفئة بـ 117,6 مليار دج (ما يعادل 1,55 مليار دولار) حيث انتقل عدد المستفيدين من 73.430 شخص سنة 2000 الى 261.643 شخص في 2015 و قدر مبلغ الاعتمادات المخصصة لذلك سنة 2000 بـ 2,1 مليار دج (ما يعادل 28 مليون دولار) ليتجاوز سنة 2015 ما قيمته 12,2 مليار دج (ما يعادل 121,5 مليون دولار) بزيادة قدرت بـ 478 %[1].

كما أنه في إطار تعليم وتكوين للمعوقين وإدماجهم مهنيا وإجتماعيا من خلال مراكز طبية بيداغوجية متخصصة فقد تم إدراج ذلك حيز التطبيق على مستوى 225 مؤسسة متخصصة لجميع أنواع الاعاقات (حركية، ذهنية، بصرية، سمعية أو أمراض مزمنة) أما عن الطاقم المتخصص فقدر بـ 5312 مكون من أساتذة تعليم متخصص، مربون ، مساعدون اجتماعيون، نفسانيون ممؤطرون للإشراف على 2100 طفل معوق أقل من 18 سنة مع بداية 2015.

3–برامج الخلايا الجوارية للتضامن: تتكون من متخصصين نفسانيين ومساعدين اجتماعيين وتتدخل على مستوى مجموعة بلديات وتنصب بقرار من المدير العام الوكالة التنمية الاجتماعية مهمتها الأساسية مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي وخفض عدم المساواة في توزيع الدخل وجعل النمو الاقتصادي محابيا للفقراء أكثر عن طريق قيامها بتحقيقات ميدانية ودراسات سوسيو–اقتصادية بلدية وولائية و استقصاءات عملية بهدف إعداد خريطة للفقر بطريقة علمية تتميز بالاستهداف الدقيق، زيادة على ذلك فالخلية عبارة عن همزة وصل بين الفقير المستفيد ووكالة التنمية الاجتماعية، تقدم خدمات اجتماعية ونفسية مجانية للفقراء، وهي خلايا يعول عليها في مساعدة الفقراء للحصول على الخدمات القاعدية الاجتماعية واستهدافهم كي تكون جميع الآليات المتخذة في سبيل خفض الفقر والهشاشة على المدى الطويل التي سطرت لأجلها.

[1]– Gouvernement Algérien ,2016, op cité,P35.

– إعانات الدولة و دعم القدرة الشرائية: حتى منتصف التسعينات كانت الدولة تقوم بوظيفة التاجر حيث كانت تملك آنذاك آليات ووسائل تموين المواطنين من خلال شبكة من المؤسسات العمومية للإنتاج و التوزيع على المستويين المركزي و المحلي حسب عائلات المنتوجات ،وقد وضعت تنظيما ملائما لذلك متمثلا في الصندوق الجزائري للتدخل الاقتصادي CAIE، غير أنه ومع بداية الإصلاحات تلاشى هذا الهيكل المؤسساتي والتنظيمي وأسندت للدولة مهام جديدة متمثلة في ضبط السوق في اطار حرية أسعار السلع والخدمات ومراقبة الممارسات التجارية ومطابقة المنتوجات والخدمات المعروضة للاستهلاك للمواصفات القانونية التي تخصها وتميزها، هذه الوضعية الجديدة لم تكن مدعومة بإجراءات متابعة من شأنها تسهيل التأطير الجيد للسوق وضمان تموين المواطنين وكذا المراقبة الصارمة للممارسات التجارية[1]، وقصد تجاوز ذلك فإن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار ضمان مستوى غذائي متوازن و استهلاك كافي وأمن غذائي لكافة شرائح المجتمع،يكون بتحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة والمعوزة، والقيام بإجراءات وخطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسيا واجتماعيا[2]، وبصفة عامة فإن الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف الى استقرار سعر البيع للمستهلك والقدرة الشرائية للمواطنين وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

إن تطوير قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية يعتبر تحديا حقيقيا للجزائر على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولقد بلغت مستوردات المواد الأولية الموجهة للتحويل في الصناعات الغذائية حوالي 6.083 مليار دولار سنة 2012 من مجموع الفاتورة الغذائية البالغة 8.983 مليار دولار التي تمثل 75% من مجموع الحاجات الغذائية للجزائر، بينما تمثل نسبة المواد الرئيسية (الحبوب، الحليب، السكر، البن، الشاي، الحبوب الجافة و اللحوم) حوالي 72,93% من مجموع المواد الغذائية و 19,19% من مجموع الواردات الكلية، وبغرض تدعيم تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي فقد تم اتخاذ عدة تدابير ثم إقرارها في إطار عصرنة الاقتصاد الفلاحي وإعطائه دفعة ليعول عليه ويكون في مقدمة القطاعات المنتجة بالاستجابة لمختلف إنشغالات الفلاحين والموالين من خلال دعم استثماراتهم التي شملت اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية ،اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات ومنتجات أدوية بيطرية مع مساعدة كل الصناعيين في المجال الفلاحي باقتناء التجهيزات الضرورية لتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وتحسين نظام السقي الى غير ذلك من آليات الحد من الفقر وحماية الموارد الطبيعية من خلال مشاريع جوارية ريفية مدمجة وذلك في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

---

[1]–ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2014، ص83 على الموقع www. premier-ministre.gov.dz–

[2]-Lachaal L, 2001," la compétitivité;concepts ,définitions",CIHEAM Cahiers option méditerranéennes, n°57,P29-36.

إن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات تأمين السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار السياسي خاصة بعد انفجار الشارع سنة 2011 (أزمة الزيت والسكر) ،وقد بلغت النفقات المخصصة للدعم الحكومي سنة 2011 في الجزائر حوالي 11.421 مليار دج أي 25% من الميزانية الكلية للدولة موزعة على 12 صندوق دعم منها الدعم الموجه للخدمات الإنتاجية بـ 40,8 مليار دج، 520,11 ملياردج للسكن، 581,70 مليار دج للنشاطات الاقتصادية منها 300 مليار دج لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع (الخبز ،الحليب) ما يعادل 25% من مجموع الدعم، حاليا تتمثل المنتوجات المقننة أسعارها و تعريفاتها[1] في فرينة الخبازة ،الخبز (العادي والمحسن)، السميد، حليب الأكياس، مياه الشرب المنتوجات البترولية، الكهرباء والغاز، النقل بالسكة الحديدية للمسافرين والسلع، نقل المسافرين عبر الطريق، وتتمثل المنتوجات التي تم تقنين هوامش الربح الخاصة بها في الأدوية والاسمنت، ومع بداية سنة 2015 تم تسقيف أسعار مادتي زيت المائدة العادي والسكر الأبيض وإعداد النص التنظيمي لذلك الذي يحدد هوامش الربح عند مختلف مراحل توزيع هاتين المنتجَين للاستهلاك، ووضع آلية لتعويض المنتجِين لما تتجاوز أسعار المواد الأولية المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادتي الزيت و السكر للمواطن بالأسعار المسقفة ،وتجرى حاليا متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتوجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي يتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتوج عند الحاجة.

فالتحكم في أسعار المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع في ظل اقتصاد السوق يستدعي توفير المنتوج و محاربة الندرة للوصول الى تناسق جيد بين العرض والطلب ما يساهم في:

-التحكم الجيد في تموين السوق والضبط الفعال له

- تدعيم تأطير وتنظيم وعصرنة سير عمل الهياكل التجارية.

-القضاء على الأسواق الموازية.

-إرساء الشفافية في التعاملات التجارية عن طريق التطهير المستدام في الزمان و المكان لمسارات التوزيع.

-تسقيف الأسعار والتعريفات وتحديد هوامش الربح وفق أحكام المادة 5 من قانون المنافسة .

-دعم الأسعار.

-التخفيف من الضغط الجبائي (الرسم على القيمة المضافة ،الرسم على النشاط المهني والحقوق الجمركية).

-استحداث صندوق خاص لمواجهة الطوارئ.

[1]- مشروع قانون المالية 2015، تقرير حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فيفري 2015،ص2-3.

-تدعيم الرقابة الاقتصادية وقمع الغش [1].

– إعانة السكن والتضامن المدرسي ودعم الصحة: إن المساعدة الخاصة بتسهيل الحصول على سكن لائق ورفع مستوى التعليم والاهتمام بالجانب الصحي لكافة أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة كانت موضوع اهتمام دائم خلال تنفيذ مختلف البرامج.

1-إعانة للسكن: إن سياسة الإسكان مرتبطة بالتخطيط العام للتنمية و يعود تفاقم أزمة السكن لعدم التوازن الموجود بين النمو الديمغرافي و الطلب المتزايد على السكن من جهة والسياسة التي تتبعها الدولة لإسكان أكبر عدد من جهة أخرى، وتعد الإعانات أو المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة للأفراد من أجل الحيازة على السكنات احدى الطرق أو وسائل السياسة السكنية وتأخذ هذه الإعانات شكلين[2]: إما **إعانات مالية مباشرة** حيث تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن وتتكفل بذلك هيئات تابعة للدول المتخصصة مثل الصندوق الوطني للسكن CNL وفق شروط موضوعة كقيمة دخل الفرد و نوع المسكن...الخ ، وبذلك فهي تتغير حسب الصيغة ودخل الأسرة ويخصص لعمليات البناء أو لفئات محددة من المجتمع بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع، أما **الإعانات المالية غير المباشرة** موجهة للأفراد ذوي الدخل الضعيف من أجل الرفع من قدراتهم الشرائية ومن شأن هؤلاء تخصيص هذه الإعانة لحيازة سكنات بصيغة ملكية أو كراء .

وينقسم نظام الدعم الى أنواع منها:

-تخفيض في سعر بيع الأرض.

-مساعدة مالية خاصة بأعمال التهيئة.

-مساعدات تقدمها الخزينة لتغطية مصاريف البناء.

-اعانات مالية تمنح مباشرة للمواطن لامتلاك مسكن عن طريق الشراء أو البناء.

-تخفيض نسب الفوائد البنكية على القروض الموجهة لعمليات بناء.

-التخفيض في قيمة الرسم على القيمة المضافة المفروضة في عملية البناء أو الشراء.

ولقد عرف القطاع في فترة ما بعد الإصلاحات انتعاشا بعد إعادة الاعتبار للسكن الترقوي والاجتماعي والتنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة البيع عن طريق الايجار سنة 2001، وفتح المجال أمام الخواص للمساهمة في انعاش هذا القطاع الحساس والتمويل البنكي عن طريق القروض العقارية، وقد تم انجاز 810.417 وحدة سكنية خلال الفترة

[1]-مشروع قانون المالية 2015، تقرير حول دعم القدرة الشرائية، فيفري 2015، ص5-6

[2]-La politique du logement en Algérie,2002, "rapport de synthèse" ,boumerdes ,le 21 et 22 décembre 2002,P5.

1999–2004 ووضع برنامج للفترة 2005–2009 يسمح بإنجاز 480.000 مسكن عمومي إيجاري منها 200.000 مسكن موجه للعائلات التي يقل دخلها مرتين عن الأجر الوطني المضمون وتقطن في سكنات هشة ، إضافة الى حوالي 924.000 وحدة سكنية مدعمة للمواطنين ذوي الدخل الذي يقل عن 6 مرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون[1]، إضافة لتدعيم السكن الريفي لحوالي 40.000 عائلة سنويا حيث تم تخصيص مبلغ 200.000 دج لبناء المساكن الجديدة وحوالي 120.000 دج لتوسيع المساكن الريفية حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 529.000 ،كما استفاد القطاع من غلاف مالي قدره 3.700 مليار للفترة ما بين 2010–2014 أي ما يعادل 50 مليار دولار لإنجاز مليوني وحدة سكنية ،ويتعلق الأمر بإنجاز 500.000 وحدة سكنية ايجارية، 500.000 وحدة سكنية ترقوية، 300.000 وحدة سكنية في اطار امتصاص السكن الهش و700.000 وحدة سكنية ريفية ، على أن يتم تسليم مجموع 1,2 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010–2014 فيما يتم استكمال المتبقي بين 2015–2017.

2–التضامن المدرسي: يتم الشروع كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي بغية تمكين الأطفال المتمدرسين المنحدرين من عائلات فقيرة و المقيمين بمناطق محرومة ونائية من متابعة تمدرسهم في ظروف حسنة حيث :

–يتم منح اعانة مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بإحدى مؤسسات التربية الوطنية وتقدر بـ 3.000دج وكذا لكل معاق في مؤسسة دراسية خاصة.

–ضمان توفير النقل المدرسي لأطفال المناطق النائية و تزويد البلديات بحافلات للنقل بلغ عددها 4.808 حافلة سنة 2009 موزعة على المناطق الريفية وهو ما سمح باستفادة حوالي 700 ألف تلميذ.

–انجاز وتجهيز المطاعم المدرسية حيث 76% من التلاميذ يستفيدون من الاطعام المدرسي بميزانية تفوق 12 مليار دج وتم انجاز 200 مطعم مدرسي في المناطق المعزولة بتوزيع منصف عبر كامل التراب الوطني

– منح اللوازم المدرسية والكتب لكل موسم دراسي بمبلغ تم تقديره في السنة الدراسية 2008–2009 بـ 331,5 مليون دج وزعت على المعوزين.

[1]-République algérienne démocratique et populaire ,2008, "Rapport sur l'état de mise en œuvre de programme d'action en matière de gouvernance" ةMEAP / point focal national ,Algérie ,novembre 2008,P285.

-إنشاء المدارس الداخلية ونصف الداخلية مع ضمان الصحة المدرسية بإنشاء حوالي 1205 وحدة كشف ومتابعة داخل المنشآت التربوية ،وقد تم سنة 2010 تسخير 1404طبيب،1151 طبيب أسنان، 564 طبيب نفساني، 1785 عون شبه طبي، 1243 وحدة للكشف والمتابعة[1].

3-الصحة: تسعى الجزائر إلى إصلاح هذا القطاع بزيادة الاهتمام به من خلال جملة من الإصلاحات عبر فترات مختلفة بهدف تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد سعيا منها لتوفير مستوى صحي ملائم لهم، فمجانية العلاج في هياكل الصحة العمومية سمحت بتعميم حصول الأفراد على خدمات الصحية، ومن أجل الاستمرار في ذلك فقد عبئت جهود الدولة لضمان تمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي الجوهري.

ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فقد أقرت مؤخرا تخصيص 23.4 مليار دولار لمشروعات رعاية الصحة حيث وجهت لتطوير 700 مؤسسة صحية وسد العجز في عدد الأسرة خاصة ما تعانيه الولايات الجنوبية وافتتاح عدد من المؤسسات الصحية ضمت 90 مستشفى عمومي و80 مؤسسة متخصصة في طب العيون والحروق وأمراض السرطان والكلى، إضافة الى 200 عيادة متنقلة للبدو الرحل في الصحراء و المناطق الجبلية.

كما تسعى الخطة التنموية (2014-2016) الى تطوير المستشفيات وانشاء المؤسسات الاستشفائية الجامعية، والعمل على توزيعها عبر مختلف الولايات من خلال إنشاء مستشفيات جامعية في كل من ورقلة، بشار، الاغواط، وخصصت 100 مليار دينار لانجاز نحو 300 عيادة متخصصة و250 هيكل صحي بمناطق الجنوب وتخصيص 21 مليار دج للتكفل بالمصابين بالسرطان.

الفرع الثاني: برامج دعم التشغيل

شهدت العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرارا في عملية التشغيل وانخفاضا محسوسا في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد ،إذ شهدت تحسنا بسبب حرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له من خلال عدة برامج و اتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص أكبر عدد من البطالين بخلق عدة أجهزة ووكالات متخصصة لترقية وتدعيم الشغل، والحفاظ على النظام العام الاجتماعي، إضافة لدورها في الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة والاشراف والمراقبة والضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية التشغيل.

[1]–تم اقراره ابتداءا من جانفي 1974

I–دعم خلق الوظائف: لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية اتخذت السلطات عدة إجراءات وهياكل متنوعة لخلق ديناميكية في سوق العمل بغية تجسيد البرامج الوطنية الخاصة بالتشغيل خاصة لدى فئة الشباب، تمثلت أهم الهياكل الموجهة لخلق وظائف وترقية العمل المأجور في:

1–جهاز المساعدة للادماج الاجتماعي (DAIS):استحدثت هذه الصيغة للتكفل بالشباب دون دخل وفي حالة هشاشة اجتماعية لاسيما الذين يتعرضون للتسربات المدرسية ويقع هذا الجهاز تحت وصاية الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع مديريات النشاط الاجتماعي، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/305 المؤرخ في 10سبتمبر2009 المتعلق بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي يهدف لمحاربة الفقر والتهميش وتثمين نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية لاسيما في البلديات، والمجالات ذات التغطية غير الكافية أو غير المستغلة بصفة غير كافية،كانت تمس الفئة التي تتراوح أعمارها مابين 18إلى40 سنة، وتم تمديد سن المستفيدين من الإجراءات المتعلقة بهذا الجهاز إلى 59 سنة في 2012 ورفع مدة الإدماج الى سنتين قابلية للتجديد بدل سنة واحدة، وإدراج المستفيدين من التعويض عن نشاط المصلحة العامة في جهاز نشاط الادماج الاجتماعي لتوسيع تحسين الظروف المعيشية للأسر المحرومة بمنحها نشاط جزئيا ومؤقتا مقابل منحة تقدر بـ 6000 دج.

2– برنامج إدماج الشباب حاملي الشهادات (PID): نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواءا المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية ، وللحد من ظاهرة البطالة بين أوساط حاملي الشهادات وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيلCPE سنة 1998 [1] والذي يهدف إلى تسهيل إدماج المتخرجين الجدد في سوق العمل وتمكينهم من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لتأهيلهم وتشجيع المستخدمين على توظيف هذه الفئة من الشباب البطال من حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة بحيث تمتد فترة العقد لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة، ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين وفق ما يعادل 6.000 دج لحاملي الشهادات الجامعية في الشهر و لمدة سنة، و4.500 دج في الشهر في حالة التجديد لمدة 6 أشهر كحد أقصى 4.500 دج/ الشهر.

بالنسبة للتقنيين الساميين لمدة سنة و3.000 دج في حالة التجديد ولمدة 6 أشهر كحد أقصى، وقد عرف برنامج CPE عدة تعديلات منها تمديد مدة التجديد من 6 أشهر الى 12 أشهر وأخذ البرنامج تسمية ادماج حاملي الشهادات بموجب المرسوم

[1]–المرسوم 402/98 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الادماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي والمتمهنين الساميين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.

التنفيذي 127/08 المؤرخ في30 أفريل 2008، حاليا التعويضات المالية تقدر بـ 15.000 دج /الشهر لحاملي الشهادات الجامعية و 8.000 دج شهريا لذوي الشهادات المهنية، وعدلت مدة عقد الادماج لتصبح سنة واحدة قابلة للتجديد في قطاع الاقتصاد وثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات و المؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص[1].

3- جهاز المساعدة على الادماج المهني: أنشئ هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19أفريل 2008 تحت وصاية الوكالة الوطنية للتشغيل مع المديريات الولائية يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين–تشغيل وتوظيف، موجه إلى ثلاث فئات: حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعو تربصا مهنيا والشباب بدون تكوين ولا تأهيل ، يترتب على إدماج هذا الفئات إبرام عقود إدماج لحاملي الشهادات ،عقود إدماج مهني لدى المؤسسات العمومية والخاصة والإدارات ،عقود تكوين–إدماج للفئة الثالثة في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط وإما لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين ،وحددت مدة الادماج بسنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، وقابلة للتجديد مرة واحدة بناءا على طلب المستخدم في الإدارات العمومية وحسب مدة الورشة في ورشات الأشغال المختلفة، ويتقاضى المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الادماج المهني أجرة شهرية محددة بنسبة معينة استنادا للراتب الأساسي للأصناف والأرقام الاستدلالية المنصوص عليها في القانون ،أما المدمجون في إطار عقود تكوين–إدماج يستفيدون من منحة شهرية قدرها 4000 دج في حال متابعة تربص تكويني لدى حرفيين معلمين أو من أجرة منصب العمل المشغول عندما يتم إدماجهم في إطار انجاز ورشات الأشغال، وبلغ عدد المستفيدين للفترة 2010–2015 تقريبا 253.903 مستفيد سنويا[2].

II–دعم خلق النشاطات الاقتصادية: كشفت السلطات العمومية عن تدابير ترقية الشغل ودعم خلق الأنشطة الاقتصادية بهدف تحسين إدماج الشباب مهنيا بالمشاركة في تحقيق مشاريع ذات منفعة عامة أو مؤسسات لحسابهم الخاص والمساهمة في الاقتصاد الوطني وخلق الثروة، وأنشأت لذلك العديد من الأجهزة والهياكل الجديدة واتخذت إجراءات متنوعة لخلق نشاط وحركية دائمة في سوق العمل و تشجيع الشباب البطال على خلق مناصب شغل لأنفسهم و لغيرهم من أهمها:

[1]–المادة رقم 6 من المرسوم التنفيذي رقم 105/11 المؤرخ في 6 مارس 2011

[2]- Gouvernement Algérien ,2016, op cité ,P40.

1-نشاطات المنفعة العمومية ذات كثافة عالية من اليد العاملة TUPHIMO: تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية المبرمة بين القطاعات المؤرخة في 29 جويلية 1996، ويهدف منذ إطلاقه في 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة للشباب غير المؤهل من خلال فتح ورشات أشغال كبرى تتعلق بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات لاسيما أشغال الصيانة في قطاعات الطرق، الغابات، الفلاحة، البيئة، شبكات الصرف الصحي، الري البسيط، التراث العقاري والمدني، محيط التنمية الاجتماعية...الخ ، بهذا فهو يرمي لتحقيق قيمة اقتصادية من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة، بحيث تقتصر هذه المشاريع على الأعمال البسيطة التي لا تتطلب تقنيات عالية أو عتاد هام أو تكوين خاص، كما يجب أن تكون كتلة الأجور تساوي على الأقل 60% من تكلفة هذه المشاريع مع تحديد الأجر المخصص للعمال في الورشات بما يقارب الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2-برنامج الجزائر البيضاء: تندرج مشاريعه ضمن برنامج أشغال المنفعة العامة كالاستعمال المكثف لليد العاملة، له أهمية بالغة في المجال البيئي من خلال تحسين نوعية الحياة ومكافحة التلوث وتوفير محيط نظيف وصحي إضافة إلى نشر روح المواطنة الإيكولوجية ومضاعفة مشاركة الفئات الاجتماعية من أجل أفضل للبيئة، أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فإن مشروع الجزائر البيضاء يساهم في الإدماج الاجتماعي والمهني الشباب بدون عمل وخاصة المتسربين منهم من النظام المدرسي بخلق نشاطات مدرة للأرباح لهم ، ويتضمن العديد من الأنشطة منها جمع ونقل النفايات، ترقية سلات المهملات ، تسريح القنوات وتطهيرها ، إنشاء وصيانة المساحات الخضراء وتصنيف النفايات حسب نوعها ،ويتم تجسيد مشاريعها بالتعاون مع المصالح المعنية للبلدية ومديرية البيئة ومديرية النشاط الاجتماعي مع مرافقة المؤسسة المصغرة المنشأة طيلة مراحل إبرام عقد الأشغال والقيام بزيارات تفقد للورشات ووضعيات الاشغال، تقدر مدة الأشغال بـ 3 أشهر على أن يتراوح عدد العمال بين 6 إلى 10 عمال، كما أنه في نفس الاطار يمكن إنشاء مؤسسات مصغرة لنشاطات أخرى في ذات المشروع مثل تصنيف ومعالجة النفايات الخطرة، استرجاع وتدوير بعض عناصر النفايات المنزلية والصناعية، مؤسسات لتسير نفايات المستشفيات والنفايات السامة الآخرى، تنظيف الشواطئ.

3-جهاز القرض المصغر: تم تأسيسه سنة 1999 لمحاربة البطالة والفقر موجه لجميع الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة دون تحديد السن الأقصى (18 سنة فما فوق) دون اشتراط توفير مؤهلات عالية وخصوصا للنساء في سن العمل وربات البيوت لإنشاء ودعم الأنشطة الذاتية لإنتاج الثروات والمداخيل، لا يتطلب تمويل كبير و يمكن للمستفيد الحصول على قرض بنكي في حدود 50.000 دج إلى 350.000 دج لشراء التجهيزات الصغيرة قابل للتسديد في فترة قصيرة الأجل وحدد المساهمة الشخصية بـ 10% من المبلغ الاجمالي، نشير إلى أن إدارة هذا النوع من المشاريع تتم تحت إشراف مصالح وكالة التنمية الاجتماعية

التي تقوم بالمعانية والموافقة على المشاريع المطابقة بالتنسيق مع أجهزة أخرى، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بآلية القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر أصبحت هذه الأخيرة تتكفل بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الاجمالي للاستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70% إذا تروحت قيمة الاستثمار بين 100.000 و400.000 دج أو من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الاولية التي لا تتجاوز 30.000 دج، أما عندما تفوق كلفة المشروع 50.000 دج ولا يتجاوز 100.000 دج فيساهم صاحب النشاط بنسبة 5% من المبلغ الإجمالي والنسبة المتبقية (95%) تتمم من طرف البنك ويتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا ،. خلال الفترة 2005–2015 بلغ عدد المشاريع المنفذة في هذا الإطار 751.600 مشروع سمحت بخلق 1.127.401 منصب عمل مباشر منها ما نسبته 62.3% موجهة للعنصر النسوي مع مخصصات مالية قدرها 44.9 مليار دج[1] .

4–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم انشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 300/03 المؤرخ 11سبتمبر2003، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة على أن لا يتجاوز سقف استثماره 10 مليون دج، هي موجهة للشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة على أن يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك ذوو المشروع الشركاء في المقاولة) ويمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى، وأن يكون ذا تأهيل مهني أو ملكات معرفية معترف بها وألا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الاعانة، وأن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوي يطابق الحد الأدنى المحدد ومن طرف الوكالة وفقا لتكلفة المشروع، تمنح الوكالة قروضا دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمها 2 مليون دج، و20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10 مليون دج، ومن جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين (60% و 90%) حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها، أما عن عدد المؤسسات المستحدثة في هذا السياق فقد انتقل عدد المشاريع الممولة سنويا من قبل هذه الوكالة في مجال النشاط الصناعي والصيانة من 720 مؤسسة مصغرة كمتوسط سنوي

[1] -Gouvernement Algérien ,2016, op cité ,P40.

خلال الفترة 1996–2010 إلى 3400 مؤسسة مصغرة سنويا في 2014، أما بالنسبة لقطاعات البناء والري والأشغال العمومية فقد ارتفع المتوسط من 655 إلى 4052 مؤسسة سنويا [1].

5–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 94–09 المؤرخ في 16 ماي 1994 ويعمل على حماية الإجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، وعلى اعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، ينظمه المرسوم الرئاسي رقم 03–514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35–50 سنة، والمرسوم التنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 3 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستويات الاعانات المرصودة حيث يستفيد البطالون من إعانة تتراوح بين 500.000 دج و1.000.000 دج وحددت نسبة المساهمة الشخصية بـ 1% أو 2% من كلفة استثمار قد تصل إلى 5 ملايين دج، وقروض دون فوائد تتراوح قيمتها بين 20% إلى 25% ويمكن أن تخفض نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك ما بين 60 و 80% حسب قيمة الاستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها، وبموجب المرسوم الرئاسي 10–156 المؤرخ في 20 جوان 2010 فقد سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها بين 30–50 سنة الالتحاق بالجهاز إضافة للاستفادة من مزايا أخرى متعلقة بمبلغ الاستثمار الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانيات انتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

أما عن الاحصائيات الإجمالية الخاصة بالجهاز فمنذ انشاء الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2012 تم استقبال 83.590 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة كانت مرجحة لاستحداث 50.422 منصب شغل إلا أنه تم منح شهادات القبول لـ 62.747 ملف قادرة على خلق 42.645 منصب شغل في حين تم قبول 11.067 ملف فقط على مستوى البنك أي ما يعادل 30.7% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة[2].

6–برنامج 100 محل لكل بلدية: تنظيمه نصت عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 366/06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 المحدد لشروط وكيفيات وضع المحلات ذات الاستغلال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع المعدّل بأحكام المرسوم التنفيذي 119/11 المؤرخ في 20 مارس 2011 حيث الأولوية للمشاريع التي بإمكانها أن توفر عددا كبيرا من مناصب الشغل وتسري أحكام المرسوم على المحلات الناتجة عن عمليات تهيئة وأعادة تأهيل الأصول المتبقية من الأسواق ومؤسسات التوزيع

[1]– حسب المعطيات الواردة على الموقع الرسمي لوزارة التشغيل والضمان الاجتماعي www.meas.gov.dz

[2]-Conseil national économique et social, 2013," La répartition de la population occupée selon la déclaration à la sécurité sociale", P82.

للأروقة الجزائرية المحلة إضافة للبرامج الجديدة، وتوضع هذه المحلات تحت تصرف المستفيدين في شكل إيجار ولا يمكن أن يكون محل تنازل، وتتم إجراءات الإيجار وفق عقد يحرر بين رئيس البلدية المعينة والمستفيد، كما يجب أن يحدد العقد الطابع الموقف للإيجار في حال عدم تسديد 3 أقساط شهرية متتالية، فيما تتولى إدارة الأملاك الوطنية المختصة وإقليميا مبلغ الإيجار ويمكن أن يستفيد من وضع المحلات تحت التصرف الأشخاص البالغون 18 إلى 50 سنة عند تاريخ إبداع ملف الإيجار، وتنشأ جراء إيداع طلبات الاستفادة من المحلات لجنة ولائية تكلف بدراسة الملفات المعروضة عليه وضبط قائمة المستفيدين ودراسة الطعون المختلفة، أما عن حصيلة تنفيذ البرنامج فإلى غاية أكتوبر 2015 تم الانتهاء من توزيع 106.000 محل تجاري وهو ما يمثل 88% من مجموع المحلات التي تم إنجازها على مستوى الوطن، أما عن المستفيدين فقدر عددهم بـ 74.800 مستفيد ذكر و 30.900 امرأة وبذلك تقدر نسبة استفادة العنصر السنوي بـ 30.1%[1]، كما أنه قد تم الانتهاء من إنجاز 121.879 محل تجاري منذ انطلاق المشروع ولاتزال الأشغال متواصلة لاستكمال ما تبقى من محلات غير منجزة لذات الفترة والتي قدرت بـ 6.402 محل وقد رصد لذلك 103.5 مليار دج .

الفرع الثالث: صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مكافحة الفقر.

تعتبر الزكاة أسلوبا من أساليب الاقتصاد الإسلامي لمساهمتها في تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يوفر مستوى أفضل للنشاط الاقتصادي ومعيشة لائقة للأسر والأفراد حيث تعد مصدر إيراد مهم يسهم في إعادة توزيع الثروة والدخل وعدالة ذلك وتتضح آثارها اقتصاديا واجتماعيا ،ولأهميتها الكبيرة في المجتمع تحتم الاهتمام بها وإنشاء مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلا وتوزيعا، وتعد تجربة صندوق الزكاة في الجزائر من الوسائل التي يمكن أن تستغل لتفعيل نظام الزكاة وتحقيق تنمية محلية حقيقية تتماشي وخصوصيات المجتمع.

1–تقديم عام لصندوق الزكاة في الجزائر: يقصد بمؤسسات الزكاة أنها كيانات قانونية تحت إشراف الدولة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية اقتضتها ظروف التطبيق المعاصر لفريضة الزكاة، وقد تكون في شكل صندوق أو بيت أو لجنة أو مؤسسة أو نحو ذلك[2].

[1]–جلسة المجلس الشعبي الوطني للإجابة على الأسئلة الشفوية من طرف الوزير الأول بتاريخ 2015/10/12.

[2]– أمين محمد سعيد الإدرسي وآخرون، 2016 ،دور إنشاء صناديق الزكاة المركزية في الحد من مشكلة الفقر –دراسة تحليلية سنة 2015–، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلة 8، العدد 15، ص 99 .

وتقسم مؤسسات الزكاة الحديثة إلى قسمين مؤسسات أو صناديق قائمة على جمع الزكاة بقوة القانون، حيث يحتوي القانون على مواد تخول مؤسسة الزكاة صلاحية جمع أنواع معينة من الزكاة، ومؤسسات قائمة على جمع الزكاة طواعية حيث قوانين هذه المؤسسات تنص على أن دفع الزكاة يكون طواعية وأن تسليمها للدولة يكون اختياريا، كما هو الحال بالنسبة لصندوق الزكاة بالجزائر.

1-1-تعريف صندوق الزكاة بالجزائر: عرّف من قبل الوزارة المسؤولة عنه على أنه مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة والقوانين الساري بها العمل في مجال الشريعة الإسلامية [1] يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية وبالتالي فهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في المعاملات وتحقيق التكافل الاجتماعي والتراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر والحاجة، تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس وذلك بفتح حسابين بريدين في هاتين الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية لأن الصندوق لا يتعامل مع السيولة في حالتي الجمع أو التوزيع، وفي سنة 2004 تم تعميم العملية على باقي ولايات الوطن .

1-2-الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري: من المفروض أن يتكون من ثلاثة أجهزة:

***الوسيلة الاعلامية:** ويتمثل الجانب الاعلامي في الحملات التحسيسية والاعلامية والوطنية التي يقوم بها أئمة المساجد والتلفزيون الجزائري، الجرائد، الإذاعة... وذلك من أجل التعريف لصندوق الزكاة وميكانيزمات عمله وتعزيز ثقة الناس فيه ومحاولة إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، وإبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمل الصندوق وتحسين الجالية الجزائرية بأهمية تحويل زكاة أموالهم إلى داخل الوطن.

***الجهاز الاداري:** يتشكل من ثلاثة مستويات تنظيمية هي:

-اللجنة القاعدية للزكاة: تنصب على مستوى كل دائرة تتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة ورؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الاعيان و ممثلين عن المركز ، مهمتها تحديد وإحصاء المستحقين على مستوى كل دائرة، التحسين والتوجيه والارشاد من خلال دروس خطب الجمعية، دروس دينية مختلفة، عقد ندوات توجيهية عبر الإذاعة المحلية ،تنظيم محاضرات من أجل التوعية والتعريف بصندوق الزكاة إضافة لتنظيم عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها.

[1]-عن الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف www.Marwakf.dz.org<Zakat/

–اللجنة الولائية للزكاة:تكون على مستوى ولاية وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية وتتكون مداولتها من رئيس الهيئة الولائية، الإمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية ، و من مهامها أيضا: إنشاء الهيئات القاعدية و التنسيق معها و إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمركزين ، الأمر بالصرف و تنظيم عملية التوزيع والرقابة والمتابعة لها.

–اللجنة الوطنية للزكاة: و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة الذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المركزيين ومجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجيهها، من مهام اللجنة الوطنية:

–رسم ومتابعة السياسة الوطنية للزكاة والنظر في المنازعات.

–التنظيم و يشمل اللوائح النظام الداخل إنشاء الهيئات الولائية، إنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة.

–رسم البرنامج الوطني للاتصال، البحث ، التدريب والرقابة الشرعية.

***جهاز المتابعة**:لايوجد جهاز متابعة فعال لحد الآن تابع لصندوق الزكاة الجزائري بل تقتصر عملية المتابعة على الاستعانة بالمركزين في تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة ،كما يقوم المزكون بمساعدة الجهاز الإداري في مراقبة تحصل عملية الزكاة وتوزيعها من خلال القسيمات والحوالات البريدية و التي تثبت دفعهم الزكاة للصندوق.

3-1–طريقة تسيير صندوق الزكاة و أهدافه: يتم تسيير صندوق الزكاة كما يلي:

–يكون الصندوق تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الفاعلة فيه.

–يحصل صندوق الزكاة ويصرف الأموال من خلال الحوالات.

–تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشمل على قاعة إسمية للمستحقين.

–تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء ذوي الحرف.

–يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن ما يتم تحصيله في ولاية لا يوزع إلا على أهلها.

ومن الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة:

–الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة و إحيائها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم.

–جمع المساعدات و الهبات و التبرعات و أموال الصدقات النقدية.

-القيام بأعمال الخير التي دعا إليها الدين الإسلامي.

-توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية و بالخصوص الفقراء.

-توعية وإعلام الأفراد والجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وتوزيعها وذلك عن طريق الوسائل الإعلامية المختلفة.

2–طريقة تحصيل و توزيع الزكاة من طرف الصندوق: من أجل تحقيق الأهداف الكبرى لصندوق الزكاة والوصول إلى غاياته المنشودة فلابد من تقنيات فعالة يستخدمها في جمع و توزيع الزكاة على المواطن بحيث تخدم مصالح المزكي وتحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت، فالغاية الأساسية للصندوق هي جعل المستفيد من الزكاة قادرا في المستقبل على دفع الزكاة من خلال رفع شعار "لا تعطيه ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا."

2–1–تحصيل أموال الزكاة من طرف الصندوق: تتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمهام جمع الزكاة عبر مديرياتها على مستوى الدوائر و الولايات، وقد عمل مسيرو صندوق الزكاة الجزائري على اتباع الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في زيادة عملية التحصيل و تعزيز ثقة المزكين.

***بالنسبة لزكاة المال:** يتم الترويج لها في عاشوراء و هذا العرف السائد في المجتمع الجزائري ويتم تحصيلها وفق ما يلي:

-الصناديق المسجدية: و التي توضع على مستوى المساجد الكبرى في الأحياء و المدن عبر كامل التراب الوطني ثم تدفع المبالغ المحصلة في كافة مساجد الولاية إلى حساب صندوق الزكاة الولائي (حيث لكل ولاية رقم حساب خاص بها).

-الحوالات البريدية: بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا لذلك يمكن لكل مزكي دفع زكاته بالتوجه إلى مكاتب البريد التابعة لولايته واستعمال حوالة الزكاة التي يوجد عليها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر قطر الوطن و بيانات تتعلق بالمزكي و المبلغ المدفوع.

-الصكوك: والتي يدوَّن عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن بها بالإضافة للمبلغ المدفوع بالأرقام والأحرف، كما يمكن اللجوء الى البنوك لأخذ صك بنكي ويتكفل البنك بايصاله الى البريد وقد تم اعتماد دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة، أما بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها الى حساب الصندوق الوطني رقم 10–4780 بواسطة حوالة بريدية أو غيرها من وسائل الدفع مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

***بالنسبة لزكاة الفطر:** يتم الترويج لها في العشر الأواخر لرمضان لأنها مقترنة بعيد الفطر و تجمع مرة واحدة في السنة وهي واجبة بنص القرآن و السنة و اجماع العلماء، و هي تعتبر زكاة على الرؤوس إذ يجلب على كل مسلم أن يخرجها عن نفسه و أولاده

ويتم تحصيلها من قبل أعضاء لجنة خاصة بزكاة الفطر يتم تأسيسها في كل مسجد، تنتهي مهمتها بانتهاء العملية وتتم بنفس الإجراءات التنظيمية و العملية لزكاة الأموال ماعدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي و يخصص لها دفتر محاضر خاص موقع و مؤشر عليه من طرف المديرية الولائية.

***بالنسبة لزكاة الزروع و الثمار**: ويتم عند جني المحاصيل الزراعية سواء كانت حبوب أو ثمار.

2-2-توزيع أموال الزكاة للصندوق: نظرا لأهمية هذه العملية فقد تم وضع مجموعة من الإجراءات الصارمة لضمان وصول أموال الزكاة الى المستحقين الفعليين و في الآجال المحددة.

بالنسبة لتوزيع زكاة المال: يتم توزيعها على مصارفها الشرعية من الفقراء والمساكين وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا مع مراعاة مبدأ محلية الزكاة بحيث:

-يتم تحديد وضبط قوائم المستفيدين: و توكل هذه المهمة الى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بالتنسيق مع اللجان القاعدية انطلاقا من تعليمات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تتقدم العائلات المعنية بالمساعدات الموجهة للفقراء والمساكين الى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف للولاية التي تقيم فيها حيث تملأ طلبا خطيا بالإضافة لملف اداري وتملأ استمارة استحقاق الزكاة ، تجمع كل الملفات وتقدم الى الهيئة القاعدية و هذه الأخيرة تقترح عدد من العائلات الأشد فقرا على مستوى كل بلدية وتحضر محضر مداولة يتضمن القاعة الاسمية لأرباب هذه العائلات.

-يتم صرف أموال الزكاة و النسب المخصصة لكل جهة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بموجب منشور وزاري يرسل الى المديريات الولائية بعدما تم ضبط قائمة اسمية موحدة تتضمن أسماء أرباب العائلات، عناوين إقامتهم وأرقام حساباتهم إذ وجدت، المبلغ المخصص لكل عائلة ويوقع على هذه القائمة أمين المال المعتمد رسميا ومدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية ثم ترسل الى مصالح الولاية حيث تقسم نسبة حصيلة الزكاة المخصصة للفقراء بالتساوي على عدد الأسر وتقدم لهم المساعدات في شكل حوالات بريدية.

-عملية توزيع حصيلة الزكاة تتوقف على قيمة المبلغ الذي تم جمعه وفق ما هو مبين كما يلي:

الجدول رقم(3–34): توزيع نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر.

البيان	إذا كانت الحصيلة أقل من **5**ملايين دج	إذا كانت الحصيلة أكثر من **5** ملايين دج
الفقراء و المساكين	% 87,5	% 50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	% 37,5

مصاريف تسيير صندوق الزكاة	12,5 %توزع كما يلي: 4,5 %لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 %لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2 %تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

و عموما يعتمد صندوق الزكاة في صرف أموال الزكاة:

-الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين: حسب أولوية الاستحقاق فيعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 و 5000 دج سنويا.

-الاستثمار لصالح الفقراء: إن نسبة 37,5% من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع على شكل قروض حسنة لفائدة الشباب البطال من الفقراء الحاملين للشهادات والقادرين على العمل تجار فلاحين، حرفيين، خريجي الجامعات، الذين ليس لهم إمكانيات مالية تسمح لهم بإقامة مشاريعهم ولكن تؤهلهم قدراتهم المعرفية والبدنية للعمل والإنتاج، بحيث أن قيمة القرض الحسن تتراوح بين 50.000 و 400.000 دج، و مدة استرجاعه تتراوح ما بين 4 إلى 5 سنوات حيث يقدم المستفيد أقساط شهرية أو ثلاثية انطلاقا من الشهر السابع من الحصول على القرض الحسن، و يجب على المشاريع الممولة أن تكون .:

-مشاريع ذات آثار إيجابية حيث لا يبقى الممول فقيرا عند نهاية العقد بل مزكيا قد وظف فقراء معه.

-مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة حيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة.

-إقامة مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية و غير مضرة بالمجتمع.

ويتم تسيير ومتابعة القرض الحسن عن طريق إتفاقية تعاون وقعت عليها وزراء الشؤون الدينية والأوقاف مع بنك البركة، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة.

بالنسبة الى زكاة الفطر: تشرع كافة المساجد بتوزيعها على المستحقين ابتداءا من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها لمستحقيها قبل صلاة عيد الفطر بعد دراسة ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد وأعضاء الحي، وتقدم للعائلات الفقيرة مبالغ مالية تختلف قيمتها من فقير لآخر وتتراوح بين 2000 الى 10.000 دج للأسرة الواحدة.

3– مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في معالجة ظاهرة الفقر: لتقييم آداء صندوق الزكاة في الجزائر و مدى مكافحته لظاهرة الفقر فلا بد من التطرق لعرض حصيلة الإنجازات المحققة منذ نشأته واسهاماته في مجال التنمية الاقتصادية سواء من خلال المساعدات المقدمة للعائلات الفقيرة أو القروض الحسنة المقدمة لفائدة الفقراء البطالين.

لقد سمحت المواسم المتعاقبة بعد انشاء صندوق الزكاة في الجزائر منذ 2003 من استقطاب مبالغ مالية معتبرة من أموال المزكين اختلفت من سنة الى أخرى تم توزيعها على عدد من الفقراء في شكل مساعدات مالية ، كما تم تقديم قروض حسنة للعديد من الشباب البطال حاملي الشهادات من العائلات الفقيرة.

*حصيلة زكاة المال و المستفيدين منها كانت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–35):تطور حصيلة زكاة المال وعدد العائلات المستفيدة والقروض الحسنة.

السنوات	حصيلة زكاة المال (دج)	عدد العائلات المستفيدة	عدد القروض الحسنة
2003	118.158.269 ,35		
2004	200.527.635 ,50	21.000	256
2005	367.187.942 ,79	35.500	466
2006	483.584.931 ,29	53.500	857
2007	478.922.597.002	62.500	1147
2008	427.179.898 ,29	22.562	800
2009	614.000.000.00		1200
2010	900.000.000.00		3000
2011	1200,000,000,00	150.000	
2012	1140.000.000.00		4400
2013	1320.000.000.00		

المصدر :وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

أما حصيلة زكاة الفطر فكانت كما هو وارد في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–36):حصيلة زكاة الفطر وعدد العائلات المستفيدة منها

السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر	عدد العائلات المستفيدة
2003	25.728.172,50	30.000
2004	114.916.162,00	46.000
2005	172.171.989,66	102.862
2006	215.220.889,36	128.244
2007	258.163.416 ,08	116.158
2008	240.960.757,50	105.598
2009	304.969.465,00	90.000
2010	322.074.119,50	100.000
2011	373.399.511,00	
2012	444.705.479,00	
2013	439.199.647,01	

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

وما أظهرته المعطيات الواردة في الجدولين:

من سنة 2003 الى سنة 2007 سجلت حصتين زكاة المال و زكاة الفطر تزايد مستمرا ما أدى الى تنامي عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية و ارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القروض الحسنة.

من سنة 2008 عرفت حصيلة صندوق الزكاة انخفاضا مع ما سجلته في السنوات السابقة ما انعكس على انخفاض عدد العائلات المستفيدة من الإعانات المالية و انخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة ومرد ذلك لعدة أسباب أهمها:

-البلبلة التي أثيرت حول طرق استغلال واستثمار مداخيل صندوق الزكاة.

-أزمة الثقة بين المزكيين والقائمين على الصندوق إضافة لحمله التشويه و التخوين التي طالت هذا الصندوق في العديد من الولايات.

-تناول وسائل الاعلام لعمليات السطو في بعض المساجد من طرف المنحرفين

من سنة 2009 الى حد الآن عادت إيرادات صندوق الزكاة للارتفاع مجددا قد يكون السبب الرئيسي في ذلك مبادرة وزراء الشؤون الدينية و الأوقاف في 2009 بإعلان أن ربع حصيلة صندوق الزكاة سيخصص لأهالي غزة ما أدى لإقبال شريحة معتبرة من المزكين على دفعها في الصندوق فيما يلي ذلك و في كل سنة نجد حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر تسجل رقما قياسيا عن سابقه ومرد ذلك للجهود المبذولة لإنجاح هذه التجربة و تجسيد دورها في المساهمة على القضاء على الفقر في الجزائر.

المبحث الثاني: أهداف الألفية وواقع التنمية البشرية والحكم الراشد بالجزائر للفترة 2000–2015

يعد التوافق الدولي حول الأهداف الانمائية للألفية في سبتمبر 2000 خطوة متقدمة جدا في مقاربة التنمية، فهي تقوم على ترقية الحياة المحيطة بشعوب العالم وذلك من خلال أهداف محدودة لمكافحة الفقر والجوع والأمراض وتعزيز التنمية في الدول النامية، وبانتهاء إطارها الزماني كان لزاما تقييم مدى تحققها بالجزائر خاصة مع الخطوات التي أنجزتها في مسيرتها التنموية والتي ارتكزت على التنمية الانسانية كشرط وغاية في الوقت نفسه وحققت تقدما معتبرا ما تطلب تناول الآثار الإستراتيجية لتوجهات السياسات في مجالات التنمية البشرية ومتابعة مدى تقدم الجزائر في ترسيخ مبادئ الحكم الراشد بالاعتماد على مؤشراته والإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: مدى تجسيد أهداف الألفية للتنمية في الجزائر

لقد بذلت الجزائر جهودا جبارة لأجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وانجاح الآليات المرتبطة بتنفيذها وقد حققت العديد من الانجازات منها ما هي مرضية وأخرى متواضعة ، ولإبراز مدى فعالية وتأثير الأهداف والغايات المقررة في إعلان الألفية للتنمية على نوعية حياة الفئات الفقيرة في الجزائر لابد من تحليل المؤشرات المرتبطة بها وتقديم عرض حال حول النتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين

اتخذت قضية استئصال الفقر ومواجهة سوء التغذية والجوع البعد الأساسي الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة ضمن أجندة الألفية ،كما أن الفقر يعد سببا رئيسا في عدم الالتحاق بالتعليم والخروج منه مبكرا إضافة إلى ذلك فقد أصبح للمساواة بين الجنسين دور رئيسي في التخفيف من الفقر خاصة وأن معظم الفقراء في العالم هن نساء ويعانين الأمية والتهميش.

– الهدف الأول– القضاء على الفقر المدقع والجوع: يتضمن هذا الهدف التدابير المتخذة من أجل التقليل من حدة الفقر والجوع في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما ويشمل الغايات التالية:

1–الغاية الأولى**–A–**: تتعلق بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 وذلك من خلال متابعة التقدم المحرز ضمن المؤشرات التالية:

***نسبة السكان يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بتعادل القوة الشرائية)**:حسب نتائج التحقيقات LSMS لسنة 1995 ونتائج التحقيق حول الانفاق الاستهلاكي للأسر لسنوات 1988، 2000، 2011 عن الديوان الوطني للاحصائيات فإن النتائج كانت كما يلي:

الجدول رقم (3-37) :نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم (بتعادل القوة الشرائية)

السنوات	1988	2000	2011
نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1 دولار (بتعادل القوة الشرائية)	% 1.9	%0.8	%0.8

Source : 1988 et 2000 : 2ème rapport sur les objectifs du millénaire pour le développement établi en septembre 2010.

-2011 : données ONS sur les base d'enquête consommation des manages de 2011.

الملاحظ من الجدول أن نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1 $ (بالمكافئ الشرائي) قد انخفضت من 1.9 % سنة 1988 إلى 0.8 % سنة 2011 وهو ما يعني أن الغاية الأولى تحققت سنة 2000 بانخفاض قدره 58% خلال تلك الفترة كما يتأكد مستوى الرفاه المرتفع الذي تحقق حسب عتبة الفقر على المستوى الوطني سنة 2011 والتي هي أكثر ارتفاعا مقارنة بعتبة الفقر المدقع لسنة 1995 حيث سجل معدل الفقر انخفاضا بـ 61% مثلما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-38): تطور معدل الفقر للفترة 1995-2011 حسب العتبة الوطنية للفقر

السنوات	1995	2011	نسبة التغير
معدل الفقر العام %	%14.1	%5.5	% 61-

Source : 1995 : Etude Banque Mondiale sur la base de l'enquête LSMS 95 réalisée par L'ONS

-2011 : données ONS sur la base de l'enquête consommation des ménages de 2011.

*__نسبة فجوة الفقر__: حيث يشير هذا المؤشر إلى حجم الموارد المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك كافة السكان، ويوضح لنا الجدول الموالي تطور قيمة هذا المؤشر

الجدول رقم (3-39): تطور مؤشر فجوة الفقر

السنوات	1988	1995	2000	2011
معدل الفقر العام %	0.4	0.7	0.5	0.4

Source : Algérie, objectif du millénaires pour le développement , rapport national 2000-2015, établi par le gouvernement Algérien, juin 2016, p37.

من الجدول يظهر أن فجوة الفقر زادت اتساعا في 1995 كانت عليه بفعل أثر الاصلاحات الاقتصادية المتبناة في 1990 وما خلفته، ثم تقلصت تدريجيا إلى 0.1% في 2011، للإشارة فإن فجوة الفقر في المناطق الريفية هي أعلى من تلك الموجودة في المناطق الحضرية.

*__حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني__ (20%): يعتبر مؤشرا لعدم المساواة لتوزيع الانفاق بين السكان وكان تطور قيمته بالشكل الموالي:

الجدول رقم (3-40): تطور حصة إنفاق 20% من أفقر السكان من الانفاق

السنوات	1998	1995	2000	2011
حصة الخمس الأفقر 20% من السكان في الاستهلاك الوطني(%)	6.5	6.8	7.8	8.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تظهر نتائج الجدول تحسنا في الحصة الاستهلاكية لأفقر 20% من السكان تجاوزت 7.8% إلى 8.4% وتحليل هذا التطور يكشف عن:

-التحسن في حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك الوطني كان بمستوى مرتفع في الوسط الريفي (من 10.7% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2011) مقارنة بالوسط الحضري الذي سجل انخفاضا (من 6.6% سنة 2000 إلى 6.1% سنة 2011).

-نسبة حصة الانفاق الفردي لأفقر 20% لأغنى 20% من السكان تجاوزت نسبة 5.6% سنة 2000 إلى 4.8% سنة 2011.

-انخفاض التفاوت في الانفاق الاستهلاكي الفردي بين المناطق الجغرافية، فبينما كان الانفاق الفردي السنوي في الوسط الريفي يمثل ما نسبته 75.1% من مثيله في الوسط الحضري سنة 2000 فارتفع إلى ما نسبته 79.9% سنة 2011.

-معامل جيني لقياس عدم المساواة انتقل من 36.6% سنة 2000 إلى 27.7% سنة 2011 ما يعني انخفاض حاد في التفاوت في التوزيع[1].

وعلى أساس هذه المقارنات فلعله من المناسب القول بأن الجزائر قد حققت هدف القضاء على الفقر المدقع في أوساط مواطنيها وخفض عدم المساواة بينهم.

2-الغاية الأولى -B-: تتعلق هذه الغاية بالعمل على توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع السكان في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما بمن فيهم النساء والشباب، تم رصد النتائج المحققة لهذه الغاية من خلال المؤشرات التالية:

***معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل:** يمكن أن يساهم نمو العمالة وإنتاجيتها في تحسين معدل النمو الاقتصادي ، علاوة على ذلك فمن شأن التغيرات في هيكل العمالة وفي انتاجيتها أن تحسن توزيع الدخل ولا يمكن أن يحدث هذا إلا عند زيادة فرص العمل ورفع الأجور، لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل وتحقيق النمو سبيلا للتخفيف من حدة الفقر ، تقييم التقدم في تحقيق النمو وتوفير العمالة المنتجة يعد مؤشرا شاملا للانتاجية في الاقتصاد الوطني وحسب البيانات الصادرة عن الحسابات الوطنية وتحقيقات الديوان الوطني لإحصائيات عن التشغيل على مستوى الأسر فإن معدل نمو الناتج لكل شخص مشغل للفترة 2004-2014 موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (3-41): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	معدل التغير المتوسط 2014-2005
معدل نمو PIB %	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.1
معدل نمو التشغيل %	3.2	10.3	3.1-	6.4	3.6	2.8	1.4-	5.9	6.1	5.1-	2.5
معدل نمو PIB لكل شخص عامل%	2.7	7.8-	6.7	3.8-	1.9-	0.8	4.3	2.5	3.1-	9.4	0.3

Source : Comptes nationaux et enquêtes emploi de l'ONS.

[1]-Le gouvernement Algérien, 2016, "Algérie, objectif du millénaires pour le développement" , rapport national 2000-2015, p37.

من الجدول أعلاه تظهر أن هناك علاقة ضعيفة ما بين نسبة النمو الفعلي في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل إذ بلغ المعدل المتوسط 0.3% طوال الفترة 2005–2014 ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أنه اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات وبذلك يبقى خاضعا لتقلبات أسواق النفط الدولية ما يجعل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا ترتبط بإنتاجية الأيدي العاملة في القطاعات غير النفطية.

***نسبة السكان العاملين مقارنة بعدد السكان:** لقد اهتمت الدولة بقضايا التشغيل وكثفت الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة التي كانت قد تفاقمت في التسعينات ، ولقد عرفت معدلاتها انخفاضا محسوسا خلال الفترة 2000–2015 وذلك مرتبط بما تبنته الدولة في سياستها الاقتصادية وآثار برامجها المتوالية حيث انخفضت خلال فترة تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي من 23.3% إلى 17.7% بمعدل انخفاض قدره 35.16% ، استمر هذا الانخفاض خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث تقلص معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2%سنة 2009 بمعدل بلغ 33% ، واستمر تراجع معدل البطالة مع تنفيذ برنامج توطيد النمو إذ وصل سنة 2013 إلى 9.8% ليصل إلى 11.2% سنة 2015 بالرغم من سياسة التقشف المتبعة في 2014 وتجميد التوظيف في القطاع العام نظرا للأزمة التي تمر بها البلاد عقب تدهور أسعار النفط.

ويبرز تطور مؤشر نسبة السكان العاملين لإجمالي عدد السكان للفترة 2000-2015 إمكانية خلق فرص التوظيف وامتصاص للسكان الذين هم في سن التوظيف مثلما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (3–4): تطور معدل التشغيل للفترة 2001-2015

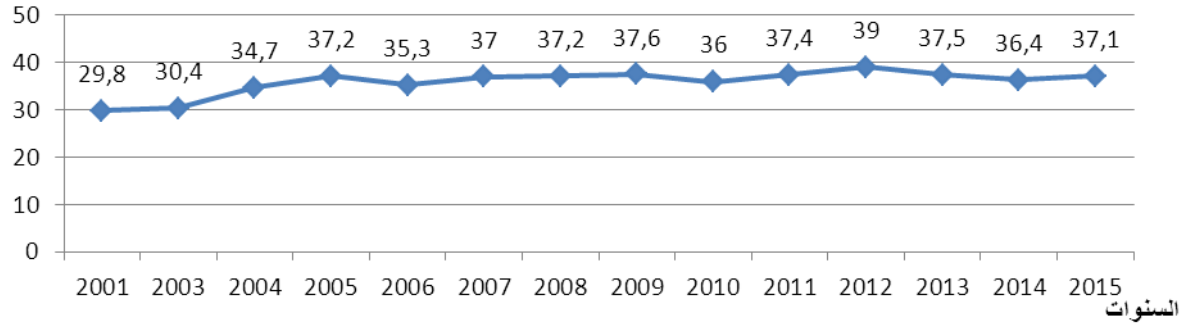

خلال الفترة 2000–2015، في %يظهر الشكل البياني المنحى التصاعدي لمعدل التوظيف بنسبة تزايد قدرت بـ +7.3 ومرد %المقابل معدل زيادة السكان الذين هم في سن التوظيف هي الأخرى متسارعة بمعدل سنوي قِدر في المتوسط بـ +2.6 ذلك لارتفاع النمو الديمغرافي ومستويات الخصوبة ونسبة المواليد المسجلة للفترات السابقة.

*نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين: هم أكثر الفئات العمالية هشاشة ولذلك تتميز هذه الفئة بانعدام الأمن الوظيفي وتطور نسبتها إلى مجموع العاملين موضح بالشكل الموالي:

الشكل البياني رقم(3–5): تطور حصة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسر المساهمين في نفقاتها (%) الى مجموع العاملين للفترة 2001-2015

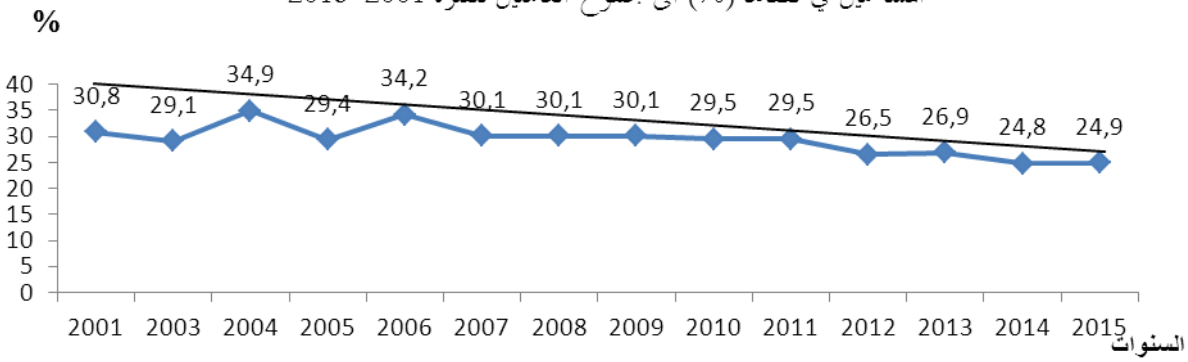

يظهر من الشكل البياني أعلاه الاتجاه التنازلي لمنحى تطور العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها من المجموع الكلي للعاملين، ذلك راجع لتحسن وضع هذه الفئة وإدماجها في عالم الشغل بوظائف مأجورة ومرد ذلك لزيادة عدد مناصب العمل المستحدثة من خلال مختلف الاستراتيجيات الخاصة بالتشغيل التي كانت قد تبنتها الدولة في برامجها الاقتصادية السالفة الذكر، كما تجدر الاشارة في هذا السياق إلى تقرير إدماج المرأة في عالم الشغل حيث سجلت حصة النساء بالنسبة % مقابل 17.5%العاملات لحسابهم الخاص والمساهمات في نفقات الأسرة إلى مجموع العاملين انخفاضا قدر بـ 62.3 %للرجال للفترة 2000-2015، وللإشارة فإن نسبة تشغيل النساء قد عرفت ارتفاعا في العشر سنوات الأخيرة بنتيرة قدرت بـ 5 ، كما عرف معدل البطالة في %كمعدل سنوي وهو ما يشكل ضعف معدل المتوسط السنوي للتشغيل الاجمالي المقدر بـ 2.8 سنة 2015.%سنة 2010 إلى 17.5%أوساط النساء انخفاضا من 19.2

3-الغاية الأولى –C– تتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015 ويمكن تتبع ما تحقق في هذا المجال من خلال المؤشرات التالية:

*عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات: يعد وزن الأطفال من بين المؤشرات الرئيسية التي تطلعنا في الوقت نفسه على طبيعة التغذية السائدة في البلد ومستوياتها إضافة إلى مستويات رعاية الأطفال والمستويات المعيشية للأسر، وفي الجزائر وحسب ما تشير إليه البيانات المتوفرة فيمكن القول أن سوء التغذية لدى الأطفال أقل من 5 سنوات لا يشكل مشكلة رئيسية في منظومة الصحة العمومية مما جعلها تحتل مرتبة متقدمة بين الدول العربية في هذا المجال حسب تقارير التنمية الانسانية العربية.

الجدول رقم (3-42): نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات في الجزائر (%)

سنة التحقيق	1995	2000	2006	2013-2012
الذكور	3	1.3	0.6	0.7
الإناث	4	1.3	0.6	0.8
الحضر	4	1	0.5	0.7
الريف	3	1.7	0.7	1.0
المعدل الاجمالي	3	1.3	0.6	0.8

Source :ONS-ministère de la santé de la population et de la reforme hospitalière.

يظهر تحليل البيانات المتوفرة في الجدول أعلاه عن التحسن المسجل في تخفيض عدد الأطفال الذين يعانون نقص الوزن ما بين عامي 1995-2013 إلى أكثر من ثلاث مرات مما كانت عليه وبكل المناطق على حد السواء الريفية والحضرية، كما أنه قد مس فئة الذكور فانخفضت بنسبة أعلى مقارنة بالاناث (3.2 ضعف مقابل 2.7 ضعف على الترتيب)[1] ويدل هذا التحسن في المستوى على طبيعة التغذية وغناها في فترات نمو الأطفال إلى حين بلوغهم الخامسة من العمر مما يساعد على نموهم الصحي السليم، ويعود هذا إلى عدة عوامل تخص ارتفاع مداخيل الأسر ومقدار انفاقها على الخدمات الرئيسية كالطعام والشراب والرعاية الصحية، كما أن هذا الرفاه الاقتصادي للأسر مرتبط بحصولها على فرص أحسن في التوظيف والسكن والمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي إضافة إلى تحسين المستوى التعليمي للأمهات.

***نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية**: كما يسمى بالفقر الغذائي ويرصد هذا المؤشر بدقة تركيبة الغذاء وتأثيره على نمو الأفراد ويهدف إلى تبيان العلاقة العضوية والطبيعية بين تركيبة الغذاء وصحة الأفراد، فدراسة تركيبة الطعام اليومي لمعرفة مدى الحصول على الضروريات الغذائية هي الوسيلة لقياس هذا المؤشر بهدف معرفة مستويات غنى أو فقر الطعام ومن ثمّ حصر انعكاساتها.

وسجلت نسبة السكان الذين لا يحققون الحد الأدنى من الطاقة الغذائية انخفاضا بوتيرة بطيئة خلال الفترة 1988–2000 بـ –0.5 نقطة سنويا وتراجعت من 3.6% سنة 1988 إلى 0.5% سنة 2011، مما يعني أن الجزائر تجاوزت ما كان متوقعا تحقيقه (انخفاض إلى 1.7%) ،هذه النتائج عززتها البيانات المقدمة من طرف وزارة الفلاحة جدل ارتفاع حجم السعرات الحرارية للفرد في اليوم بنسبة +13.7% للفترة ما بين 2000 – 2011 وذلك بفعل سياسة التنمية العادلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

[1] -Le gouvernement Algérien, 2016, op cité, p44.

الجدول رقم (3-43): تطور قيمة السعرات الحرارية المتوفرة للفرد/ اليوم خلال الفترة 1989-2014

السنوات	1989	1999-1990	2004-2000	2011	2014
القيمة	2732	2944	3100	3500	3500

Source : Ministère de la prospectives et des statistiques .

–الهدف الثاني– تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: يرتكز هذا الهدف على ضمان تمكين جميع الأطفال في كل مكان البنين والبنات على حد السواء من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول 2015 من خلال العمل على تعميمه وإتاحته لتحقيق الفرص المستقبلية المناسبة لإدماج الأفراد واكتسابهم قدرا من المعارف والمهارات والقيم التي يحتاجون إليها في الحياة والعمل ومواصلة التعليم، ويحقق للجميع المساواة في الفرص ويكون إدراك تحقيق الغاية الثانية من خلال المؤشرات التالية:

***صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي**: يعتبر الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي حجر الأساس في اكتساب المعارف الأساسية وتنمية المهارات والمعارف المنهجية لمواصلة التعليم في مراحله الموالية، وقد كرّس القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته للجميع دون تمييز وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان التكافؤ الفرص فيها يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي ، وقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي أكثر من 4 ملايين تلميذ في بداية الدخول المدرسي سنة 2015 مقابل 5 ملايين تلميذ مسجل في الموسم الدراسي 1999-2000 مثلما هو موضح في الاحصائيات التالية:

الجدول رقم (3-44): تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي للفترة 1999-2015

السنة الدراسية	عدد التلاميذ في الطور الابتدائي	عدد التلاميذ المسجلين في السنة الأولى ابتدائي	
		المجموع	بما فيهم الاناث
2000-1999	4.843.313	828.038	393.523
2005-2004	4.361.744	699.567	333.211
2010-2009	3.366.713	653.733	315.915
2016-2015	4.074.745	817.376	386.895

المصدر: وزارة التربية الوطنية

سجلت النتائج تراجعا مستمرا في عدد المتمدرسين من ذكور وإناث وبين كل دخول مدرسي وآخر ابتداءا من سنة 2000/1999 ويعود هذا التراجع في الأساس إلى انخفاض نسب الولادات في نهاية سنوات التسعينات ما أدى لانخفاض عدد التلاميذ في هذه الفترة ولا يعود لانخفاض نسبة التمدرس من خلال ما تبرزه النتائج التالية:

الجدول رقم (3-45): المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي

	2000-1999	2015-2014
المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	%95.09	%97.9
المعدل الصافي للالتحاق الإناث بالابتدائي	% 93.01	% 97.2

المعدل الصافي لالتحاق الذكور بالابتدائي	% 97.0	% 98.5

المصدر: وزارة التربية الوطنية

يمثل هذا المعدل نسبة عدد التلاميذ المسجلين الذين لهم السن القانوني على عدد شريحة السكان للسن المعني ومن خلال الجدول نلاحظ هناك تقدما كبيرا في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي لارتفاع المعدل الصافي للملتحقين بالتعليم الابتدائي إلى 90% ،كما أن هناك شبه توازن ما بين نسبة التحاق الذكور والإناث في الطور الابتدائي لوجود مساواة في فرص الالتحاق ما بين الجنسين وهذا ما يوضحه أكثر المعدل الصافي لتدريس الأطفال الذين هم في سن 6 سنوات و نتائج تطوره خلال الفترة 2000-2015 هي كما يلي:

الجدول رقم (3-46): تطور معدل تمدرس التلاميذ الذين هم في سن 6 سنوات

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
معدل الصافي لتمدرس التلاميذ سن 6سنوات	%93.2	%96.1	%98.2	%98.5
معدل صافي تمدرس الذكور في سن 6سنوات	%94.9	%97.4	%98.4	%98.0
معدل صافي تمدرس الاناث في سن 6سنوات	%91.5	%94.7	%97.9	%98.9

المصدر: وزارة التربية الوطنية.

***نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي**:من بين المؤشرات التي تدل على صحة النظام التربوي وفعالية عدم وجود تسرب مدرسي لاسيما في المرحلة الابتدائية حيث أن معدلات نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي عرفت نموا متواصلا في السنوات الأخيرة لتقترب من تحقيق الهدف للجنسين مثلما توضحه نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-47): معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى غاية نهاية الطور

السنوات الدراسية	معدل متابعة الدراسة إلى غاية السنة 5 ابتدائي		
	الإناث	الذكور	المجموع
2000-1999	%91	% 82	% 86
2015-2004	%94	% 89	% 91
2015-2014	%94	% 81	% 92

المصدر: وزارة التربية الوطنية

***معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة**: لقد نجح النظام التربوي والتعليمي في رفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لمكونات المجتمع الجزائري بعد إرث استعماري ثقيل شكلت فيه نسبة الأمية 74.6% سنة 1966، ومع الاستراتيجية المتبعة لمحاربة الأمية فقد انخفضت نسبتها إلى 31.7 % سنة 1998، وتسعى الجزائر إلى القضاء نهائيا على الأمية وقد قامت بتكريس الموارد المالية والبشرية والمادية لذلك، وقد خصصت الحكومة لذلك غلافا ماليا سنة

2007 قدر بـ 48.6 مليار دج (ما يعادل 700 مليون دولار أمريكي) لأجل بلوغ هذا الهدف وتوسعت العملية إلى مختلف الفاعلين على مستوى جميع القطاعات الوزارية المعنية والمجتمع المدني والحركات الجمعوية، هذه الأخيرة التي تكلفت بما نسبة 47.3% من مجموع المتعلمين تحت اشراف 5 جمعيات وطنية منها جمعيتين متخصصين (اقرأ و رابطة القلم) و308 جمعية محلية منها 28 جمعية متخصصة لينخفض معدل الأمية على مستوى الوطني إلى نسبة 22.3% ما يمثل 6.174.524 أمّي، وتقدير نسبة الأميين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة من مجموع الأميين موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-48): تطور معدلات الأميين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة.

	حسب الاحصاءات الوطنية		حسب الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار ONAEA
	1998	2008	2014
عدد الأميين	861.211	460.028	260.989
المعدل	%13.43	%6.21	%3.25

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول يظهر تراجع نسبة الأميين في سن 15 و 24 سنة إلى النصف ،ووفق احصائيات 2008 نجد استفحال ظاهرة الأمية لهذه الفئة في أوساط الإناث بنسبة 8.2% مقابل 4.2% لدى الذكور كما أنها تمثل نسبة 1% في الوسط الحضري مقارنة بنسبة 3.5% في الوسط الريفي.

الفرع الثالث:الهدف الثالث– تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.

يتضمن هذا الهدف الغاية الثالثة التي تتمثل في العمل على إزالة التفرقة والتفاوت بين الجنسين في مختلف المجالات الحيوية ولاسيما في فرص التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية في المناطق الجغرافية المختلفة ، ودعم جهود المرأة لتحقيق التوازن مع الرجل وتمكينها واستقلالها وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والصحي واتخاذ التدابير الرامية إلى ذلك بصفتها شريكا ،وقد تم التوافق على ثلاثة مؤشرات للتحقق من إحراز هذه الغاية وهي:

1–نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي: تجب الاشارة إلى أن المهلة التي حددت لإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي قد انتهت عام 2005.

***معدلات التمدرس للجنسين للأطوار الثلاثة**:النتائج المحصل عليها مدونة كما يلي:

الجدول رقم (3-49): تطور معدلات التمدرس حسب الجنس (%)

السنة الدراسية		2000/1999	2005/2004	2014/2013
نسب التمدرس في الطور الابتدائي (6-11سنة)	الإجمالية	109.5	113.7	111.9
	الإناث	106.9	110.0	106.7

	الذكور	112.0	117.2	116.8
نسب التمدرس في الطور الأساسي (11-15 سنة)	الاجمالية	88.6	93.9	92.9
	الإناث	85.8	92.4	91.6
	الذكور	91.2	95.3	94.2
نسب التمدرس في الطور الثانوي (16-19 سنة)	الاجمالية	33.1	38.7	43.7
	الإناث	35.5	42.5	42.4
	الذكور	30.9	35.0	35.5

المصدر: وزارة التربية الوطنية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمدرس العام في سن 6-11 سنة تجاوزت 100%[1]، أما نسبة التمدرس البنات والبنين سجلت فارق يقدر بـ 10 نقاط مئوية سنة 2001 ، واستمر في الانخفاض إلى 6.9 نقطة سنة 2015، أما على مستوى التعليم المتوسط في سن من 11إلى 14 سنة فقد ارتفعت نسبة التمدرس الإناث بـ 6 نقاط مئوية من سنة 2000 إلى 2015 مقابل ارتفاع بـ 3 نقاط مئوية بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للطور الثانوي فقد كان ارتفاع معدل تمدرس الإناث بصفة أحسن من نظيره لدى الذكور مع أن كلتا النسبتين منخفضة وذلك لعدم امكانية الاستمرار في الدراسة والتوجه للحياة العملية وأغلبهم يكون من الذكور.

***مؤشر التكافؤ بين الجنسين**: يتمثل في نسبة تعداد الإناث إلى تعداد الذكور في جميع أطوار النظام التربوي وكانت نتائجه للفترة 2000– 2015 ممثلة كما يلي:

الجدول رقم (3-50): مؤشر التكافؤ بين الجنسين في جميع أطوار التعليم

	2000-1999	2005-2004	2015-2014
ابتدائي	0.88	0.89	0.91
متوسط	0.92	0.96	0.91
ثانوي	1.27	1.37	1.39

المصدر: وزارة التربية الوطنية

من خلال الجدول فإن نسبة الإناث إلى الذكور في الطورين الابتدائي والأساسي بقيت تتراوح ما بين 88 و 91% خلال الفترة 1999-2015 وبلغ التعادل تقريبا 90 تلميذة لكل 100 تلميذ ذكر متمدرس، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد فاقت نسبة

[1]-هذا يعود لوجود نسبة معتبرة من الملتحقين بالمدرسة في سن مبكرة (5سنوات) والمعيدين للسنوات الدراسية مرتين على الأكثر(11–13سنة)

الاناث إلى الذكور 100% خلال الموسم الدراسي 1999-2000 إلى 139% خلال الموسم الدراسي 2014-2015، ويعكس ذلك التقدم الملموس في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي قبل 2005 لمجهودات الدولة.

***تطور شبه الاناث في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**: على صعيد التعليم العالي ارتفعت نسبة المسجلين الإناث في التعليم الجامعي من 54% سنة 2000 إلى 61.1% سنة 2014 ،وقد تجاوزت نسبة الجامعيات أكثر من 50% في 5 من 7 تخصصات أعلاها نسبة 69% في تخصص الآداب والعلوم الاجتماعية وأخفض نسبة 31% في تخصص التكنولوجيا ، أما فيما يخص التعليم ما بعد التدرج فإن نسبة الإناث أقل من نسبة الذكور حيث نجدهم يمثلون ما نسبة 63.3% مسجلين في ما بعد التدرج و 52% حاصلون على شهادة الدكتوراه وللتفصيل أكثر الجدول الموالي يوضح تطور هذه النسب خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (3-51): نسبة الإناث في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي(%).

السنوات	2001	2005	2010	2014
التدرج	54.0	56.8	59.5	61.1
ما بعد التدرج	38.9	44.8	48.1	53.1
التأطير	/	35.3	39.7	42.8
الحاصلين على شهادة تخرج في التدرج	55.5	60.4	64.7	63.3

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الجدول فإن نسبة المسجلات في مرحلة ما بعد التدرج في تزايد مستمر والأمر نفسه بالنسبة لمجال البحث العلمي حيث تمثل الإناث 35% ، توزيعها حسب التخصصات تضمَّن نسبة 45% في مجال العلوم الطبية 43% ، في العلوم الطبيعية، 36% في العلوم الفلاحية أما أقل نسبة للعنصر النسوي بلغت 30% في مجال الهندسة والتكنولوجيا ما يعني أن الجزائر اقتربت من سد الفجوة بين الجنسين في هذه المرحلة من التعليم.

***حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي**: تمثل هذا النسبة مؤشرا للتمكين الاقتصادي للمرأة ويشير لمساهمتها في الأنشطة الاقتصادية وقد عرف ذلك تطورا خلال الفترة 2000-2015 تطورا ملحوظا في نوعية المناصب المشغولة خارج الفلاحة مثلما هو موضح كما يلي:

الجدول رقم (3-52): تطور حصة الأعمال المدفوعة الأجر النسائية خارج الفلاحة من مجموع الأعمال النسوية (%)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
حصة الأعمال النسوية %	60.4	64.4	65.4	89.9	93.3	73.4	73	78.4

المصدر: الديوان الوطني

للإحصائيات

يظهر الجدول تطور حصة النساء من الوظائف خارج الصناعة بشكل متزايد سنويا، وفي 2015 بلغ عدد اليد العاملة النسوية النشطة 2.317.000 مرأة ما شكل نسبة 19.4% من اليد العاملة النشطة الاجمالية منها 1.934.000 امرأة مشغلة أي بمعدل 13.6% مقابل 60.2% للذكور، وإذا ما تمت ترجمة هدف المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة على أنه يتطلب أن تصبح حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي 50% من إجمالي الوظائف تجب الاشارة إلى أن هناك الكثير من الأعمال التي تقوم بها النساء لمساعدة عائلتها ولا تتوفر عنها بيانات كالأعمال المأجورة في المنازل والأعمال في القطاع غير المنظم والأعمال الريفية وغيرها فلا تظهر مثل هذه الأعمال في الحسابات الوطنية ولا في المسوحات الاحصائية مما يظهر انخفاضا في نسبة مساهمة النساء في النشاطات الاقتصادية المختلفة على خلاف الصورة الحقيقية، وقد عرفت اليد العاملة النشطة النسوية ارتفاعا خلال الفترة 2005-2015 بمعدل +5% سنويا مقابل +1.8% لدى الذكور، وانخفض معدل البطالة النسوية بـ -0.5% لذات الفترة ما يظهر أثر السياسات المتبناة من طرف الدولة لتعزيز فرص المرأة في دخولها عالم الشغل وأظهرت الاحصائيات المتعلقة بهياكل خلق الشغل النتائج التالية:

الجدول رقم (3-53): حصة النساء في خلق الوظائف والنشاطات

الهيكل	PID	DAIS	DAIP	ANSEJ	CNAC	ANGEM	Registre de commerce
حصة النساء	%78.9	% 48.1	% 46.5	% 10	% 8.6	% 62.3	% 8.2

PID :Programme d'insertion sociale
DAIS : Dispositif d'aide à l'insertion sociale
DAIP : Dispositif d'aide à l'insertion professionnelle
ANSEJ :Agence nationale de soutien d'emploi des jeunes
CNAC :Caisse nationale d'allocation chômage
ANGEM : Agence nationale pour la gestion du microcrédit.
Source :-Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale.
-Ministère de la solidarité nationale, de la famille et de la condition de la femme.

كما تجب الاشارة إلى وجود تحيز وظيفي في التوزيع المهني للنساء حيث تتوزع بنسبة 79% في الوسط الحضري و21 % في الوسط الريفي، كما أنها ضعيفة في قطاع الفلاحة بنسبة 2.7% والأشغال العمومية بنسبة 1.8% الصناعة بنسبة 18.1%، كما أنها تتركز في القطاع العمومي الحكومي بنسبة 64.1% وتشغل قطاعات الصحة والتعليم بأكبر نسبة يلي ذلك قطاعات التعليم العالي والتكوين المهني مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-54): معدلات التشغيل للعنصر النسوي في الوظيف العمومي في سنة 2014

القطاع	التربية الوطنية	الصحة	الداخلية والجماعات المحلية	التعليم العالي	المالية	التكوين المهني	القضاء
معدل التشغيل النسوي	50.2	52	16.1	36.2	34.3	35.1	31.3

Source :Direction générale de la fonction publique

مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم عمل النساء ينحصر في درجات منخفضة من السلم الوظيفي كما أن عمالة المرأة تتسم بقلة الوصول إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار.

***نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية:** هذا المؤشر متعلق بالحقوق السياسية للمرأة ومدى ترقيتها، حيث وضع التعديل الدستوري في 12 نوفمبر 2008 الأساس لمقاربة النوع الاجتماعي ،وكرس القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المعالم في اتجاه تدعيم حقوق المرأة وتمكينها وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة حسب المادة 31 مكرر.

وحدد القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات كيفيات توسيع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وحددت المادة 2 النسب الخاصة بالنساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها في انتخابات المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية الولائية والبلدية،كما نصت المادة الثالثة منه على توزيع المقاعد بين القوائم وفق النسب المحددة وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة، وأكدت المادة السادسة وجوب استخلاف مترشح أو منتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس في جميع حالات الاستخلاف المنصوص عليها قانونا ، وفي نفس السياق تؤكد المادة 35 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[1] فيما يتعلق بالقانون الأساسي أنه يجب أن تضم هيئة المداولة والهيئة التنفيذية من بين أعضائها نسبة ممثلة من المناضلات وقد يُرفض منح الاعتماد لحزب سياسي لعدم إدماج نسبة ممثلة من النساء من الأعضاء المؤسسين ،وكان تطور نسبة تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني للفترة 2000-2015 كما يلي:

الجدول رقم (3-55):نسب تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني للفترة 1997-2017

	2002/1997	2007/2002	2012/2007	2017/2012
العدد الاجمالي لمقاعد المجلس	380	389	398	462
عدد المقاعد التي تشغلها النساء	15	26	31	146
نسبة المقاعد المشغولة من طرف النساء (%)	3.9	6.6	7.7	31.6

المصدر: المجلس الشعبي الوطني

[1]– القانون العضوي رقم 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية

من خلال ما سبق يظهر ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الغرفة السفلى للبرلمان من7.7% سنة 2007 إلى نسبة 31.6% سنة 2012 هذا المعدل سمح للجزائر باحتلال المرتبة الأولى عربيا والتاسعة افريقيا و26 عالميا في مجال التمثيل النسوي في البرلمان، أما في الغرفة الثانية من البرلمان فقد بلغ عدد النساء الأعضاء في مجلس الامة في 2012 عشرة بنسبة 6.9% وقد ارتفعت عما كانت عليه في 2006 بنسبة 2.7%، أما بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية فقد ارتفعت نسبة النساء من 4% سنة 2002 إلى 16.6% سنة 2012 أما الولائية فكان معدل ارتفاعها أكثر حيث انتقلت من 4.2% سنة 2002 إلى 29.7% سنة 2012 ، بالاضافة إلى ما سبق يوجد 4 أحزاب سياسية تحت رئاسة إمرأة قد ترشح أحدها للرئاسة عدة مرات وهذا ما يعد فريدا من نوعه على المستوى العربي.

الفرع الثاني: تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

تقع التنمية الصحية ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك لا تزال الدول تعمل على توفير مختلف الخدمات الصحية الأساسية اللازمة للعناية بمختلف شرائح المجتمع لاسيما الأكثر عرضة للأمراض كالأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة من العمر، كما تعتبر صحة الأمهات من الأولويات وخاصة تخفيض وفيات الأمهات بعد الولادة عبر تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة انجابية لائقة اضافة لمكافحة العديد من الأمراض المعدية والفتاكة.

–الهدف الرابع –تخفيض معدل وفيات الأطفال: يسعى نظام الرعاية الصحية لتوفير مختلف الخدمات للمواطنين الوقائية منها والعلاجية وغيرها والتي تساهم في تحسين الواقع الصحي للسكان، لاسيما بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة باعتبارها احدى المؤشرات الأساسية في قياس فعالية النظام الصحي وشموليته، أما عن مدى تحقيق هذا الهدف من أهداف الألفية بخفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين من سنة 1990 إلى 2015 يكون بالارتكاز على المؤشرات التالية:

1–معدل وفيات الرضع: لقد شهد معدل وفيات المواليد الجدد تراجعا ملموسا في الفترات الأخيرة حيث كان يبلغ سنة 1990 نسبة 1000/46.8 لينخفض إلى نسبة 1000/22 سنة 2014 وفق ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (3-6): تطور معدلات وفيات الرضع (/1000)للفترة 1990-2014

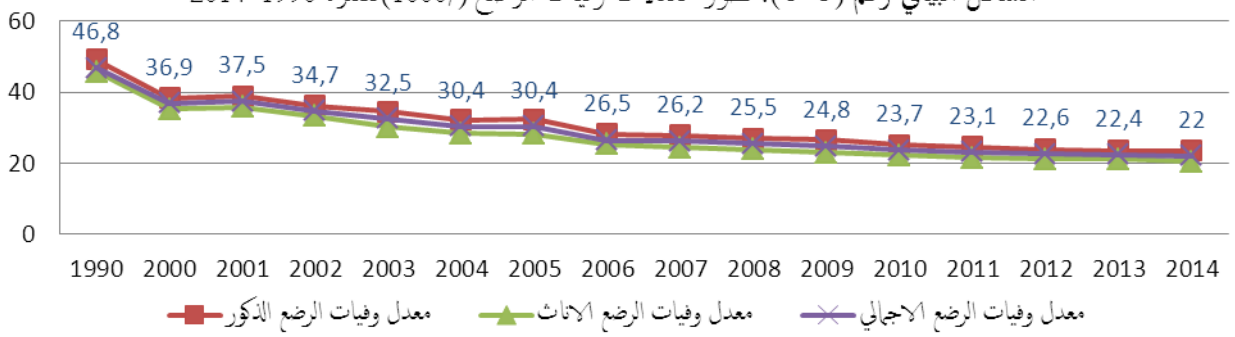

نلاحظ أن انخفاض معدل وفيات الرضع كان بطيئا في البداية إلى غاية سنة 2000 بمعدل 21.15-% عن سنة 1990 ليواصل انخفاضه طوال الفترة بـ 40.37-% ، ويعود ذلك لاستراتيجية الدولة في مكافحة وفاة حديثي الولادة وخلق إدارة فرعية تابعة لوزارة الصحة مكلفة خصيصا بالبرنامج، كما شرعت وزارة الصحة ابتداءا من أفريل 2006 بتطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وهذا على مدار ثلاث سنوات أي من 2006 إلى 2009 لأجل تقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد بنسبة 5% في السنة الأولى ليبلغ 30% سنة 2008 بغلاف مالي قدره 2.07 مليار دج تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 439/05 المؤرخ في 10 نوفمبر 2005 ، إضافة للتوعية عن أهمية الرضاعة الطبيعية والرعاية الاضافية قصد إعطاء جميع المواليد الجدد أفضل فرصة لبداية صحية في الحياة.

2-معدل وفيات الأطفال دون الخامسة: يعتبر تحديا الحيلولة دون وفاة الأطفال قبل بلوغهم عامهم الخامس من حياتهم، وتعتبر الولادة المبكرة والالتهاب الرئوي والاسهال وتسمم الدم والملاريا من المسببات الرئيسية لوفاة الأطفال دون سن الخامسة، كما ترتبط بعض حالات الوفاة ببعض التغذية وقد عرفت الجزائر نقلة نوعية في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لانتقاله من 55.7 لكل ألف طفل عام 1990 إلى نسبة 25.6 لكل ألف طفل سنة 2015 ، مثلما هو موضح في الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم(3-7): تطور معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة (/1000)للفترة 1990-2014

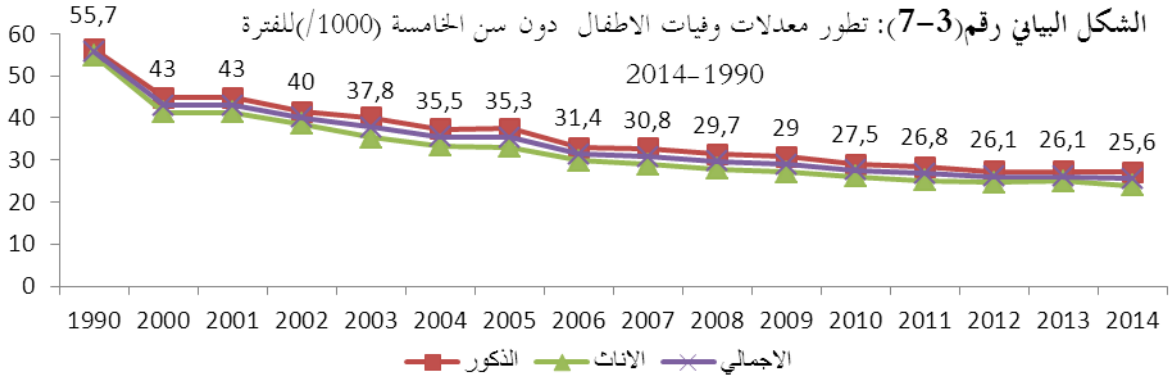

يظهر المنحنى التراجع المحسوس في انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لاستمرار جهود التغطية الصحية ليبلغ في سنة 2005 بـ – 35.3% لكل ألف طفل ويستمر في الانخفاض ليصل سنة 2014 الى نسبة 25.6 لكل ألف طفل .

3-نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المخصبين ضد الحصبة: لقد سعت الجزائر لتوسيع رقعة التغطية الصحية بتنظيم حملات التوعية وتطوير وتعميم التطعيم لكل المواليد الجدد ومن كل الأمراض بما فيها الحصبة، حيث في سنة 1987 أدرج لقاح الرضيع ضدها في عمر 9 أشهر ودعم بجرعة تلقيح أخرى منذ سنة 1997 في عمر 6 سنوات مع الدخول المدرسي وذلك ضمن برنامج الصحة المدرسية، وبلغت نسب التغطية بتوفير اللقاح خلال الفترة 1992-2014 ما يلي:

الجدول رقم (3-56):تطور نسب الأطفال البالغين من العمر سنة الملحقين ضد الحصبة (%)

	1992	1995	2000	2002	2006	2013-20012	2014
الذكور	-	79	81	89.9	91.5	90.3	
الإناث	-	75	86	91.2	89.2	90.3	
الوسط الحضري	-	83	84	92.2	90.1	90.9	
الوسط الريفي	-	71	83	88.8	88.1	89.4	
النسبة الاجمالية	86	77	83	90.6	90.5	90.3	94.0

المصدر: وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات

وفق نتائج الجدول فقد قدرت نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة حوالي 94.0% عام 2014 بينما كانت 77% عام 1995 ما يعني معدلا للارتفاع بلغ 1.10% سنويا، أدى بخفض التأثير لاحتمال إصابة 65.6 حالة لكل 100.000 مواطن بالمرض في سنوات التسعينيات إلى أقل من حالة واحدة لكل 100.000 مواطن في السنوات الأخيرة، إضافة لتعميم حملات التطعيم في الوسطين الحضري والريفي لتقارب النسب المحققة مع مراعاة مقاربة النوع والمساواة بين الجنسين في التحصين ضد الحصبة وتسجيل نسبة 90% للجنسين سنة 2013، تعود أسباب تحقيق هذه النسب لانتشار الوعي لدى الأسر عن أهمية وقيمة التطعيم ضد الحصبة وغيرها من اللقاحات والحملات التي تقوم بها المصالح المعنية في المناطق الريفية والمعزولة.

– الهدف الخامس –تحسين صحة الأمهات: باعتبار صحة الأم من الأولويات وتأتي هذه الأهمية كون صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط وإنما تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع كله، الأمر الذي جعل العناية بصحة المرأة هاجسا عالميا ليشمل تحقيق غايتين أساسيتين يرتكز عليهما ذلك وهما:

1-الغاية الخامسة –A– : تتطلب تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1995 و 2015 ومتابعة تطور ذلك بالمؤشرات التالية:

***معدل الوفيات النفاسية:** سعت الجزائر عبر جملة من الاجراءات والخدمات إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق حياة آمنة للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة، وقد نتج عن هذه الإرادة السياسية تحقيق جملة من الانجازات في مجال رعاية المرأة حيث أن معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة والنفاس تشهد تراجعا واضحا مقارنة بسنوات سابقة مثلما هو موضح فيما يلي:

الشكل البياني رقم (3–8):تطور معدل وفيات الأمهات(لكل 100.000مولود حي)

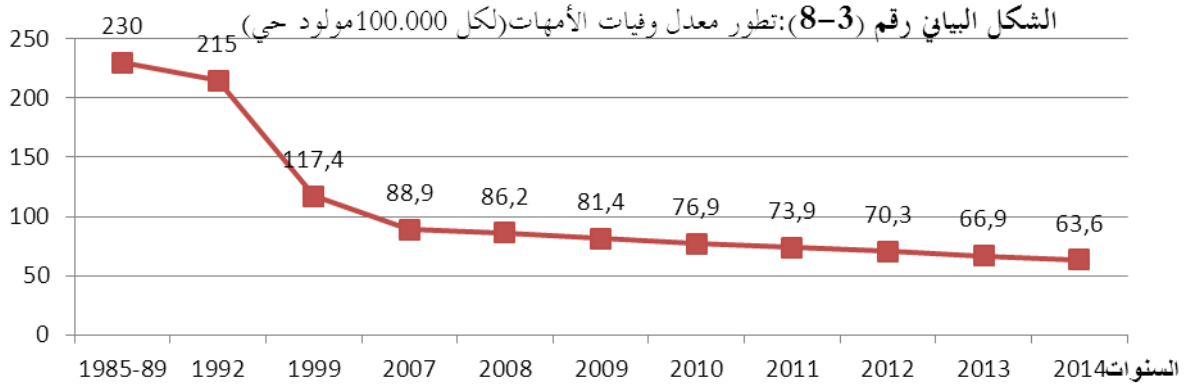

من خلال المنحنى فإن نسبة وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي قد عرفت انخفاضا في الجزائر إلى 63.6% في 2014 بعد ما كانت تقدر بـ 117.4% سنة 1999 وهذا يعود لتحسين شروط متابعة الحمل والولادة، إلا أنها حاليا لا تزال مرتفعة حيث أعلى نسبة سجلت بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30-39 سنة بنسبة 30% وهي تتوافق عموما مع ولادة الطفل الأول ،كما أن أكثر من نصف وفيات الأمهات تحدث في فترة ما بعد الولادة مباشرة أي في أقل من 24 ساعة بعد الولادة ، ما بين 20 إلى 25% من الوفيات تحدث بين 24 ساعة واليوم السابع بعد الولادة، ومن أجل فهم تسلسل الأحداث التي أدت لوفيات الأمهات تم وضع نظام للتدقيق حتى في عام 2013 وفق القرار الوزاري رقم 89 الصادر في 4 جويلية 2013 يتضمن الإبلاغ الإلزامي لجميع وفيات الأمهات لكن تم تطبيقه اعتبارا من 1 جويلية 2014.

إن إعداد تدقيق وفيات الأمهات يسمح للتحليل المنهجي والنقدي بتقييم نوعية الرعاية الطبية من حيث الاجراءات واحترام المعايير الموضوعية حتى لا يكون هناك خلل أو تأخير في الحصول على الرعاية الصحية للنساء في الحمل والولادة.

***نسب الولادة تحت اشراف أخصائيين:** إن الانخفاض المسجل في وفيات الأمهات يعود بالأساس إلى تحسين الخدمات الصحية المقدمة للنساء قبل وبعد فترة الولادة وتوفير مختلف وسائل الرعاية لهن من فحوصات و تطعيم، لاسيما تغطية معظم الولادات من قبل كادر فني مؤهل في المؤسسات الطبية المتخصصة حيث انتقل معدل الولادات في الجزائر التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين من 76% سنة 1992 إلى 97.1% في 2012-2013 وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-57):تطور نسب الولادة تحت إشراف أخصائيين (%)

السنوات	EASME 1992	EDG 2000	MICS3 2006	MICS4 2013-2012

النسب (%)	76	91.2	95.3	97.1

EASMA : Enquête algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant 1992
EDG : End decade goal 2000
MICS3 : Troisième enquête à indicateurs multiples 2006.
MICS4 : Quatrième enquête à indicateurs multiples 2012-2013.
Source : Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière .

يظهر المؤشر في الجدول أعلاه تحسنا متواليا بمعدل ارتفاع قدره 1.32%سنويا يعود ذلك لاعتبار حماية الأمومة والطفولة والصحة الانجابية من الملفات الأساسية، وقد تكفل قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بتأمين الصحة الانجابية وصحة المرأة في مجال الحمل وتحسين الولادة، ففي سنة 2000 تم تطبيق برنامج خاص بالولادة دون مخاطر على المستوى الوطني، وفي سنة 2006 شرعت وزارة الصحة في تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب ما قبل الولادة وما بعدها، كما تم إنشاء وحدات للعلاج المكثف للحوامل على مستوى كل ولاية وإعادة تهيئة قاعات الولادة ورسكلة وتكوين الإطارات الطبية وشبه الطبي ،وقد تم تعزيز التغطية الطبية بمختصين في طب النساء والتوليد وتوزيعهم على مناطق الهضاب العليا والجنوب بشكل متساو حيث بلغت نسبة التغطية في 2015 معدل طبيب نساء واحد(1) لكل 3692 لكل امرأة متزوجة في سن الانجاب وقابلة لكل 500 امرأة (FMAR) مقابل طبيب نساء واحد لكل 4759 امرأة سنة 1998، كما بلغ عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS) أمومة وطفولة 32 مؤسسة منها 24 في حالة نشاط وبالرغم من هذه الاجراءات لا تزال الولادات المنزلية تشكل نسبة مهمة و تبقى بعض المناطق أكثر احتياجا للخدمات الصحية عموما وخدمات الولادة الآمنة خصوصا.

2-الغاية الخامسة –B– ترتكز هذه الغاية على إتاحة تعميم خدمات الصحة الانجابية للأمهات وتتضمن ثلاثة مؤشرات هي:

*__معدل الولادة لدى المراهقات__: تعتبر صحة المراهقين والشباب من الأولويات في برامج الرعاية الصحية نظرا لنسبتهم الكبيرة في التركيبة السكانية في الجزائر، وقد تراجعت معدلات الولادة لدى المراهقات الناتجة أساسا عن تطور منظومة القيم الاجتماعية فسجلت انخفاضا تجاوز 21 ولادة جهة لكل 1000 مراهقة في سن ما بين 15 و 19 سنة في 1992 إلى 6 ولادات حية لكل 1000 مراهقة لنفس الفئة العمرية في 2002 حسب معطيات الحالة المدنية، غير أن هذا المعدل تضاعف سنة 2014 إلى 13 ولادة حية لكل 1000 مراهقة وهذه النتائج متوافقة مع نتائج التحقيق الرابع للمؤشرات المتعددة لمصالح وزراء الصحة (2012-2013) والذي قدرها بـ 10 ولادات حية/100 مراهقة للفترة 2010-2012 ، وحسب نتائج ذات التحقيق فإن نسبة 1.9% من المراهقات في سن 15-19 سنة قد بدأن حياتهن الانجابية بمعدل 0.8% ذوات مولود واحد 1.1% كن حوامل أثناء فترة

إجراء التحقيق، أما فئة النساء في سن 20–24 سنة فشكلن نسبة 1% ممن لديهن ولادة واحدة حية قبل سن الـ 18 سنة، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (3–58): معدلات الخصوبة العامة للفترة 2012– 2014 حسب السن (لكل 1000 مراهقة)

السن	EASME-1994	EASF-2002	EC-2010	EC-2012	EC-2013	EC-2014
15-19سنة	21.10	6.0	10.2	11.8	12.4	13.5
20-24سنة	143.0	59.0	84.1	94.9	94.1	100.9

EASF : Enquête Algérienne sur la Santé de la Famille 2002.

EC : Etat Civil.

Source :office national des statistiques

وتجب الاشارة إلى تراجع الحمل في سن مبكرة حيث السن القانوني للزواج هو 19 سنة في الجزائر فيما يسبق ذلك حالات خاصة ويتم العقد المدني للزواج باستصدار حكم من القاضي الذي لديه إمكانية الاعفاء من شرط بلوغ السن المحدد،كما أن عقد القران الشرعي يوجب المقبلين على الزواج إثبات عقد القران مدنيا حتى يتسنى لهم ذلك شرعا من أجل حماية حقوق القاصرات ،كما أن تراجع الزواج المبكر بين الإناث يعود لطول الحياة التعليمية للفتيات ودخول فئات متزايدة من النساء مختلف مجالات العمل مع إدراك آثار السلبية من احتمال تمتع الأم بحياة صحية وناجحة ،كما أنه يتسبب في كثير من الأحيان بحلقة مفرغة من الفقر وذلك لعدم إكمال تعليمهن وأن الأطفال الذين يولدون من أمهات مراهقات هم أكثر عرضة للوفاة قبل الولادة أو بعدها مع المعاناة من تدني الوزن.

***الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة**: لقد حققت الرعاية الصحية المتبناة جملة من التغيرات الكمية من بينها إحصاءات متابعة الأمهات قبل وبعد الولادة و أظهرت تحسنا منتظما لارتفاع نسبة الحوامل اللائي قمن باستشارة طبية على الأقل خلال آخر حمل لهن 58% سنة 1992 إلى 92.7% سنة 2012–2013 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3% تقريبا والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (3–9):تطور معدل المتابعة الطبية للامهات قبل الولادة

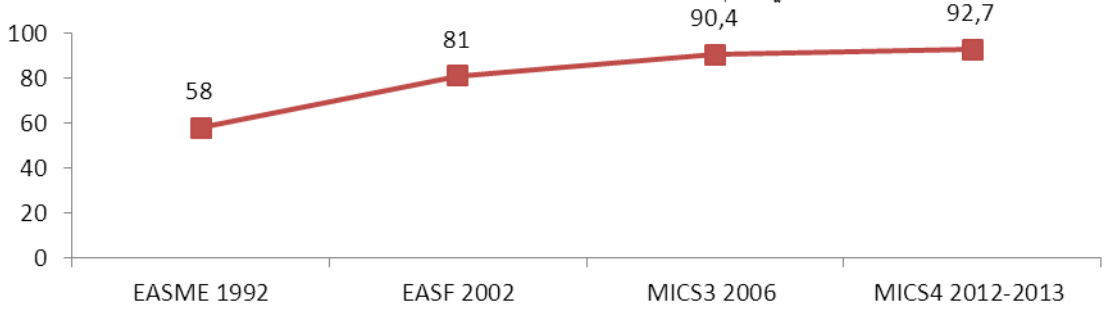

يظهر المنحنى الارتفاع المسجل في نسب متابعة الأمهات قبل الولادة حيث بلغت أقصى معدل لها سنة 2013 بما نسبته 84.8%من المتابعة لدى طبيب ونسبة 7.9% لدى قابلة، هذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود الحثيثة لبلوغ نسبة 100% عن طريق تقريب المراكز الصحية من المواطنين في الأرياف والتوعية بأهمية هذا النوع من الفحوصات وإجراء التطعيم للأمهات قبل الولادة.

***حاجيات مجال تنظيم الأسرة:** لا يزال استخدام وسائل تنظيم الأسرة محدودا خاصة في المناطق الريفية بما يسهم في حدوث الحمول المتقاربة والحمول غير المرغوب فيها مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المضاعفات الصحية أثناء الحمل غير المنتظم وزيادة معدلات وفيات الأمومة ، وقد بلغت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين المتزوجات 57% في 2013 حيث شكلت الوسائل الحديثة منها نسبة 48%، أما عن تطور استخدامها خلال الفترة 1992–2013 فهي مدرجة كما يلي:

الجدول رقم (3–59): تطور نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)

السن	EASME1992	MDG1995	EDG2000	EASF2002	MICS2006	MICS4 2013-2012
19-15سنة	50.9	56.9	64.0	57.0	61.4	57.1
24-20سنة	43.1	49.0	50.1	51.8	52.0	47.9

MDG :Mi-Decade Goals,1995.

تظهر نتائج الجدول أعلاه ارتفاع معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة بنسبة متباطئة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2000 لتبلغ نسبة 64% ثم تسجل تراجعا في ظرف سنتين بنسبة –11% ليعاود الارتفاع في سنة 2006 ثم الانخفاض مجددا بمعدل – 0.87% سنويا، ويعد الوسط المعيشي والمستوى الاجتماعي والثقافي للأمهات من أهم العوامل المؤثرة في استخدام مثل هذه الوسائل كما أن هناك ضرورة لتلبية الحاجات المعيشية خاصة الأساسية منها إلى وسائل تنظيم الأسرة .

وسعيا من الدولة لتنظيم الحمول للحفاظ على صحة الأم والطفل يقدم القطاع الصحي العمومي مثل هذه المنتجات مجانا في المصالح المختصة وفي حالة اقتناءها من صيدليات خاصة عن طريق وصفة طبية فإن تكاليفها تقع على عاتق صندوق الضمان الاجتماعي ، لذلك فإن توفير وسائل تنظيم الأسر والقيام بحملات توعية وتثقيف سيخفض معدل الولادات غير المخطط لها ويسهم في تحسين صحة الأمهات.

–الهدف السادس – مكافحة الايدز والملاريا والأمراض الأخرى: لقد ترتب عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية مؤخرا في العديد من مناطق العالم الدعوة إلى ضرورة إدراج وقف ومحاربة هذا المرض المعدي والمدمر ضمن أولويات الأمم المجموعة الدولية، وبتعدد طرق انتشاره وإزدياد عدد المصابين بهذا الفيروس ما تطلب إدراج مكافحته وتعميم فرص العلاج للمصابين ضمن أهداف الألفية للتنمية إضافة إلى ضرورة وقف انتشار أمراض معدية أخرى تضر بالصحة العامة للشعوب والمجتمعات كالملاريا وغيرها من الأمراض الفتاكة وجعل كل ذلك ضمن أولوياتها من خلال الغايات التالية:

1–الغاية السادسة –A–: وقف انتشار فيروس الايدز بحلول 2015 وبدء انحصاره اعتبارا من هذا التاريخ.

تعتبر الجزائر من أقل دول العالم فيما يخص الاصابات المكتشفة لانتشار فيروس مرض الايدز بمعدل منخفض يقدر بـ 0.1% بين إجمالي السكان ويتركز بين بعض الفئات المعرضة أو العالية الخطورة ، وتعتبر العلاقات الجنسية غير السليمة أوسع طرق الانتقال الرئيسية لفيروس الإيدز بنسبة 97.5% إضافة لنقل الدم الملوث واستخدام المخدرات بالحقن الوريدية وانتقاله عن طريق الأم الحامل إلى الطفل والهجرة خاصة غير الشرعية من دول الافريقية في الجنوب، وحسب معطيات المخبر الوطني المرجعي للسيدا فقد تحقق الهدف بخفض عدد المشخصين الجدد واستقراره عند 1000 إصابة سنويا وقد بلغ عدد المصابين بعدوى فيروس الايدز 9843 حالة بتاريخ 2015/12/31 والمعطيات التي لها صلة بهذا المرض مدونة كما يلي:

الجدول رقم (3–60): تطور عدد الاصابات التراكمية بفيروس فقدان المناعة VIH/SIDA

	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الحالات الاجمالية	1533	1861	2363	2608	3747	4392	6037	6797	7509	8258	9103
عدد الشباب من 15-24سنة	99	124	156	173	236	297	420	470	524	571	569

Source :Laboratoire national de référence

تقدر نسبة إصابة الفئة العمرية مابين 15 و 24 سنة بـ 6.25% وهي أقل نسبة تسجل لدى فئة الشباب الأصغر سناً وحسب ما يظهره الجدول فهناك ارتفاع متزايد في نسب الاصابة بفيروس فقدان المناعة البشرية ما يلزم التوعية والتعريف بالمرض ضمن المناهج المدرسية وبرامج التثقيف الصحي من أجل الوقاية منه بصفة فعالة، وقد التزمت الدولة بنشر الوعي مع فاعلي المجتمع المدني والحركات الجمعوية، وتأمين خدمات الاختبار الطوعي والمجاني عبر 61 مركز كشف موزعة على مستوى جميع ولايات الوطن، إضافة لخلق الوكالة الوطنية للدم لسلامة نقل الدم ووقاية للمانحين أيضا و10 مراكز مرجعية كلّفت بمراقبة عدوى فيروس نقض المناعة البشرية، كما تتكفل الدولة بالرعاية الطبية بمرضى الايدز بما فيها الأدوية المضادة للفيروسات مجانا والرعاية الاجتماعية والنفسية لمرضى الايدز وذويهم.

2–الغاية السادسة –B– تعميم إتاحة العلاج من فيروس الايدز بحلول 2015 لجميع من يحتاجونه.

تبذل الجزائر العديد من الجهود لمكافحة السيدا بتقديم كل الدعم المادي والبشري في سبيل مساعدة المصابين من خلال التشخيص المبكر والعلاج والمرافقة بعد العلاج على مستوى 15 مركز متخصص للعلاج وعن احصائيات المتابعين لذلك فهي مدرجة في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (3–10):تطور عدد المصابين المتابعين للعلاج منVIH في المراكز المتخصصة

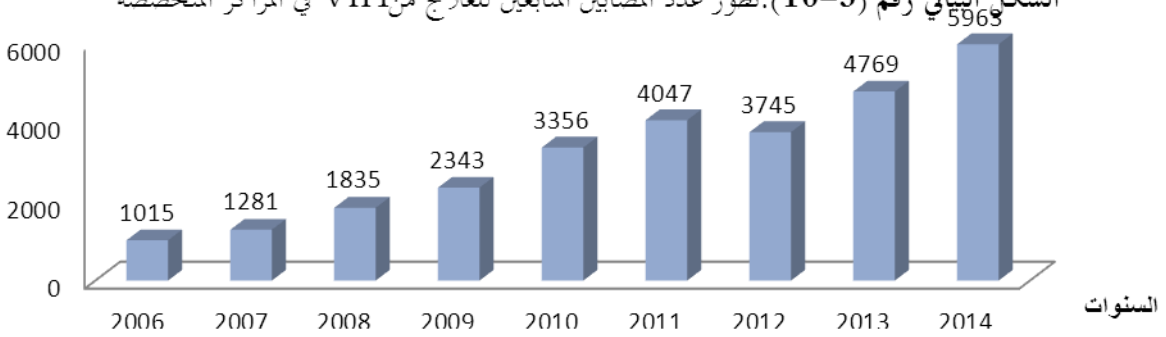

يظهر ارتفاع نسبة المتابعين للعلاج فتجاوز 1015 شخص سنة 2006 إلى 5963 شخص سنة 2014 من بينهم 437 طفل سنة 2013 و 466 طفل سنة 2014 ما ساهم في تقليص عدد الوفيات حيث تم تسجيل 50 حالة وفاة سنة 2015 أي 2% فقط من المصابين ،كما يتم سنويا فحص 700 ألف امرأة حامل بغرض منع تنقل الفيروس من الأم إلى الجنين ويمثل 50% من التغطية الصحية الاجمالية.

3-الغاية السادسة –C– وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

منذ بداية الثمانينات بدأت إصابات الملاريا بالانحسار تدريجيا وأصبحت عدد الاصابات المسجلة في السنوات الأخيرة متضائلا فلم تسجل أي إصابة سنة 2014 مما يدل على أنها ليست بالمشكلة الصحية الهامة في الجزائر بانخفاض الاصابات المحلية، وتعتبر الاصابات المستوردة من دول أخرى ذات خطورة خاصة من المهاجرين الوافدين من دول افريقيا الفقيرة حيث ينتشر مثل هذا المرض ما أدى لوجود حالات مستعصية على المعالجة أدت للوفاة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–61): تطور معدلات الاصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حالات الاصابة بالملاريا	541	507	163	117	196	92	408	191	887	603	266
عدد المستورة منها	478	255	141	112	192	88	400	187	828	587	260
معدل انتشار الملاريا	3.23	1.75	1.87	0.59	0.93	0.42	1.03	0.84	3.89	2.58	1.10
معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا لكل100.000من السكان	0.06	0.0	0	0	0	0	0	0	0.02	0.01	0

المصدر : وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

أما فيما يتعلق بمشكلة مرض السل فتعتبر الجزائر متوسطة الاصابة به وقد انخفضت نسبة الاصابة به من 60.1 لكل 100.000 من السكان سنة 2001 إلى 57.2 سنة 2014، أما عن تطور الاصابة به والوفاة بسببه للفترة 2000–2014 فهي موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (3–62): تطور عدد الاصابة بداء السل ومعدل انتشاره ومعدل الوفيات المرتبطة به

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014
حالات الاصابة به	18250	19730	19422	19673	20584	21070	20070	21839	21832	21041	20503	22153
معدل انتشاره	60.1	62.8	63.3	68.4	65.2	63.3	58.6	61.3	58.7	56.7	53.5	57.2
معدل الوفيات لكل 100.000 شخص	-	-	-	-	-		1.7	2.2	2.0	2.1	1.9	1.9

المصدر: وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات

بالتزام الحكومة بتطبيق أهداف البرنامج الوطني لمكافحة السل فقد تم الكشف والمعالجة التامة لـ 85% من حالات السل الرئوي المجهري الايجابي (+TPM) المسجل بالجزائر بمعدل سنوي لنجاح العلاج يقارب 90% وتفصيل النتائج واردة كما يلي:

الجدول رقم (3–63): تطور عدد حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة.

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حالات السل التي كشف عنها	5609	5795	8050	8507	8580	8510	8521	7787	7477	7217	7124	6747
نسبة حالات السل المعالجة	-	-	87.3	84.1	88.7	89.8	90.2	89	91.6	90.1	91.3	90.1
نسبة حالات السل التي تم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة الصحة واصلاح المستشفيات

لقد حققت الحماية الطبية في الجزائر جملة من الانجازات كان من أبرزها القضاء على العديد من الأمراض المعدية التي تضر بالصحة العامة للسكان وجاء ذلك نتيجة لمجهودات الدولة في توفير شتى أنواع التطعيمات وذلك من الولادة ومواصلة تلك المجهودات بحملات التوعية من مختلف أوجه انتشار الأمراض المعدية التقليدية.

الفرع الثالث: ضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

شكل تحقيق استدامة البيئة أساس التقدم في تحقيق الكثير من أهداف الألفية للتنمية ولذلك كان الحفاظ على البيئة والعمل على استدامتها من بين أولويات السياسات التنموية، ويعود دور ادماج المحافظة على بيئة سليمة ضمن أهداف التنمية إلى أهمية العوامل الطبيعية في تحسين معيشة الأفراد وتطوير أنشطتهم ورفع مداخيلهم، أما بتدهورها فلن تكون الانجازات في مجال تخفيض

أعداد الفقراء مستدامة ولمن تحسن حياة الملايين من البشر إلى جانب ذلك وجد توافق دولي على وجوب اقامة شراكة دولية حول التنمية بين الدول بغية إقامة إطار مؤسسي دولي يسمح بإدارة رشيدة للتنمية.

–الهدف السابع– ضمان الاستدامة البيئية : لقد شهدت السنوات الأخيرة إدماج القضايا البيئية ضمن الاهتمامات التنموية وكان لذلك انعكاساته في العديد من المجالات ولضمان استدامة البيئية وتحسين ظروف حياة للأفراد فقد أجمعت الدول على ضرورة التحكم في جملة من الموارد للتقليل من سلبيات التصنيع والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتسهيل استفادة الأفراد من مختلف الموارد الطبيعية ولا سيما الحياة الآمنة، ذلك ما تمحور في أربع غايات أساسية تمثلت في:

1–الغاية السابعة –A– إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج الوطنية وتمت متابعة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

*–**نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات**: تقدر الثروة الغابية للجزائر بنسبة 11%من المساحة الاجمالية وتغطي مساحة 4.115.000 هكتار وقد تبنى مجلس الحكومة سنة 1991 المخطط الوطني للتشجير والذي يمتد على مدار 20 سنة ويأخذ على عاتقه مكافحة التعري وحماية الأحواض المنحدرة، وقد شهدت سنة 2014 الانتهاء من إعادة تشجير 59.854 هكتار، كما تضمنت المحاور الأساسية لتجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ،الحفاظ وتوسيع وتثمين الثروة الغابية الوطنية ، حماية الأحواض المنحدرة للسهوب(3.5 مليون هكتار) ومكافحة التصحر (20 مليون) هكتار والحفاظ على الأنظمة البيئية ، وتم اعتماد الجرد الوطني للغابات المتمثل في احصاء الممتلكات الغابية المنتجة من الفلين وحماية كافة المشتقات الغابية كالصنوبر ، الكاليتوس وينتظر أن يغطي الجرد الوطني مساحة تقدر بـ 7 ملايين هكتار موزعة عبر 38 ولاية، وقد خصص غلاف مالي قدر بـ60 مليار دج سنويا على مدار الأربع سنوات 2010–2014 يستغل في عمليات التشجير وإنتاج شتلات الأشجار المثمرة لحماية عدة أنواع.

وفي إطار الإستراتيجية المتبعة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لمكافحة الانجراف المائي حول السدود فقد تم إطلاق دراسة حماية الأحواض المنحدرة للسدود من التعري سنة 2003 من طرف الوكالة الوطنية للسدود وبالتعاون مع المديرية العامة للغابات ويخص البرنامج الـ 52 حوض التي تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 5.7 مليون تتوزع على 32 ولاية عبر الوطن، أما برنامج مكافحة التصحر للفترة 2010–2014 هو الآخر يعد من المحاور الرئيسية لسياسة التجديد الريفي لاسيما في المناطق الريفية للولايات السهبية شبه صحراوية والصحراوية المعرضة بشدة للتصحر ويستجيب هذا البرنامج لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وترجم بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومكافحة التصحر التي تضم عمليات حماية الموارد الطبيعية وعمليات مرافقة المناطق الريفية بواسطة دعم المستوى التقني والتنظيمي والمالي، وتم إعداد بطاقة توعية حول التصحر على مستوى 12 ولاية سهبية لتقييم تأثير الظاهرة وصدى برامج الحماية والتأهيل المعتمدة ، وينتظر أن تشمل 38 ولاية سهبية وحماية 240 ألف هكتار من الأراضي

الفلاحية وتوسيع وتعزيز السد الأخضر على مساحة 100 ألف هكتار واستحداث 100 ألف منصب عمل ، كما تم في 2009 إطلاق برنامج يهدف لتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي من خلال تربية الحيوانات لتحسين عائدات حاملي المشروع وتم إحصاء 38 ولاية معنية بالمشروع وكذا 5 أنواع خاصة بتربية الحيوانات (الأغنام، الأبقار، الإبل، النحل، والأرانب) ويتعلق الأمر بـ 8875 حامل مشروع بتأطير من المعهد التقني لتربية الحيوانات ومديريات المصالح الفلاحية من بينهم 243 مرأة.

* **–مجموع انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)**: تهدف السياسات البيئية إلى الموازنة بين المنافع الحدية على المجتمع والأضرار أو التكاليف الناجمة عن التلوث الذي يرافق الأنشطة الإنتاجية والخدمية من خلال تبني الإجراءات أو التدابير الهادفة إلى تحجيم ممارسات الأنشطة المرتبطة بالتلوث البيئي التي تسهم في تدهور موارد البيئة وسياسات تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الأجهزة والمعدات للحد من الآثار السلبية لهذا الاستخدام خاصة بتزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وارتفاع تركيز الغازات الدفينة في الهواء وتفاقم أثرها السلبي على المناخ والأنظمة الحيوية، وقد وضعت الجزائر التنمية المستدامة في صلب اهتماماتها وتشير مؤشرات استهلاك الطاقة الكهربائية إلى تجاوز عدد المشتركين بالشبكة 4.5 مليون نسمة 2000 إلى 8.1 مليون سنة 2014 ونسبة تغطية انتقلت من 88.7 إلى 99 % من السكان .

أما بالنسبة لتوزيع الغاز فقد انتقل من 1.4 مليون مشترك سنة 2000 إلى 4.2 مليون مشترك سنة 2014 وبمعدل احتراق تجاوز 30.8 إلى 53% سنة 2014، مع الإشارة إلى هيمنة الصناعة الاستخراجية في الجزائر واعتمادها على التقنيات المستوردة فضلا عن قدمها وضعف مساهمة الصناعة التحويلية بتدني إنتاجية العمل الصناعي مقارنة بالدول المقدمة إلا أنها تسعى لتشجيع استخدام معدات ترشيد استهلاك الطاقة ونظم الطاقة المتجددة من خلال تنمية العزل الحراري في العمارات، تشجيع تركيب سخان مياه بالطاقة الشمسية، تعميم استخدام المصابيح الاقتصادية للطاقة، تركيب (غاز البترول المسال) GPL للسيارات، وخفض الدعم في أسعار منتجات الطاقة لتفادي الإسراف.

*– **نسبة الموارد المائية الكلية المستحدثة**: تتوفر الجزائر على ثروة مائية إجمالية تقدر بـ 19.4 مليار م^3 سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب، وتعد الجزائر من الدول التي بدأت تعاني من بوادر ظهور أزمة المياه من خلال تناقص الموارد المائية وتقلص وانخفاض نصيب الفرد الذي لا يتجاوز 330م^3 سنويا بينما المعدل العالمي هو 1000م^{3}سنويا، ويستحوذ الشمال على 13.6 مليار م^3 أي 70% من الثروة المائية منها 10 مليار م^3 على شكل مجاري مائية وأودية ومسطحات مائية بشكل سبخات وبحيرات تقدر بـ 3 مليار م وحوالي 7.9 مليار م^3 فهي عن مياه مجمعة في السدود والحواجز المائية، أما المياه الجوفية

تشكل 2.7 مليار م^3 لقلة التساقط وكثافة استغلال المياه السطحية، أما الجنوب فيتوفر على 5.8 مليار م^3 منها 5.3 مليار م^3 مياه جوفية و0.5 مليار م^3 عبارة عن بحيرات مالحة (الشطوط والسبخات) أما عن استخدامها فهي موضوعة كما يلي:

الجدول رقم (3–64): استخدام الموارد المائية حسب القطاعات (مليون م^3)

نوعية الأشغال	الاستعمال المنزلي	الصناعة	المناطق المروية الكبيرة	الصغيرة والمتوسطة	المجموع
حسب الفترة 2010–2014	3.200	150	1.200	5.500	10.050
النسبة المئوية	32	1	67		100

Source : Gouvernement Algérien, Rapport national Algérie OMD 2015 , op cité. P 111.

يظهر الجدول أن استخدام الموارد المائية كان موجها نسبة أكبر لقطاع الزراعة لقلة التساقط مؤخرا، يلي ذلك الاستخدام المنزلي خاصة مع ارتفاع التعداد الإجمالي للسكان وتزايد حاجياتهم ما يؤثر على نصيب الفرد مستقبلا ، وقد تبنت الجزائر عدة استراتيجيات في هذا المجال خاصة أمام ظاهرة الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار في محاولة لخلق التوازن في الثروة المائية على مستوى القطر بانتهاج أسلوب التحويلات الكبرى والربط بين السدود إضافة لتقنيات تحلية مياه البحر ومحطات تنقية المياه المستعملة، وتكثيف الموارد المالية للاستثمار في القطاع وتطبيق آليات التسيير المستدام من خلال الإجراءات الكفيلة بالاستغلال العقلاني للثروة المائية.

2–الغاية السابعة–B– تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015 وتمت متابعة هذه الغاية من خلال هذه المؤشرات:

* **مؤشر نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة:** يمثل التزود بالمياه الصالحة للشرب للسكان بكمية كافية وبالنوعية المطلوبة جزءا أوليا للسياسة الوطنية للمياه حسب المادة 2 من القانون 05–12[1]، كما أن تطوير التزويد بالمياه الصالحة هو إطار استراتيجي يأخذ في الحسبان إشكالية ندرة وحساسية الموارد المائية في سياق التغير المناخي وكذا ضرورة إرضاء الطلب المتزايد الذي له صلة مع التزايد السكاني والتوسع العمراني.

واستهدفت العديد من المشاريع تدعيم المياه الصالحة للشرب بفضل إنجاز أنظمة وتحويل المياه السطحية والباطنية وتحلية مياه البحر نحو المدن الكبرى والصغرى ، وقد مكنت جميع الإنجازات بالإضافة إلى برنامج إعادة تأهيل شبكات تزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب من التحسين المحسوس للتموين بالمياه عبر الوطن، ما أدى لتخفيض السكان غير المرتبطين بشبكة الماء الشروب من 29.2 % سنة 1998 إلى 2 % سنة 2015 يتراجع قدره 93% وبتجاوز الهدف المتوقع، على أن يبلغ المعدل المتوسط للفرد

[1]– القانون رقم 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية رقم 60 الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2005

180 ل/اليوم من خلال ربط كلي لشبكات الإمداد بالمياه والتوزيع على طول 116.000 كلم خاصة بالمناطق المعزولة وحسب معطيات تحقيق MICS4 [1] فإن نسبة السكان الذين يتحصلون على مياه الشرب محسنة تجاوزت 86.1%

* **–نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة:** تعتبر سياسة الصرف الصحي مطلوبة كأمر حتمي لا مفر منه للحماية من مخاطر التلوث الناتجة عن حماية هذه الأوساط، وقد شهد التطهير للصرف الصحي ارتفاعا ما مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي في المناطق ما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المتنقلة عبر المياه، وبلغ المعدل الحالي للربط بشبكات الصرف الصحي 90% بعدما كانت تقدرنسبة السكان الذين لم يتم ربطهم بشبكات التطهير 37.7% سنة 1998 وتم تخفيضهم بنسبة 70% ما بين 1998–2015 وبلغ امتداد شبكة الصرف الصحي سنة 2015 مقدار 45000 كلم ،وقد بلغت نسبة السكان المزودين بصرف صحي محسن نسبة 95.4% حسب معطيات تحقيق MICS4.

–الهدف الثامن– إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: تقوم الشراكة العالمية من أجل التنمية على جملة من المرتكزات تهدف كلها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول ولا سيما النامية منها والعمل على التوظيف الايجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية ولا سيما تلك المتعلقة بتشغيل الشباب وتحسين الواقع الصحي وقياس مستويات تعميم وسائل الاتصال الحديثة بين مختلف الشعوب وكل ذلك كان من خلال الغايات التالية:

1–الغاية الثامنة–A–:المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:

في ظل التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات فقد أصبح من غير الممكن أن تعيش دولة في معزل عن باقي دول العالم وخاصة في الدول النامية كما أصبحت عملية تحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار مهمة صعبة والجزائر من بين هذه الدول فهي تواجه رهانات صعبة لمحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة إلا أنها تسير بخطى ثابتة من خلال:

– تبني أسلوب اقتصاد السوق وما رافق ذلك من اصطلاحات الضرورية منها والمفروضة كالخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، إعادة هيكلة تشجيع الاستثمار، إصلاح النظام المالي...

– في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقد أجرت الجزائر 12 جولة مفاوضات آخرها في مارس 2014 وأجابت على 1900 سؤال مرتبط أساسا بنظامها الاقتصادي، كما عقدت ما يفوق عن 120 اجتماعا ثنائيا مع نحو 20 بلدا والتي توجت بالتوقيع على ست اتفاقيات ثنائية مع عدة دول وثمّن أعضاء المنظمة التطورات الملموسة التي حققتها الجزائر بعد تعديل نظامها التجاري ومطابقته مع قواعد المنظمة، خاصة بعد مراجعة التشريعات المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية والاقتصاد.

[1] - MICS4 :Quatrième enquête a indicateur multiple.

– كما أن الجزائر من بين الخمس مؤسسي مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD والتي تهدف إلى منح دفعة جديدة للتنمية في إفريقيا وتنمية التعاون مع الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وليس المساعدات المباشرة، تشجيع الحكومات الإفريقية على الإسراع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحكم الراشد كمطلب أساسي، دعم الاستقرار لجذب الاستثمارات والحصول على المزيد من الإعفاءات من الديون.

– اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 والذي كان الهدف الرئيسي منه هو ترقية الصادرات الخارجية خارج قطاع المحروقات نحو أوربا وكذا التطور الاستثمارات الأوروبية في الجزائر، وبتقييم نتائجها فقد أدت هذه الشراكة غير المتكافئة لتجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للإتحاد الأوروبي وتم تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020.

– انضمام الجزائر إلى المنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر ابتداء من جانفي 2009 والمشاركة في اللجان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في إطار خلق اتحاد جمركي عربي .

2–الغاية الثامنة–B– المساعدات الإنمائية الرسمية:أنفقت الجزائر خلال الفترة 2000–2010 أكثر من 2 مليار دولار على شكل مساعدات مالية مباشرة ومساهمات مالية في ميزانيات عدة هيئات سياسية حكومية ومؤسسات مالية دولية لتمويل برامج دولية لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومواجهة كوارث طبيعية عانت منها تلك الدول واستهلكت المساعدات الجزائرية للفلسطينيين أكثر من ثلثها وانتقل الإنفاق الخارجي الجزائري في باب المساعدات المباشرة للدول ودعم برامج الهيئات والمؤسسات المالية الدولية من أقل من 50 مليون دولار سنة 2000 إلى 150 مليون دولار عام 2000 إلى نحو 300 مليون دولار سنويا ووجهت أجزاء كبيرة لدعم ميزانيات الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما بدأت الجزائر منذ 2007 تتجه نحو رفع مساهمتها في رأسمال أهم المؤسسات المالية الأفريقية والإسلامية التي تشرف على منح قروض ومساعدات للدول النامية والفقيرة لتنشيط اقتصادها.

كما أنه من الصعب تحديد رقم دقيق لحجم المساعدات الإنسانية والمالية المحولة منها لدول افريقية قصد تجاوز الأزمة الغذائية بسبب الجفاف وأخرى للدول التي واجهت كوارث طبيعية قاسية في آسيا وأمريكا الجنوبية، كما تضاعفت مساهمة الجزائر في صناديق ومؤسسات مالية دولية كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق منظمة الدول المصدرة للنفط، البنك الدولي للتنمية...

3–الغاية الثامنة–C–: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ التدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا: بالرغم من تدهور أسعار المحروقات مؤخرا وأثره على الاقتصاد الجزائري باعتباره الممول الرئيسي له إلا أنها واصلت جهودها

من خلال سياسة رشيدة وصارمة لتسيير مواردها الملية والقضاء على مشكلة المديونية، وقد سبق أن اتخذت تدابير لذلك كصندوق ضبط الموارد الذي أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي 2000 يضم فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن القانون المالية، ويعتبر بذلك وسيلة هامة لضبط توازن الميزانية ودعم تمويل التنمية ، إضافة لأسبقية دفع الديون الخارجية وعدم التراجع عنه بغرض تمويل مشاريع تنموية وتعزيز سياسة استيعاب تمويل الاقتصاد من خلال استخدام فائض السيولة المتواجد بين البنوك العمومية، وعليه فانخفاض المديونية كان معتبرا حيث انخفضت المديونية العمومية من 8.52 مليار دولار سنة 2000 إلى 935 مليون دولار في 30 ديسمبر 2014 أما المديونية الخارجية فقد تراجعت من 27.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 3.74 مليار دولار في 2014 وتطور ذلك موضح كما يلي:

الجدول رقم (3–65): تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.2	17.19	5.56	3.68	3.40	3.74
المديونية العمومية (مليار دج)	1022.9	1094.3	1099.2	1312.2	117.17	1239.7

Source : Ministère des Finance (DGT.DGPP),La banque d'Algérie.

هذا التطور نحو التخلص من المديونية أهَّل الجزائر لمساعدة الدول الفقيرة في معالجة ديونها في إطار التزاماتها اتجاه قضايا التعاون الدولي وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وقد أثبتت الجزائر مساهمتها الفعلية من خلال مساعدة قدرتها 1.4 مليار دولار موجهة في لـ 16 دولة منها 14 دولة افريقية سنة 2010.

4– الغاية الثامنة–D– إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما:

لقد أصبحت الجزائر رائدة في مجال صناعة الأدوية بفضل الإصلاحات التي قادتها في جعل الصحة في مقدمة الأولويات والبرامج الوطنية من أجل تكفل أفضل بالمواطن ورعاية أوفر وأشمل للمرضى ودعم أكبر للإنتاج والتكوين لتخفيض فواتير الاستيراد.

وقد أحرزت الجزائر تقدما على صعيد إنتاج الأدوية فقد احتلت المرتبة الخامسة عربيا باستثمار سنوي قدره 650 مليون دولار حسب إحصائيات 2010، ومن خلال سياسة دعم الاستثمارات فقد تمكنت الجزائر من إنشاء قاعدة صناعة صيدلانية، ففي الفترة 2000–2010 بلغ عدد المشاريع 169 مشروع استثماري لإنتاج المواد الصيدلانية منها 122 مشروع لإنتاج الأدوية تحصلت على رخص لذلك وأصبح عدد وحدات الإنتاج المواد الصيدلانية 103 وحدة منها 54 وحدة مختصة في صناعة الأدوية مقابل 20 وحدة منها 16 مختصة في الأدوية سنة 1999 ،بالإضافة إلى مخبر معتمد من قبل منظمة الصحة العالمية يهتم بمراقبة إنتاج الدواء بناءا على المواصفات العالمية مع تطوير نظام تأمين اجتماعي وتعميمه ، وبالرغم من ارتفاع فاتورة الاستيراد من 510

مليون دولار سنة 1995 إلى 1.9 مليار دولار سنة 2014 ما يمثل نسبة 57.3% للاستهلاك فقد ارتفعت نسبة تغطية المحلية للحاجات الدوائية من 25.2% سنة 2010 إلى 41.5% سنة 2014، كما قررت وزارة الصحة والسكان منع استيراد 357 دواء من الخارج[1] بعد أن أصبحت هذه الأدوية تنتج محليا، فضلا عن قائمة من 11 نوع من المستلزمات الطبية ومراجعة سعر الدواء الذي مس 800 دواء مستورد ما مكن الدولة من توفير مبلغ 200 مليون دولار للخزينة العمومية لتنخفض الواردات إلى 998 مليون دولار سنة 2010 .

وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة تتم عن طريق تحديد سعر مرجعي لتعويض الدواء من طرف مصالح الضمان الاجتماعي ما يجبر المخابر الأجنبية على خفض أسعار منتجاتها،كما أسهم انخفاض أسعار معظم الأدوية المنتجة محليا في تمكين شريحة واسعة من السكان من الحصول على الأدوية.

5–الغاية الثامنة–E– التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: لقد امتد تأثير تقنيات الاتصال والمعلومات امتدادا واسعا داخل جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لأنه يرتبط بجميع مناحي التنمية وقد فضلت الجزائر تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في قلب استراتيجيتها لبناء اقتصاد كفء قائم على المعرفة والمعلومات، وقد حققت عدة انجازات فعلى الصعيد الهاتف الثابت ازدادت نسبة الحاصلين على هذه الخدمة من السكان بنسبة 85.5% سنة 2015 حيث بلغ عدد المشتركين 3.267.592 مقارنة بـ 1.761.327 في سنة 2000 بمعدل انتشار استخدامه بين الأسر بلغ 29% لينتقل إلى 42.1% سنة 2015 محققا ارتفاعا قدره 13.1% ، أما على صعيد الهاتف النقال فإن هذا المجال في أوج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاث متعاملين في السوق الجزائرية حيث بلغ المشتركين 45.9 مليون مشترك بنسبة 114.4% سنة 2015 بعدما كانت نسبة استخدامه 0.3% سنة 2001، كما أن هذه الخدمة عرفت استخدام تكنولوجيا الجيل الثالث ابتداء من سنة 2014، وتم تعميمها على جميع أنحاء التراب الوطني ومع دخول عام 2016 تم إطلاق الجيل الرابع 4G ذات التدفق العالي.

وعلى صعيد خدمة الأنترنت فقد عرف مشتركي (4GLTE , ADSL) ارتفاعا من 150.000 مشترك سنة 2000 إلى 2.26 مليون مشترك في نهاية 2015 بمعدل انتشار 19.7% سنة 2013 ليتجاوزه إلى 29.2% سنة 2015 وفق ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– قرار مؤرخ في 9 يوليو 2015 المتعلق بمنح استيراد المواد اصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 62 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2015 ، ص 15.

الجدول رقم (3–66): تطور عدد مشتركي الانترنت 4G LTE+ ADSL

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد مستخدمي الانترنتADSL	150.000	195000	784.148	980.752	1.154.748	1.283.241	1.518.629	1.838492
4G LTE						-	80.693	42.328
Win Max						179	216	233

Source :Ministère de la poste et des technologies de l'information et de la communication

كما حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع منها مشروع وصلة الألياف البصرية الجزائر (العاصمة) –زندر (النيجر)– أبوجا (نيجيريا) Alger–Zinder –Abuja في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEAPAD موجه لوضع البنية التحتية تحت تصرف سكان الدول الثلاث وكذا الدول المجاورة ولضمان الاتصال مع الدول الأوروبية عبر نقاط التواصل الموجودة في الجزائر عن طريق الكابلات البحرية للألياف البصرية، هذه الوصلة سيتم تعزيزها وتأمينها من خلال خطين لضمان استمرارية الخدمات في حالة الاختلالات.

أما مشروع وصلة الألياف والبحرية وهران– فالنسا (اسبانيا) ORVAL يبلغ طوله 563 كلم بقدرة تدفق تصل إلى 100 Giga Bits ويمثل استثمارا استراتيجيا لتعزيز الولوج لخدمات شبكة ذات جودة عالية وهذا على شاكلة الكابلين الموجودين وهما SMW4 الذي يربط مدينة عنابة بمرسيليا و ALPAL2 الذي يربط مدينة الجزائر العاصمة بمدينة بالما.

المطلب الثاني: واقع التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015

لقد تطورت بشكل إيجابي مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000–2015 ما سمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية وهو ذاته ما أهلها لتحسين ترتيبها إلى المرتبة رقم 83 في السنتين الأخيرتين وفق ما هو مبين فيما يلي:

الشكل البياني رقم (3–11):تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته خلال الفترة 2000-2014

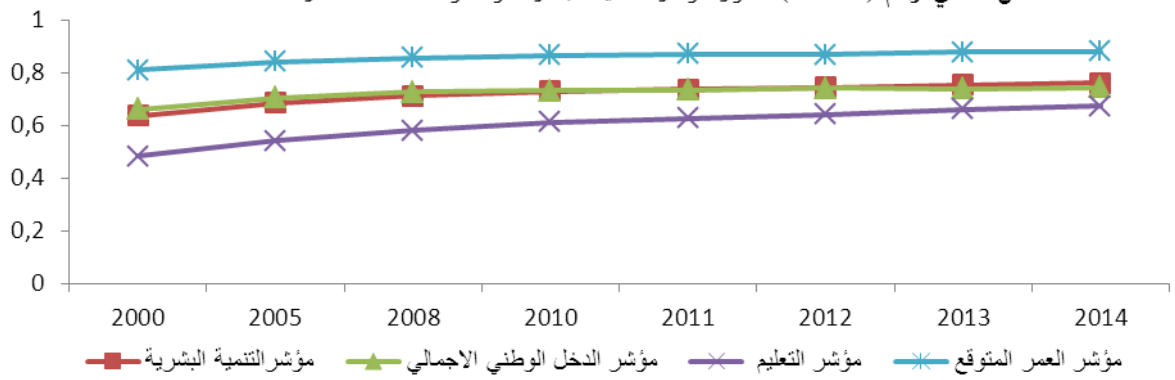

يظهر المنحنى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة 2000–2014 بحوالي 20% حيث عرفت الفترة 2000 و 2005 بداية تطور سريعة مع استئناف الجزائر للبرامج الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمتوسط سنوي قدره 1.5% لينخفض هذا المعدل إلى 1.3% ابتداء من سنة 2008، وتجدر الإشارة إلى العوامل المؤدية لوجود فارق بين مستويات تطور التنمية البشرية مع الوقت للجهود المبذولة من طرف الدولة لاسيما في مجال الصحة حيث يظهر المنحنى تطور مكونات التنمية البشرية أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي دفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، كما أن مؤشري التعليم والدخل هي الأخرى إيجابية وسجّل تداخل في منحنياتها ولكن بقيم أدنى من قيم مؤشر التنمية البشرية العام ،ويبقى التحدي الكبير يكمن في تحسين نوعية التنمية وليس فقط في تحسين المجاميع الكمية التي غالبا ما تبين الأداء الوطني العام على حساب نجاعة العمل الحكومي وكفاءته.

الفرع الأول: أداء السياسات التعليمية

تعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة منه مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–67): تطور مؤشر التعليم خلال الفترة 2000–2014

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التعليم	0.481	0.540	0.580	0.586	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673

المصدر : تقارير التنمية البشرية.

من الجدول أعلاه فقد بلغ مستوى مؤشر التعليم 0.673 سنة 2014 كأعلى قيمة له بزيادة سنوية قدرها 2.12% مقارنة بسنة 2013 و 2.66% مقارنة بسنة 2000، وقدرت مدة التدريس المتوقعة عند الأطفال البالغين 6 سنوات التي يمكن أن يأمل الاستفادة منها للتمدرس بـ 10.7 سنة عام 2000 لترتفع إلى 15 سنة عام 2014 أي بزيادة 4 سنوات ونصف تقريبا هذا التحسن المسجل في المؤشرات يعود لجهود الدولة في مجال التعليم والتكوين ومساعيها لتوفير الفضاءات الملائمة لتطوير إمكانات أبنائها.

1– مجال التربية الوطنية: لقد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعميم الاستفادة الديمقراطية من التمدرس بمختلف أطواره وعملت على تهيئة الظروف المواتية لذلك ما أدى لتحسن النتائج المسجلة.

* الاستفادة من التمدرس:إن نوعية التعليم وأداء المنظومة التربوية تتعلق بشكل كبير بالتكفل الاجتماعي والتربوي بالطفولة المبكرة وقد أثبتت الدراسات العلمية أنه إذا وفر المجتمع للطفل تربية منذ سن 3 سنوات فإن هذا يسمح له بتطوير قدراته اللازمة

لتمدرس ناجح، ويشكل الوسط العائلي الذي ينمو به الطفل الوسط التعليمي الأول الذي يستمد منه العناصر الأساسية لتطوره وانفتاحه اللاحقين من خلال قيام الوالدين بأنشطة تعليمية وأنشطة اليقظة والفطنة إضافة لوجود كتب الأطفال في البيت والألعاب وأخذه للتنزه واتصاله بالعالم المحيط به، كلها تشكل معايير تؤشر بقوة لتطور طفولة مبكرة كما يقدم هذا النوع من التربية في الرياض ودور الحصانة في العرض التعليمي الذي يقدمه القطاع الخاص إضافة للجمعيات والمدارس القرآنية، وأظهرت نتائج MICS4 المتعلقة بتطور الأطفال البالغين من 36 إلى 59 شهرا[1] أن نسبة 70% منهم على الطريق الصحيح أما 30% منهم غير مؤهلين بشكل كاف.

أما بالنسبة لنظام التعليم فهو منظم في ثلاث مستويات:

– **التعليم التحضيري**: يخضع للوصاية البيداغوجية لوزارة التربية الوطنية ، وهو متوفر على نحو اختياري لمدة سنة للأطفال ذوي 5 سنوات يهدف إلى إبراز التهيئة الاجتماعية للطفل وتطوير استقلاليته واكتساب المهارات التي تسمح ببناء القدرات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب من أجل تحضير أمثل للتعليم الابتدائي[2] وقد عرف تقدما محسوسا في الفترة 2000–2014 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–68): تطور عدد الأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري خلال الفترة 2000–2014

السنوات الدراسية	المدارس العمومية		المدارس الخاصة		المدارس القرآنية		المؤسسات العمومية		المجموع	
	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم
2000–1999	38.773	18.856			10.000	6.000			47.773	24756
2005–2004	71.265	34.108			17.000	9500			79.265	43607
2011–2010	423790	209.774	4560	2130	20.500	11000	12572	6104	461.400	229008
2014–2013	417409	203.763	6714	3499	23.000	130000	13270	6610	461.393	226972

Source : Ministère d'éducation national, Document "Education pour tous 2014"

من خلال الجدول يظهر تضاعف عدد الأطفال الملتحقين بالطور التحضيري بين سنتي 2000 و 2004 إلى الضعف ليحقق قفزة نوعية سنة 2011 ويبلغ عددهم 461.422 طفل ويبقى مستقرا سنة 2013 بعدد 461.393 طفلا أي بنسبة 58.5% من السكان البالغين 5 سنوات ، كما عرف الموسم الدراسي 2014–2015 ارتفاعا بنسبة 1.7 % عن سابقه، وبلغ عدد

[1] – وفق مشروع MICS مؤشر تطور الطفل الصغير البالغ من 3 إلى 5 سنوات قائم على أربعة مجالات تعلم الحروف القدرة على الحساب، الحركة ، المشاعر الاجتماعية ويحسب على أساس النسبة المئوية للأطفال الذين هم على الطريق الصحيح نحو التطور على الأقل في ثلاثة من هذه المجالات الأربعة

[2] -CNES, 2016, "rapport national sur le Développement humain 2013-2015", réalisé en coopération avec PNUD ,Algérie ,P 48.

القاعات المخصصة للتعليم التحضيري 15.272 قاعة على المستوى الوطني مقابل 124.044 قاعة في التعليم الابتدائي أي بنسبة استعمال قدرها 12.3% أما نسبة تشغيل القاعات ناهزت 28 تلميذ لكل قسم، وتجب الإشارة إلى وجود بعض النقائص التي يعاني منها القطاع كنقص المساحات والتجهيزات الملائمة والمطابقة للمعايير الدولية، نقص المستخدمين المؤهلين حيث أغلبهم مربون للمستوى الابتدائي (النظام القديم) ولم يمنح لهم تكوين خاص، إضافة لعدم تقديم تكوين حول كيفية استخدام الدليل المنهجي حول برنامج التعليم التحضيري.

– **التعليم الأساسي الإجباري**: يمتد لفترة تسع سنوات منها خمس سنوات في التعليم الابتدائي وأربع في التعليم المتوسط، والانتقال من الابتدائي إلى المتوسط يوجب النجاح في امتحان السنة الخامسة ويهدف التعليم الأساسي بصفة عامة إلى تلقين التلاميذ القيم التي تسمح لهم بتعزيز هويتهم الشخصية والاجتماعية والانفتاح على الثقافات الأجنبية، أما التعليم الثانوي فيمتد لفترة ثلاث سنوات ويشترط الوصول إلى هذا المستوى للحصول على شهادة التعليم المتوسط أو الحصول على معدل عام يساوي أو يفوق 10، هذا الطور منظم في سنة أولى بجذعين مشتركين آداب وعلوم التكنولوجيا ثم تتفرع إلى عدة شعب، وتتعلق الأهداف المنشودة بصقل شخصية التلميذ ودمجه في محيطه عن طريق كسب المعارف الأساسية، ولقد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعليم الاستفادة الديمقراطية من التمدرس ويظهر الشكل الموالي تعداد التلاميذ في مختلف الأطوار.

الشكل البياني رقم (3–12):تطور عدد التلاميذ في المنظومة التربوية للفترة 2000-2015

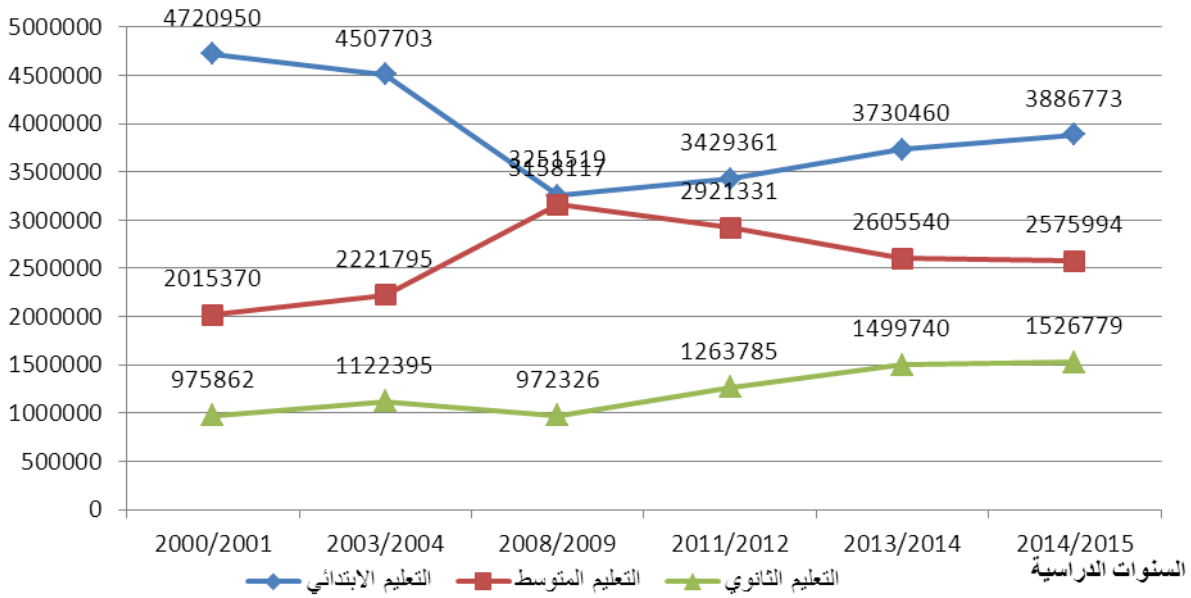

لقد بلغت نسبة الأطفال المتمدرسين البالغين 6 سنوات 98% في الموسم الدراسي 2013–2014 وينعكس هذا المجهود على مستوى الجنس حيث بلغ معدل تمدرس الإناث البالغات 6 سنوات 98.9 % فلا يوجد تفاوت من حيث الجنس أو على مستوى مناطق الوطن أو من حيث مكان الإقامة.

ويظهر المنحنى فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي الذي سجل في الفترة 2000–2008 انخفاض عدد المتمدرسين ليعاود الارتفاع مجددا بمتوسط ارتفاع سنوي قدره 3% ومرده يعود لارتفاع عدد السكان في سن التمدرس لعودة أعداد الولادات ودخول أكبر إلى المدرسة، أما في التعليم المتوسط فهناك اتجاه نحو الانخفاض بين سنتي 2008 و2014 وذلك لتناقص أفواج الابتدائي الذين التحقوا بالطور المتوسط في 2014 مقارنة بعددهم سنة 2008، أما عدد التلاميذ في الثانوي فيشهد ارتفاعا سنويا متوسطا يقارب 7.8 % بين 2008 و 2014.

* ظروف التمدرس: ساهمت الجهود المبذولة لعدة سنوات لمختلف البرامج في مجال انجاز المنشآت الأساسية للاستقبال والتكوين المتعلقين بالتعليم في تكثيف خدمة التعليم في الأطوار الثلاثة في سبيل تحسين خدمات التمدرس لاسيما فيما يتعلق بتقريب المؤسسة التعليمية، وقد شهدت المنشآت التعليمية توسعا معتبرا ففي سنة 2014–2015 كانت هناك 18333 مدرسة ابتدائية و 5239 متوسطة و 2141 ثانوية، وقد تواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا والجنوب [1] كما ارتفع عدد المعلمين إلى 400.000 معلم متوزعون إلى 161.750 معلم في الابتدائي و148.836 في المتوسط و 76564 في الثانوي.

وقد تحسن التأطير في الابتدائي بـ 23 تلميذا لكل معلم وفي المتوسط وصل إلى 17 تلميذا لكل معلم أما في الثانوي فهو مرتفع إلى 20 تلميذ لكل معلم، كما عرف مستوى تأهيل المعلمين تحسنا بفضل وضع شروط جديدة للتوظيف وكذا برامج التكوين وتحسين الأداء الموجهة للمعلمين طوال السنة الدراسية، كما يحتضن القطاع الخاص 54.954 تلميذ خلال سنة 2014 ما يقارب 1% من إجمالي التلاميذ المتمدرسين وتقع المؤسسات الخاصة في 16 ولاية فقط، إضافة لهذه الظروف تم اتخاذ عدة إجراءات مخصصة للأطفال المعوزين من أهمها:

[1] - CNES, 2016, Op cité, P53.

– المطاعم في الطور الابتدائي بلغ عددها 13.889 مطعما سنة 2014 بنسبة تغطية 89% من مجموع التلاميذ أما في الجنوب بلغت نسبة 100% ، كما عرف نظام نصف الداخلي في طوري المتوسط والثانوي تقدما ملحوظا فارتفع عدد المستفيدين إلى 1 مليون أي بأربع مرات من عدد المستفيدين سنة 2000.

– المنح الدراسية الممنوحة في النظامين الداخلي ونصف الداخلي قدمت دعما إضافيا للتلاميذ المعوزين في طوري المتوسط والثانوي وتطور عدد المستفيدين من هذا الإجراء من سنة لأخرى حيث تضاعف أربع مرات في غضون 14 سنة أي بنسبة استفادة قدرها 17.7% سنة 2000 مقابل 59% سنة 2013، أما الإعانات النقدية فتم تقديم المنحة المدرسية 3000 دج لصالح 3 ملايين تلميذ معوز سنة 2013 .

–إستفادة 4 مليون تلميذ من مجانية الكتاب المدرسي لفائدة المعوزين وأبناء موظفي القطاع إضافة لمجانية الأدوات المدرسية لفائدة 2.579.859 تلميذ سنة 2011 .

–وارتفع عدد الحافلات المدرسية من 1052 حافلة سنة 2000 إلى 5594 سنة 2014 رغم تشجيع البلديات على عقد اتفاقيات مع الخواص لضمان النقل المدرسي.

*حوصلة النتائج: تقييم الأداء المدرسي مرتبط بمعدلات النجاح في امتحانات المستويات الثلاث التي كانت بالشكل الموالي:

الجدول رقم (3–69): تطور نسب النجاح في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي والمتوسط والبكالوريا

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شهادة التعليم الابتدائي	59.4	50.4	79.4	54.2	71.1	70.1	81.2	79.5	79.7	80.4	81.57
شهادة التعليم المتوسط	41.7	60.5	44.0	47.5	58.7	66.2	70.3	72.1	48.0	88.9	53.97
البكالوريا	37.3	51.2	53.3	55.0	45.0	61.2	62.5	58.8	44.8	44.9	51.36

Source :Ministère de l'éducation nationale

سجلت نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي تحسنا مستمرا فيما عرفت نتائج شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا تذبذب نسب النجاح في السنوات الأخيرة خصوصا بعدما عرفه الموسم الدراسي 2013 من فترات متقطعة من الإضراب كما قد يكون ذلك مرتبط بالتحسن النوعي خاصة بعد الشروع في عملية الإصلاح ، إلا أنها قد تحسنت في 2015 ولا تزال الجهود متواصلة لتحسين النتائج كما ونوعا ، وقد أسهمت الإجراءات المتبعة في تعزيز فرص تعليم أطفال الأسر المعوزة وتقليص فجوة النجاح بينهم وبين أطفال الأسر الميسورة ، وعند معاينة نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 فيظهر الأثر الواضح في هذه النسبة بين تلاميذ الأسر الأكثر عوزا مقابل أطفال الأسر الميسورة منتقلة من 17 نقطة سنة 2006 إلى 10 نقاط سنة 2012.

هناك آليات أخرى من أجل تعميم التعليم تمثلت في:

– الديوان الوطني للتعلم عن بعد (O.N.E.F.D) يوفر فرصة إضافية خاصة للمتسربين لاستدراك ذلك والذين يشغلون ونزلاء السجون وأي شخص يرغب في مواصلة تعليمه وتحسين مستواه، وقد ارتفع عدد المسجلين من 95.004 في 2000 إلى 459.709 سنة 2014 بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ 12% ويعود ذلك للتسهيلات الممنوحة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتسجيل والتعليم عن طريق الانترنت، وقد بلغت نسبة الإناث 33.5% من المسجلين ويشكل الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 22 سنة بنسبة 60%، أما عن المستوى التعليمي فيشكل الملتحقون بالتعليم الثانوي ما نسبته 65%.

– ديوان محو الأمية وتعليم الكبار (O.N.A.E.H) يتكفل بالشباب البالغين الذين لم يتلقوا تعليم ولقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي التزمت بها الجزائر في 2007 خفض نسبة الأمية إلى 50%سنة 2012 والقضاء عليها بحلول 2016، ويستهدف بصفة خاصة فئة النساء وساكني المناطق الريفية والنائية والشريحة السكان العمرية المتراوحة بين 15 و49 سنة وبلغ عدد المسجلين في الموسم الدراسي 2014–2015 حوالي 517.474 تشكل الإناث منهم نسبة 87 %.

– الرعاية المتخصصة للأطفال المعوقين من حيث تعليمهم فهو حق مكفول لهم دستوريا تكفل قطاع التضامن الوطني بذلك على مستوى 215 مؤسسة متخصصة موزعة على التراب الوطني حيث تضم 19.881 معاق في الموسم الدراسي 2014-2015

الجدول رقم (3–70): تطور التكفل بالأطفال المعاقين في الفترة 2000-2015

	عدد المؤسسات			عدد الأطفال	
	2005	2010	2014	2013	2014
المراكز النفسي البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا	76	104	133	12951	14646
المراكز النفسي البيداغوجي للأطفال المعاقين حركيا	4	6	7	320	359
مدارس الأطفال المعوقين سمعيا	33	43	46	4020	3720
مدارس الأطفال المعوقين بصريا	19	24	22	1385	1025
مراكز الأطفال الذين يعانون قصور التنفس	6	6	6	160	131
المجموع	138	183	215	18836	19881

Source :Ministère de la solidarité nationale de la famille et de la condition féminine

بالإضافة إلى دعم مؤسسات التضامن المخصصة فقد تم تعزيز إدماج المعاق في الوسط العادي للتعليم المدرسي وذلك بفتح فصول مدمجة في المدارس الابتدائية والمتوسطات ، وقد بلغ عدد الأقسام 177 في الموسم الدراسي 2014-2015 وتم إدماج 1044 تلميذ معاق.

2– قطاع التكوين والتعليم المهنيين.يعد هذا القطاع استراتيجيا تسعى الدولة للنهوض به من خلال وضع التخصصات والبرامج والتربصات وتوفير مختلف الوسائل البيداغوجية اللازمة من أجل توسيع خيارات المتكوّن وتنمية قدراته إضافة لضرورة انفتاح هذا القطاع على مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وقد عرف المشرع الجزائري التعليم المهني بأنه كل تعليم أكاديمي وتأهيلي ممنوح من طرف مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية [1]، أما التمهين فقد عرِّف بأنه طريقة للتكوين المهني يهدف إلى اكتساب تأهيل مهني أولي أثناء العمل... ويتم إكساب هذا التأهيل من خلال ممارسته عملية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة المهنة المعنية ومن خلال تكوين نظري وتكنولوجي مكمل[2].

* توسيع فرص التكوين: يهدف التكوين المهني عموما إلى إكساب المعنيين تأهيلات تطبيقية ومعارف خصوصية ضرورية لممارسة مختلف مهن مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، إضافة لإعادة تأهيل العمال وتكليف قدراتهم مع التطور التكنولوجي وينظم التكوين في عدة أنماط منها التكوين الاقامي، التكوين عن طريق التمهين، التكوين عن طريق

[1]– المادة رقم 10 من القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23 فيفيري 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين

[2]– المادة رقم2 من القانون 81-07 المؤرخ في يونيو 1981 المتعلق بالتمهين.

المراسلة والدروس المسائية، وتتوج التكوينات بشهادة في المستويات من 1 إلى 5 (عامل مختص، عامل مؤهل، عامل عالي التأهيل الفني وتقني سام)

ويتوفر قطاع التكوين والتعليم المهنيين على شبكة واسعة من هياكل التكوين المهني مقدرة بأكثر من 1226 مؤسسة سنة 2015 موزعة على مجمل التراب الوطني بين معاهد مراكز التعليم والتكوين المهني، مراكز التكوين المهني متخصصة للأشخاص المعوقين، معاهد الهندسة البيداغوجية، ومؤسسات الدعم لنشاطات التكوين والتعليم المهني بقدرة استيعاب 256.100 مقعد بيداغوجي وقد بلغت نسبة الاستغلال فيما يخص التكوين الاقامي 80% أما من حيث التأطير البيداغوجي فالقطاع يضم 17.824 أستاذ مكون في 2014 بارتفاع يقدر بـ 8.2% مقارنة بسنة 2013 من بينهم 10693 أستاذ تكوين مهنيPEP يمثلون نسبة 60% من تعداد موظفي القطاع و 7131 أستاذ تكوين متخصص PSEP غير أن بالرغم من هذا فقد تراجعت نسبة التأطير مقارنة بسنة 2008 من مؤطر لكل 35 متربص في 2008 إلى مؤطر لكل 38 متربص في 2014 ، وتتوزع التكوينات الممنوحة على 22 شعبة مهنية بعد إدراج شعبتين جديدتين (المناجم والمحاجر والصناعات النفطية) وتضم 422 تخصص منها 123 تخصص جديد تم تحديدها وفقا لاحتياجات سوق العمل وكذا التطور التكنولوجي ، كما تم التوسع لعدة اتفاقيات شراكة بين قطاع التكوين ومؤسسات اقتصادية من أجل تكييف تكوين الموارد البشرية مع الطلب الاقتصادي والاجتماعي التنموي وتسهيل اندماجهم في عالم الشغل.

*كفاءة أداء قطاع التكوين: لقد شهد تعداد المتربصين المسجلين في القطاع ارتفاعا بأكثر من 51.000 متربص في سبتمبر 2015 أي ما يعادل 14% مقارنة بسنة 2014 وقد بلغ التعداد الإجمالي للمسجلين 377.000 متربص جديد من بينهم 139.380 متربص في التكوين الاقامي و 103.941 آخر في التكوين عن طريق التمهين، هذا العدد يضاف إلى 266.255 متربص قديم بما فيهم 1143 متربص أجنبي، أما عن تطور ذلك فهو موضح بالشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (3–13):تطور عدد متربصي التكوين المهني خلال الفترة 2000–2015

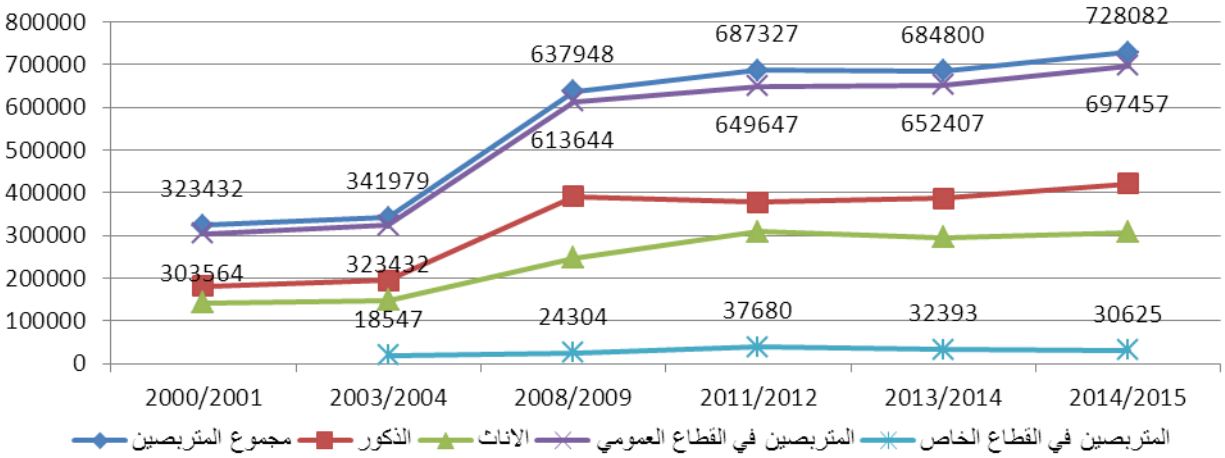

يظهر المنحنى انخفاض نسبة المسجلين الإناث مقارنة بالذكور طوال فترة 2000 إلى 2015 إضافة لانخفاض نسبة المتربصين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وتجب الإشارة إلى أن 63%من المتربصين في سنة 2014 تم توجيههم إلى رتب عامل مؤهل، عامل عالي التأهيل، وعامل متخصص أما عن التخصصات الأعلى نسبة فتمثلت في 26 % فيما يخص تقنيات الإدارة والتسيير و 12% في مجال البناء والأشغال العمومية والري أما نسبة 11 % تخصص معلوماتية ،كما أنه في ذات السنة بلغ عدد المتخرجين الحاصلين على شهادات 159.661 بانخفاض قدرة 15% مقارنة بسنة 2013، أما المتخلّين فقد بلغت نسبتهم 13.2% من بينهم نسبة 14.3% هم ذكور.

ورغم النتائج المحققة إلا أن قطاع التكوين والتعليم المهنيين لا يزال يعاني من معوقات أثرت على فعالية المجهودات المبذولة والأهداف الموضوعة من أجل تجسيد التنمية من أهمها معوقات اجتماعية تتمثل في النظرة السلبية للمجتمع حول القطاع بأنه عادة ما يستقطب الفاشلين والراسبين المتسربين من قطاع التربية ، فتور إرادة المتكون ذاته في التعلم ويندرج ذلك ضمن ظاهرة عزوف الشباب عن دخول مراكز التكوين وتفضيلهم الاتجاه مباشرة للعمل أو طرق أخرى للربح السريع عوض تعلم مهنة للمستقبل إضافة لمعوقات بيداغوجية نتيجة غياب المعدات والوسائل في بعض التخصصات وأخرى متعلقة بالبرامج والتربصات والمكوِنين ومشكل الاختيار والتوجه نحو المهن والحرف.

3– قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: يعد هذا القطاع جوهر عملية بناء وتعزيز القدرات المعرفية للشباب لذا صار لزاما إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على بلد في أوج التحول، وقد انطلق قطاع التعليم في إصلاحات من شأنها أن تجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل في الإستجابة لتطلعات المواطنين ولاسيما الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالإستفادة من تكوين نوعي يمدهم بالمؤهلات الضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل من جهة، ومن جهة أخرى تلبية متطلبات القطاع

الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية ،هذه الدوافع أدت إلى تبني نظام LMD (ليسانس، ماجستير، دكتوراه) الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2004 وتعميمه على كافة المؤسسات الجامعية ولقد تم التخلي نهائيا عن النظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي 2010–2011

* فرص التعليم العالي والاستفادة من الدراسات العليا: شهدت الجامعات الجزائرية تعاظما متزايدا في تعداد الطلبة في الفترة 2000–2015 وذلك لتنامي أعداد الناجحين في شهادة البكالوريا ومع تخفيض فترة الدراسة وفق نظامLMD ليبلغ تعدادهم 1.283.984 طالب في الموسم الجامعي 2013–2014 من بينهم 1.119.515 طالب في مرحلة التدرج، 70.734 طالب في ما بعد التدرج و 93.735 طالب مسجل في جامعة التكوين المتواصل وقد سجلت هذه الإحصاءات تراجعا بنسبة 0.02 % مقارنة بالنسبة السابقة وتطور ذلك خلال الفترة 2000–2015 موضح بالشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (3–14):تطور تعداد الطلبة في التعليم العالي خلال الفترة 2000–2015

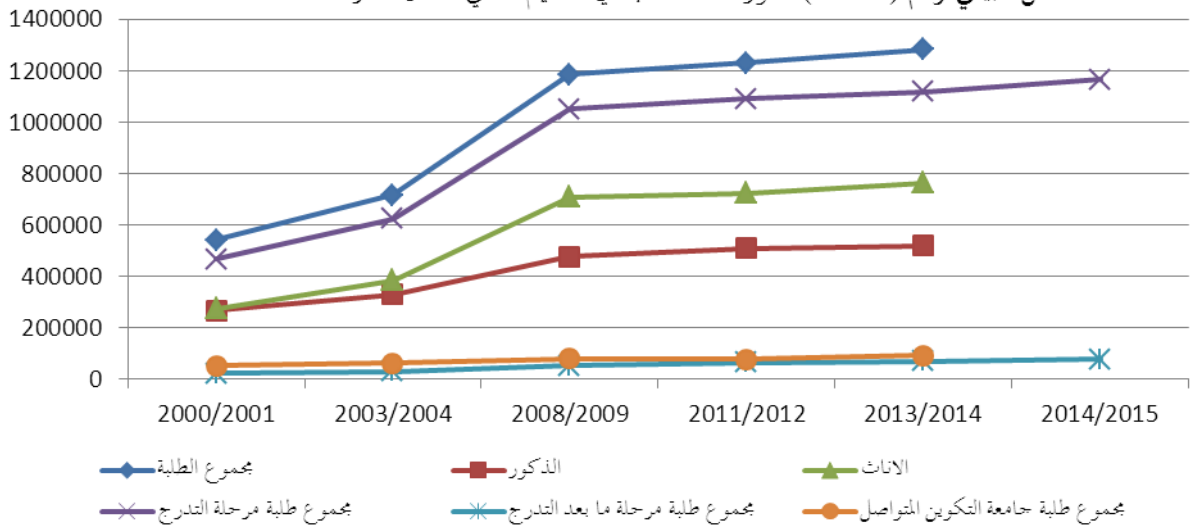

– يظهر المنحنى تضاعف أعداد الطلبة في مختلف مراحل التعليم العالي وللجنسين بمعدل تكافؤ بلغ 122 بنت لكل 100 ذكر في السنة الجامعية 2003/2002 لينتقل إلى 147 بنت لكل 100 ذكر في الموسم الجامعي 2013–2014.

وتشمل شبكة الهياكل الجامعية 97 مؤسسة سنة 2013 منها 48 جامعة (بما فيها جامعات التكوين المتواصل)، 10 مراكز جامعية ، 20 مدرسة وطنية، 7 مدارس تكوين أساتذة التربية الوطنية، 12 مدرسة تحضيرية بقدرة استيعاب إجمالية بلغت 1.451.000 مقعد بيداغوجي مع توفير الإقامة الجامعية لما لا يقل عن 40% من الطلاب والمنحة الجامعية لحوالي 80% ،وبالموازاة مع التطور الحاصل في تعداد الطلاب فقد تطور عدد المؤطرين إلا أن معامل التأطير قد تراجع من 24.1 طالب لكل

أستاذ في السنة الجامعية 1999–2000 إلى 32 طالب لكل أستاذ في السنة الجامعية 2008–2009، ثم ارتفع إلى 22 طالب لكل أستاذ في الموسم الجامعي 2013–2014 والجدول الموالي يوضح تطور أعداد الأساتذة الدائمين

الجدول رقم (3–71): تطور عدد الأساتذة الجامعيين مع مختلف رتبهم للفترة 2003–2014.

	2004-2003	2009-2008	2013-2012	2014-2013
أستاذ	% 6	% 7	% 9	% 10
أستاذ محاضر	%10	%12	%19	% 12
أستاذ مكلف بالدروس	% 78	% 78	% 71	% 69
مساعد	% 5	% 2	% 1	% 1
مهندس مدرس	% 1	/	/	/
التعداد الإجمالي	20769	31.703	48.398	51.299

Source : Ministère d'enseignement supérieur et de le recherche scientifique, annuaire statistique.

كما يظهر توزيع الطلبة حسب الشعب التي وجه لها في مرحلة التدرج انخفاض نسبهم في تخصصات التكنولوجيا والعلوم الدقيقة والعلوم الطبية لصالح العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب واللغات، أما في مرحلة ما بعد التدرج فتختص العلوم التكنولوجية بالنسبة الأكبر 21396 مسجل في الموسم الجامعي 2013–2014 مقابل 9228 مسجل في السنة الجامعية 2003–2004 تليها الأداب والعلوم الانسانية بـ 21171 في سنة 2013 بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في 2003 بـ 14574 مسجل ويعود هذا الارتفاع لتزايد عدد الطلبة ومنح الأولية للتخصصات العلمية والتكنولوجية.

*– **الأداء الجامعي والبحث العلمي**: عرف عدد خرجي الجامعات تزايدا متواصلا للفترة 2000–2015 وبلغ عددهم 288.602 من حاملي الشهادات في الموسم الجامعي 2012–2013 بزيادة تقدر بـ23.4 % عن الموسم السابق كما مثلت فيها نسبة المتخرجات 64.1 % ما يعادل 184.959 متخرجة بزيادة تقدر بـ 6.3 % عن الموسم السابق، أما فيما يخص الموارد البشرية الموجهة للبحث العلمي فتحصي الجزائر 29.183 باحث في سنة 2014 من بينهم 2576 باحث دائم فقط يعملون على مستوى 38 مؤسسة وينقسمون إلى 1468 باحث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و1108 خارجها، إضافة لـ26.607 أستاذ جامعي باحث من بين 51.229 أستاذ بنسبة 59% ،كما أن إنشاء مخابر البحث في مختلف التخصصات على مستوى مؤسسات التعليم العالي يسهم في تفعيل حركة البحث العلمي فيها باعتبارها فضاءا مستحدثا يحوي موارد بشرية ذات كفاءة، وقد

قدرت الميزانية المخصصة للبحث العلمي سنويا، بـ 20 مليار دج موزعة على انجاز وتجهيز مخابر البحث العلمي وتمويل المشاريع المتعلقة بالبرامج الوطنية [1] ويمكن توضيح تطور ذلك خلال الفترة 2000–2012 بالشكل الموالي:

الشكل رقم(3–15): تطور عدد المخابر المعتمدة والمنجزة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000–2012.

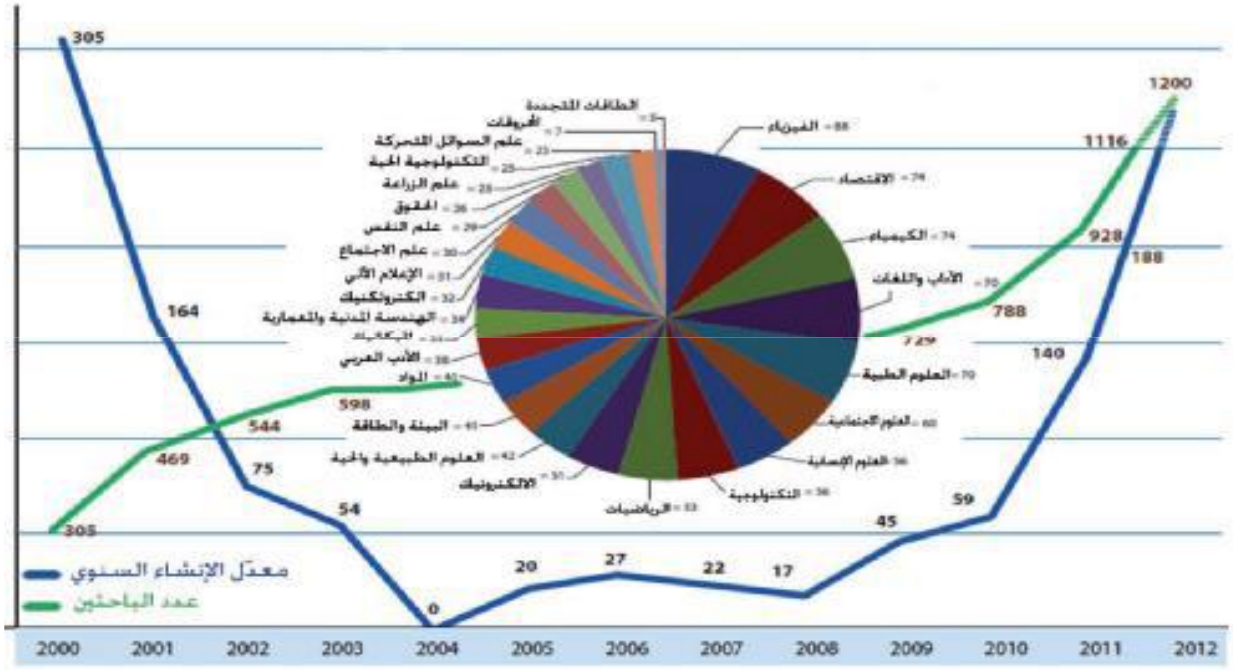

المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962–2012 ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012 ، ص106 .

كما أن هناك تفاوت في عدد مخابر البحث من تخصص لآخر، حيث أكثرها تختص في الفيزياء تليها كل من الكيمياء والاقتصاد غير أن عددها في كل من المحروقات والطاقات المتجددة ضئيل جدا مقارنة بباقي التخصصات بالرغم من التأكيد على أنها تخصصات ذات أولوية ، وحسب التعريف العالمي لـ UNESCO[2] يبلغ عدد باحثي الجزائر 8482 بمعدل 265 باحث لكل مليون ساكن يبقى معدلا ضعيفا مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير لـ 1080 باحث لكل مليون ساكن، علما أن اليابان تحصي 5573 باحث لكل مليون ساكن و 2639 باحث للمليون بالنسبة لأوروبا فيما بلغ المعدل بتونس 2301 لكل مليون ساكن، و862 لكل مليون بالمغرب أما بالنسبة لمصر 616 لكل مليون ساكن.

ولقد عرفت حصة الجزائر العالمية من المنشورات تضاعفا حيث انتقلت من 0.02 % سنة 2000 إلى 0.05% في 2009 إلا أنها زيادة ضئيلة مثلها يوضح ذلك في الجدول التالي:

[1]– فلاح كريمة، مداح عرابي الحاج، 2016، "البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، الواقع مقترحات التطوير"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، السداسي الثاني، جامعة الشلف، ص 218.

[2]– حسب التعريف العالمي لـ UNESCO فإن الباحث الدائم حائز على الأقل عن شهادة الدكتوراه.

الجدول رقم (3–72): حصة الجزائر من المنشورات الدولية

	1999-1995	2009-2005
عدد المنشورات في الجزائر	2000	5000
عدد المنشورات في العالم	6.765.000	10.573.000
نسبة حصة الجزائر من المنشورات الدولية	%0.030	%0.047

Source : MESRS, Rapport " évolution de la recherche scientifique dans le monde et en Algérie 2000-2014 ."

كما تجب الإشارة إلى أن النشر تناول بالخصوص مجالات الشعب التقنية وتحديدا الهندسة ، الفيزياء والكيمياء، الرياضيات والإعلام الآلي وبهذا فهي تتناسب مع التوجه العام للتعليم العالي في الجزائر لصالح العلوم الاجتماعية، وفي إطار التعاون العلمي الدولي باعتباره عملا مهما لنجاح سياسة البحث العلمي فقد تم الإتفاق لتطوير البحث العلمي خلال الفترة 2000–2011 في 140 دولة تمثل المؤسسات الأوروبية نسبة 55 % من بينهم إضافة لدول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 10%، أما مع دول الجوار فشكلت نسبة 2.5 % وقد تم إحصاء خلال ذات الفترة إنتاج 10912 من المنشورات وهي تشكل نسبة 57.3% من إجمالي المنشورات ، كما نتج عن الشراكة مع فرنسا 7889 أعمال بحث وهي تمثل نسبة 41.5% من المنشورات الإجمالية تليها منشورات التعاون مع الو. م . أ بـ 553 منشور بنسبة (2.9%).

الفرع الثاني: تقييم جودة الخدمات الصحية

لقد عرفت السنوات الأخيرة العديد من محاولات الإصلاح في المنظومة الصحية لأجل تفعيلها على أكمل وجه، وقد أسفرت المؤشرات الصحية للتنمية البشرية عن تحسن من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–73): تطور مؤشر العمر المتوقع خلال الفترة 2000–2014

	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة	67.3	72.5	74.6	75.6	76.3	76.5	76.4	77	77.2
مؤشر العمر المتوقع عند الولادة	0.728	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880

المصدر : تقارير التنمية البشرية.

يعتبر متوسط العمر المتوقع مؤشر قويا على الوضع الصحي للسكان بشكل عام لأنه يمثل عدد السنوات التي يمكن للشخص أن يعيشها مع استمرار وضعه الصحي بشكل جيد ، وفي هذا الصدد وضح الجدول السابق المكاسب التي حاز عليها متوسط العمر المتوقع عند الولادة بصحة جيدة خلال العقدين الماضيين (1995–2015) التي تقدر بـ 10 سنوات تقريبا منتقلا من 67.3 إلى 77.2سنة في 2014 بمعدل 10.5 سنة بالنسبة للرجال و9.62 سنة بالنسبة للنساء، وقدر مؤشر العمر المتوقع عند نهاية الفترة بـ

0.880 ، بزيادة سنوية قدرت بـ 1.04% ، وقد تظهر هذه النتائج قلة وتيرة التطور بحكم الجهود الجبارة والمخصصات الضخمة المخصصة للهياكل القاعدية والموارد البشرية المرصودة لهذا القطاع، كما ترتبط قوة الصحة بنوعية الحياة وقد تبنت الجزائر عدة برامج وقائية من خلال حماية الطفولة والصحة المدرسية وإجراءات حمائية للسلوكات المحفوفة بالمخاطر بمكافحة المخدرات وحوادث الطرقات إضافة للأمراض المعدية وفيروس الايدز، وتعزيز النشاط البدني.

1– الإمكانات المتاحة للتكفل بالجانب الصحي: إن مهمة النظام الصحي الوطني هي دعم الاحتياجات الصحية للسكان وهو يقوم على مجموعة من الهياكل الإدارية والتقنية و المؤسسات المتخصصة والهيئات العلمية والتقنية، ولتحسين الأداء العام للرعاية الصحية فقد مست الإصلاحات النظام الصحي الجزائري بكل ما يحتويه من أجل حماية صحة المواطن، ووقايته من الأمراض وصولا للاستشفاء في مراحله الأخيرة ، ولقد لجأت الحكومة إلى تبني سياسات إصلاحية تمثلت في النمط التعاقدي مع مؤسسات الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة، واللامركزية في نظام الرعاية الصحية.

*– الهياكل القاعدية والمنشآت: قبل 2007 تضمنت البطاقة الصحية في الجزائر عددا من الهياكل تمثل في 192 مؤسسة عمومية استشفائية (EPH) ، 271 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية(EPSP) ،1541 مستوصف و5117 غرفة للعلاج وفي إطار برنامج التنمية المختلفة والسياسة الجديدة لإصلاح المستشفيات وما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 140/07[1] الذي دخل حيز التنفيذ في 2008 وأعطى أولوية لتحسين جودة الخدمات المقدمة والرفع من كفاءتها، و حسب احصائيات عام 2013 يمتلك قطاع الصحة العام 282 مستشفى منها 14 مركز استشفاء جامعي (CHU) و194 مؤسسة استشفائية عامة (EPA) ، وقد أخذ على هذه الهياكل الاستشفائية الطبية سوء توزيعها على التراب الوطني حيث تقع 61% منها في الشمال مع 28.4% في المنطقة الوسط و16.7% في الشمال الغربي بالمقابل في المرتفعات تتركز بنسبة 27.3% والجنوب بنسبة 11.7 % بما في ذلك 1.4 % في منطقة الجنوب الكبير وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–74): توزيع المنشآت الاستشفائية حسب البرمجة الإقليمية في عام 2013.

	مجموع المستشفيات العمومية	المراكز الاستشفائية CHU الجامعية	المؤسسات الاستشفائية EH	مؤسسات استشفائية EPH عمومية	المؤسسات الاستشفائية EHU الجامعية	مؤسسات استشفائية EHS متخصصة

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 140/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها

	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
منطقة الشمال	172	61.0	12	85.7	4	80	108	55.7	1	100	17	25.0
الهضاب العليا	77	27.3	2	14.3	1	20	59	30.4	0	–	15	22.1
الجنوب	33	11.7	0	–	0	–	27	13.9	0	–	6	8.8
على مستوى الوطن	282	100	14	100	5	100	194	100	1	100	68	100

المصدر: المجلس الاقتصادي الإجتماعي.

أما فيما يخص الهياكل العمومية للصحة الجوارية ووفق إحصائيات سنة 2014[1] توفرت الجزائر على1637 عيادة متعددة الخدمات و 5726 قاعة للعلاج و 163 مركز لتصفية الدم و1806 وحدة للكشف والمتابعة (الصحة المدرسية) و206 مركز لحقن الدم ، أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يتوفر على 220 عيادة طبية جراحية و 24 عيادة طبية ، 132 مركز لتصفية الدم، 18 مركز للإنجاب المدعم طبيا، 7742 عيادة فحص متخصصة ، 6654 عيادة فحص عامة، 5928 عيادة لجراحة الأسنان و 9794 صيدلية، أما التوزيع الجغرافي للعيادات الخاصة أكثر تفاوتا حيث 73% منها في الشمال، 21% في الهضاب العليا و 5% في الجنوب ما يفضي إلى حركة المرضى للمناطق الأكثر توفرا عن المنشآت القاعدية الصحية ويسبب تكلفة أكثر على عاتق الأسر.

عدد أسِرة المستشفيات في تزايد مستمر فقد ارتفع من 64.979 سنة 2010 إلى 66.189 في 2013، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.6%، أما توزيعها فقد شمل 12.500 سرير في مراكز الاستشفاء الجامعية، 764 سرير في المؤسسات الاستشفائية الجامعية ، 11.298 سرير في المؤسسات الاسشفائية المتخصصة، ، 37769 سرير في المؤسسات الاستشفائية العمومية ،876 سرير في المؤسسات الاستشفائية ، وعلى الرغم من زيادة عدد الأسِرة إلا أن معدل عدد السكان لكل سرير فقد ارتفع نوعا ما من 551 نسمة/سرير في 2010 إلى 578 نسمة/سرير في 2013 ومرد ذلك للنمو السكاني.

*– الموارد البشرية: إلى جانب توفير الهياكل فقد عملت الدولة على توفير الموارد البشرية وقد سجل عدد الممارسين التابعين لمستخدمي السلك الطبي ارتفاعا بحوالي الضعف بين سنة 2000 إلى 2014 حيث انتقل من 38.695 إلى 77.406 طبيب مدرس من بينهم 44.914 ممارس في القطاع العمومي و 32.492 ممارس في القطاع الخاص، وقد بلغ عدد الأطباء المختصين في القطاعين 22515 طبيب مختص (دون حساب الأساتذة والأساتذة المبرزين والأساتذة المساعدين الذين يبلغ عددهم 14788 و 30.972 طبيب عام و 12.872 طبيب أسنان و 11.047 صيدلي وبذلك سجلت التغطية الصحية تحسنا سنة 2014 بمعدل طبيب مختص واحد لأزيد من 1730 نسمة مقابل طبيب مختص لكل 1876 نسمة عام 2010 وبين طبيب عام لأكثر من

[1]– وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات ، 2014 "الوضعية الديمقراطية للصحة عن موقع الإلكتروني .www.Sante.gov.Dz

1260 نسمة مقابل طبيب لكل 1304 نسمة في 2010، صيدلي واحد لـ 3540 نسمة وطبيب أسنان واحد لـ 3030 نسمة ، وبخصوص مستخدمي السلك شبه الطبي من حاملي شهادة دولة وحاملي الإجازات والمساعدين شبه الطبيين فقد انتقل من مجموع 87.012 سنة 2000 إلى 121.803 سنة 2014 وأظهرت إحصاءات وزارة الصحة أيضا تركيز الأطباء وخاصة المتخصصين في المنطقة الوسطى الشمالية بنسبة 44.5%ونقص واضح في جميع التخصصات في الجنوب ما استدعى وضع تحفيزات استثنائية بغية تحقيق عدالة في العلاج وتغطية صحية شاملة، وبالإضافة إلى 370 ممارس مستقر فقد تم تدعيم قطاع الصحة بالجنوب بـ897 ممارس مختص دائم و520 طبيب و337صيدلي و338 ممارس مختص بالإضافة إلى 370 ممارس مفتش بالقطاع العمومي يسهرون على ترقية الخدمة بالقطاعين العام والخاص والولايات المعنية بذلك هي: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، تندوف، غرداية، الوادي، إلى جانب تعزيز هذه المناطق بعدة اختصاصات سنويا وتقدير التسهيلات اللازمة لتمكين الأخصائيين من العمل في ظروف ملائمة كتوفير السكن الوظيفي لتشجيع العنصر البشري وتحقيق توازن على مستوى الوطن دون تهميش مناطق الجنوب.

2– الوضع الصحي في الجزائر بشكل عام: فيما يخص النشاطات الاستشفائية فقد كانت نسبة شغل الأسِرة 57.07% سنة 2014 أما مصالح الاستعجالات التي تعد 3271 سرير فقد سجلت 1.779.398 قبول وانتقلت الفحوصات المتخصصة والعامة والاستعجالية من جهتها من 36.261.667 فحص سنة 2000 إلى 91.576.493 سنة 2014، ومن جانب آخر سجل نشاط الطب الإشعاعي نفس المنحنى الإيجابي حيث انتقل من 1.697 إلى 26.449 بالنسبة للتصوير بالرنين المغناطيسي خلال نفس الفترة المرجعية، ومن 57.400 إلى 250.050 بالنسبة لأجهزة السكانير ومن 4.605.270 إلى 11.355.872 بالنسبة للتصوير الإشعاعي ومن 361.321 إلى 1.267.538 بالنسبة للتصوير السمعي، كما أنه في مجال النشاط المخبري (بيوكمياء ومبحث أمراض الدم، مبحث الدم والتصحيف المصلي...) فقد تم تسجيل 68.503.182 عملية تحليل سنة 2014 مقابل 20.804.741 سنة 2000، وتم تسجيل 845.416 عملية جراحية في مختلف التخصصات سنة 2014 ،كما انتقل عدد الأسرة بالنسبة لنشاط تصفية الدم إلى 2.158 سريرسنة 2014 وعدد المرضى المعالجين من 4.521 سنة 2000 إلى 15428 سنة 2014 وعدد حصص تصفية الدم من 40.605 إلى 1.242.006حصة.

وبالنسبة لصحة الأم والطفل فتعد مضاعفات الحمل والولادة السبب الرئيسي للوفاة وقد سبق التطرق لمؤشراتها وإن كانت تدعم وجود إدارة جيدة للتنمية الصحية في مرحلة الأمومة والطفولة المبكرة، إضافة لقدرتها على مواجهة التحديات فيما يخص الأمراض

المعدية كالايدز والملاريا مثلما بينته مختلف المؤشرات قصد توفير صحة أفضل ،علاوة على ذلك يواجه المجتمع مسائل صحية مختلفة منها متعلق بالأمراض المزمنة وأخرى السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

– الأمراض المزمنة: سجلت الجزائر نموا مستمرا في الأمراض غير المعدية منها ارتفاع ضغط الدم الشرياني، مرض السكري، الربو، أمراض المفاصل، أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان حيث ارتفعت نسبة المصابين من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق في 2012 إلى 14% مقارنة بـ10.5% سنة 2006 ، وتعد فئة النساء أكثر تضررا من الأمراض المزمنة (17% مقابل 11%) والذين يعيشون في المناطق الحضرية بنسبة 15%مقابل 12% لسكان المناطق الريفية، وتزداد الإصابة بمثل هذه الأمراض خصوصا مع التقدم في السن حيث نجدها بنسبة 2.6% للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، 4 % للذين أعمارهم ما بين 25 و 39 سنة في حين وصلت نسبتهم إلى 31 % لفئة 50–59 سنة و 49 % للفئة ما بين 60–69 سنة، أما عن انتشار بعض الأمراض مثل السرطان فعلى الصعيد الوطني بلغ حجم الحالات الجديدة ما بين 40.000 و 45.000 حالة سنويا وهي في تزايد وتشخيص 80 % من هذه الحالات في وقت تتأخر جدا (المرحلة الأخيرة) مما يقلل من فرص الشفاء.

*– الإعاقة: ويتم تقيمها في ثلاثة مستويات إما العجز الذي يتطابق مع ضعف بنية أو وظيفة فيزيولوجية، أو الفشل وهو تخفيض جزئي أو كلي في القدرة على أداء نشاط، أو النقص نتيجة العجز أو عدم القدرة على شروط الاندماج الاجتماعي المهني أو المدرسي، وحسب بيانات سنة 2012 فقد بلغت نسبة انتشار الأشخاص ذوي الإعاقة 1.4% بين الأسر، بمعدل 1.7% بين أوساط الرجال مقارنة بـ 1.2% بين النساء، وتزداد بشكل ملحوظ مع التقدم في السن حيث تنتشر بنسبة 1% للفئات العمرية ما بين 0-4 سنوات و 15–19 سنة وبنسبة 3.9 % لـ 60 سنة فأكثر.

3– برامج الحماية والخطط الوقائية: الهدف منها هو التزود بمجموعة من الخدمات في شكل خطط وقائية تعليمية وعلاجية لضمان صحة بدنية وعقلية سليمة وقد شملت:

*– حماية الطفل المراهق: اتخذت الجزائر عدة تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية لتكريس الحقوق الأساسية للطفل وما يرتبط بها لحمايته من جميع أشكال الاعتداء الجسدي أو العقلي والاستغلال والإهمال أو التخلي عنه ويتضمن مشروع قانون حماية الطفولة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 25 ماي 2015 على إنشاء هيئة وطنية الحماية وتعزيز الطفولة، وإنشاء يوم الطفل الذي يوافق تاريخ صدوره، وحول تقييم موقف وسلوك الوالدين في مجال انضباط الطفل فما يقارب 86% من الأطفال في سن 2

إلى 14 سنة يتلقون شكلا من أشكال العقاب البدني النفسي بتفاقم طفيف مقارنة بسنة 2006 (82.3%)، ومن جانب آخر فإن نسبة الأطفال الذين تلقوا عقاب جسدي شديد بلغت 22.5% مسجلة تراجعا طفيفا مقارنة بـ 2006 (23%)[1].

وفيما يتعلق برعاية الأطفال بدون عائلات والتكفل بهم فقد تم توفير بيئة ملائمة من خلال شبكة من المرافق كمؤسسات الطفولة المسعفة البالغ عدد 51 مؤسسة موزعة على مستوى 40 ولاية وتقدم الدعم لـ 1023 طفل وفق احصائيات 2014 من قبل فريق متعدد التخصصات إضافة للتكفل بالقاصرين المعرضين للخطر المعنوي أو في نزاع مع القانون من خلال شبكة من المنشآت القاعدية المؤلفة من 47 مؤسسة لحماية وصون الطفولة والمراهقة بما في ذلك 32 مركز مخصص للتأهيل(CSR) و9 مراكز متخصصة للحماية (CSP) للذين تتراوح أعمارهم بين 6–14 سنة المعرضين للخطر المعنوي و 6 مراكز احتياطية للشباب، هذه المؤسسات مسؤولة عن توفير التعليم والتأهيل وحماية إعادة ادماج القاصرين وضمان صحتهم وسلامتهم.

*– الصحة المدرسية: شملت 7.835.740 تلميذ خلال السنة الدراسية 2014/2013 من خلال 1806 وحدة للرصد والفحص بزيادة قدرها 18% مقارنة بالموسم الدراسي 2003–2004 ، ويبلغ عدد جميع الموظفين العاملين في هذا المجال بدوام جزئي أو كامل 8.372 شخص بينهم 2.222 طبيب و 2.072 طبيب أسنان و 1.568 نفساني و 2.510 مسعف، وقد تحسنت وتيرة الزيارات الطبية المنتظمة بشكل ملحوظ بين موسمي 2008–2009 و 2013–2014 من 79.2% إلى 88.6%على التوالي و،كانت من بين أكثر الأمراض شيوعا في الوسط المدرسي هي مشاكل انخفاض البصر والتبول اللاإرادي، وتمثل نسبة الإصابة بأمراض مزمنة مؤكدة 56.7% من الحالات المشخصة في عام 2013 مقابل 35.2% عام 2000 في حين تمثل نسبة الإصابة بتسوس الأسنان 52% مقابل 40.8% في 2011 و38.5% عام 2000.

*– الصحة في الجامعات: تجري أنشطة الحماية الصحية في الجامعات داخل وحدات الطب الوقائيUMP التي بلغ عددها 362 وحدة في عام 2013 وقد شهدت ارتفاعا مقارنة بعام 2008 بـ 198 وحدة، ويشرف عليها 781 طبيب و 127 طبيب أسنان و110 أخصائي نفساني و 455 مسعف، وقد بلغ مجموع الزيارات الطبية للطلاب 682126 منها 52 % زيارات وقائية و 48 % علاجية ويشهد معدل الزيارات المنتظمة تراجعا بـ 29% مقارنة بعام 2008 ، وقد بلغ عدد الحالات المرضية المشخصة 83.669 حالة تم التكفل بـ 25% منها و 12.6 % تم توجيهها وهي مرتبطة أساسا بأمراض الأنف والأذن والحنجرة، أمراض الجهاز التنفسي، أمراض النساء والجهاز الهضمي.

[1]- حسب نتائج التحقيق MICS4 -2012–

*– استهلاك التبغ، الكحول وتعاطي المخدرات: يرتبط البدء المبكر للتدخين مع استخدام طويل الأمد للتبغ مما يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض سرطان الرئة ، ووفق التحقيق الوطني لصحة الأسر EASF 2002 فإن 37.5% من الشباب الذكور يستهلك التبغ ، وكشف استطلاع علم الأوبئة الوطنية والحد من انتشار المخدرات في الجزائر الذي نشر في 2010 أن نسبة 18.4% من السكان هم مستخدمي التبغ (3.6% بين 12–15 سنة، 25.1% ما بين 20 و 39 سنة ، 30.1% من هم فوق 40 سنة).

أما بالنسبة للكحول ووفق لنتائج تحقيق ENGPD 2010 [1]بلغت نسبة انتشار استهلاكه 6.5% في أوساط الأسر وأكثرهم من فئة الرجال في المناطق الحضرية الشمالية، ومن بين المستهلكين الرجال نجد أن 5.5% يستهلكونه يوميا، 26.4% من مرة إلى 4 مرات في الأسبوع، 37.4% من 1 إلى 3 مرات شهريا و 26.9% يستهلكونه أقل من مرة في الشهر، إضافة إلى أن 70.6% من الحالات تستهلك مع درجة عالية من الخطورة.

أما بالنسبة لتعاطي المخدرات والمنشطات وظاهرة إدمانها فهي حديثة نسبيا فحسب التشكيلة السكانية نجد 55.6 % منهم تحت سن الثلاثين وفق إحصائيات 2014 إلا أن هناك عوامل عززت انتشارها كالموقع الجغرافي وإعادة انتشار شبكات الاتجار بالمخدرات نحو القارة الإفريقية، وخلال نفس السنة بلغت نسبة الجرائم المتعلقة بالمخدرات 8% من إجمالي الجرائم المسجلة في الأعمال التجارية ، وقد اعتمدت الحكومة في 29 جوان 2013 الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات بافتتاح 15 مركز جديد لمكافحة السموم و 53 مركز وسط جميع ولايات الوطن و 185 خلية استقبال وتوجيه في جميع القطاعات الصحية ،وقد تم التكفل بـ 18.870 حالة في مراكز معالجة السموم مقابل 13743 في 2011 أي بزيادة قدرها 37.3% والجدول الموالي يوضح الوضعيات المتكفل بها.

الجدول رقم (3–75): التكفل بالمدمنين حسب الوضع العائلي والفردي والجنس والفئة العمرية (حصيلة 2014)

الوضعية		العدد	النسبة %
الحالة العائلية	متزوج	3.580	19
	أعزب	14.680	78.7
	أعزب	430	2.3
الحالة الفردية	طالب	1.420	7.5
	عامل	5.736	30.4
	عاطل عن العمل	11.714	62.1

[1] - ENGDP : Enquête Epidémiologique Nationale Et Globale sur La Prévalence De Drogue En Algérie.

الجنس	ذكر	17.620	93.4
	أنثى	1.250	6.6
السن	أقل من 15 سنة	540	2.9
	25-16	7.099	37.6
	35-26	7.238	38.4
	35 فما فوق	3.993	21.2

Source : Ministère de la justice, 2014, bilan annuel de saisies de stupéfiant et de substance, psychotropes pour les service de lutte.

يظهر الجدول أن الفئة العمرية المتراوحة بين 16 إلى 35 سنة قد حصلت على أكبر قدر من التكفل بنسبة 75.6% من الحالات، مع التأكيد على أن 91% من هؤلاء المرضى قد تقدموا إلى مراكز مختلفة بغرض الاستشارة، 8.4% منهم للاستشفاء الطوعي فيما 0.6% إتباعا لأوامر علاجية.

***-**الحوادث المرورية: تضمن جدول أعمال التنمية المستدامة آفاق 2030 للأمم المتحدة هدفا طموحا بخفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، وفي السنوات الأخيرة قد ازداد عدد الحوادث المسجلة في الجزائر بشكل كبير وتم تصنيفها في المركز الرابع بين الدول العربية في 2013، وحسب المديرية العامة للأمن الوطني فقد بلغ عدد الحوادث المسجلة 17.383 في 2014 مسببة 828 حالة وفاة و 20.717 جريح، مع تسجيل معدل نمو الوفيات بـ 4.5% مقارنة بـ 2013 ، وانطوت النتائج التي توصل إليها تحقيقات الدرك الوطني حول أسباب ذلك إلى أنّ 83.1% من الحوادث الواقعة تقع على مسؤولية السائق فيما 8.6% متعلقة بلامبالاة المارة، في حين 5.4% من الحوادث تعود إلى اهتراء الطرق، إضافة إلى أن 28% من الحوادث تعود لسيارات نقل البضائع والركاب ما خلف 1499 حالة وفاة كما تسجيل ما يقارب 1.000.000 تصريح سنويا حول خسائر مادية وقدر الأثر الاقتصادي لخسائر حوادث الطرقات حسب الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين UAR بـ 100 مليار دج[1]، ومن أجل الوقاية من حوادث الطرقات وإنقاذ أرواح بشرية من الموت أو من عجز مدى الحياة فقد أوكل لمصالح الأمن الوطني التطبيق الصارم للقانون (المخالفات المرورية والغرامات الثانية، حجز السيارات...) إضافة للتحسيس المستمر بمخاطر حوادث المرور والتدخل الصارم الذي يستهدف تحسين سلوك مستخدمي الطرق وتحسين المنشآت القاعدية للطرق والإجابة السريعة لضحايا الحوادث .

الفرع الثالث: واقع التشغيل والسكن

[1]-http: www. Tsa- algerie.com/ 2015

إن المؤشر المستخدم للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق هو نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي الذي خضع للكثير من التعديلات، وحاليا تم اعتماد متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية المعادلة للدولار، وقد قدر الدخل الوطني الإجمالي للفرد في الجزائر بـ 13771.2 دولار بتكافئ القدرة الشرائية خلال سنة 2014 مقابل 7824.4 سنة 2000 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–76): تطور الدخل الوطني الإجمالي لكل ساكن / تكافؤ القدرة الشرائية

	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل الوطني الإجمالي /فرد /تكافئ القدرة الشرائية	7824.4	10592.1	12125.6	12603.3	12871.8	13438.0	13301.3	13771.2
مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	0.659	0.704	0.725	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744

يظهر أن الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد قد انتقل بين سنتي 2012 و 2014 من 13.438 إلى 13.771 دولار أي بزيادة قدرها 2.5% بينما ارتفع مؤشر الدخل بنسبة 0.5% منتقلا من 0.704 إلى 0.744 ، وما تجب الإشارة اليه فإنه بالإضافة للمفارقات بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات نوعية الحياة فإن مؤشر الدخل هو المستخدم حتى اليوم للمقارنة في بعض المستوى المعيشي وعليه سنركز على أهم عناصره المتمثلة هي الشغل وتوفر الوظائف والسكن وجودته والقدرة على تحمل تكاليفه.

1– حصيلة قطاع التشغيل: يعتمد تحليل وضعية التشغيل على دراسة مشكلة البطالة من خلال الفجوة التي تنجم عن عرض العمل والطلب عليه، وتسليط الضوء على القوة العاملة وهيكلها وتحليل الفعاليات سياسات التشغيل من خلال دراسة سوق العمل.

1–1– تحليل واقع البطالة: لقد أصبحت البطالة مشكلة كبيرة نظرا لما تنطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة وخاصة ما بين الشباب أهميتهم في تشكيل مستقبل البلاد وقد كان تطور البطالة في أوساط هذه الفئة كما يلي:

الشكل البياني رقم (3–16): تطور نسب البطالة للفترة 2005–2015

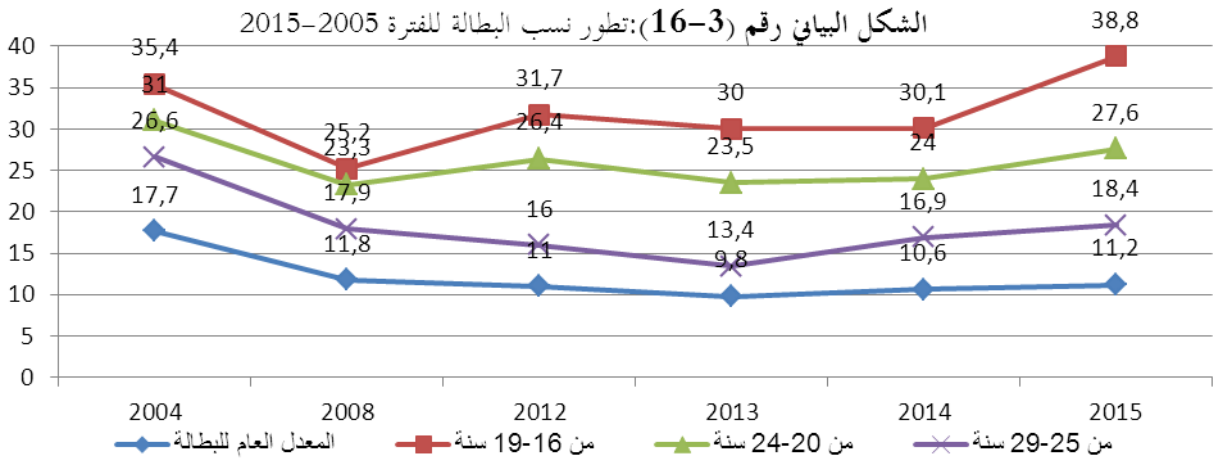

اتسم تطور معدل البطالة حسب العمر بفوارق واضحة حيث كانت الفئة الأصغر أكثر تضررا بفارق 17 نقطة عن المعدل العام في 2004 ، في حين كانت الفئة العمرية 25–29 سنة أقل نوعا ما بعدا عن المعدل العام وقد عرف معدل البطالة اتجاها تنازليا ليعاود الارتفاع في 2015 ، وقد سجل متوسط عمر الشباب العاطلين عن العمل تحسنا فانخفض من 23.4 سنة في 2004 إلى 23.7 سنة 2013 ليصل إلى 24 سنة بحلول 2015، أما عن توزيع أعداد البطالين فالنتائج مستعرضة كما يلي:

الجدول رقم (3–77): تطور توزيع أعداد البطالين بين الجنسين على المستويين الحضري والريفي

	القطاع الحضري		القطاع الريفي		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2001	1127763	327578	807147	76961	2339449
2003	995969	227150	763964	91187	2078270
2004	790727	203644	579688	67163	1671534
2005	656378	178678	542697	70535	1448288
2006	588196	189170	400092	63383	1240841
2007	653238	225071	418766	77588	1374663
2008	741000	271000	127000	30000	1169000
2009	544000	249000	208000	71000	1072000
2010	494000	260000	234000	88000	1076000
2011	489000	257000	249000	67000	1062000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نجد أن فئة الذكور تعاني أكثر من ظاهرة البطالة مقارنة بالإناث حيث بلغت 84.68% سنة 2003 لتنخفض إلى 69.49% سنة 2011 فيما ارتفعت نسبة الإناث من 17.29 إلى 30.5% ويعود ذلك لدعم الدولة لفئة البطالين وخاصة بمشاريع قطاع المقاولتية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات في هذه العشرية ،كما أن ظاهرة البطالة مرتفعة أكثر في المدن مقارنة بالريف وخاصة بالنسبة للعنصر النسوي ومرد ذلك لعادات وتقاليد الريف الجزائري ، أما توزيع معدلات البطالة وفق المستوى التعليمي للفئة العمرية 25–29 سنة فهي ممثلة كما يلي:

الشكل البياني رقم (3–17):معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

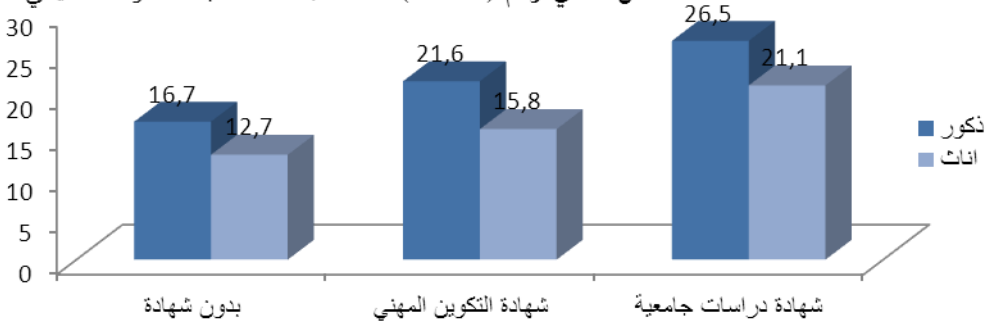

يظهر الشكل ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات والجامعيين ويمكن تفسيره من عدة جوانب أهمها هي التركيبة العمرية للسكان حيث ثلاثة أرباع السكان يمثله الشباب ومعظمهم أصحاب شهادات فمن الطبيعي أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة، إضافة إلى أن نمو كتلة اليد العاملة النشطة (الطلب) أكثر من (العرض)، هو مرتبط بضآلة حجم الاستثمارات وعدم توافق احتياجات سوق العمل مع مخرجات قطاع التعليم والتكوين مع ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل ما يجعل الباحثين عن العمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار، وفي ظل شح فرص العمل مما ساعد على انتشار الرشوة والمحاباة وتوريث المناصب وغاب بالتالي معيار الكفاءة، ومع نقص الفعالية في السياسات التشغيل المعتمدة لاسيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلا من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد[1].

1–2– هيكل القوة العاملة وتوزيعها: بتواصل النمو الديمغرافي في الارتفاع تزايد معه حجم اليد العاملة النشطة من خلال تطور مرتفع في الطلب على التشغيل أي الانتقال إلى فئة اليد العاملة المشغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين ويمثل تدنية الفرق بين اليد العاملة النشطة والمشغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل.

الشكل البياني رقم (3–18):تطور اليد العاملة المشغلة والنشطة للفترة 2000–2014

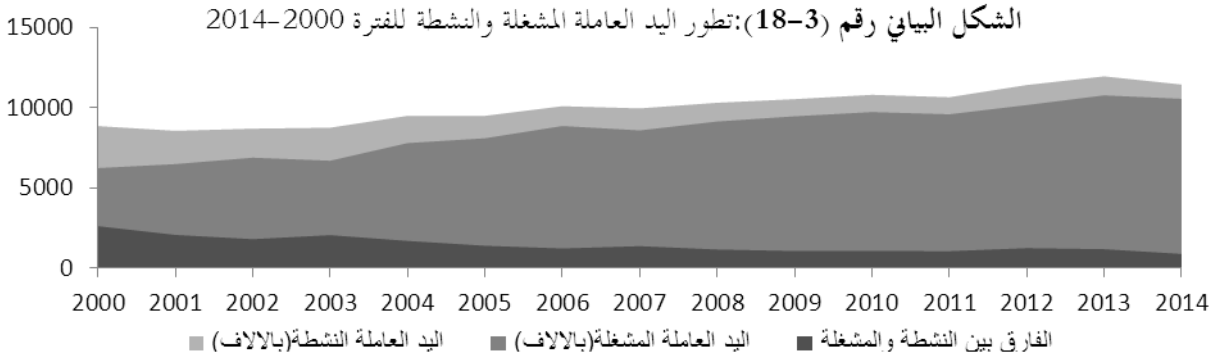

يوضح الشكل أعلاه أن تعدد أنماط دعم التشغيل منذ سنة 2000 أدى إلى تحسين أعداد الداخلين إلى سوق العمل بنسبة نمو من 2.5 إلى 3.5% ، وقد انخفض الفارق بين الفئة النشطة والمشغلة في بداية الفترة إلى نهايتها بأقل من الثلثين، ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن الفرق ما بين العرض والطلب ليس مسألة كمية فحسب ، وكثيرا ما لا يحصل التوافق ما بين طبيعة فرص العمل المعروضة وبين تلك المطلوبة، ومن أجل إجراء تحليل نوعي يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل ويتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل التأثير فلا بد من تجاوز معرفة تطور مستويات البطالة والتشغيل إلى هيكله.

–توزيع القوة العاملة المشغلة حسب الجنس والمنطقة: على اعتبار أن مساهمة العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية أصبحت من الأولويات وذلك في إطار المساواة بين الجنسين في الفرص، إضافة لمراعاة تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للعمالة من أجل تفادي التوترات وبناءا على هذه الأسس فإن النتائج مشكلة كما يلي:

[1] -رحيم حسين، 2013،" سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقسيم" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان61–62، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر ،ص 139.

الجدول رقم (3–78): توزيع نسب القوة العاملة المشغلة حسب الجنس والمنطقة للفترة 2000-2014 (%)

السنوات	النوع		المنطقة	
	الذكور	الإناث	الحضرية	الريفية
2001	85.1	14.18	57.64	42.36
2003	86.04	13.95	58.14	41.86
2004	82.57	17.42	58.32	41.68
2005	85.40	14.59	59.99	40.04
2006	86.26	13.73	59.65	40.35
2007	84.32	15.67	61.54	38.46
2008	79.19	15.61	84.73	15.27
2009	84.72	15.27	69.96	30.04
2010	84.86	15.13	65.33	34.67
2011	83.73	16.26	65.60	34.40
2012	81.24	16.75	66.57	32.14
2013	82.34	17.65	67.22	32.77
2014	83.31	16.82	95.43	4.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2015

من خلال الجدول نلاحظ أنه وبالرغم من تطور المجتمع الجزائري إلا أنه بقيت نسبة مشاركة المرأة ضئيلة وإن ارتفعت بشكل طفيف مقارنة ببداية الفترة، يعود ذلك لعوامل اجتماعية وثقافية إضافة إلى انتشار الأعمال اليدوية المنزلية، كما أن هناك اختلال في العمالة بين المناطق الحضرية والريفية حيث نجد أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة 95.43 % سنة 2014 و ذلك بسبب الهجرة الريفية نحو المدن لعدم توفر أو نقص المرافق العمومية.

– توزيع القوة المشغلة حسب القطاع: لمتابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات باعتبار أن فترة الدراسة حظي فيها دعم التشغيل بالأولوية ضمن السياسات الحكومية فقد كانت النتائج كما يلي:

الشكل البياني رقم (3–19):توزيع نسب العمالة المشغلة وفقا للقطاع للفترة 2001-2014

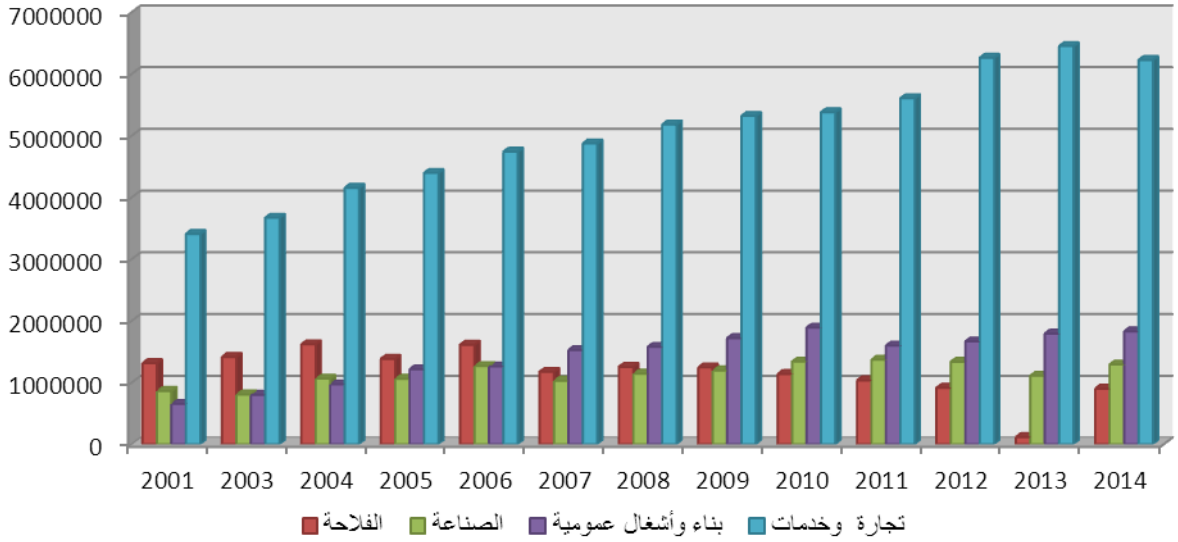

يظهر أن قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة) هو الأكثر استقطابا لليد العاملة المشغلة بنسبة تجاوزت 35% طوال فترة الدراسة لتصل إلى 60.8% سنة 2014 ، ولكن تجب الإشارة إلى أن قطاعي النقل ثم الاتصالات هما المبرران هذا الاستقطاب فيما تبقى السياحة تعاني من التدهور ، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8% وقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة في مجال تشييد البنى التحتية بالمقابل شهد كل قطاعي الفلاحة والصناعة تراجعا مستمرا فلا تتجاوز نسب اليد العاملة المشغلة فيهما 8.8% سنة 2014، ما يدل على ضعف جاذبية القطاعين وتناقص نموهما بالرغم من مجهودات الدولة لترقية النشاطات الفلاحية وانتهاج سياسة التصنيع.

1–3– تحليل فعالية سياسات التشغيل في الجزائر: إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا ما يحقق تقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية، لذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات:

– مؤشر عدد المناصب المستحدثة: يدل هذا المؤشر على عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة تشغيل خلال فترة محددة، وخلال الفترة 2001–2015 تم استحداث 4.365.000 منصب ليبلغ عدد اليد المشغلة 1.059.400 في سبتمبر 2015 بمعدل توظيف قدر بـ 3.6%سنويا ، كما عرف معدل نمو التشغيل النسوي 5.1% سنويا، إلا أن الواقع يدل على تباعد ما بين حجم الطلب والعرض في سوق العمل وهو ناتج عن اختلال وتيرة نمو اليد العاملة ووتيرة نمو الاقتصاد، وفي سبيل تغطية

هذه الفجوة المتنامية والتي تنطوي في الوقت عينه على ضغوط اجتماعية ما أدى بالحكومة إلى اختلاق مناصب شغل ولو خارج الاحتياجات الحقيقة كما هو الحال بالنسبة لعقود الإدماج المهني.

– مؤشر العمل اللائق: شدد مؤتمر العمل الدولي خلال الدورة السابعة والثمانون سنة 1999 على مفهوم العمل اللائق باعتباره الغرض الأول للمنظمة وعلى ضرورة تعزيز الفرص للجميع للحصول على عمل لائق ومنتج في شروط من الحرية والإنصاف والضمان والكرامة الإنسانية، في ما واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر يشير إلى ابتعاد متزايد عن مضمون العمل اللائق خاصة فيما يتعلق بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين من خلال نص المادة رقم 4 من المرسوم الرئاسي رقم 308/07[1] "يعتبر عقد محدد المدة كل عقد مخصص – لشغل منصب شغل مؤقت، لتعويض الشغور المؤقت لمنصب شغل، في انتظار تنظيم مسابقة أو إنشاء سلك جديد للموظفين، للتكفل بعملية تكتسي طابعا مؤقتا"، كما تنص المادة 6 من المرسوم التنفيذي 126/08 على تحديد مدة عقد الإدماج بسنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي وسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناءا على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية، ذلك أن هذه العقود فضلا عن تدميرها للكفاءات فهي تمس بالكرامة الإنسانية للمعنيين.

– مؤشر الأجر العادل: يجسد الابتعاد عن الأجر العادل غبنا اجتماعيا جليا، ويقصد بالسعر أو الأجر العادل حسب الاقتصادي *F.HAYEK* هو إما السعر أو الأجر المعتاد الذي نعرفه أو ذلك الذي نحصل عليه في حال عدم وجود احتكار[2]، وعلى المستوى القانوني أكدت الاتفاقية رقم 100 لمنظمة العمل الدولية تشجيع دفع أجور متساوية عن عمل ذي قيمة متساوية لجميع العمال بصرف النظر عن الجنس، وفي الجزائر تناولت المادة 87 من القانون 11/90[3] بأن الأجر الوطني الأدنى المضمون يحدد بموجب مرسوم رئاسي بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا، ويراعى في ذلك تطور متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة والأرقام الاستدلالية لأسعار المستهلك إضافة للظروف الاقتصادية العامة، وقد خلص التحقيق حول مستوى المعيشة الأخير في 2011 إلى أن الأجر الصافي المتوسط بلغ 29.507 دج أما الأجر الوسيط فبلغ 24.468 دج، وأن 15.6% من الأجراء يتحصلون على راتب أدنى من الأجر الوطني الأدنى المضمون (15000 دج) فيما

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 308/07 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد كيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وهذا النظام التأسيسي المطبق عليهم

[2]-Friedrich August, Von Hayek, 2010," la route de servitude",5eme édition, presse universitaire de France, Paris, P83.

[3]- القانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل، ج ر رقم 17

تحصل نسبة 9.6% على أكثر من 50.000 دج[1]، كما نجد أن الأجور الممنوحة للموظفين في إطار عقود الإدماج المهني بمختلف مؤهلاتهم غير متعادلة مع الحد الأدنى للأجور على الرغم من أدائهم لمهمات متكافئة مع الموظفين الدائمين ، ويوضح هيكل الأجور أن حصة الأجور الدائمة في تناقص حيث كانت تمثل نسبة 61% سنة 2001 لتنخفض إلى 50.11% سنة 2014 فيما تزايدت الأجور غير الدائمة الممنوحة للمتعاقدين من فئتي الإدماج المهني و عقود ما قبل التشغيل من 38% سنة 2001 إلى 49.89% سنة 2014 أي نصف المناصب المستحدثة.

– مؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل: تمثل عدالة توزيع الفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعية من دون محسوبية وكذا ما بين الجنسين وما بين الأقاليم مؤشرا مهما للحكم على جدية وفعالية سياسات التشغيل، من أجل ذلك يتعين وضع آليات لبسط الشفافية وأخرى لتعزيز مبدأ العمل للجميع، ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الفرص فالفئات الأكثر فقرا والأقل جاها هي عادة الأبعد من الحصول على منصب عمل كما أن منح عقود التشغيل كثيرا يتم على أساس الوساطات والمنافع المكتسبة ، أما إقليميا فيلاحظ تركيز مفرط للمشاريع الاستثمارية في مناطق الشمال حيث في سنة 2010 استحوذت هذه المناطق على 69% من المشاريع في حين لم تحظ مناطق الهضاب العليا إلا بـ 18.5% ومنطقة الجنوب بـ 13.8%، وتبقى المناطق الريفية والنائية تشكو من لا مبالاة السلطات العمومية وتفضيل أخرى على حسابها[2].

2– واقع إستراتيجية السكن في الجزائر.

صادقت الجزائر على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشكل المادة 11 من المصدر الأساسي للحق في السكن اللائق في القانون الدولي، علاوة على ذلك يتضمن الدستور في المادة 132 أن الالتزامات الدولية التي تتعهد بها الجزائر تسمو على القانون الوطني، كما أن مفهوم السكن كحق أساسي يعتبر مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري وتعتبر الدولة مسألة السكن من مسؤولياتها الرئيسية اتجاه السكان من خلال ما أحرزته من تقدم في هذا القطاع في الفترة 2000–2015

2–1–حالة السكن والسياسات المتعلقة به: في إطار التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر فقد اتبعت منذ سنة 2000 سياسة ترمي إلى حصول أكبر عدد من المواطنين على سكن ملائم في بيئة مزودة بكافة المرافق الضرورية حيث كانت الجزائر تسجل عجزا في بداية 1990 في السكن قدر بـ 3 ملايين وحدة سكنية وأحصت أكثر من 350 ألف عائلة تسكن في البيوت

[1]-CNES,2016,op cité, P123.

[2]– رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

القصديرية فضلا عن تراكم الطلب عن السكن الذي بلغ 500 ألف طلب ناجم عن النمو الديمغرافي ، وفي حصيلة انجازات القطاع فإن عدد السكنات التي تم إنجازها في الفترة 2000–2015 بلغ 2.8 مليون سكن من مختلف الصيغ بميزانية ناهزت 60 مليار دولار ما يعتبر انجازا قياسيا وبلغ عدد الوحدات السكانية التي أنجزت وسلمت نهائيا خلال ذات الفترة 1.66 مليون وحدة على مستوى الوطن، فيما يتم إنهاء الأشغال لـ 1.14 مليون وحدة سكنية منها 545.000 وحدة إيجار عمومي، 127.000 وحدة اجتماعي عمومي و250.000 وحدة سكن ريفي مقابل 185.000 بيع بالايجار و380.000 وحدة ترقوي عمومي وتجب الإشارة إلى أنماط السكن التي عرفتها الفترة 2000–2015 وهي:

-**برنامج السكنات الحضرية** اشتمل على أربعة أنماط وهي:

* برنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار: ظهرت هذه الصيغة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 105/01 المؤرخ في 23 أفريل 2001[1]، وأسندت مهمة التكفل بها للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطوير AADL حيث يقوم المستفيد بدفع مساهمة أولية تقدر بـ 25% من مبلغ السكن تدفع 10% منها عند إعلان العقد و 5% عند إعطاء المفاتيح ، 5% عند إحالة ملكية السكن أما 75% الباقية فتسدد بالتقسيط خلال 20 سنة كحد أقصى وذلك على شكل دفعات شهرية ، يقدر معدل الفائدة بـ 1% للسكنات من نوع 3 غرف و 2% للسكنات من نوع 4 غرف نتيجة طبيعة عمل بنك CNEP الذي تم التعاقد معه في 2002.

* برنامج السكن التساهمي:عرف هذا النوع من السكنات ابتداء من سنة 1995 تحت اسم السكنات التطورية موجه لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المتوسط بغرض الحصول على ملكية سكن يتمتع بكل المواصفات الأساسية والرئيسية للسكن، ويقوم الصندوق الوطني للسكن CNL بالتدخل في عملية تمويله عن طريق تقديم اعانة مالية لفائدة المستفيد وذلك على حسب دخله، وقد تم تعديل حجم الإعانة من خلال التعليمية الوزارية في 15 نوفمبر 2000 المتعلقة بتعديل المرسوم رقم 308/94 المؤرخ في 14 أكتوبر 1994 المحدد لكيفية تدخل الصندوق الوطني للسكن للدعم المالي للعائلات ، كما تم رفع مبلغ إعانة الدولة على السكن في 2008 بقرار من رئيس الجمهورية.

*برنامج السكن الاجتماعي:عرف تحولا بموجب المرسوم 269/03 المؤرخ في 7 أوت 2003 المتعلق بشروط الحصول على ملكية عقارية تابعة للدولة أو لديوان الترقية والتسيير العقاري القابلة للاستغلال حيث ابتداءا من 1جانفي 2004 سمحت الدولة

[1]– بالإضافة للمرسوم 105/01 هناك نصوص أخرى تنظم هذا النمط تتمثل في:
الأمر الوزاري رقم 10 المؤرخ في 2001/8/21 المحدد لشروط وطرق معالجة الطلبات للحصول على سكنات في اطار البيع عن طريق الإيجار ،
الأمر الوزاري رقم 11 المؤرخ في 2001/8/21 المتضمن النموذج الموحد لتعاقد البيع عن طريق الإيجار،
الأمر الوزاري رقم 5 المؤرخ في 2004/5/4، المعدل والمتمم للأمر رقم 10

بالتنازل على أملاكها وأصبح السكن الاجتماعي قابلا للبيع لفائدة المستفيد منه مع الأخذ بعين الاعتبار لأقساط الكراء المدفوعة في تكلفة السكن، إضافة لإمكانية دفع المستفيد للمبلغ على دفعة واحدة واستفادته من تخفيض بقيمة 10% من مبلغ شرائه أو على شكل أقساط وتمنح له 20 سنة كحد أقصى لدفع المبلغ ويجب على المستفيد في هذه الحالة الأخيرة دفع قيمة أولية تقدر بـ 5% من المبلغ الكلي أما الباقي فيدفع زيادة على الأقساط معدل فائدة سنوي يقدر بـ 1%.

* برنامج السكن الترقوي: ظهرت هذه الصيغة بموجب القانون رقم 86/07 المؤرخ في 4 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية وأوكلت مهمة انجاز السكنات الترقية إلى بنك CNEP بصفة مطلقة لتمويله مع المتعاملين العقاريين العموميين، كما يعتبر صدور المرسوم 93/03 المؤرخ في 1مارس1993 تقدما في مجال النشاط العقاري بتنظيمه للترقية العقارية الخاصة وجعلها تصرفا تجاريا مفتوحا لكل شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بالأهلية القانونية وترك الحرية للمرقي العقاري في تمويل مشروعه واللجوء إلى مؤسسة مالية لإعانته في التمويل.

– **برنامج السكنات الريفية:** يهدف لتشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية خدمة للاقتصاد الوطني والحد من النزوح نحو المدن وقد تكفلت الدولة بتقديم إعانات مالية للسكن الريفي كمساعدة من أجل الانجاز تقدّم من طرف هيئة مختصة على ثلاث دفعات الأولى 40% ، الثانية 40% والثالثة 20% وذلك على حسب درجة التقدم في الانجاز، إضافة لتشجيع البناء الذاتي وجعل المستفيد يساهم ويتحمل مسؤولية انجاز مسكنه، وبخصوص التنمية الريفية ومن أجل تدعيم وإتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، والتكفل الفعال بانشغالات سكان الريف من خلال ترقية الفضاءات الريفية بإعادة النظر في السياسة السكنية وكان هذا ابتداء من سنة 2002، وإسناد مهمة الدعم المالي للصندوق الوطني للسكن (بعد ما كانت تدعم من الخزينة العمومية مباشرة) بمبلغ يتراوح من 400.000 إلى 700.000 دج للسكن الجديد و 250.000 لتهيئة أو توسيع مسكن موجود، وتوزع الإعلانات المقررة حسب كل ولاية بموجب قرار وزاري مشترك.

2–2– تحليل واقع القطاع: رغم مما تضمنته البيانات حول عدد المساكن التي بنتها الدولة في السنوات الأخيرة إلا أنها ما تزال تعيش حالة أزمة ومشكل السكن لا يزال يشكل عبئا على النشاط التنموي مع استمرار المعاناة الاجتماعية للمواطن وبتحليل واقع القطاع للوقوف على أهم عوامل إنسداده وحقيقة الإخفاق في مسيرته توجب التركيز على عوامل أهمها :

– ارتفاع درجة التزاحم والاكتظاظ الحضريحيث تؤكد الإحصائيات تزايد نمو سكان الحضر وأصبحوا يشكلون 65% من الساكنة مقابل 3.5% فقط بالأرياف ما أدى إلى اختلال في توازن توزيع السكان وذلك بسبب ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن من أجل البحث عن الأمن والعمل باعتبار توفر المرافق الضرورية والمصانع الكبرى وتمركزهابها ما أدى إلى تشكيل طلب متزايد على

السكن وعجز في تلبية هذه الاحتياجات ،كما ترتب عليه الزيادة الكبيرة في خلق الأحياء السكنية القصديرية وكثافة في الأحياء الحضرية.

– بلغ معدل شغل المساكن في 2015 في الجزائر ما بين 4.2 و5 ساكنين في كل شقة والمتوسط العام هو 5 أفراد في الشقة الواحدة وقد انخفض هذا المعدل بعدما كان يسجل في 2007 معدل 6.33 فرد في السكن، إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بالمعدل العالمي بالنظر إلى ما حددته المنظمة العالمية للصحة بأن يكون متوسط المساحة السكنية المشغولة للفرد هو 14 م^2 بينما قدر معدل شغل السكن للحظيرة الوطنية بـ 5 فرد في الـ م^2 حسب إحصائيات 2007 ، كما فاق معدل شغل الغرفة الواحدة وقدر بـ 3 أفراد / الغرفة الواحدة بينما المعدل الدولي هو ما بين 0.8 و1.1 فرد في الغرفة الواحدة.

– وجود أحياء قصديرية ومساكن عشوائية تفتقر إلى الشروط الدنيا التي تسمح بالعيش الكريم وهي في تزايد بالرغم من جهود الدولة للقضاء عليها وذلك راجع للمضاربة في أسعار الإيجار، تأجير أماكن ضيقة مثل المستودعات، ارتفاع حالات الإخلاء عقب قرارات قضائية صدرت بناءا على مبادرة أشخاص، إضافة إلى النمو الديمغرافي وسرعة تشكيل الأسر التي تعرف تزايدا مطردا واستمرار الإقامة في المساكن المخصصة لحالات الطوارئ وتردي المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

– قصور قدرات الانجاز الوطنية حيث تتوفر الجزائر على نحو 7500 شركة وطنية تعمل في مجال البناء 85% منها غير قادرة على انجاز أكثر من 50 وحدة سكنية سنويا أي أنها مقاولات لا يتعدى تأهيلها الدرجة 3 على سلم يتراوح بين 1 و 9 درجات وهو ما أخّر القضاء على أزمة السكن بسبب ضعف قدرات الانجاز الوطنية المقدرة بـ 80 ألف وحدة في حين تحتاج الجزائر لمتوسط انجاز يقدر بـ 300 ألف وحدة سنويا للقضاء على الأزمة.

2–3– التحديات التي تفرض أعمال الحق في السكن اللائق: بالرغم من التطور الإيجابي في قطاع السكن بالنظر لبناء رصيد سكني ضخم لفائدة الأسر متوفر على الربط شبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز الطبيعي والمجاري ومع ذلك يتعين تلبية احتياجات هامة مرتبطة بهذا الحق من أهمها:

– ضرورة توزيع سياسات السكن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها: بالرغم من استثمار الحكومة الضخم في مجال السكن الذي يرتكز على بناء وحدات جديدة وفقا للأراضي المتاحة مع تنوع البرامج المتعلقة بالمساعدة فيما يخص الإسكان ، غير أن هذه السياسات تقوم حصرا على العرض وعلى أهداف كمية دون إجراء أي تقييم مسبق لمختلف تلك الاحتياجات وإستراتيجية محددة لمعالجة مسائل مختلفة مثلما تضمنه برامج 2010–2014 لبناء مليوني وحدة سكنية دون تقييم لاحتياجات كل منطقة، إضافة لعدم وجود تواصل أو حملات للتوعية بشأن سياسات الحكومة في مجال السكن حيث يجهل أغلب الأشخاص أنهم أهل للاستفادة

من أحد برامج المساعدة على الاسكان، وعدم وجود دور للمجتمع المدني بشأن تحديد معايير توزيع المساكن أو مشاركته المحدودة للغاية ضمن لجان توزيع السكن العمومي[1].

– الحصول على السكن والقدرة على الدفع: إن المشكلة ترتبط بالأساس بالمضاربة على سعر العقار مما يتعذر على الغالبية من السكان الوصول إلى سوق العقار الخاصة وارتفاع أسعار الإيجار في القطاع الخاص إلى مستويات تتجاوز قدراتهم مما أدى لتنوع أكثر فيما يتعلق بالمساعدة السكنية ،لاسيما في السكن العمومي الاجتماعي الموجه للأسر ذات الدخل المنخفض والترقوي المدعم الموجه للطبقة المتوسطة، إلا أن هناك صعوبات تحول دون استفادة نسبة كبيرة من السكان وذلك لأسباب عديدة أهمها أن الطلب أكبر بكثير من العرض، إضافة لمشاكل تتعلق بتوزيع هذه المساكن والحجم الكبير من الإتجار غير المشروع بالمساكن الاجتماعية التساهمية والترقوية ما فتح المجال أمام الرشوة والفساد، وبالموازاة مع ذلك ارتفاع معدل شغور المساكن المتاحة إلى 14% على الصعيد الوطني هو ما يعادل نحو مليون سكن ما ساهم في فقاعة العقار وارتفاع أسعاره.

– الصلاحية للسكن وتوافر الخدمات الأساسية: إن صعوبة الحصول على السكن وارتفاع أسعاره دفع فئة كبيرة إلى العيش في ظروف مزرية أو غير رسمية كالأحياء القصديرية وأشكال أخرى تفتقر للنظافة وشروط العيش الكريم الدنيا ، وبالرغم من جهود الدولة للقضاء على الأحياء القصديرية إلا أن الأغلبية يضطرون للبقاء طويلا في ظروف صعبة بين لحظة إجراء الإحصاءات ولحظة منح السكن العمومي، إضافة للذين يعيشون في مساكن مترديه آلية للسقوط فقد بذلت الدولة جهودا لإعادة تأهيل الرصيد السكني القديم ومشكلة استمرار الإقامة في الأماكن المخصصة لحالات الطوارئ بعد ما كانت كحل مؤقت في انتظار الحصول على سكن عمومي إيجاري.

– مواقع المساكن: لقد أدت سياسات السكن العمومية إلى بناء مساكن في ضواحي المناطق الحضرية بعيدا عن الخدمات العمومية وسوق العمل ما أدى إلى تمزق النسيج الحضري وتآكله وأضحت المدن عاجزة عن أداء جميع مهامها وعن تطوير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية، وقد وضعت الحكومة في 2008 برنامج لتقديم الدعم المالي إلى ملاك المساكن التي اختيرت في إطار عملية عمرانية تهدف إلى تطوير المساكن اللائقة وتجديدها وصيانتها.

– التمييز ضد المرأة في الحصول على السكن اللائق: بالرغم من الإصلاحات التي طالت قانون الأسرة في 2005 إلا أنها لا تزال عرضة للتمييز، وتتعرض العازبات والمطلقات والأرامل أكثر من غيرهن لذلك ففي أغلب الأحيان تعزف لجان توزيع السكن

[1]– راكيل رولنك، 2011، "التقرير الخاص بالسكن اللائق كعنصرين من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق"، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 19، ص 11

الاجتماعي عن قبول ملفات طلبات العازبات ونادرا ما يمنحن سكنا اجتماعيا، علاوة على ذلك يمنح السكن باسم الشخص الذي يقدم الطلب وفي حالة الزوجين يكاد الأمر يتعلق دائما بالزوج، ومن ثم فإن سندات الإيجار أو الملكية تكون في أغلب الأحيان باسم الرجل[1]، وفي حالة المطلقات فإن المرأة لا تستفيد من أية حماية ما لم يكن لها أولاد أو لم تحصل على حضانة أولادها ويمكن للقاضي بناءا على كل حالة أن يأمر ببقاء الزوجة مع أولادها في بيت الأسرة أو أن يطلب من الزوج أن يدفع لزوجته السابقة نفقة تسمح لها بأداء مبلغ الإيجار في حين أن أسعاره الحقيقية المتداولة في السوق أعلى بكثير، وفي كلتا الحالتين نجد المرأة نفسها محرومة من الموارد اللازمة لدفع الإيجار ولا يبقى لها في أغلب الأحيان أي خيار سوى العيش في الشارع أو البقاء في بيت زوجها السابق حيث تتعرض عادة للعنف.

المطلب الثالث: مؤشرات الحكم الراشد وإجراءات مكافحة الفساد في الجزائر للفترة 2000–2015.

لقد ارتبط تحقيق أولوية الحد من الفقر بضرورة تبني الحكم الراشد وتجذير مبادئ الديمقراطية في الجزائر وتعزيز دولة الحق والقانون وتعبئة موارد الحكومة لأجل استدامة التنمية بعدما تبين أن الخلل في عدم تحقيق نتائج إيجابية لخفض الفقر لا يكمن فقط نقص الموارد المالية وإنما يرتبط بسوء إدارة تلك الأموال وعدم جدية السياسات المنتهجة.

[1]- راكيل رولنك، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفرع الأول : واقع الحكم الراشد في الجزائر.

انطلاقا من مفهوم البنك الدولي لإدارة الحكم الصالح على أنها الأعراف و المؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد من أجل المصلحة العامة، ويضع لقياس ذلك مؤشرات لكل بلد تصدر عنه كل سنة لتقييم مدى تقدم الدول في ترسيخ مبادئ الحكم الراشد، واعتمادا عليها ستتم قراءة مؤشراته في الجزائر وفق ما يلي:

الجدول رقم(3–79):تطور قيم مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة 2000–2015.

مؤشر الحكم	التمثيل السياسي (الصوت و المساءلة)		الاستقرار السياسي وغياب العنف		فعالية الحكومة		نوعية التنظيم والإجراءات		حكم القانون		ضبط (محاربة) الفساد	
	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية	تقدير المؤشر	المرتبة المئوية
2000	-1,21	12,98	-1,50	9,18	-0,96	14,15	-0,69	23,03	-1,17	12,44	-0,95	14,14
2002	-1,12	17,31	-1,69	6,76	-0,61	30,73	-0,59	28,92	-0,59	33,49	-0,94	21,46
2003	-1,14	17,31	-1,78	5,31	-0,61	30,73	-0,55	29,90	-0,54	34,45	-0,67	30,24
2004	-0,82	24,52	-1,37	10,63	-0,52	35,12	-0,54	29,90	-0,55	35,41	-0,63	28,29
2005	-0,76	26,44	-0,93	20,77	-0,43	39,02	-0,43	38,24	-0,70	30,62	-0,42	41,46
2006	-0,92	22,12	-1,12	15,94	-0,47	37,56	-0,56	29,90	-0,66	30,14	-0,48	38,05
2007	-1,00	19,71	-1,12	14,49	-0,56	32,52	-0,61	27,18	-0,73	26,32	-0,51	36,89
2008	-0,99	19,71	-1,09	14,90	-0,61	32,52	0,79	21,36	-0,71	27,88	-0,56	33,98
2009	-1,06	17,06	-1,22	13,27	-0,58	35,89	-1,07	13,40	-0,76	26,54	-0,55	34,45
2010	-1,03	18,01	-1,26	11,37	-0,48	38,76	-1,17	10,53	-0,75	27,01	-0,49	37,14
2011	-1,00	18,31	-1,36	10,43	-0,57	35,07	-1,19	9,59	-0,78	25,35	-0,50	37,44
2012	-0,90	21,60	-1,32	9,95	-0,54	34,60	-1,28	9,00	-0,75	27,70	-0,47	39,34
2013	-0,89	22,54	-1,18	12,32	-0,54	35,07	-1,17	11,85	-0,66	30,99	-0,47	39,34
2014	-0,82	26,11	-1,17	10,48	-0,48	35,58	-1,28	8,17	-0,73	25,48	-0,62	31,73
2015	-0,85	24,63	-1,05	13,33	-0,51	35,10	-1,17	10,58	-0,83	20,67	-0,68	28,37

Source:World bank ,world wide governance indicators 1996-2015,site web:http/world bank.org/gouvernance /wgi/ressourses.htm.(vue le 20/06/2017)

1–التمثيل والمساءلة: وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2010 فإن مؤشر التمثيل يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكومتهم فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والاعلام الحر، وقد أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن المرتبة المئوية للجزائر وفق هذا المؤشر لم تتعدد 30 خلال الفترة 2000–2015 بقيم سلبية طوالها أي أنه لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط وإن كان هناك تحسن نوعا قد سجل سنوات 2014،2005،2004 غير أن هذه الأرقام تعكس الوضع المتدني ما يدل

على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاعلام تبقى محددة ودون المستوى، و هنا تجدر الإشارة إلى ترتيب الجزائر وفق مؤشر الديمقراطية[1] مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–80):تطور مؤشر الديمقراطية للجزائر خلال الفترة 2006 -2015

	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرتبة	132	133	125	130	118	118	117	118
قيمة المؤشر	3,17	3,32	3,44	3,44	3,83	3,83	3,83	3,95
نسبة التغير %	/	4,73	3,61	0	11,34	0	0	3,13

Source :The economist intelligence unit's ,index of democracy ,siteweb:www.economist.com

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تصنف دائما في المراتب الأخيرة لمؤشر الديمقراطية لذلك تندرج ضمن الدول الأقل ديمقراطية رغم التحسن الذي عرفه هذا المؤشر بنسبة تغير 11,84% سنة 2012 محافظة على ذات مرتبة التصنيف لغاية نهاية الفترة و لتحليل معيار إبداء الرأي و المساءلة لابد من أن تناول النقاط التالية:

*قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم و حكوماتهم: بإقرار التعددية الحزبية في الجزائر منذ سنة 1989 وضمان حق الاقتراع ليشمل جميع الجزائريين رجالا ونساءا لمن تجاوزوا الثامنة عشر من العمر بحقهم في انتخاب ممثليهم على المستويات المحلية والولائية والوطنية إضافة للمشاركة في الاستفتاءات الشعبية، كما قد أدخلت عدة تغييرات على الإجراءات الانتخابية منها تمثيل الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج في البرلمان الجزائري، و مع تعديل القانون العضوي بالانتخابات 2012 فقد فتح بذلك مجالا أوسع للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية بتحديد نسبة للمرأة في قوائم الترشح سواءا كانت هذه القوائم حرة أو تابعة لأحزاب سياسية [2] أما عن نسب المشاركة في الإنتخابات للفترة 2000–2015 فقد كانت على النحو الموالي:

الجدول رقم(3–81): نسب مشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات للفترة 2000–2015

السنوات	2002			2004	2007			2009	2012			2014
طبيعة الانتخابات	تشريعية	ولائية	بلدية	رئاسية	تشريعية	ولائية	بلدية	رئاسية	تشريعية	ولائية	بلدية	رئاسية
نسبة المشاركة %	46,17	50,11	50	58,08	36,65	43,47	44,09	74	43,14	42,92	44,26	51,04

المصدر: المجلس الدستوري الجزائري على الموقع www.consiel-constititionnel.dz

* مؤشر الديمقراطية يقوم بترتيب 167 بلدا وفق مجموعة من المعايير هي: العملية الانتخابية، التعددية، الحرية المدنية، المشاركة السياسية والثقافية.

[2]–إسماعيل قيرة و آخرون،2010، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ص34.

تظهر نتائج الجدول انخفاض سن المشاركة في الانتخابات، ويرجع هذا العزوف الى فقدان الثقة في العملية الانتخابية ويعود بالأساس الى ضعف التمثيل الحقيقي للمواطنين وعدم الاهتمام بانشغالاتهم ومطالبهم خاصة المتعلقة منها بتحسين مستوى المعيشة حيث أصبح المواطن يرى اهتمام ممثليه بمصالحهم الشخصية على حساب مصالحه، إضافة الى التجاوزات المسجلة في مختلف الانتخابات من جراء التزوير، حيث أصبح المواطن يعتقد أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقا وأنه لن يغير شيئا في نتائجها سواءا أدلى بصوته أم لا.

*حرية التعبير: بالرغم من إقرار الدستور بحق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها على مصالحه ويشارك في تسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام لكن هذه النقابات لقت تضييقا من السلطة التنفيذية ما حد من نشاطها خاصة المعارضة منها حيث نجد أن الاتحاد العام للعمال الجزائرين هو النقابة الوحيدة المسموح لها بالتشاور وإجراء مفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل، كما أن ما يميز النقابات الموجودة على المستوى الوطني هو أنَّ جلها نقابات تابعة للقطاع العام الذي يعاني عدة مشاكل سواءا في التسيير أو في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وتبقى نقابات القطاع الخاص محدودة إضافة للحق في الاضراب كوسيلة للدفاع عن حقوق المواطن إذْ تم الاعتراف به بموجب القانون 02/90 و يُمارس في إطار القانون، كما يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق و أن يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني و الأمن أو في جميع الخدمات العمومية ذات المنفعة الخيرية للجميع.

*حرية تكوين الجمعيات: شجعت الدولة ازدهار الحركة الجهوية وضبطت شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات وفق القانون 06/12 الذي يؤكد بأن منح الإعانات العمومية لكل جمعية يخضع لعقد برنامج يتلائم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية ومطابق لقواعد الصالح العام، ولا تمنح اعانات الدولة للجماعات المحلية إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة سابقا [1]و يجب أن تعكس مطابقة المصاريف التي منحت من أجلها ذات الإعانات، وقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية 93.654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة من المستويين الوطني والمحلي حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 12 جانفي 2012 من بينها 92.627 جمعية محلية و1.027 جمعية وطنية، وقد صنفت وزارة الداخلية الجمعيات الوطنية الى 32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة و 7 منظمات حقوقية على رأسها الجبهة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان، في حين أحصت وزارة الداخلية 20 جمعية أجنبية ووطنية معتمدة تنشط في الجزائر إضافة لـ 9 منظمات ثورية من منظمات المجاهدين وأبناء الشهداء و 23 جمعية وطنية نسوية و 10 جمعيات و 28 جمعية في مجال التضامن والتطوع على رأسها الهلال الأحمر وجمعية كافل اليتيم إضافة للنقابات والاتحادات العمالية والمهنية وجمعيات الأمراض المزمنة والاتحادات والجمعيات المهنية الأخرى.

أما الجمعيات المحلية المقدر عددها بـ92.627 فقد أحصتها وزارة الداخلية بناءا على توزعها حسب القطاعات مسجلة 20.137 جمعية أحياء وهي النسبة الغالبة في ميدان الحركات الجمعوية حيث تمثل نسبة 21,74% تليها الجمعيات الدينية بـ

[1]–المادة رقم 36 من القانون06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

15.304 جمعية ثم الرياضة والتربية والشباب بـ 15.019 جمعية إضافة الى 14.891 جمعية لأولياء التلاميذ والباقي جمعيات مهنية، جمعيات الفن و الثقافة والعلوم والبيئة والمعوقين والمستهلكين إضافة الى جمعيات الصحة والطب والتضامن و السنوية المتقاعدين و العجزة و السياحة و الترقية.

*الاعلام الحر: فتح قانون الاعلام [1] لسنة 1990 المجال لتأسيس سياسة إعلامية تعددية قوامها حرية التعبير والاحترافية وقد أكد في مادته الرابعة على تحرير قطاع الاعلام بكل أصنافه إلا أن وحدها الصحافة المكتوبة استفادت من ذلك بينما بقي قطاع السمعي البصري حكرا على السلطة و انطلاقا من أن السياسة العامة هي نتاج بيئة تتأثر سلبا وإيجابا فكان من الطبيعي أن تتأثر السياسة الإعلامية في الجزائر بالوضع العام الذي شهدته البلاد، وقد كان للانزلاق الأمني و إعلان حالة الطوارئ إنعكاس سلبي على حرية الاعلام أدى إلى التراجع عن الكثير من المكتسبات وذلك بفعل عملية التضييق على الصحافة خاصة المكتوبة والتأسيس لما يسمى الاعلام الأمني و الرقابة المسبقة في المطابع، قانون الاعلام الجديد[2] إضافة الى قوانين أخرى يعد كتجسيد للإصلاحات السياسية المعلن عن وصولها إلى قانون السمعي البصري [3] والذي جاء ليواكب الانفتاح الإعلامي الحاصل في العالم.

إن تتبع وضع الصحافة في الجزائر وفق مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود للفترة 2002 –2015 و ترتيبها ضمن التصنيف العالمي المكون من 150 دولة وردت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم(3–82): تطور مؤشر حرية الصحافة في الجزائر للفترة 2002–2015 .

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
القيمة	31,00	33,00	43,50	40,33	40,00	40,50	31,33	49,56	47,33	56,00	36,54	36,29	36,63
المرتبة	95	108	128	129	126	123	121	141	133	122	125	121	119

Source :Press freedom index 2015 ,Reporters without borders ,frebruary2015.

تظهر نتائج الجدول أن الجزائر مرتبة في النصف الثاني من التصنيف العالمي ما يعني أنها دون المستوى في مجال الحريات الإعلامية وحرية التعبير، الوضع لم يتغير إذ لم يتأرجح ترتيبها بشكل لافت رغم الإجراءات التي قامت بها الحكومة والانفتاح الإعلامي الذي شهدته الجزائر إذ بلغ عدد الصحف الموجودة حاليا قرابة 100 صحيفة فضلا عن 30 فضائية خاصة، إلا أن هذا التأسيس لسياسة إعلامية جديدة تسد ثغرات سابقتها لم تكرس الحرية المنشودة وذلك من خلال منع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر بالنسبة لبعض القطاعات وإبعاد المهنيين من سلطة ضبط السعي البصري وحصر القنوات الخاصة في القنوات

[1]–القانون رقم 07/90 المؤرخ في 3 أفريل 1990 المتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 الصادرة بتاريخ 4 أفريل 1990

[2]–قانون عضوي رقم 12–05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 2 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

[3]–قانون رقم 14–04 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014

الموضوعاتية دون العامة واحتكار السلطة لمؤسسة البث وأحقيتها في منح الرخص للقنوات أو رفضها ما يعني إصرار السلطة على احتكار قطاع الاعلام الثقيل [1].

2– الاستقرار السياسي و غياب العنف: هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف، دوافع سياسية (تواترات إثنية)، نزاع مسلح، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية، كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية ومنطق القدرة في الاستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم الاستقرار إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية من خلال الجدول رقم **(3–31)** فقد أظهرت نتائجه تصنيف الجزائر تراوح بين 5,31 كأدنى مرتبة مئوية سنة 2003 و 2077 كأعلى مرتبة مئوية سنوية سنة 2005، حيث أن المؤشر قد سجل مستويات ضعيفة جدا في المرحلة 2000–2004 ليصبح خلال الفترة 2005–2015 ضمن المستوى الضعيف بالرغم من التحسن الملحوظ في القيم المسجلة نوعا ما.

قد تعود أسباب تسجيل قيم متدنية خلال الفترة 2000–2004 الى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر، أما في سنة 2005 فقد تحسن الوضع باسترجاع الأمن و تراجع العنف و إجراء الانتخابات الرئاسية في 2014 في ظروف حسنة [2]إضافة للاستفتاء الشعبي الذي أفرز ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005، أما في الفترة 2006–2015 فقد تراجع المؤشر عن ما حققه في 2005 بما يقارب 55,80% ومن أسباب ذلك:

– نسبة الامتناع عن التصويت التي بلغت 65% في الانتخابات التشريعية سنة 2007

–التعديل الدستوري لسنة 2008 و الذي قلص مبدأ التداول السلمي للسلطة بإلغائه تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة و إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين

–التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات في بعض الاستحقاقات ما أره على مشاركة المواطنين و عدم إقبالهم على الاقتراع.

[1]–بخوش صليحة، 2016، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990–2015" ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،العدد رقم 23 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص62.

[2]–مصطفى بلعور،2011، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999 –2007 استمرارية أم حل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ص175.

3-نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات: يقيس هذا المعيار قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة لوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص، تم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك والادراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية.

وقد سجلت نتائج الجدول رقم تصنيف الجزائر في الوضع المتوسط نوعا ما في بداية الفترة الى غاية منتصفها ليتراجع ابتداءا من سنة 2007 الى مستويات أدنى و أوضاع أضعف ، قد تعود أسباب ذلك لـ:

-عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة إذا بقي القطاع العام المهيمن على السوق نظرا لغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات الخاصة و وجود فائض عمالة، بيروقراطية الإدارة والعراقيل التشريعية كصعوبة الحصول على العقار الصناعي وإتاحة رأس المال ومحدودية الحصول على المعلومات ونقص اللوائح التنظيمية الخاصة سوق العمل وقلة أعداء العاملين من ذوي المهارات وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الاطار القانوني والقضائي.

-ضعف مناخ الاستثمار نظرا لانتشار البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبة والجبائية والجمركية وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات وفقا لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال فقد كان ترتيب الجزائر في أدنى الدرجات حيث احتلت المراتب 128، 125، 134، 136، 136، من بين 183 دولة للسنوات من 2006 الى 2011 على التوالي إضافة لاحتكار السوق من طرف الدولة والتصنيف على نشاط الأفراد والقطاع الخاص وقد أظهر مؤشر الحرية الاقتصادية [1]في الجزائر أن الآداء كان وفق النتائج التالية:

الجدول رقم(3–83): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة المؤشر	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	.48

Source :Index of Economico Freedom ,wall street ,journal and the héritage Foundation Washington ,http:.heritage.org./index/vue le:10/17/2017.

[1]–اعتمد كرقم قياسي في 1995 ويعكس درجة الحرية الاقتصادية التي يتوافر عندها الحق المطلق في التملك وانتقال العمل ورأس المال والسلع في شكل لا يتعارض مع الحدود اللازمة لحماية المواطنين وضمان استدامة الحرية نفسها، يضم عشرة بنود: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية النقدية، الحرية المالية و التمويل، التحرر من الفساد وحرية العمل.

–يظهر الجدول أن مؤشر الحرية الاقتصادية لم يعرف تحسنا كبيرا طوال الفترة 2000–2015 وبهذا لم يقترب من القيم القريبة من أعلى درجات الحرية (100%) ما يعني أن السياسات والاقتصادية لا تعتبر أكثر ملائمة لتحفيز الحرية الاقتصادية.

4–فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة ونوعية وكفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، واستخدامها لتكنولوجيا الاعلام والاتصال ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وتم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمفاهيم نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المداولات، نوعية الرعاية الصحية العامة و درجة استقرار الحكومة[1].

ومن خلال نتائج الجدول رقم (**3–31**) فقد أظهرت أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين حيث تشير القيم الى وضع قريبا من المتوسط برتبة مئوية قاربت 40% وذلك راجع الى ما أفرزته النتائج الإيجابية لبرامج التنمية والتي انعكست على تحسين مستويات المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية وتراجع معدلات الفقر والبطالة، كما تعود أسباب تحسنه الى التقدم النسبي في الخدمات العامة واستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتعزيز سوق الاتصال بمتعاملين خواص وتعميم خدمة الجيل الثالث وتوسيع استخدام الاعلام الآلي في مختلف الإدارات العمومية كإدارة الضرائب والجمارك، كما عملت الدولة ترقية العديد من الإدارات بهدف خفض وطأة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية من خلال رقمنة مصالح الحالة المدنية بالبلديات وإنشاء بطاقة تعريف وجواز سفر بيومترين وإنشاء موقع أنترنت مركزي للجماعات المحلية، أيضا في مجال القضاء بإعداد نظام خاص باستخراج شهادة السوابق العدلية عن طريق الأنترنت و إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الملف القضائي منذ البداية حتى الحكم النهائي، وانتهاج تقنية المحاكمة عن بعد باستعمال الانترنت انطلاقا من أكتوبر 2015 حيث يتم هذا النوع من المحاكمات عندما يتعذر نقل المتهمين من سجون ولايات بعيدة عن مقر محكمة الاختصاص، إضافة الى التدابير المنتهجة لأجل تسهيل حصول المواطن على الخدمات وعصرنة تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسع استعمال بطاقة الشفاء، وبالرغم مما سبق ذكره فإن الجزائر لم ترق الى المستويات الجيدة بالشكل المطلوب في مجال تقديم الخدمات باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، و الجدول الموالي يوضح لنا تطور مؤشر الحكومة الالكترونية [2] في الجزائر حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة واستعداد الجهات الحكومية

[1] –إبراهيم فريد عالكوم، 2006، "إدارة الحكم و العولمة وجهة نظر اقتصادية "، دراسات استراتيجية ،الامارات،ص87.

[2] –قيم تصنيف الدول الأعضاء وفي منظمة الأمم المتحدة في تقرير الحكومة الالكترونية وفقا لثلاثة مؤشرات بنسب متساوية هي مؤشر تقديم الخدمات الحكومية الالكترونية، مؤشر تطور البنية الأساسية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري.

لاستخدام الانترنت وتكنولوجيا الهاتف المحمول في تنفيذ وظائفها، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد (الأقل والأكثر قدرة واستعدادا)لتطور الحكومة الالكترونية .

الجدول رقم(3–84): تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال 2003–2014.

السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014
قيمة المؤشر	0.3699	0.3248	0.3242	0.3515	0.3181	0.3608	0.3106
الرتبة (الدولية)	91	118	123	121	131	132	136

source :United nations ,departement of economic and social offairs ,e-goverment survey .,reports 2003-2014 ,new york.

يلاحظ من الجدول أن قيم هذا المؤشر في الجزائر لم تصل حتى الى المتوسط وسجل ترتيبها الدولي انخفاضا متتاليا من ضمن 193 دولة، وبذلك فقد أكدت هيئة الأمم المتحدة أن الحكومة متخلفة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين الكترونيا، وأن الحكومة الالكترونية في الجزائر موجودة على الورق فقط.

5–حكم القانون و سيادته: يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين و المواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه وخاصة نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال وقوع الجريمة و العنف، و ينطوي على عنصرين أساسين هما حيادية القوانين و مدى التقيد والتزام المواطنين والزامهم بها.

من خلال الجدول رقم (**3–31**) فإن مؤشر هذا المعيار بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف خلال الفترة المدروسة، بالرغم من أنه عرف تحسنا سنة 2003 حيث سجل فيها أعلى مستوى له ليعرف بعد ذلك تدهورا مستمرا عن سابقه، وقد يكون من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل هذا المستوى للمؤشر هي عدم استقلالية القضاء حيث تصنف ضمن الدول التي تتمتع بقضاء مستقل، هذا ما يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة والذي يقيس مدى استقلال السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين والشركات ، تتراوح قيمته بين نقطة (تتأثر بشدة) وسبع نقاط (مستقلة تماما) [1].

الجدول رقم(3–85): قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر للفترة 2008–2012

السنة	2008/2009	2009/2010	2010/2011	2011/2012
القيمة	3.1	2.8	2.8	2.5
المرتبة	100/134	112/133	112/133	126/142

Source:the global compertitiveness Report,world Economic Forum, switzerland ,2008-2012

[1]–عبد الله حارسي،2007، "استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة"، بحوث و مناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ص34.

الملاحظ من الجدول أن الجزائر تحصلت على قيم ضعيفة نسبيا لهذا المؤشر، وقد شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008–2012 حيث لم تصل حتى الى المستوى المتوسط، و قد شهد الموسم 2011-2012 انخفاضا في قيمة هذا المؤشر بـ 19.35% مقارنة بسابقه المسجل في الموسم 2008-2009 وهو الأمر الذي يعد عقبة في وجه انفاذ وسيادة القانون.

6-ضبط الفساد: يقيس هذا المعيار التأثير الذي يمارسه بعض الأطراف في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة فضلا عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة ، فهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإيرادات الحسية لـ: مفاهيم الفساد بين المسؤولين الحكومين ،الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية.

من خلال الجدول رقم **(3–31)** فيظهر أن قيم مؤشر ضبط الفساد قد عرف تحسنا بعد سنة 2000 وإن كانت قيمة متدنية إلا أنه تحسن وانتقل من المستوى الضعيف الى مستويات متوسطة ليعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين، قد يعود ذلك التحسن الى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة الى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين سواءا عن طريق الاختلاس أو الإهمال أو سوء استخدام السلطة والنفوذ ، وقد سجل مؤشر قانون مكافحة الفساد والذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية مستوى جيد و هو ما يدل على أن الجزائر تمتلك تشريعات قوية في مكافحة الفساد.

الجدول رقم(3–86):مؤشر مكافحة الفساد للفترة 2007–2011

السنة	2007		2009		2011	
مؤشر مكافحة الفساد	100	قوي جدا	100	قوي جدا	100	قوي جدا

المصدر:منظمة النزاهة العالمية تقارير 2007-2009-2011.

وبالرغم من نتائج الجدول أعلاه إلا أن مؤشر ضبط الفساد لم يرق الى الوضع الجيد طوال الفترة 2000–2015 ويعود ذلك لعدم الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد، أما بالنسبة لقطاع الأعمال وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2010–2011 فقد احتلت الجزائر المرتبة 97 من بين 139 دولة في مؤشر انتشار دفع الرشاوي ويقيس هذا المؤشر مدى انتشار إقدام الشركات على تقديم مدفوعات إضافية غير موثقة أو رشاوي فيما يتعلق بالواردات، الصادرات، المرافق العامة، مدفوعات الضرائب السنوية،

منح العقود والتراخيص والحصول على قرارات قضائية مواتية، وتعني العلامة المتحصل عليها من طرف الجزائر أن هذه الممارسات لا تزال قائمة في قطاع الأعمال الجزائري.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر.

عملت الجزائر خاصة في العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة على الرقابة من الفساد ومكافحته واتخذت لأجل ذلك عدة إجراءات تشريعية و ميدانية.

1-الإجراءات التشريعية: في اطار تعزيز الحكم الرشيد كثفت الجزائر جهودها للتخفيف من وطأة الفساد فسنت العديد من القوانين التي تقي منه وتكافحه، كما وقعت بعض المعاهدات الدولية في هذا الاطار و يمكن تلخيصها فيما يلي:

-التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003[1] والتي من أهدافها ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى منع مكافحة الفساد بصورة أكفء وأنجع ، تسيير ودعم التعاون الدولي و المساعدة التقنية في مجال منع و مكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات و تعزيز النزاهة والمساءلة و الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية مع ضرورة اشراك المجتمع في وضع و تنفيذ وترسيخ سياسات مكافحة الفساد.

-تقنين آلية الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب قانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 [2] والذي اشتمل على 5 أبواب حيث خص الباب الأول أهداف القانون وضبط المصطلحات، أما الباب الثاني فشمل التدابير الوقائية في القطاع العام والخاص، الباب الثالث تضمن انشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية تقع تحت سلطة رئيس الجمهورية، أما الباب الرابع تم فيه تحديد هوية وصفة مرتكبي الجرائم المتمثلة في الرشوة، اختلاس ممتلكات عمومية أو استغلالها بطرق غير شرعية إضافة للتهرب الضريبي واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع وإساءة استغلال الوظيفة والتمويل الخفي للأحزاب ليتناول الباب الخامس التعاون الدولي القضائي و استرداد الموجودات.

-التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد و مكافحته المعتمدة في مابوتو في 22 جويلية 2003 وفق المرسوم الرئاسي رقم 137/06 الصادر في 10 أفريل 2006 والتي كانت تهدف أيضا الى تشجيع الدول على القيام بإنشاء آليات لمنع الفساد والقضاء عليه عن طريق تنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الافريقية الأطراف.

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19افريل 2004 الصادر بالجريدة الرسمية العدد رقم 26 بتاريخ 25 أفريل 2004.

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006

-إصدار المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يتضمن تنظيمها وكيفيات سير عملها، وتتكون هذه اللجنة من مجلس اليقظة و التقييم، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحليل والتحقيقات، غير أن هذه الهيئة لم يتم تفعيلها الى غاية صدور مرسوم رئاسي بتاريخ 7نوفمبر2010 الذي تضمن تعيين أعضاءها لمدة 5 سنوات، وقد تعهد رئيسها بالعمل مع كافة أجهزة الدولة لمحاربة الظاهرة التي انتشرت في العديد من القطاعات وعطلت عدة مشاريع، كما صدر في فيفري 2012 المرسوم الرئاسي رقم 64/12 يحدد تشكيله الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها و من أهم ما تضمنه تزويد الهيئة بمجموعة من الهياكل لأداء مهامها وتحديد المهام الموكلة لكل قسم.

-اصدار الامر رقم 05/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث حسب المادة 24 مكرر ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد وتم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعون للديوان ليمتد اختصاصهم على كامل إقليم الوطن.

إلى جانب هذه القوانين والاتفاقيات هناك قوانين أخرى ترمي لتحقيق ذات الهدف كالقانون المتعلق بتفعيل دور مجلس المحاسبة وتعديل قانون القرض والنقد، القانون المتعلق بحركة رؤوس الأموال.

2-الإجراءات الإصلاحية المصاحبة: شملت القطاعات المهمة التي لها صلة بالفساد ومن أهمها:

*اصلاح العدالة والقضاء بإصدار القانون الأساسي للقضاء والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وسيره وصلاحياته، كما تم تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للقاضي وحمايته من الضغوط بكل أنواعها الى جانب تحديث وعصرنة القضاء وزيادة عدد القضاة والمحاكم والمجالس القضائية اضافة لتكوين القضاة في مجال مكافحة الفساد في إطار التعاون الدولي وتنظيم ورشات تكوينية حول الفساد و الجريمة المنظمة العابرة للحدود لرفع مستوى الأداء القضائي و تعميق المعارف وتدعيم القدرات العلمية والمهنية.

*اصلاح النظام المحاسبي للدولة حيث تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية قصد تحسين نوعية المعلومات المحاسبة و تلبية معايير الوضوح والدقة والأمان وإمكانية المقارنة، وتمت المصادقة على النظام المحاسبي و المالي الجديد [1] والذي من شأنه أن يسمح بالتسجيل الأمين للصفقات و يفصل قانون الحسابات مقارنة بالقانون الجبائي.

1-المادة 62 من الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008 ،الجريدة الرسمية رقم 42 المؤرخة في 25 جويلية 2008

*الإصلاح المالي: شمل اصلاح النظام الضريبي المحلي وعصرنة إدارة الضرائب حيث تم مراجعة قانون الضرائب، وانشاء إدارة للجباية للشركات الكبرى، انشاء إدارة للاعلام والوثائق والتي تعد حلقة مركزية لمكافحة التهرب والغش الضريبي، هروب رؤوس الأموال وتبييض الأموال والاقتصاد الرسمي، إضافة لادخال نظام (بازل 2) في القطاع البنكي بغية تحسين المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في الأسواق، أما فيما يتعلق بمالية الجماعات المحلية تم تكوين رؤساء المجالس المحلية ومديري الإدارة المحلية ورؤساء مكتب الصفقات العمومية لأجل تسيير أفضل إضافة لاصدار قانون جديد للبلدية و الولاية سنة 2012.

*اصلاح الوظيفة العمومية بالمصادقة على القانون الأساسي بموجب الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والذي كرس قواعد إعادة تأسيس الإدارة العمومية حول مبادئ ترمي الى ترقية ثقافة الخدمة العمومية المؤسسية مع الارتكاز على متطلبات الاستقامة والنزاهة والفعالية بهدف تحفيز نشأة إدارة حيادية وفعالة تضمن حقوق الموظفين وواجباتهم.

*اصلاح قطاع الجمارك: حيث تم استحداث لجنة للعمليات مشكلة من موظفين بالمفتشية العامة للمالية و كذا المفتشية العامة للجمارك من أجل القضاء على حالات الرشوة داخل هذا القطاع المهم، كما عززت إدارة الجمارك جهازها الرقابي الداخلي خاصة المناصب المهمة بحكم أن المسؤولين عنها في احتكاك مباشر مع المستوردين خاصة في المناطق التي تكثر فيها حالات الغش والتزوير إضافة لإنشاء مراكز مراقبة على جميع الحدود لتشديد الخناق على المهربين.

*تدريب وتأهيل الكوادر التي تساهم في تسيير المال العام ووضع آليات لذلك و تعميم المراقبين الماليين في جميع البلديات فضلا عن تعيين قضاة وخبراء لدى الهيئات العامة و الوزارات للنظر في الصفقات العمومية.

بالإضافة الى ما سبق هناك آليات أخرى لمكافحة الفساد و تضمنها قانون الصفقات العمومية حيث تعرض لعدة تعديلات آخرها المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، وخلية معالجة الاستعلامات المالية التي تعززت في 2007 ومهمتها مكافحة الفساد وتشجيع الاستقامة والشفافية في تسيير القطاعات العمومية والخاصة، إضافة للفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر وهو الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ،كما تعد الجزائر عضوا مؤسسا في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط و شمال افريقيا و التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب.

الفرع الثالث: واقع الفساد في الجزائر وأسباب استمراريته

من غير الممكن معرفة الفساد في الجزائر وقيمته في القضايا الكبرى وذلك لانعدام الشفافية واستحالة الوصول الى المعلومات المتعلقة بهذا الجانب ولعل هذا أحد الأسباب التي دعمت استمراريته بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لمكافحته.

1–قراءة لمؤشر مدركات الفساد: يصدر هذا المؤشر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية ويرتب الدول حسب مدى وجود فساد مدرك في صفوف موظفي دولة و بين السياسيين فيها ، المنهجية التي تتبع في تقييمه هي استخدام عدة تقارير مسحية من رجال أعمال ومحللين دولتين في مجال السياسة والاقتصاد ، يعتمد في الأساس على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب جمع العينات، ما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، ويبين لنا الجدول الموالي تصنيف الجزائر وفقه [1].

الجدول رقم(3–87): تطور مؤشرات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003 –2015.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة المؤشر	2,6	2,7	2,8	3,1	3,0	3,2	2,8	2,9	2,9	3,4	3,6	3,6	3,6
الترتيب/عدد الدول المدروسة	88/133	97/146	97/158	84/165	99/180	92/180	111/180	105/178	112/183	105/176	94/177	100/175	88/168
عدد المسوحات المستخدمة	4	6	7	5	5	6	6	6	6	6	6	6	6

المصدر: تقارير المنظمة الشفافية الدولية 2003–2015.

تظهر النتائج أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 5 في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2003–2015 مايجعلها ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإنها ترجع النتائج المتدنية لهذا المؤشر المحققة في دول شمال افريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار للشفافية وانعدام الأمن والثروة النفطية مما يفتح أبواب الفساد بها، وقد سجل المؤشر مستويات متدنية في الفترة 2003–2005 نظرا لما عرفته هذه الفترة من قضايا فساد من العيار الثقيل على غرار فضيحة بنك الخليفة ، فساد قطاع البناء والسكن بعد زلزال ماي 2003، قضية البنك التجاري و الصناعي وغيرها، وقد تحسن هذا المؤشر في 2006 بعد اصدار الجزائر لقوانين الرقابة والفساد والتصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي ما يعزز نية الدولة في مجابهة الفساد، ثم تراجع المؤشر وتراجع معه ترتيب الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد خاصة مع انتعاش أسعار النفط وانطلاق مشاريع تنموية كبيرة ما فتح المجال أمام المفسدين، وطوال الأربع سنوات الأخيرة حصلت على نفس النقطة لكن بترتيب مختلف دوليا وإن كان متراجعا إلا أنه لا يعكس تحسنا في الوضعية وإنما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء، أما عن أسباب انخفاض المؤشر فمردها الى فضائح الفساد والتي من أبرزها فضيحة الطريق السيار شرق –غرب وفضيحة سوناطراك والتهرب الجبائي لشركة أوراسكوم تيليكوم.

[1]–تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط نظيف جدا أو بين 0 فاسد جدا.

أما من أسباب استمرارية ظاهرة الفساد فعل العموم يمكن حصرها في:

–عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد و نقص الردع ماشجع في التمادي في نهب المال العام والاستهانة بالقانون إضافة لطول المدة التي تستغرقها التحقيقات و عدم الإفصاح بنتائجها.

–استمرارية هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بالرغم من تطبيق الخوصصة، ففي ظل ضعف الإدارة الاقتصادية وغياب الشفافية يزداد الفساد وتتضاعف مداخله.

–نقص الشفافية في الهيئات و المؤسسات العمومية بما فيها الجماعات المحلية حيث أن تكتمها عن عدة معلومات خاصة المتعلقة منها بالجانب المالي يصعب من تطبيق الرقابة عليها أو محاسبتها حتى من طرف هيئات المجتمع المدني.

–عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص أو المؤسسات التي تبلغ عن حالات الفساد ما يؤدي الى تعوضهم الى ضغوطات من قبل السلطات العمومية أو من طرف مستخدميهم أو قوات الأمن.

–عدم الاستقلالية التامة للقضاء وعدم فعالية الهيئات الرقابية الموجودة لمجلس المحاسبة.

–ضعف فعالية المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في مواجهة الفساد و تعزيز قيم النزاهة والمساءلة.

–ضعف الرقابة التشريعية وعدم اجبار البرلمان للحكومة على تقديم دوري لقانون ضبط الميزانية وهو حق دستوري يتيح له الرقابة على تنفيذ الميزانية و مدى التزام الحكومة بما أقره خلال تصديقه قانون المالية السنوي والتكميلي.

المبحث الثالث: تقييم مستويات التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015

تعتمد دراسة التفاوت على بيانات الإنفاق كدالة للدخول لعدم المقدرة على تقدير الدخول بصورة جيدة ،كما أنه بالرغم من أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه كمؤشر عام لمستوى الرفاهية الاقتصادية إلا أن فائدتها محدودة في إلقاء الضوء على نمط توزيع الدخل بين أفراد وأسر المجتمع والتغير في هذا التوزيع بما يخدم أغراض تحليل مستوى التكافؤ أو التفاوت في مستوى رفاهية المجتمع، ودون إغفال بأن الدخل في الحقيقية يكسب بالعمل ولا يوزع ما يدفع لإتباع طريقة تقدير الدخل من خلال الإنفاق ودراسة توزيعه إلا أن هذا المنهج هو الآخر يعتبر كل الدخول تنفق ويغفل تقدير حجم الادخار العائلي مع أنه يسمح بتقدير معقول لتوزيع الاستهلاك الخاص وله دلالته على مدى عدالة الاستفادة من السلع والخدمات المتاحة وبالتالي مستوى الرفاهية .

كما أنه استنادا لبيانات الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسر يتم تحديث خطوط الفقر ومؤشراته من نسب وفجوات لرصد تطوره وتوزيعه، وتكمن أهمية معرفة تطور مؤشرات التفاوت والفقر في إدراك آثار تنفيذ سياسات الحد من التفاوت والفقر المدرجة ضمن برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طوال الفترة 2000-2015 ومدى فعاليتها.

المطلب الأول: حقيقة التفاوت في توزيع الدخول

يعتبر التفاوت في توزيع المداخيل في الجزائر من أهم التحديات التي تواجهها السلطات العامة في سعيها اللامتناهي بحثا عن الآليات المناسبة التي تسمح بالتوزيع العادل للدخل بين طبقات المجتمع من جهة وتحقيقا للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى حيث اتضح ذلك من خلال الشق الاجتماعي لمختلف مخططات التنمية المتبعة ،والتطرق لاتجاه التفاوت في توزيع الدخل وتطوره يستوجب دراسة تطور مستويات الدخول وتوزيعها.

الفرع الأول: تطور مستويات الدخل الفردي ومداخيل العائلات

حسب آخر دراسة للديوان الوطني للإحصائيات فقد قدر متوسط الأجر الوطني بـ 39.200 دج في 2015، وقدر معدل الأجر في القطاع العمومي بـ 54.700 دج مقابل 32.100 في القطاع الخاص، وقد سجل معدل الأجر الوطني زيادة في نسبة النمو مقارنة بسنة 2014 بـ 3.8% حيث بلغ معدل الأجور 37.800 دج، أما عن تطور ذلك خلال الفترة 2000-2015 فالنتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (3–88): تطور الدخل والتاريخ الفردي ومعدلات نموها للفترة 2000–2015

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي الفردي (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي
2000	1590	20.53	1757.02	11.13
2001	1660	4.21	1732.86	-1.37
2002	1720	3.61	1774.03	2.37
2003	1920	11.62	2094.34	18.05
2004	2240	16.66	2598.91	24.09
2005	2700	20.53	3100.12	16.71
2006	3090	14.44	3464.61	11.75
2007	3580	15.85	3935.18	13.58
2008	4200	17.31	4905.25	24.65
2009	4270	1.66	3868.83	-21.12
2010	4460	4.44	4463.39	15.36
2011	4580	2.69	5432.25	21.70
2012	5140	12.22	5564.83	2.43
2013	5480	6.61	5471.87	-1.67
2014	5470	-0.18	5470.85	-0.01
2015	4820	-11.88	4132.76	-24.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا عن قاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول أعلاه استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه إذا انتقل بأكثر من ثلاثة أضعاف من بداية الفترة إلى نهايتها، كما شهد نمو الناتج المحلي الفردي ارتفاعا متذبذبا طوال الفترة حيث انخفض في سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية وأثارها ليعاود الارتفاع مجددا مدعوما بقوة الانفاق العمومي، أما في سنتي 2014 و2015 فقد عرفت تراجعا في نمو الدخل الفردي والناتج المحلي الفردي بفعل الانخفاض المستمر في إيرادات المحروقات إلى النصف تقريبا، حيث سجلت 14.91 مليار دولار فقط سنة 2015 مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 ما أدى بالدولة إلى اتخاذ تدابير تقشف مجحفة شملت تجميد

التوظيف وتخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات كالسيارات ، تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة مع تعزيز سياسات توزيع الاقتصاد وتحسين قدرته على المنافسة.

أما عن تطور مداخيل العائلات فقد ارتفع إجمالي دخلها من 2396.5 مليار دج سنة 2001 إلى 8845.2 مليار دج سنة 2011 بمتوسط نمو سنوي قدر بـ 13.62 بالمائة حيث قدر إجمالي الدخل المالي من الأجور بـ 3817.8 مليار دج ومداخيل المستقلين بـ 3466.9 مليار دج في 2011 مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–89): تطور مداخيل العائلات للفترة 2001–2015 (الوحدة مليار دج)

المداخيل / السنوات	الأجور	نسبة تطور الأجور	مداخيل المستقلين	نسبة تطور مداخيل المستقلين	الدخل الخام	نسبة تطور الدخل الخام
2001	956.9		938.2	-	2396.5	-
2002	1030.2	7.66	1006.3	7.25	2583.9	7.88
2003	1129.3	9.61	1179.3	17.19	2303.6	12.37
2004	1229	8.82	1329	12.69	2558	11.05
2005	1363.9	10.97	1666.1	25.36	3030	18.45
2006	1472	7.92	1845.1	10.74	3317.1	9.47
2007	1720.7	16.89	2149.6	16.5	3870.3	16.67
2008	2134.3	24.03	2340.2	8.86	4474.5	15.61
2009	2355.6	10.36	2743.3	17.22	5098.9	13.95
2010	2907.6	23.43	3049.2	11.15	5956.8	16.82
2011	3846.1	31.82	3427.6	12.40	7373.7	23.78
2012	4252.9	10.57	3928.2	14.60	8181.1	10.94
2013	4343.4	2.12	4548.6	15.79	8892	8.68

Source : Banque d'Algérie, rapport 2005-2012, L'évolution économique en Algérie.
Ons, 2014, Algérie en quelques chiffres , Résultats 2011 -2013, N°44, P24.

يظهر من الجدول أن نمو الكتلة الأجرية قد عرف تذبذبا طوال الفترة 2001–2013 ليعرف زيادة مرتفعة في السنوات الست الأخيرة، وذلك نتيجة للزيادات التي أقرتها الدولة لصالح الموظفين ابتداءا من جانفي 2008 حيث تمت مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور ورفع قيمة النقطة الاستدلالية والنظام التعويضي لمختلف قطاعات الوظيف العمومي ،كما تم رفع الأجر الوطني الفردي المضمون ليصل إلى حدود 8000 دج ابتداء من جانفي 2001 ثم إلى 10.000 دج ابتداء من 1 مارس 2004 ثم إلى 12000 دج ابتداء من جانفي 2007 ثم ارتفع إلى 15000 دج في جانفي 2010 وإلى 18000 ابتداء من 2012، وبالرغم من ذلك فإنه

لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال لإرتفاع تكاليف المعيشة، كما سجل نمو مداخيل المستقلين تذبذبا طوال الفترة 2001–2013 حيث بلغ أعلى نسبة له في 2005 ، أما إجمالي الدخل الخام فقد سجل نسب نمو متأرجحة ،مع الإشارة لوجود تفاوت في توزيع المداخيل بين المستقلين والأجراء إذ نجد مداخيل المستقلين أعلى من مداخيل الأجراء خلال الفترة 2003–2011 إلا أن الفارق كان مخفضا نتيجة تحسين مداخيل الأجراء لتتجاوزها في السنتين المواليتين ثم تعود الأوضاع لما كانت عليه.

الفرع الثاني: توزيع الدخل الوطني بين القطاعات

لقد سجل نمو المداخيل بين مختلف القطاعات للفترة 2004–2013 ارتفاعا مستمرا والنتائج مدونة فيما يلي:

الجدول رقم (3–90):تطور الكتلة الأجرية ودخول المستقلين للفترة 2004–2013 (الوحدة: مليار دج)

المداخيل / السنوات	مداخيل الأجراء			مداخيل المستقلين		
	القطاع الاقتصادي	الفلاحة	الإدارة	القطاع الاقتصادي	الفلاحة	شؤون عقارية
2004	606.4	74.1	598.0	993.9	502.3	30.6
2005	651.8	78.1	634.0	1133.6	497.7	34.7
2006	697.2	90.9	684.0	1262.9	544.5	37.6
2007	820.5	89.5	810.7	1501.6	608.4	39.6
2008	939.3	96.6	1098.4	1677.4	623.3	38.9
2009	1012.1	114.0	1229.7	1889.6	812.5	41.2
2010	1156.14	123.7	1627.5	2123.8	8841	43.2
2011	1283.0	129.40	2432.9	2334.6	1044.7	48.3
2012	1411.5	132.4	2708.9	2593.6	1208.2	54.3
2013	1588.7	168.8	2585.9	3043.2	1447.5	51.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 40–44.

من خلال معطيات الجدول يظهر أن أجور عمال القطاع الاقتصادي سجلت ارتفاعا في بداية الفترة بمتوسط سنوي قدره 7.22%، إلا أنها بدأت التراجع ابتداء من 2008 إلى نهاية الفترة حيث انخفضت نسبة أجور القطاع الاقتصادي لإجمالي الأجور من 43.5% إلى 36.57% ، أما في القطاع الفلاحي فتمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الأجور إذ قدر متوسط نسبتها خلال الفترة 2004–2013 بـ 4.68% وهذا لانخفاض نسبة المشتغلين به، أما بخصوص أجور موظفي الإدارة فقد عرفت ارتفاعا حيث سجلت نسبتها من إجمالي الأجور انتقالا من 46.77% سنة 2004 إلى 59.53% سنة 2013 ويعود ذلك للزيادات التي أقرتها الدولة في رواتب الموظفين، أما بالنسبة لدخول المستقلين المتأتية من القطاع الاقتصادي فقد عرفت ارتفاعا معتبرا بنسبة نمو قدرها

1.39% أما عن نسبتها من إجمالي الدخول فقد سجلت تزايدا معتبرا بين 2004 و 2008 بـ 65.09% إلى 72.49% على التوالي بتراجع إلى 66.99% في 2013، كما عرفت الدخول المتأتية من القطاع الفلاحي ارتفاعا طفيفا دون أن تتجاوز نسبة 30% من إجمالي المداخيل طوال الفترة 2004–2013، أما فيما يخص مداخيل المستقلين الناجمة من الشؤون العقارية فهي تمثل أدنى الترتيب بحيث ما يحصل عليه شغيلي القطاع لا تتجاوز 2.10% من إجمالي المداخيل، وعليه فإن التفاوت الكبير بين مداخيل الأجراء والمستقلين يظهر انحراف المداخيل لصالح المستقلين فيما يخص القطاع الاقتصادي والفلاحي بينما يتجاوزه لصالح الأجراء فيما يخص قطاع الإدارة وهذا لتشجيع الدولة الخواص في مجالات الاستثمار وخلق التنافسية لإيجاد بدائل من المحروقات.

الفرع الثالث: وضعية توزيع الأجور.

وفق التحقيق الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات الاستهلاك والمستوى المعيشي للأسر في 2011 فقد تبين فيما يخص توزيع الأجور بين الجنسين أن متوسط الأجر للنساء بلغ 33.900 دج مقابل 28.000 للرجال هذا التفاوت يعود للفارق في مستوى التعليم حيث 44.4% من النساء الأجيرات يتمتعن بمستوى جامعي مقابل 19.7% فقط بالنسبة للرجال الأجراء ، علما أن الأجر المتوسط يرتفع بشكل ملحوظ مع مستوى التعليم حيث يتراوح ما بين 22.568 دج بالنسبة للذين ليس لديهم مستوى تعليمي و 42.383 دج بالنسبة للمستوى العالي.

كما تبين أن الأجر المتوسط في القطاع العام يبلغ 41.192 دج بينما في القطاع الخاص يقدر بـ 23.879 دج حيث نجد في القطاع العام نسبة 30% من الموظفين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 25.000 دج وأن 30% منهم يتقاضون أكثر من 40.000 دج في حين يتقاضى 5% من الموظفين أجرا متوسط أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون .

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فنجد أن 73.5% من الموظفين يتقاضون أجرا أقل من 25.000 دج بينما يتقاضى 6% فقط من الأجراء أجرا متوسط أعلى من 40.000 دج و 26.2% يتقاضون أجرا أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون ، علما أن القطاع العام يتميز بعدد كبير من الإطارات التي يوظفها بما يعادل نسبة 71.3% عكس القطاع الخاص الذي يوظف أكثر أعوان التنفيذ بنسبة تتجاوز 60% .

أما عن توزيع الأجور بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي للقطاعين العمومي والخاص الوطني فالنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–91):متوسط صافي الأجور الشهرية حسب الفرع والفئة التأهيلية في 2011 الوحدة: (دج)

الفرع	التأهيل	المجموع

	إطارات	موظفو الضبط	موظفو التنفيذ	
الصناعات الاستخراجية	94.429	69.817	49168	74.772
الصناعات المصنعة	51.188	35.598	25.120	31.869
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه	41.374	30192	24.145	31215
البناء	43.969	26257	18992	22468
التجارة والتصليح	53.049	29.813	22109	30493
الفنادق والمطاعم	50734	31451	22472	26748
النقل والاتصالات	49.273	35.579	25625	31.708
النشاطات المالية	55.152	39.319	29043	44891
عقارات وخدمات للشركات	48.829	31121	20891	24.351
الصحة	56.811	34345	19873	31900
خدمات علاجية واجتماعية وفردية	41.666	32705	24291	27715
المجموع	55215	34037	21591	29.352

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 2011– الأجور.

يظهر الجدول أعلاه التفاوت الكبير في توزيع الأجور بين مختلف الفروع الاقتصادية حيث سجل قطاع الصناعات الاستخراجية أعلى معدل وهذا راجع لارتفاع إنتاجية العمل في هذا القطاع وارتفاع القيمة المضافة بينما أدنى معدل سجل في قطاع البناء حيث يشكل أقل من ثلث متوسط الأجر في قطاع الصناعات الاستخراجية، يليه قطاعات الخدمات والفندقة حيث تكاد تكون مهملة في الجزائر ثم قطاعات إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه والنقل والاتصالات والصحة بينما يعرف قطاع النشاطات المالية متوسط أجر أحسن من سابقيه ولكن يبقى بعيدا عن مستوى متوسط الأجر في الصناعات الاستخراجية.

المطلب الثاني: تشخيص التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر للفترة 2000-2015

لقد مر الإنفاق الاستهلاكي بتطورات هامة في الفترة 2000–2015 مثلما تضمنته نتائج المسوح الميدانية لسنتي 2000 و 2011 المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ودراسة 2005 للمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية ، ولإدراك ذلك لا بد من تحليل هذا التطور في علاقته مع الدخل الوطني من جهة وهيكله من جهة أخرى.

الفرع الأول: واقع وتطور الاستهلاك العائلي للفترة 2000–2015

يمثل الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات النسبة الأكبر من حجم الطلب الكلي حيث بلغت 66.53 % سنة 2015، ويمثل الدخل الوطني المتاح أهم متغير فيه ما يستدعي دراسة تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر بالتوازي مع تطور الدخل الوطني المتاح.

الجدول رقم(3–92):تطور إجمالي الاستهلاك العائلي إلى الدخل الوطني المتاح خلال الفترة 2000–2015 (الوحدة مليار دج)

السنوات	الإستهلاك العائلي	الدخل الوطني المتاح	اجمالي الاستهلاك العائلي/الدخل المتاح	معدل نمو الاستهلاك العائلي%
2000	1714.2	4123.5	41.57	2.6
2001	1847.7	4227.1	43.71	7.78
2002	1989.3	4522.8	43.98	7.66
2003	2126.3	5252.3	40.48	6.88
2004	2371.0	6149.1	38.55	11.50
2005	2553.0	7562.0	33.76	7.67
2006	2695.6	8501.6	31.70	5.58
2007	2963.8	9352.9	31.68	9.94
2008	3333.3	11043.7	30.18	12.46
2009	3743.9	9968.0	37.55	12.31
2010	4115.6	11991.6	34.32	9.92
2011	4548.2	14588.5	31.17	10.51
2012	5211.0	16208.7	32.14	14.57
2013	5769.8	16650.2	34.65	10.72
2014	6264.7	17242.5	36.33	8.57
2015	6854.0	16591.9	41.30	9.40

Source :ONS ,les comptes économiques en volume de 2000 a 2015 N°751.

من خلال الجدول يظهر تطور الاستهلاك العائلي ومنحاه المتزايد كما أن جزءا كبيرا من الدخل الوطني موجه نحو الاستهلاك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للمواطن الجزائري حيث كان مرتفعا في بداية الفترة وسجل أعلى نسبة له في 2003 بمعدل 43.98% ليتراجع تدريجيا ويسجل أدنى قيمة له في 2008 ثم يعاود الارتفاع مجددا، قد يفسر هذا التذبذب بارتفاع الدخل الوطني بصورة أكبر من ارتفاع الاستهلاك العائلي بفعل ارتفاع الإيرادات الوطنية من المحروقات حيث بلغ سعر البرميل 99.8 دولار للبرميل في 2008، ومع تسجيل نمو متزايد للاستهلاك العائلي بلغ 14.57% في سنة 2012 لارتفاع أجور الموظفين خاصة بعد صدور الأنظمة التعويضية لمختلف القطاعات إثر رفع شبكة الأجور، إلا أنه ابتداء من سنة 2014 وبالرغم من تراجع الدخل الوطني لانخفاض أسعار المحروقات يبقى الاستهلاك العائلي مسجلا لمستويات مرتفعة.

الفرع الثاني: تطور تركيبة النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية في الفترة 2000–2015

حسب نتائج تحقيقي الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغت قيمة الاستهلاك السنوي للأسر الجزائرية 4489.5 مليارد ج في 2011 مقابل 1531.4 مليار دج أي بنحو ثلاثة أضعاف في غضون 10 سنوات[1] بمعدل تضاعف قدر بـ 2.4 في الوسط الريفي مقابل 3.2 في الوسط الحضري، أما معدل الإنفاق الكلي للأسرة الجزائرية فبلغ 716.591 دج مقابل 331.117 في 2000 أي بتضاعف قدره 2.2 ، أما معدل الإنفاق الفردي في 2011 قد بلغ 122.274 دج على المستوى الوطني مقابل 49.928 دج سنة 2000، تحليل تطور هيكل نفقات استهلاك الأسر هو مبين في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (3–20):هيكل الانفاق الاستهلاكي الاسري وفق نتائج تحقيقي ONS 2011/2000

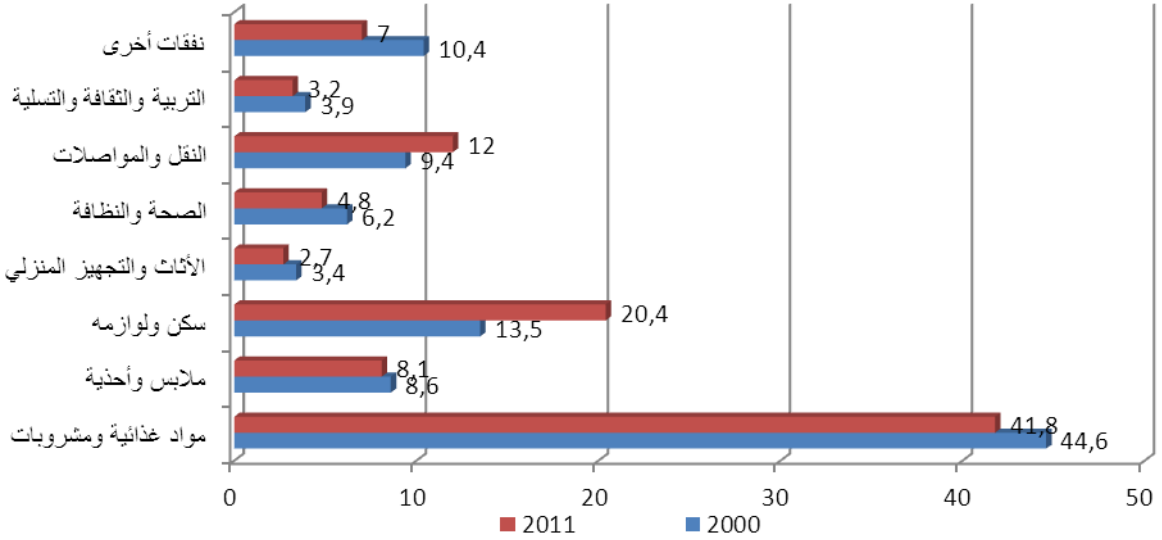

يتبين من الشكل أعلاه أن حصة ميزانية الغذاء والملابس والأحذية والصحة والنظافة قد تراجعت نوعا ما عن نتائج إحصائيات سنة 2000 لصالح المجاميع المتبقية بحيث بلغت قيمة الإنفاق السنوي الإجمالي للأسر الجزائرية على الغذاء 1875 مليار دج أي قرابة 42% من إجمالي نفقات الاستهلاك السنوية ،وقد بلغت في المناطق الحضرية 1.281 مليار دج في 2011 (مقابل 449 مليار في 2000) ،كما بلغت 594 مليار دج في المناطق الريفية (مقابل 2.81 مليار دج في سنة 2000)

وقدِر الإنفاق السنوي للغذاء بالنسبة إلى الفرد 51.076 دج (52.634 دج في المناطق الحضرية و 48.013 دج في المناطق الريفية)، واحتل قطاع السكن المرتبة الثانية من حيث المجاميع السلعية الأكثر انفاقا وقد ارتفع بـ 7 نقاط عن سنة 2000 يليه النقل والمواصلات ثم الصحة والنظافة.

الفرع الثالث: تطور مؤشرات التفاوت في التوزيع لسنوات 2000 و 2005 و 2011

[1]-ONS , 2013, premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, données statistiques, N642 ,p1.

بناءا على المعطيات الواردة عن الديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية فقد تبين أن توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب الأعشار والأخماس مبين فيما يلي:

الجدول رقم (3–93): توزيع الإنفاق السنوي حسب فئات السكان لسنوات 2000–2005–2011 (الوحدة: مليار دج)

تحقيق ONS لسنة 2000				دراسة CENEAP LSMS2005			تحقيق ONS لسنة 2011			
فئة السكان	قيمة الاستهلاك السنوي	%	النسبة التراكمية	فئة السكان	نسبة الاستهلاك التراكمي		فئة السكان	قيمة الاستهلاك السنوي	%	النسبة التراكمية
العشير 1	48.5	3.2	3.2	الخمس الاول	7.3	7.3	العشير 1	157.1	3.5	3.5
العشير 2	70.0	4.6	7.8				العشير 2	220.2	4.9	8.4
العشير 3	81.5	5.3	13.1	الخمس الثاني	12.2	19.5	العشير 3	263.7	5.9	14.3
العشير 4	98.3	6.4	19.5				العشير 4	301.7	6.7	21.0
العشير 5	114.3	7.5	27.0	الخمس الثالث	16.3	35.8	العشير 5	345.7	7.7	28.7
العشير 6	127.9	8.3	35.3				العشير 6	394.6	8.8	37.5
العشير 7	153.5	10.0	45.3	الخمس الرابع	22.1	57.9	العشير 7	449.2	10.0	47.5
العشير 8	177.1	11.6	56.9				العشير 8	529.2	11.8	59.3
العشير 9	222.9	14.5	71.4	الخمس الخامس	42.1	100	العشير 9	661.0	14.7	74.0
العشير 10	437.4	28.6	100				العشير 10	1167.2	26.0	100
المجموع	1531.4	100		المجموع	100		المجموع	4489.5	100	

Source :ONS ,2013, Données stitistiques N° 642 , P 05.
Ministère de l'emploi de la solidarité nationale, 2006, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, CENEAP, P37.

وعليه من خلال الجدول أعلاه يمكن قياس تطور درجة العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للفترة 2000–2011 وفق المقاييس التالية:

– مقياس جيني: لقياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر بالاعتماد على معطيات الجدول السابق فإن النتائج المحصل عليها مدونة كما يلي:

الجدول رقم (3–94): تطور مؤشر جيني الإجمالي والقطاعي للفترة 2000–2011

السنوات / معامل جيني	2000	2005	2011
على مستوى القطاع الحضري	40.92	37.5	36.74
على مستوى القطاع الريفي	21.66	21.6	17.85
على المستوى الوطني	34.1	31.8	31.16

من خلال النتائج يظهر أن هناك ارتفاع في مستوى عدالة التوزيع بحيث انخفضت قيمة مؤشر جيني طوال الفترة 2000 و 2011 غير أن هذا الاتجاه العام لارتفاع درجة المساواة غير متكافئ على المستوى الوطني حيث يظهر تقارب كبير بين مستويات مداخيل الأسر الريفي ما أدى لتقارب بمستويات إنفاقهم في حين هناك تباين أكبر من المسجل على المستوى الوطني في توزيع الدخل والإنفاق في القطاع الحضري.

– منحنى لوزانز: من الجدول أعلاه يمكن اشتقاق منحنى لوزانز لسنوات 2000–2005–2011 مثلما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم(3–21): منحنى لورانز للسنوات 2000–2005–2011

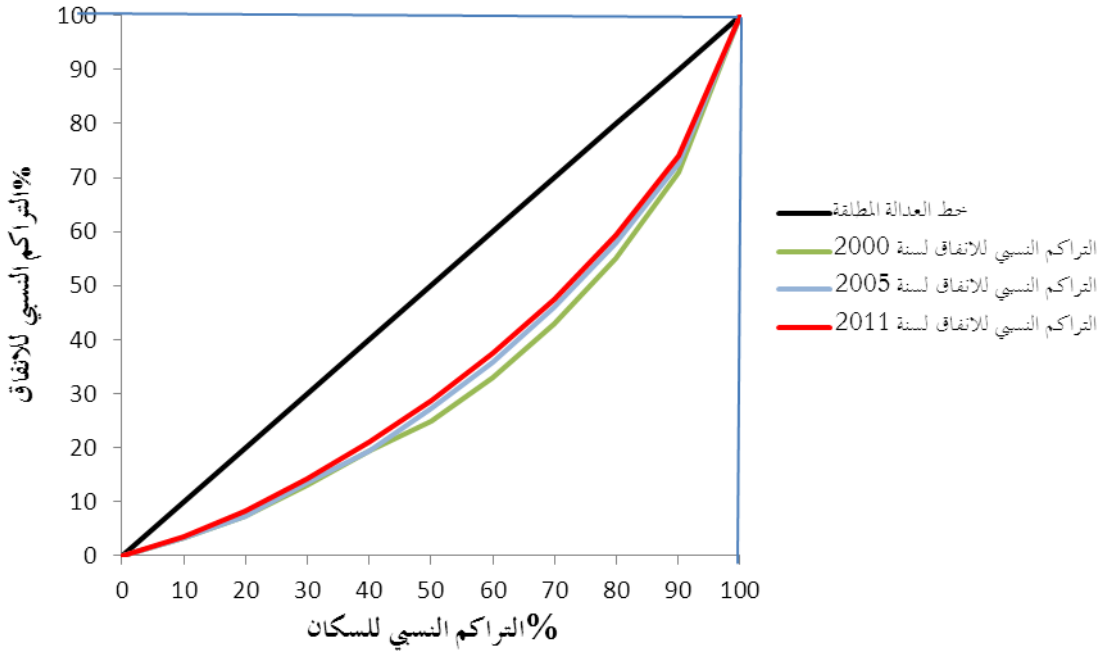

يظهر أن منحنى لوزانز للسنوات 2000 و 2005 و2011 بعيد كل البعد عن خط العدالة المطلقة بحيث سجلت سنة 2005 إنفاق أفقر 20 % من السكان (7.3%) أقل من إنفاق نفس الفئة في سنة 2000 (7.8%) ليتقاطع في إنفاق أفقر 40 بالمائة من السكان حيث تسجل نفس المستوى من الإنفاق 19.5% ، ثم يرتفع فيما بعد ذلك منحنى لوزانز لسنة 2005 أعلى من

منحنى لوزانز لسنة 2000 لانخفاض إنفاق أغنى 20% لصالح الطبقات الوسطى التى ارتفعت نسب إنفاقها، أما منحنى لورانز لسنة 2011 فقد عرف تحسنا واقترابا نحو الوتر مقارنة بسنتي 2000 و 2005 على مستوى جميع الفئات.

تجب الإشارة إلى أنه بالرغم من تحسن مستويات المعيشة في المناطق الحضرية إلا أن المناطق الريفية تعرف عدالة التوزيع أكثر، كما أن منحنيات لوزانز للوسط الريفي أكثر اقترابا نحو حظ العدالة المطلقة لسنوات 2000 و2005 و2011 وأعلى من منحنى لوزانز على المستوى الوطني، في حين أن منحنى لورانز للأوساط الحضرية لسنوات 2000 و2005 تقع أدنى منه.

*– حصة أفقر وأغنى 10 % و 20 % في السكان: بمقارنة إذا ما تحصلت نسب محددة من السكان على النسب المقابلة لها من الإنفاق للحكم على التفاوت بوجوده من عدمه واعتمادا الجدول رقم (**4–43**)على فقد تم التحصل على النتائج الموالية:

الجدول رقم (3–95): حصة الإنفاق الاستهلاكي لأفقر وأغنى 20 % من السكان

	تحقيق سنة 2000	2005 LSMS	تحقيق سنة 2011
حصة أفقر 10 %	3.2	-	3.5
حصة أفقر 20 %	7.8	7.3	5.4
حصة أغنى 10 %	28.6	-	26
حصة أغنى 20 %	43.1	42.1	40.7
حصة أغنى 10 % إلى أفقر 10 %	8.93	-	7.42
حصة أغنى 20 % إلى أفقر 20 %	5.52	5.7	4.84

يظهر أن أفقر 10% من السكان يحصلون فقط على ثلث حصتهم من الدخل تقريبا كما أن أفقر 20% من السكان يحصلون على 7.8% من الدخل وهو ما يعادل الثلث أيضا ، وإذا كانت هذه المعدلات قد عرفت انخفاضا في سنة 2005 ما يعني أن 20% من الفقراء ازدادوا فقرا وتدهورا ،إلا أنها في سنة 2011 عادت إلى نفس المستوى مع تحسن طفيف بـ 3.5% لصالح أفقر 10% و 8.4 % لصالح أفقر 20 % ، أما أغنى 10% فإنهم يحصلون على ثلاثة أضعاف لحصتهم من الدخل و أغنى 20% من السكان يحصلون على ما يفوق ضعف حصتهم (43.1%) إلا أن هذه المعدلات عرفت انخفاضا طفيفا في 2005، أما في سنة 2011 فسجلت تراجعا لأغنى 10% بـ 26% وأغنى 20% بـ 40% من الدخل والإنفاق، وبالنسبة لحصة أغنى 10% إلى حصة أفقر 10% من السكان فإن أغنى 10 % يحصلون على 9 أضعاف في عام 2011.

كما سجلت نسبة إنفاق أغنى 20% إلى حصة أفقر 20% ارتفاعا من 5.52% في سنة 2000 إلى 5.7% في سنة 2005 لانخفاض نسبة إنفاق أفقر 10 % لصالح الطبقات الوسطى ، كما سجلت أغنى 20 % انخفاضا عن إنفاقها لسنة 2000، أما

في سنة 2011 فقد انخفضت حصة أغنى 20 % إلى أفقر 20 % إلى 4.84 ضعف، وسجلت الطبقات الوسطى ارتفاعا في إنفاقها إلى 50.9 % وبهذا قد يكون التوزيع الانفاقي في سنة 2011 قد عرف عدالة أكثر مقارنة بسنتي 2000 و 2005.

المطلب الثالث: واقع ظاهرة الفقر في الجزائر ومؤشراتها للفترة 2000-2015

قد يكون هناك تباين بين المعطيات الخاصة بظاهرة الفقر المعتمدة لدى الهيئات الدولية والمتداولة لدى الهيئات الوطنية نتيجة اختلاف الأسس والقواعد المنتهجة لقياس الظاهرة ، واستنادا لنتائج تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة والإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية لسنتي 2000–2011 ودراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية لتقييم المستوى المعيشي والفقر في 2005، وبالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية للفترة 2000–2015 سنحاول تقديم تشخيص لواقع الفقر في الجزائر للفترة 2000–2015 بالتطرق إلى الأرقام المتوفرة فيما يتعلق بتطور الفقر النقدي والبشري ومتعدد الأبعاد.

الفرع الأول: تطور معدلات الفقر ومؤشراته.

تقييم مستويات الفقر يستلزم عملية مقارنة بين مختلف مؤشرات الظاهرة وكيفية توزيعها على حسب المناطق في محاولة لتحديد خصائصها.

1– تطور معدلات الفقر خلال الفترة 2000–2015

حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال فترة الدراسة من خلال النتائج المدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–96): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2015

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	12.1	11.7	11.1	9.1	6.2	5.55	5.20	5.03

-**Sources** : Commissariat de planification et la prospective, "la pauvreté en Algérie" ,Alger, 2004,P13.

-CENEAP , "Etude LSMS 2005" ,Alger ,2006

– الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن طريق الرابط http:/slanfin.go forum.net

يتبين من الجدول أعلاه انخفاض معدلات الفقر في الجزائر من 12.1 % في بداية الفترة إلى 5% سنة 2013 وذلك راجع لاهتمام الدولة بتسخير الإمكانات وخلق الفرص أمام الفئات المختلفة بهدف تمكين الفقراء من سبل العيش المستدام وتحسين

أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم وذلك بإتباع سياسات نمو اقتصادية مناصرة للفقراء واجتماعية وأخرى متعلقة بدعم الحوكمة الراشدة ومكافحة الفساد وبالرغم من كل ذلك هناك عراقيل حالت دون نجاعة السياسات المتبناة ويبقى ارتفاع حجم الإيرادات البترولية هو الدعامة الوحيدة لهذا الانخفاض في معدلات الفقر.

2- تطور مؤشرات الفقر:

من خلال مقارنة التغير في مؤشرات الفقر بالاعتماد على التحقيقات الميدانية فقد كانت النتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم(3–97): تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيقي 2000-2005

	خط الفقر	دراسة الإنفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2000	2005 LSMS
معدل الفقر	S1	0.8	0.6
	SA	3.1	2.7
	SPG	12.1	5.7

Source :CENEAP, 2006,op cite, P37.

يظهر من خلال معطيات الجدول تراجع هام لمعدلات الفقر حيث باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولار واحد 1$ للفرد/اليوم فإن السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 0.8% سنة 2000 لتنخفض إلى 0.6% سنة 2005 ، أما باستخدام خط الفقر الغذائي (SA) فإن الفقر المدقع قد انخفضت نسبته من 3.1% سنة 2000 إلى حوالي 2.7 % سنة 2005، أما خط الفقر العام (SPG) فقد حقق هو الآخر تراجعا من 12.1 % في عام 2000 إلى 5.7% عام 2005 ، وإجمالا كانت النتائج المحققة في هذه الفترة الوجيزة كفيلة بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الأنمائية للألفية إلا أنه حسب تقرير البنك الدولي سنة 2010 فإن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد[1].

3- توزيع ظاهرة الفقر في الجزائر وخصائصها:

من خلال دراسة CENEAP في 2005 ونتائجها المبينة في الجدول أدناه يمكن تقييم مستويات الفقر وتوزيعه في الجزائر إضافة لدراسة خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر

[1]- مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، 2013،" اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانمائية للألفية" ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جامعة بسكرة، ص163.

الجدول رقم(3–98): مستوى الفقر في الجزائر وتوزيعه حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005

مؤشر الفقر / القطاع	نسبة الفقر(P0)	فجوة الفقر(P1)	شدة الفقر(P2)
الحضري	8.2	22.7	9.2
الريفي	15.2	22.3	9.4
الوطني	11.7	22.5	9.3

Source :CENEAP, 2006,op cite, P27 **.**

من خلال النتائج أعلاه يُظهر المؤشر الرقمي للفقر مدى انتشاره في أوساط المجتمع الجزائري بنسبة بلغت 11.7% وذلك باستخدام معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 بحيث 8.2 % من العائلات المقيمة بالوسط الحضري هي فقيرة بينما تقابلها نسبة 15.2 % في الوسط الريفي ما يثبت أن الفقر ظاهرة ريفية حيث تستفحل أشكال البؤس والحرمان، كما سجل مؤشر فجوة الفقر المحسوب على أساس معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 معدلا يقدر بـ 22.5 % على المستوى الوطني مع ارتفاع طفيف لنسبة انحراف نفقات الأسر الفقيرة في الحضر مقارنة بالريف، وتشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل الأسر وهو متقارب على مستوى الوسطين الحضري والريفي ،واعتمادا على ما سبق فإن أبرز نتائج التحقيق تمثلت في:

– ارتفاع عمق الفقر في الأوساط الحضرية أما شدته فهي أكثر ارتفاعا في الأوساط الريفية ،كما يكتسي الفقر في الجزائر طابعا ريفيا لنظرا للاعتماد على المحاصيل الزراعية والظروف المناخية ما انعكس على انخفاض المداخيل، حيث حسب نتائج تحقيق سنة 2005 وُجد أن مستوى الدخل مرتفع أكثر في المناطق الحضرية حيث بلغ 268.059.74 دج سنويا مقابل 213.561.22 دج في المناطق الريفية .

– أظهرت أوجه التباين الإقليمية على خريطة الفقر في الجزائر تفاوتا بين مختلف المناطق حيث بلغت نسبة الفقر أعلى مستوياتها في بلديات الهضاب العليا بقيمة 32.7 % وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7 %.

– من حيث الخدمات السكنية فقد أبرز التحقيق أن من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوت تقليدية[1]، أما عن مصادر المياه الصالحة للشرب للأسر الفقيرة فهي تتزود من آبار غير محمية ، منابع المياه والأنهار، وعن أصناف المحروقات المنزلية المستعملة فتعتمد الأسر الغنية على غاز المدينة أما الفقيرة فتستعمل الفحم وبقايا الحصاد.

[1]-Ministère de l'emploi et de la solidarité nationale ,2006, "Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie" ,Ceneap,P33.

– كما يرتبط معدل الفقر عكسيا مع مستويات التعليم حيث وجد أن الأسر الفقيرة تتمتع بمستويات أدنى من التعليم أو بدون مستوى، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات وخصوصا الدراسات العليا، ومن حيث حجم الأسرة فترتفع معدلات الفقر بزيادة عدد أفراد الأسرة مع أن الغالبية من الأسر الفقيرة يبلغ عدد أفرادها 7.67 في المتوسط

الفرع الثاني: تطور الفقر البشري في الجزائر.

عرف معدل الفقر البشري في الجزائر تطورا خلال الفترة 2000–2011 وذلك بتطور مركباته من خلال ما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3–99): تطور مؤشرات الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2000–2011

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر	22.98	18.50	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
نسبة احتمال الوفاة قبل 40 سنة	7.84	6.39	6.39	6.39	5.83	5.71	6.5	6.3	6.1
معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	32.80	20.00	23.70	27.2	26.16	24.60	12	21	12.5
نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب	1.10	5.50	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن أقل من 5 سنوات	6.00	3.50	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

Source :Rapports de CNES (2000-2012)

من خلال الجدول أعلاه فقد انخفض الفقر البشري من22.98 %سنة 2000 إلى 13.69 %سنة 2011 وذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

– انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين بنقطتين في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 وذلك راجع لتحسن ظروف المعيشية بصفة عامة والخدمات الصحية بصفة خاصة بتوفير مختلف سبل الرعاية العلاجية والوقائية مثلما سبق التطرق لذلك بالتفصيل.

– انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 32.8 % في سنة 2000 إلى 12.5 % سنة 2011 والذي يعتبر العامل الأهم في خفض مؤشر الفقر البشري حيث كثفت الدولة جهودها لرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لهذه الفئة من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار إضافة لمساهمة الحركات الجمعوية والمجتمع المدني في دفع وتيرة ذلك.

– نسبة السكان المحرومون من المياه مأمونة للشرب قد ارتفعت بين سنتي 2000 و2004 إلى 5.5% ثم سجلت انخفاضا بـ 0.5 % إلى غاية 2011 وذلك راجع للبرامج المكثفة في إطار تطوير التزويد بالماء الصالح للشرب خاصة مع التزايد السكاني والتوسع العمراني.

– انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 6 إلى 3.1%وذلك خلال تحسين ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي التلقيحات المبكرة والمجانية.

الفرع الثالث:تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

باعتباره مؤشرا تم اعتماده منذ سنة 2010 لقياس عدد الأشخاص الذين يعانون أوجه حرمان متداخلة وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها ، بذلك يراعي هذا المؤشر نمط حياة الأشخاص ويعتبر مكملا للقياس النقدي للفقر ودليلا مهما في مجال تحديد السياسات الرامية إلى الحد من الفقر ، واعتمادا على التحقيقين الوطنيين متعددي المؤشرات لسنتي 2006 و2012 ومن خلال التقارير الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنوات 2009–2010 و2013 –2015 تم التحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (3–100): تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته في الجزائر

	التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 2006			التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 2012		
المؤشر	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
شدة الفقر	36.53	47.65	42.09	34.88	38.42	36.7
نسبة السكان الذين يعانون أوجه متعددة للحرمان	1.74			1	2.7	1.65
مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	0.0073			0.003	0.011	0.0060

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على CNES,2016 ,RNDH 2013-2015 ,P 39

أوضحت معطيات الجدول أعلاه تحسنا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان حيث انخفض بـ 20 % طوال الفترة 2006–2012 كما يظهر عند مقارنة النتائج المستخلصة من التحقيقات متعددة المؤشرات لسنتي 2006 و 2012 وذلك لانخفاض نسبة السكان الذين يعانون عدة أشكال من الحرمان مع الإشارة إلى ارتفاع هذه النسبة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وبالتالي فإن الفقر متعدد الأبعاد ذو طابع ريفي حيث ترتفع شدته بذات المناطق.

أما عن التوزيع الإقليمي للفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني فإن النتائج وضحت في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (3–22):مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم حسب التحقيق متعدد المؤشرات (MICS4)2012

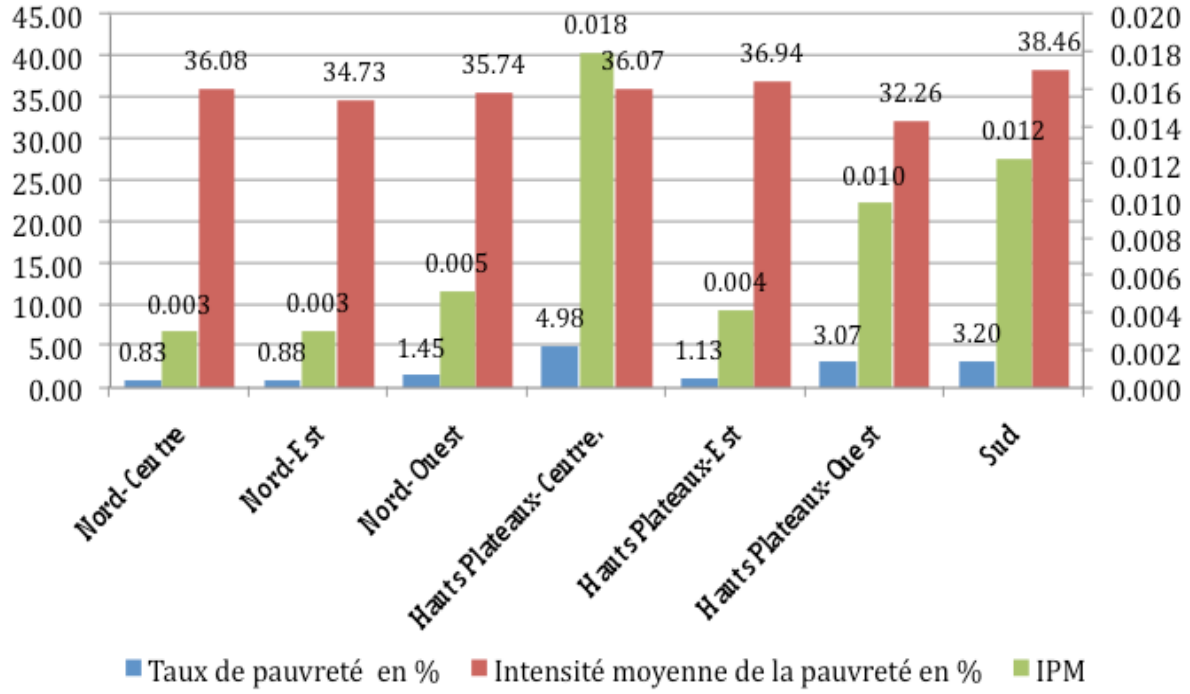

IMP : Indice de Pauvreté Multidimensionnelle

Source : CNES,2016 ,RNDH 2013-2015 ,P39

من خلال الشكل البياني لتقدير مؤشر الفقر يظهر أن أعلى مستوى سجل بمناطق الهضاب العليا يليها في المرتبة الثانية الجنوب في حين أدنى نسبة له سجلت في المناطق الشمالية الوسطى، وبذلك مثل هذه التقديرات ستسمح بتقييم مدى جدوى الإجراءات المتبناة في هذه المناطق.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر التفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر

إن التشخيص الحقيقي لعلاقة التفاوت في التوزيع بالفقر لا يتم بمعزل عن الأثر الذي يتركه النمو الاقتصادي والتضخم على اعتبار أن مدى انخفاض الفقر يعتمد على كيفية توزيع الدخل بفعل عملية النمو الاقتصادي دون إغفال صلة التضخم بالفقر من خلال تأثيره في معدلات النمو ومستويات التفاوت وفي الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة ، تأطير هذه العلاقات بالاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي يتيح معرفة نوعية وكيفية هذا التأثير من أجل تقويم سياسات مكافحة الفقر لضمان نجاح الحلول والمعالجات ورسم الأساليب الصحيحة واتخاذ قرارات رشيدة في سبيل معالجة الظاهرة .

وقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ *VECM* لاختبار ذلك الأثر للتفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر وفق عدة مراحل:

– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية موضوع الدراسة بإجراء اختبار جذر الوحدة للفرق للمتغيرات فإذا ظهرت مستقرة وهذا هو الغالب في المتغيرات الإقتصادية حيث المتغيرات تكون غير مستقرة عند مستواها وبذلك تكون متكاملة من الدرجة الأولى.

– اختبار علاقة السببية لـ *Granger* بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

–اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة *Johansen and Juselius* (1990) أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

في حال تحقق ماسبق نمر لتقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من جودته الإحصائية وإمكانية اعتماده في التحليل.

المطلب الأول: تحديد للنموذج ومتغيرات الدراسة.

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط بين الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل لتحديد سلوك ظاهرة الفقر في الجزائر ما يتطلب تعيين النموذج المناسب لمثل هذه الدراسة وتقديم المتغيرات التي تمت الاستعانة بها اعتمادا على 26. مشاهدة حسب بيانات إحصائية سنوية تخص الجزائر على طول الفترة 1990– 2015، سنحاول التقدير بتطبيق تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام برنامج *Eviews*9 .

الفرع الأول: تقديم للنموذج المستخدم.

من أجل فهم طبيعة أداء السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وإدراك أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر فينبغي أن يكون النموذج المستخدم ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية وهذا ما تعكسه حقيقة نماذج متجهات الانحدار الذاتي(Vector auto regression) والتي تعد أداة تجريبية مناسبة لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات ومعاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة وإدخال جميعها في المعادلات بعدد مدد الابطاء الزمني نفسها، وبالتالي فإن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من شعاع المتغير التابع على ماضيه وماضي المتغيرات الأخرى، وفي هذا نوع من الانتظام الإحصائي وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات

بالحسبان ، كما أنه بإدراج عنصر الزمن فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة قصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية .

بافتراض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة p يرمز له بـ$VAR(p)$ مع k متغير في مصفوفة بالشكل:

$$Y_t=A_0+A_1Y_{t-1}+A_2Y_{t-2}+\cdots\cdots+A_pY_{t-p}+\varepsilon_i$$

حيث:

y_t: شعاع ذو بعد $(k*1)$ يضم متغير $(y_{1t}, y_{2t} \cdots\cdots, y_{kt})$.

A_0: شعاع ذو بعد $(k*1)$

A_i: مصفوفة ذات بعد$(k*k)$[1] .

ε_t: شعاع الأخطاء العشوائية ذو بعد $(k*1)$ يمثل سرورة خطأ أبيض ذات وسط حسابي يساوي الصفر مع مصفوفة التباين المشترك $E(\varepsilon_t\varepsilon_t') = \sum \varepsilon$ ، باختصار $\varepsilon_t \sim i.i.d.(0, \sum \varepsilon)$

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج $VAR(p)$ يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي $(VECM)$ وهذا عندما يكون شرط الاستقرارية غير محقق، حيث يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

فإذا كانت جميع المتغيرات مستقرة $I(0)$، فإنه يمكن بسهولة استخدام نموذج VAR ،أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d، $I(d)$ حيث$d \geq 1$، فإنه يمكن القيام بأمرين:

[1] -Régis bourbonnais, 2011 ," Économétrie: Manuel et exercices corrigés", 8ème éd , Dunod, Paris ,p307.

-إذا لم هناك علاقة تكامل مشترك متزامن بين المتغيرات فإنه يجب حساب الفروق (إجراء التفاضل) d مرة من أجل الحصول على نموذج VAR .

- إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك متزامن بين المتغيرات فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي ($VECM$) يمكن تعريف نموذج ($VECM$) من الدرجة p كما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots\cdots + \Gamma_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\Pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$$

$$\Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^{p} A_j \quad , \qquad i = 1,2\ldots, p-1$$

تشير Π إلى مصفوفة المعامل طويل الأجل.

إن الحد ΠY_{t-1} يطلق عليه حد تصحيح الخطأ للنموذج

يتم تحديد الحركات القصيرة الأجل للمتغيرات بواسطة Γ_i والتي تسمى المعلمات القصيرة الأجل.

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha\beta$ ، حيث أن الشعاع α يمثل قوة استعادة التوازن أو سرعة التعديل للعودة إلى التوازن وβ هو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات الطويلة الأجل للمتغيرات وكل توفيقة خطية تمثل علاقة تكامل متزامن.

الفرع الثاني: تحديد معطيات الدراسة ومصادرها.

المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المشكلة للنموذج هي عبارة عن مؤشر الفقر ، معامل جيني لقياس التفاوت ،معدل التضخم والناتج المحلي الخام للفرد ،هذا الأخير تم أخذه باللوغاريتم لجعله متجانسا مع المتغيرات الأخرى والتي هي عبارة عن معدلات.

- مؤشر الفقر هو المتغير التابع وتمت الاستعانة في هذه الدراسة بمؤشر الفقر المادي وفق المقاربة النقدية القائمة على تحديد عتبة نقدية للفقر وهو المعتمد بشكل رسمي لدى عدة هيئات بكون الفقر بمفهومه المبسط هو انخفاض في مستوى المعيشة والدخل يأتي في مقدمة مؤشراتها ، ونظرا للمشكلات التي يثيرها الدخل كمؤشر لقياس الفقر أُتخِذ الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسر كمؤشر بديل كونه أكثر ارتباطا بمستوى المعيشة، وقد تم تجميع احصاءات الفقر في الجزائر اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة التضامن الوطني وبعض الدراسات السابقة ، وقد تبين من خلالها ارتفاع مؤشر الفقر في الفترة الممتدة 1990 إلى 2000 والسبب يعود إلى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر أثناء العشرية السوداء وتطبيق برامج الاصلاح

الاقتصادي مع المؤسسات الدولية، هذه الوضعية انعكست بالسلب على المستوى المعيشي للسكان، أما بعد سنة 2000 فقد عرف مؤشر الفقر انخفاضا وذلك يعني تحسنا تدريجيا مسَ مختلف جوانب الحياة بفعل انتعاش أسعار البترول ما أدى إلى تنوع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لمكافحة الفقر بفتح آفاق للتشغيل إضافة للسياسات الاجتماعية والدعم الحكومي لتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية.

-مؤشر عدالة توزيع الدخل: رغم وجود مقاييس متعددة إلا أننا اعتمدنا في قياس معدل التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر على معامل جيني Coefficient Gini باعتباره الأكثر شيوعا والذي يمكن من خلاله التعبير عن هذا المعدل بمؤشر رقمي يظهر مدى عدالة توزيع الدخول، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد وهاتان حالتان متطرفتان وبعيدة عن الواقع العملي، فكلما ارتفع معامل *Gini* انخفضت حصة الدخل والانفاق التي تحصل عليها أفقر شرائح المجتمع وبذلك يكون التفاوت صورة للفقر.

وقد تباينت الاستنتاجات حول العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو، فوفقا للدراسات الكلاسيكية فإن للتفاوتات الأكبر في الدخل تأثير ايجابي على النمو طالما أن الميل الحدي للإدخار لدى الأغنياء أكبر مما هو عليه لدى الفقراء ،أما الرؤية المقابلة لها فهي ترى أن التفاوتات الحادة في الدخول تؤدي إلى خفض معدلات النمو[1] وفي عام 2000 طرح *GALOR* النموذج الموحد UNIFIED MODEL وبموجبه يمكن أن تصدق الرؤية الكلاسيكية في مجتمعات المراحل الأولى للتنمية، غير أنه في مراحل متقدمة من التنمية يصبح أثر التفاوتات الحاد في زيادة معدلات النمو غير جوهرية في التأثير على النمو[2]، وحسب *Ravallion* فإن التفاوت الكبير في اتجاهات بعينها لا يسفر عن قدر أعلى من الفقر فقط بل يمكن أن يعوق النمو والحد من الفقر في المستقبل ، أي أنه كلما زادت نسبة الفقراء تراجع معدل النمو الاجمالي وهكذا يدوم الفقر ذاتيا مما يجعل الفقراء في البلد ذي النسبة العالية من التفاوت يواجهون إعاقة مضاعفة وسيواجه هذا البلد معدلات نمو أدنى وسيكون النمو المتحقق أقل تأثيرا في الفقر[3] ، من ناحية أخرى يبدو أن بعض السياسات الحكومية المؤثرة في التفاوت ليس لها تأثير على معدلات النمو كما هو الحال في سياسات الدعم الحكومي الغذائي، وعليه فإذا ظلت درجة العدالة في التوزيع ثابتة فمن المتوقع أن ينخفض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل، وإذا ظل متوسط الدخل ثابتا فيتوقع زيادة الفقر كلما ارتفعت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل.

---

[1]- قصي الجابري، 2009،" تحليل الفقر في العراق مع التركيز على التفاوت والتضخم في زيادة الافتقار بعد عام 2003"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 21، ص26.

[2] –Garbis Iradian, 2005," Inequality, Poverty and Growth : Cross-country Evidence", IMF working paper, P4-6.

[3]– مارتن رافليون، 2009، "التفاوت سيء للفقراء في منظور جديد للفقر والتفاوت"، ترجمة بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص64.

وقد تنوعت المصادر في الحصول على قيم معامل جيني الخاصة بالجزائر من قاعدة البيانات للبنك الدولي ونتائج المسوح الميدانية حول مستوى المعيشة للأسر الجزائرية، وتم تقدير القيم المفقودة عن طريق الوسط الحسابي وتظهر أرقام معامل جيني المحصل عليها انخفاضا ما يدل على تحسن توزيع الدخل إلا أنه لم يرتق إلى درجة العدالة،كما تجب الإشارة إلى أن التوزيع أقل عدالة في الحضر مقارنة بالريف.

–معدل التضخم: على اعتبار أن التضخم يؤثر في مستوى الفقر من خلال ثلاث قنوات، الأولى من خلال تأثيره في معدلات النمو والبطالة والثانية من خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت أما القناة الثالثة فهي من خلال تأثير التضخم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة بصورة خاصة، فارتفاع معدل التضخم يمنع الأفراد من زيادة الادخار لدى الجهاز المصرفي مما يساهم في خفض مستوى الاستثمار في الأصول المالية وبالتالي خفض الأموال المتاحة للاستثمار ، كما أن للتضخم تأثير مباشر على الدخول الحقيقية لجميع الأفراد فبينما هناك من لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية بحيث يستطيعون التخفيف من أثر التضخم على دخولهم الحقيقية إلا أنه ليس للفئات الأفقر أو محدودة الدخل مثل هذه القدرة.

في هذه الدراسة تم الحصول على بيانات معدل التضخم من الديوان الوطني للإحصائيات الذي يعتمد حساب مؤشر أسعار الاستهلاك وفق صيغة لاسبير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح ، وقد تبين أنه عرف ارتفاعا حادا وبشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 1995 بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات عن أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وأزيلت الضوابط عن أسعار التجزئة وعن هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات)، أما خلال الفترة 1996–2000 فشهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29.8% سنة 2000، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام 1996، ثم تم إلغاء الدعم عن كافة المواد الغذائية وحُررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية ،ومع مطلع الألفية الثالثة سجّل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، ويعزى ذلك إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني وعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار ،كما عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6%، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة

النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% المحققة في الجزائر سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يعود السبب إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرّض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف عام 2008 وكذا تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت ارتفاعا قويا في البورصات الدولية وانعكست بالسلب على السوق الوطنية الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار فقد انخفض في نهاية تلك الفترة ثم سجل تذبذبا في الفترة 2010–2015 وكان أعلى ارتفاع له سنة 2012 لارتفاع الأسعار الدولية للمواد المستوردة لزيادة الطلب عليها محليا إضافة للزيادة في حجم الكتلة النقدية وارتفاع الأجور من دون ارتباط مباشر بنمو الإنتاجية .

–الناتج المحلي الخام للفرد: يسمى أيضا معدل الدخل الفردي ويعتبر مؤشرا اقتصاديا لدرجة التنمية الاقتصادية وأثرها الاجتماعي حيث يتم الحصول عليه عن طريق قسمة الناتج المحلي على عدد السكان لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين، ويعتبر أهم مؤشر يستخدم لقياس الفقر لأنه يعبِّر عن مستوى المعيشة أي القدرة في الحصول على السلع والخدمات التي تلبي حاجيات الفرد وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بهذا المتغير بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي انطلاقا من الموقع الالكتروني[1]، ولقد حقق هذا المعدل تزايدا مستمرا وتطورا مهما خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة انتقلت على إثره الجزائر من الشريحة الدنيا إلى الشريحة العليا ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط في 2008 وفقا للترتيب البنك العالمي للبلدان حسب دخل الفرد، وفي الفترة الأخيرة 2014–2015 سجل تذبذبا بسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات ومن ثم التراجع في حجم الناتج المحلي الخام الإجمالي.

1 -http://data.wordbank.org

الفرع الثالث : علاقة النموذج والمتغيرات.

لدراسة أثر التفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 -2015 تم استخدام النموذج التالي:

$$Pauv_t=\beta_0+\beta_1\ GINI_t+\beta_2 \log\ PIBH_T+\beta_3 INFL_t+\varepsilon_t$$

Pauv: مؤشر الفقر النقدي

GINI: معامل جيني لقياس التفاوت

log PIBH: لوغاريتم الناتج المحلي الخام للفرد

TINF: معدل التضخم

ε_t: حد الخطأ العشوائي

والأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة موضحة كما يلي:

الشكل رقم (3–23): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

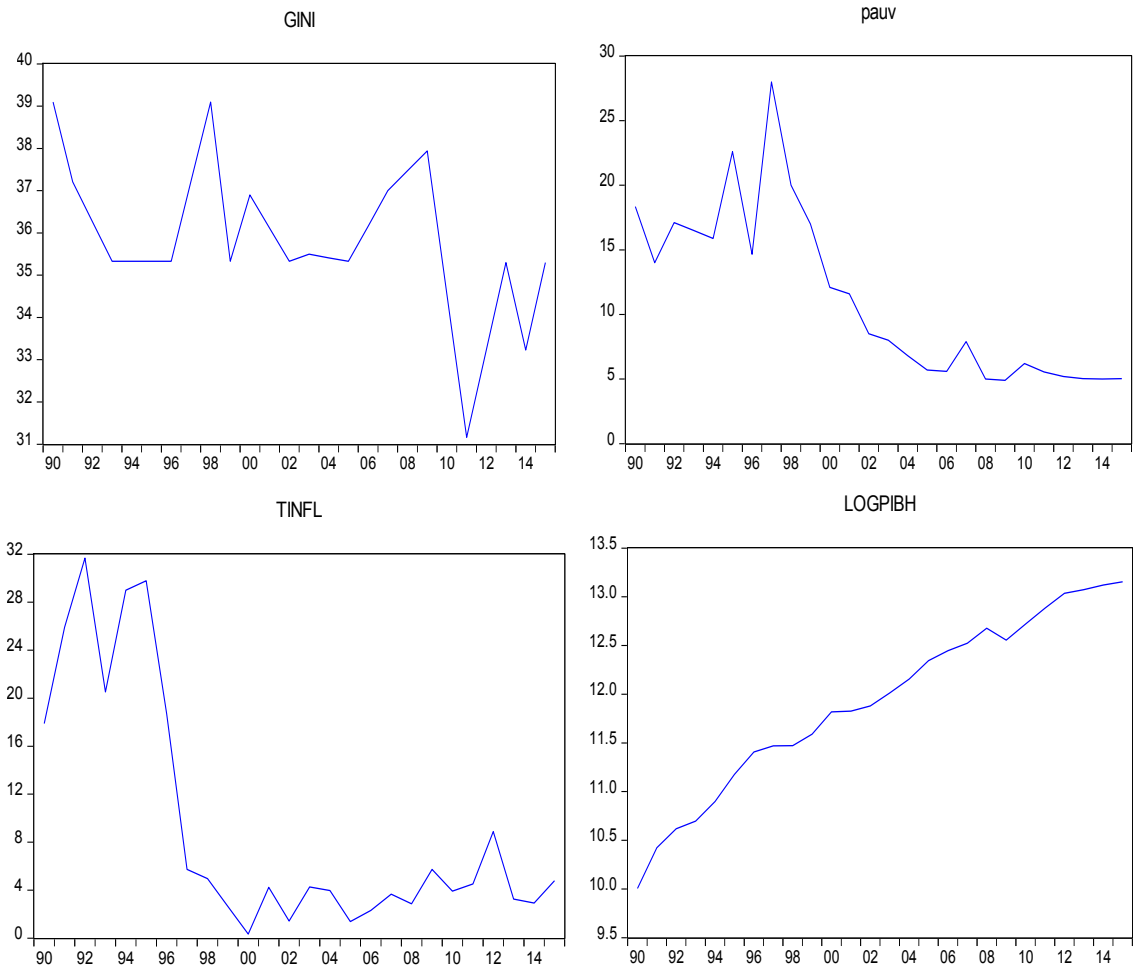

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

توضح الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة وجود تذبذبات في هذه السلاسل وبالتالي فهي قد تكون غير مستقرة عند المستوى.

المطلب الثاني: بناء النموذج

لتقدير التفاعلات بين متغيرات الدراسة فسيتم اختبار العلاقة فيما بينها، وإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة في الأجل الطويل فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد ويمكن تحديد العلاقة عن طريق استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ إضافة إلى التأكد من صلاحيته عن طريق الاختبارات التشخيصية.

الفرع الأول: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

*–اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: بهدف كشف العلاقة في المدى الطويل وتفادي انحدار زائف Spurious regression يتم فحص درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا من خلال:

–**بيان الإرتباط الذاتي**: يتضح من الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية : PAUV، GINI ، LOGPIBH، TINFL الواردة في الشكل أدناه أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الأولى تقع خارج فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة .

الشكل رقم(3–24):الأشكال البيانية للإرتباط الذاتي للسلاسل : PAUV ، GINI، LOGPIBH، TINFL

Correlogram of Pauv

Date: 12/06/17 Time: 22:54
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.753	0.753	16.521	0.000
		2	0.764	0.455	34.237	0.000
		3	0.598	-0.171	45.551	0.000
		4	0.483	-0.245	53.275	0.000
		5	0.384	0.004	58.391	0.000
		6	0.227	-0.137	60.272	0.000
		7	0.156	-0.024	61.203	0.000
		8	0.001	-0.136	61.203	0.000
		9	-0.082	-0.099	61.490	0.000
		10	-0.171	0.007	62.817	0.000
		11	-0.260	-0.071	66.111	0.000
		12	-0.300	-0.042	70.787	0.000

Correlogram of GINI

Date: 12/06/17 Time: 23:17
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.941	0.941	25.764	0.000
		2	0.849	-0.309	47.635	0.000
		3	0.722	-0.314	64.137	0.000
		4	0.582	-0.077	75.355	0.000
		5	0.418	-0.257	81.407	0.000
		6	0.244	-0.155	83.569	0.000
		7	0.077	0.027	83.797	0.000
		8	-0.080	-0.082	84.056	0.000
		9	-0.217	-0.002	86.066	0.000
		10	-0.340	-0.094	91.311	0.000
		11	-0.424	0.105	100.05	0.000
		12	-0.478	0.028	111.94	0.000

Correlogram of LOGPIBH

Date: 12/06/17 Time: 23:12
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

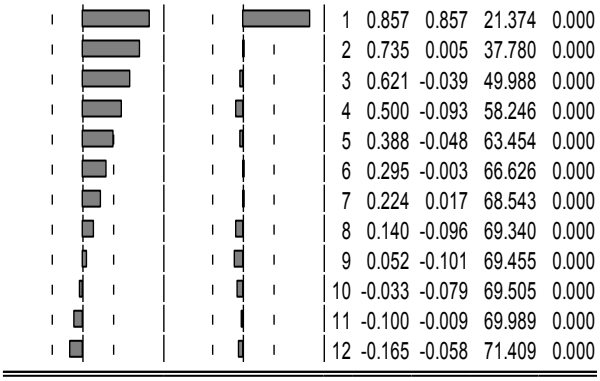

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.857	0.857	21.374	0.000
		2	0.735	0.005	37.780	0.000
		3	0.621	-0.039	49.988	0.000
		4	0.500	-0.093	58.246	0.000
		5	0.388	-0.048	63.454	0.000
		6	0.295	-0.003	66.626	0.000
		7	0.224	0.017	68.543	0.000
		8	0.140	-0.096	69.340	0.000
		9	0.052	-0.101	69.455	0.000
		10	-0.033	-0.079	69.505	0.000
		11	-0.100	-0.009	69.989	0.000
		12	-0.165	-0.058	71.409	0.000

Correlogram of TINFL

Date: 12/06/17 Time: 23:07
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

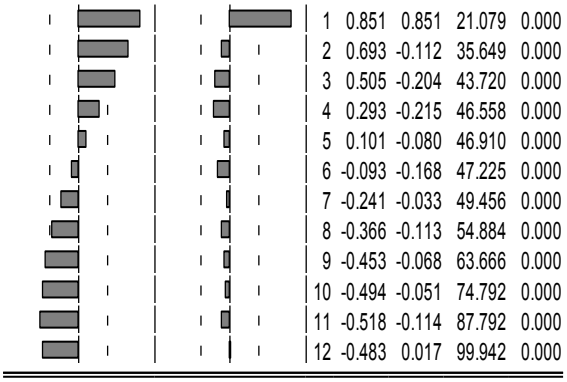

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.851	0.851	21.079	0.000
		2	0.693	-0.112	35.649	0.000
		3	0.505	-0.204	43.720	0.000
		4	0.293	-0.215	46.558	0.000
		5	0.101	-0.080	46.910	0.000
		6	-0.093	-0.168	47.225	0.000
		7	-0.241	-0.033	49.456	0.000
		8	-0.366	-0.113	54.884	0.000
		9	-0.453	-0.068	63.666	0.000
		10	-0.494	-0.051	74.792	0.000
		11	-0.518	-0.114	87.792	0.000
		12	-0.483	0.017	99.942	0.000

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

كما أن الإحصائية Q لـ Ljung-box تؤكد ذلك حيث نلاحظ بالنسبة لجميع السلاسل PAUV ، GINI، LOGPIBH، TINFL أن القيمة الإحصائية "Q-Stat" عند درجة التأخر (k=20) تفوق القيمة الحرجة$\chi^2_{0.05} = 21.03$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر (قيمة الاحتمال لهذا الاختبار α_c=0.000 بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي أقل من 0.05 و بالتالي يتم رفض الفرضية H_0 وهذا يدل على أن السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة.

–اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة تم استخدام اختبار *Dickey and Fuller* المطوَّر عند المستوى (LEVEL) والفرق الأول 1^{First}différence ويتناول الملحق رقم (2)نتائج تطبيق اختبار(ADF) بالتفصيل لكل متغير باستخدام برنامج *Eviews 9.5* والجدول الموالي يلخص نتائجها ودرجة تكامل السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج.

الجدول (3–101): ملخص نتائج اختبار(ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير	Prob à 5%	المستوى level			الفرق الأول 1st diff			درجة التكامل
		مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	
Pauv	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	-1.8331 -3.6121 0.6568	-0.6795 -2.9918 0.8337	-1.1811 -1.9556 0.2102	-9.1285 -3.6121 0.000	-9.3289 -2.9918 0.000	-9.2996 -1.9556 0.000	I(1)
Gini	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	-3.3853 -3.6032 0.0761	-3.2844 -2.9862 0.0267	-0.5737 -1.9550 0.4586	-5.1226 -3.6121 0.002	-5.2305 -2.9918 0.000	-5.3486 -1.9556 0.000	I(1)
Log Pibh	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	-3.2556 -3.6032 0.0969	-2.9364 -2.9862 0.0553	-1.3483 -1.9550 0.1599	-6.9367 -3.6121 0.000	-7.0204 -2.9918 0.000	-7.0921 -1.9556 0.000	I(1)
Tinfl	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	-1.7666 -3.6032 0.6902	-1.4210 -2.9862 0.5558	-1.3853 -1.9550 0.1501	-5.1311 -3.6121 0.002	-5.1425 -2.9918 0.000	-5.1160 -1.9556 0.000	I(1)

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات *EVIEWS 9.5*

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الحرجة حسب (Mackinnon 1996) عند درجة معنوية 5% أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار ADF بالقيمة المطلقة في السلاسل الأصلية لجميع متغيرات الدراسة، وهذا يعني قبول فرضية العدم أي أن جميع المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي غير مستقرة عند المستوى.

وبإجراء الفروق الأولى تبين أن القيمة الاحصائية لاختبارADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% (بالقيمة المطلقة) وبالتالي رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وبالتالي إمكانية وجود تكامل مشترك بينها.

*–اختبار علاقة السببية لـ ***Granger***:

بغرض تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم رسم سياسات سليمة تتم معرفة السببية من خلال اختبار *Granger causality* الذي يبين وجود أو عدم سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منفردة وقد كانت النتائج وفق اختبار اتجاه العلاقات السببية بين مختلف متغيرات الدراسة ومؤشر الفقر في الجزائر بطريقة *Granger* موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-102) :اختبار السببية حسب مفهوم ***Granger***

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/28/17 Time: 08:44
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GINI does not Granger Cause PAUV	24	3.60253	0.0472
PAUV does not Granger Cause GINI		6.66267	0.0064
LOGPIBH does not Granger Cause PAUV	24	5.98852	0.0096
PAUV does not Granger Cause LOGPIBH		2.29029	0.1285
TINFL does not Granger Cause PAUV	24	0.66844	0.5242
PAUV does not Granger Cause TINFL		0.46625	0.6343
LOGPIBH does not Granger Cause GINI	24	0.57248	0.5736
GINI does not Granger Cause LOGPIBH		0.12952	0.8793
TINFL does not Granger Cause GINI	24	0.70621	0.5060
GINI does not Granger Cause TINFL		1.51611	0.2450
TINFL does not Granger Cause LOGPIBH	24	0.53275	0.5955
LOGPIBH does not Granger Cause TINFL		1.49289	0.2499

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

فحص النتائج الوارد في الجدول أعلاه بمقارنة الاحتمال لإحصائية فيشر ومستويات المعنوية المتعارف عليها عند 5% أكدت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشر الفقر ومعامل جيني في الجزائر وإن اعتبر التفاوت صورة للفقر فهو دليل على فعالية سياسة خفض الفقر بتقليل التفاوت في التوزيع حيث يمكن لإعادة توزيع الدخل من الفئات الأغنى إلى الفئات الأفقر أن يرفع مستوى نسبة كبيرة من الفقراء فوق خط الفقر، كما أن مدى انتشار الفقر بفعل عملية النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية توزيع الدخل مع زيادة معدلات النمو ولذا فالصلة مرتبطة بالنمو وقد أكدت النتائج وجود علاقة علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الخام للفرد (الدخل الفردي) إلى مؤشر الفقر، في حين لا توجد سببية بين مؤشر الفقر ومعدل التضخم ما يدل على عدم فعالية السياسات المستخدمة لخفض الفقر عن طريق التأثير في معدلات التضخم.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة

الاعتماد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار Johansen يسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات ، كما أن مقدّرات هذه المنهجية أقل تحيزا وأكثر استقرارا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى ، وقبل إجراء هذا الإختبار ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخر المناسبة التي يتضمنها النموذج ثم اختبار وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينها باستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك وذلك نظرا لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المشكلة للنموذج (مؤشر الفقر ، معامل جيني لقياس التفاوت ، معدل التضخم ولوغاريتم الناتج المحلي الخام للفرد) متكاملة من الرتبة الأولى I(1).

*اختبار درجة التأخر (طول فترة التأخر) :

يتم اختبار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنئة قيمة معايير Akaike(AIC)، Schawarz (SC)، (HQ) Hannan-Quin ، Final errer prediction ، ومعيار Lr وفق ما هو توضحه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-103): تحديد درجات التأخر في النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PAUV GINI LOGPIBH TINFL
Exogenous variables: C
Date: 11/28/17 Time: 08:54
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-273.6114	NA	358194.3	24.14012	24.33760	24.18978
1	-228.8439	70.07077*	30190.91*	21.63860*	22.62599*	21.88693*
2	-216.2244	15.36290	46973.06	21.93256	23.70985	22.37954
3	-200.4125	13.74952	73086.45	21.94891	24.51611	22.59456

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذوالمتجه (*VAR*)، يمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي درجة واحدة باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

*نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen :

اقترح كل من Johansen و Johansen and Juselins من أجل تحديد عدد متجهات التكامل استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى(λ_{max}) ، نتائج اختبار Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-104) : نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات.

Date: 12/08/17 Time: 10:24
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PAUV GINI LOGPIBH TINFL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830667	66.28011	47.85613	0.0004
At most 1	0.479707	23.65886	29.79707	0.2152
At most 2	0.206913	7.978145	15.49471	0.4678
At most 3	0.095705	2.414399	3.841466	0.1202

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.830667	42.62125	27.58434	0.0003
At most 1	0.479707	15.68071	21.13162	0.2441
At most 2	0.206913	5.563746	14.26460	0.6696
At most 3	0.095705	2.414399	3.841466	0.1202

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

-**اختبار الأثر** Trace Test:

من خلال الجدول تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن (r=0) وذلك لأن احصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 66,28011 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% والتي تساوي 47,85613 ونقبل بالفرضية البديلة ، في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 1$) نظرا لكون قيمة احصائية الأثر λ_{trace} والتي تساوي 23,65886 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة: 29,97770 عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني أن رتبة المصفوفة Π تساوي 1 أي (r=1).

- **اختبار القيمة الذاتية العظمى** Maximum eigenvalue Test :

تشير نتائج اختبار الذاتية العظمى الموضحة في الجدول رقم **(4-52)** إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن احصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هذه الفرضية تساوي 42,62125 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% التي تساوي 27,58434 ، في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 1$) نظرا لكون إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} والتي

تساوي 15,68071 أقل من القيمة الحرجة للاختبار التي بلغت 21,13162 عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن رتبة المصفوفة Π تساوي 1 أي (r=1).

وعليه نلاحظ أن كلا الاختبارين (الأثر والقيمة الذاتية العظمى) يسيران إلى وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات: مؤشر الفقر، معامل Gini ،لوغاريتم الناتج المحلي الخام للفرد، معدل التضخم أي أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة واحدة فقط للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الواردة في الملحق رقم (**3**)، وينبغي لها أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى .

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

لاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ المقدر فلا بد من الاستعانة ببعض الاختبارات الأساسية للتأكد من صلاحيت.

1– استقرارية بواقي النموذج: إن عدم استقرارية بواقي النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذا لا بد من إجراء اختبار لذلك باستخدام L'inverse des racines associées ويتبين من الشكل الموالي أن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية.

شكل رقم(3–25): نتائج اختبار L'inverse des racines associées à la partie AR

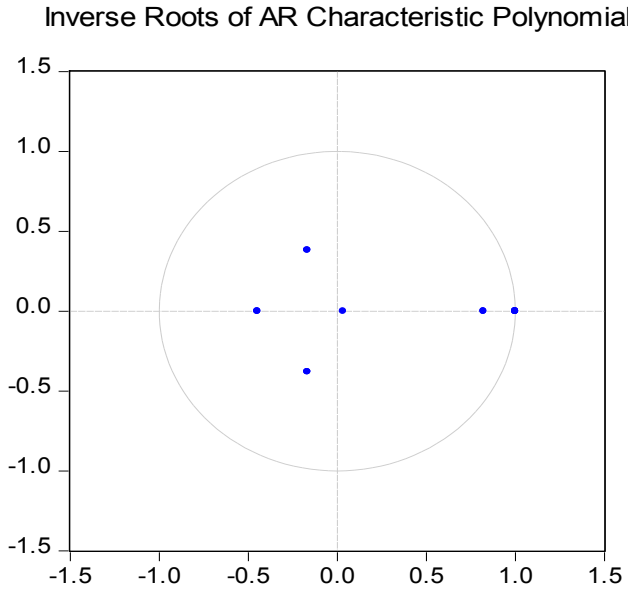

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود تقع داخل الدائرة الأحادية ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين

2- اختبارات الكشف عن مشكلتي الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات تباينها:

من أجل التأكد من كفاءة النموذج تمت الاستعانة بالاختبارات التالية:

*-اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وتمثل فرضية استقلال الأخطاء عن بعضها إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ العشوائي المتعلق بأي مشاهدة أخرى ، وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي Serial Correlation أو الارتباط الذاتي Auto-correlation بين الأخطاء من بينها اختبار Breusch-Godfrey الذي يستند على اختبار مضاعف لاغرانج (LM test).

الجدول رقم (3-105): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.623599	Prob. F(2,16)	0.5485
Obs*R-squared	1.735514	Prob. Chi-Square(2)	0.4199

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

نلاحظ من الجدول أن إحصائية فيشر غير معنوية، وبما أنّ $LM = n \times R^2 = 1.7355 < x^2_{0.05} = 3.841$

كما أن احتمال $x^2(1)$ المرافق لإحصائية LM يساوي 0.41 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأنه ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي.

*-اختبار الكشف عن عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity : تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسّر وقد تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية ، ومن بين الاختبارات التي تستخدم للكشف عن المشكلة اختبار Breusch-Pagan-GodFrey (BRG) مثلما يوضح نتائجه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-106): نتائج اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.898026	Prob. F(8,15)	0.1355
Obs*R-squared	12.07324	Prob. Chi-Square(8)	0.1480
Scaled explained SS	10.60659	Prob. Chi-Square(8)	0.2250

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

نلاحظ من الجدول أن احصائية فيشر غير معنوية واحتمال حاصل ضرب الملاحظات في معامل التحديد يساوي 0.22 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي غير معنوي فيتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بعدم وجود ثبات تباين البواقي عبر الزمن.

3– اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي والتوزيع الطبيعي لها

*اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام احصائية Ljung-Box : من خلال التأكد من أن بواقي النموذج تمثل خطأ أو تشويش أبيض White noise وذلك بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي المبين في الشكل الآتي:

الجدول رقم (3-107): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Serial corrélation test

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation a...
Date: 11/28/17 Time: 09:06
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Lags	LM-Stat	Prob
1	12.95929	0.6757
2	11.12045	0.8020
3	16.43368	0.4231
4	19.63121	0.2373
5	11.16088	0.7994
6	16.84675	0.3956
7	15.56317	0.4838
8	12.81990	0.6859
9	15.61622	0.4801
10	7.729563	0.9565
11	8.775355	0.9224
12	9.388281	0.8966

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

نلاحظ أن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة وهذا ما يعتبر مؤشرا على غياب الارتباط الذاتي للبواقي، كما نلاحظ أن جميع احتمالات إحصائية Ljung-Box >0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي عبارة عن خطأ أبيض

*اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera : أي لا بد أن يكون الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وفق ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم(3–26): نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي

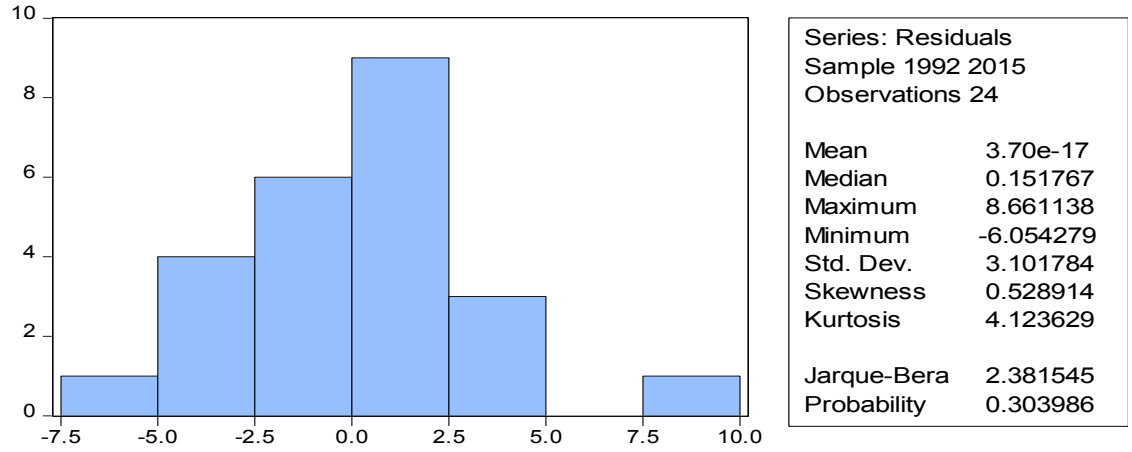

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

بما أن الاحتمال المرافق لإحصائية Jarque-Bera يساوي 0.30 وهو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه فإن جميع هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيّد للبواقي وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ المقدر مقبول إحصائيا.

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج وتفسيرها.

وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة المشكلة للنموذج (مؤشر الفقر، معامل جيني لقياس التفاوت، معدل التضخم ولوغاريتم الناتج المحلي الخام للفرد) يعني أنها تتحرك معا تحركا مشتركا وإن ابتعدت مؤقتا أي اتخذت مسارا عشوائيا إلا أنها لا يبتعد كثيرا عن توازنها في الأجل الطويل وذلك بسبب آلية معينة من خلال تطبيق نموذج Vector Error Correction Model، وذلك لأنه يحدد العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وكذلك سرعة الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل في أي اختلال يحدث في الأجل القصير ، خاصة وأنه عند استخدام الاختبارات التشخيصية نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي.

الفرع الأول :النموذج المقدر

يبين الجدول الموالي نتائج تقدير النموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام برنامج *Eviews* 9.

الجدول رقم (3–108): نتائج تقدير النموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/28/17 Time: 09:01
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PAUV(-1)	1.000000
GINI(-1)	4.278508 (1.26376) [3.38554]
LOGPIBH(-1)	-5.687653 (2.87561) [-1.97789]
TINFL(-1)	20.24299 (6.05375) [3.34388]
C	9.580378

Error Correction:	D(PAUV)	D(GINI)	D(LOGPIBH)	D(TINFL)
CointEq1	-0.167704 (0.12304) [-1.36299]	-0.174619 (0.05613) [-3.11087]	0.001924 (0.00342) [0.56301]	-0.003741 (0.00243) [-1.53857]
D(PAUV(-1))	-0.461533 (0.18428) [-2.50455]	0.245507 (0.08407) [2.92034]	-0.000589 (0.00512) [-0.11499]	-0.001078 (0.00364) [-0.29610]
D(GINI(-1))	0.103996 (0.43825) [0.23730]	0.030478 (0.19993) [0.15244]	0.000138 (0.01217) [0.01129]	0.004635 (0.00866) [0.53522]
D(LOGPIBH(-1))	8.382583 (7.61940) [1.10016]	0.618273 (3.47597) [0.17787]	0.049088 (0.21166) [0.23192]	-0.020412 (0.15055) [-0.13558]
D(TINFL(-1))	-15.33671 (10.0959) [-1.51910]	-16.15955 (4.60576) [-3.50856]	-0.063928 (0.28045) [-0.22795]	0.455913 (0.19949) [2.28545]
C	-2.114335 (1.23295) [-1.71486]	-0.143225 (0.56247) [-0.25463]	0.105478 (0.03425) [3.07963]	-0.007966 (0.02436) [-0.32697]
R-squared	0.472332	0.550418	0.089660	0.606557
Adj. R-squared	0.325758	0.425534	-0.163212	0.497267
Sum sq. resids	221.2845	46.05347	0.170758	0.086394
S.E. equation	3.506221	1.599539	0.097399	0.069279
F-statistic	3.222476	4.407433	0.354568	5.549991
Log likelihood	-60.71127	-41.87552	25.29219	33.46823
Akaike AIC	5.559272	3.989626	-1.607682	-2.289019
Schwarz SC	5.853786	4.284140	-1.313169	-1.994506
Mean dependent	-0.373750	0.208333	0.113789	-0.020833
S.D. dependent	4.270034	2.110390	0.090308	0.097709
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.001108		
Determinant resid covariance		0.000350		
Log likelihood		-40.74399		
Akaike information criterion		5.728666		
Schwarz criterion		7.103062		

المصدر :مخرجات برنامج *Eviews*9.5

الجزء الأول من نتيجة النموذج المقدر يمثل معادلة تصحيح الخطأ للمتغير *Pauv* في الأجل الطويل والتي هي بالشكل التالي :

$$Pauv = 4.278508 * GINI - 5.687653 * LogPibh + 20.24299 * TInfl + 9.580378$$
$$(3.38554) \qquad (-1.97789) \qquad (3.34388)$$

النتائج الخاصة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي التي تظهر في الجدول رقم (**4–54**) لا تبين قيمة الاحتمال للمعاملات لهذا يتم تقدير معادلته باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل الحصول على قيمة الاحتمال الخاصة بكل معامل مقدّر في المعادلة مثلما هو مبين في الملحق رقم **4**.

الفرع الثاني: تفسير النتائج.

-التفسير الإحصائي:

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 10 % مع الإشارة السالبة المتوقعة وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع *Pauv* والمتغيرات (*Tinf* ,*Logpibh* ,*Gini*) ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للإنتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0,167-) إلى أن الفقر يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) وتعادل 16.7% ، أي أنه عندما ينحرف الفقر خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمه التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 16.7% من هذا الإنحراف في الفترة (t) .

ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد لنموذج تصحيح الخطأ تساوي R^2=0.47 وهذا يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية كما بلغ معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$ =0.32 بمعنى أن المتغيرات المستقلة (معامل Gini ،لوغاريتم الناتج المحلي الخام للفرد، معدل التضخم) تفسر 32% من التغيرات في المتغير التابع(مؤشر الفقر *Pauv*) ، فمعدل الفقر مفسَّر بقيمته السابقة إضافة لقيم باقي المتغيرات بتأخير قدره سنة واحدة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .

كما يمكن معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية *Ficher* ، فنجد أنّ قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية F (Prob F-statistic=0.02) أقل من 0.05 وهذا يعني أن النموذج له معنوية بصفة عامة.

-التفسير الإقتصادي:

يظهر أن جميع معاملات متغيرات النموذج أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكلها معنوية بحيث:

– أظهر معامل التفاوت في توزيع الدخل توافقا مع المنطق النظري بعلاقته الموجبة مع معدل الفقر في المدى الطويل حيث أن ارتفاع قدره 1 % في مؤشر Gini ينتج عنه ارتفاع في معدل الفقر بنسبة 4.27 % ، على اعتبار أن زيادة قيمة هذا المؤشر هذا الواحد الصحيح أي عدم المساواة الكاملة تؤدي إلى تزايد أعداد الناس الفقراء ويتجه المجتمع نحو عدم المساواة فيه والعكس صحيح، ما يقتضي وضع السياسات اللازمة لتقليل معدلات التفاوت من أجل تخفيف الأعباء على الفئات الأفقر، فتبني تدنية مستويات الفقر وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل يعد مكونا من مكونات التنمية المستقلة وشرطا ضروريا

لنجاحها، وكما هو معروف فإن نمط توزيع الدخل الوطني لا يمكن تغييره إلا في المدى الطويل وإذا ما حصل هذا التغيير فإنه لا يحدث إلا نتيجة تغييرات لسياسية اجتماعية جذرية.

– أظهر متغير الناتج الداخلي الخام للفرد علاقة سلبية مع معدل الفقر إذ أن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى تناقص معدل الفقر بـ 5.68 وحدة وهذا ما يعكس حقيقة اقتصادية، فالتطور في مستوى معيشة السكان من خلال تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان سيؤدي إلى تحسن في نوعية معيشة الفرد ،كما أن النمو الاقتصادي يعتبر محابيا للفقراء بخفضه للفقر والتفاوت في آن واحد ،غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو أنه ريعي يعتمد على عائدات المحروقات وبالتالي يبقى عرضة لتقلبات أسعار سوق النفط ما يجعل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا ترتبط بالإنتاجية في القطاعات غير النفطية ، ومع العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي فعلي فضلا عن عوامل أخرى تجعل من الأرقام المحصلة حول نسب تخفيض حدة الفقر زائفة ومن واقع الوضع الاجتماعي متفاقما أكثر.

– معامل معدل التضخم يظهر بإشارة موجبة وهذا يدل على أن التغير في هذا المعدل (مقاسا بواسطة معدل تغير أسعار المستهلك) يؤثر بالايجاب على زيادة معدل الفقر في الجزائر في المدى الطويل حيث أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يسبب ارتفاعا في نسبة الفقر بـ 20.24% وعليه سيكون الأثر الأكبر على الفئات الأفقر والتي من الصعب عليها أن تعوّض أي انخفاض في دخلها الحقيقي مما يزيد من معدلات التفاوت وبالتالي المزيد من تفاقم الفقر وحدّته ، حيث للتضخم القدرة على إحداث تباينات في الدخول الحقيقية تنعكس بشكل ارتفاع في مستويات التفاوت وبالتالي زيادة إفقار الفئات أدنى سلم التوزيع، ويرى البعض أن علاقة التضخم بمستويات التفاوت والفقر تعتمد على مستوى التضخم ذاته فعند مستويات عالية من التضخم تؤدي سياسيات تخفيض التضخم إلى تقليل التفاوت في حين أنه عند مستويات منخفضة من التضخم تؤدي سياسات رفع التضخم إلى زيادة معدلات التفاوت وتنعكس في ارتفاع معدلات الفقر، غير أنّ أية زيادة في معدلات التضخم ستلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع يضاف له انخفاض مستوى الانفاق من منظور كلي سيؤثر في مستوى الطلب الكلي ولذلك تداعياته على معدل البطالة ودخول المزيد إلى دائرة الفقر، فالمعدل الأعلى للتضخم يمثل تشوها في الاقتصاد حيث يشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالتالي يحد من النمو الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

بإدراك الجزائر أنها أمام محورية مهمة تمثلت في معضلتي التفاوت والفقر سعت إلى اتباع توجه استراتيجي للتعامل مع الوضع ، فتبنت خفض معدلات التفاوت والفقر في الأهداف الرئيسية للبرامج التنموية الاقتصادية المتتالية ما تطلب مزيجا من سياسات النمو والتوزيع لتحسين مستويات المعيشة بتنمية المناطق الريفية والاهتمام بالتشغيل والسكن وغيرها ، كما تواصل الاهتمام من خلال السياسات الاجتماعية فشرع في تقديم المنح والإعانات للفئات المحرومة ودعمها، إعادة هيكلة النشاط الإجتماعي وخلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك بالإضافة إلى مختلف الآليات التي تصب في نفس المسعى الوطني كصندوق الزكاة وتثمين موارده لتوزيعها واستثمارها، وقد أدت برامج التنمية التي رصد لها مبالغ ضخمة إلى بعض الظواهر السلبية والتجاوزات التي صاحبت تنفيذ هذه المشاريع من سوء تسيير للأموال العمومية واختلاسات ورشوة وتبذير وغيرها، ما استدعى تعزيز إجراءات الوقاية من الفساد ومكافحته واتباع سياسات محكمة للتسيير والرقابة عليها وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بما يحقق الكفاءة والفعالية لأجل التنمية.

واقع الحال أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يحتمل التعامل مع النظرية بعيدا عن التطبيق ما استدعى تحليل وضع التفاوت والفقر في الجزائر طوال الفترة 2000–2015 والوقوف على تطوره بالأرقام ، وبالرغم من أن كل المؤشرات التي تطفو على السطح تؤكد أن التخطيط الاستراتيجي نحو الهدف المتوازن بدأ يأخذ طريقه إلى التطبيق تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقييما ضمن خطط يمكن أن تنتقل بالوضع اقتصاديا واجتماعيا إلى بر الأمان، لكن النتائج التي نلمسها في الواقع لا توازي المبالغ التي أُنْفِقت،يضاف له الفقر في البيانات والمعلومات عن أوضاع السكان وخاصة في تفاصيلها وهو ذاته ليس أقل خطورة من ظاهرة الفقر نفسها، إن غياب المعلومة يقلل من فاعلية أي خطة لمواجهة أي ظاهرة ، فكيف بظاهرة الفقر التي تنتشر بشكل عشوائي، وقد حاولت الدراسة القياسية التطرق لصلة التفاوت في توزيع الدخل بالفقر في الجزائر وعلى هذا الأساس تمت صياغة نموذج قياسي يضم معدل الفقر النقدي كمتغير تابع ومعامل جيني للتفاوت في الإنفاق كمتغير مستقل ،وقد تم إدراج متغيرين أساسيين لا يمكن إغفال أثرهما وهما الناتج المحلي الخام للفرد أي الدخل الفردي باعتباره مصدر الإنفاق وبذلك فهو الأكثر تعبيرا عن مستوى المعيشة ، ومعدل التضخم الذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار المستهلك ويؤثر بالايجاب على زيادة معدل الفقر بطريقة مباشرة من خلال خفض مستويات الدخول الحقيقية للأفراد ذوي الدخول الثابتة وأخرى غير مباشرة بزيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخول ، تمت الإستعانة فيها ببرنامج *Eviews* 9.5 وتطبيق تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي الذي أكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الخاتمة العامة

- **ملخص الدراسة**:

شهدت ظاهرتي التفاوت في التوزيع والفقر تطوراً ملحوظاً في وقتنا الحاضر مما جعلها محط اهتمام عالمي، وهذا التطور لم يكن وليد لحظة زمنية قصيرة، وإنّما مر بفترات زمنية طويلة نتيجة للاتساع الذي شهدته الظاهرتين وما أحدثته من نتائج على المجتمع والدولة، فقد أصبحت مشكلة تهدد مستقبل الإنسانية.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية لظاهرتي التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق والفقر في الجزائر، ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول بحيث:

-**الفصل الأول** تناول مقاربة نظرية للتفاوت في توزيع الدخل والفقر وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي ،فقد شغلت مشكلة التوزيع الفكر الاقتصادي لما لها من تأثيرات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواءا على المستوى الفردي أو المجتمعي ككل، وكانت من الانشغالات الرئيسية للباحثين وارتبطت بعدة مدارس ومذاهب لصعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الثروة والدخل الوطني بين أفراد المجتمع نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة، وبمسايرة موجة العولمة وإتباع السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في معظم بقاع العالم ما نتج عنه بروز لمطلب العدالة الاجتماعية التي تشير إلى المساواة في تطبيق الأحكام والقوانين على الجميع في سبيل تحقيق الصالح العام، كما تطرق الفصل للإطار المفاهيمي للفقر كظاهرة اجتماعية ذات صلة اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأبعاد الأشكال لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها والفئات المتضررة منها، فهي تحمل عدة معاني باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي وآخر اجتماعي وثقافي لذلك فهي ظاهرة مركبة تجمع في شتى أبعادها بين ما هو موضوعي كالدخل، الملكية، المهنة والوضع الطبقي وما هو ذاتي كأسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وشكل الوعي والثقافة، مؤخرا أصبح الفقر من المهددات الحقيقية للاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في العالم لذا تعين عرض مختلف مقارباتها وأهم النظريات المفسرة لها، والعلاقة بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو من جهة، وبين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى، فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو كما يؤثر في مستويات الفقر، العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس أيضا قائمة فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة والتطوير ويتسبب ذلك في ما يصفه بعض الاقتصاديين بالتقدم نحو التخلف، والإلمام بالتداخل بين كل النمو الاقتصادي والفقر يأتي أيضا بدافع غير مباشر تمثل في تحول الاهتمامات لدى هيئات التمويل والتنمية الدولية نحو أهداف التنمية الإنسانية والتي تمت صياغتها تحت مسمى أهداف الألفية الانمائية ، ركز فيها المجتمع الدولي

على محورية الإقلال الفقر كهدف استراتيجي وفي استجابة لمثل هذا الاهتمام بقضية التوزيع بدأت المؤسسات المالية في البحث حول طبيعة النمو الاقتصادي الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء ،وكانت مساهمة البنك الدولي قد تراكمت بشكل سريع خلال فترة ومنذ عام 2000 في اطار النمو المحابي للفقراء.

أما **الفصل الثاني** تناول دراسة مختلف مناهج وطرق قياس اللامساواة والفقر لتحليل الوقائع وتفسير الفروق وتقييم الاستراتيجيات المتخذة من خلال مقارنة الانجازات مع ما تم تخطيطه ، بحيث تبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس علمية واضحة وفقا لبيانات إحصائية ذات كفاءة ودقة عالية ، ومن هنا اتجه الباحثون إلى السعي نحو تطوير طرق القياس، ويعد منحنى لورانز من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة، حيث تقيس مقاييس عدم المساواة درجة ابتعاد منحنى لورانز للدولة عن خط 45°، والمقياس الأوسع استعمالا مستوى من هذا المنحنى هو مقياس جيني كما اشتملت لاحقا على مؤشرات جديدة لإعطاء مدلولات أفضل.

كما تعوّل معظم مؤشرات الفقر على خط الفقر والذي يعبر عن الحد الأدنى المطلوب للإنفاق على الحاجيات الأساسية وفق أسعار السوق السائدة للسلع، وتختلف المقاربات في تحديده فيستخدم خط الفقر في بناء معظم مؤشرات الفقر التي برزت لتكمليه في قياس الظاهرة وفق مستويات الدخل والإنفاق لإحصاء الفقراء وخصائصهم ودرجة التفاوت بينهم، وقد استمرت وتيرة تطورها من طرف المتخصصين لتنقيحها في كل مرة من أجل ايجاد الطريقة الأفضل ذات الدلالة والمصداقية المبتغاة، وفي إطار التنمية البشرية التي فسحت المجال أمام نهج جديد للتفكير نحو التقدم فقد تم اعتماد عدة مقاييس لتقييم التقدم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق المساواة، وقد نقحت في شكل أدلة جيدة لقياس عدة نواح في توزيع الرفاه تتعلق بعدم المساواة والفروق بين الجنسين والفقر في مختلف الأبعاد، هذه الأدلة تعبّر عن تطور طرق القياس والتحسن في توفر البيانات، ولا تزال آفاق التنمية البشرية رحبة إذْ يصعب التسليم بأن المفهوم قد وصل الى مبتغاه وأن التنظير فيه قد انتهى ، فهي تتطور باستمرار بسبب ما تفرضه العولمة من نتائج ومن ذلك ما عكف عليه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من انتاج مؤشرات ترتبط بقياس التنمية البشرية وبالانتقال الى اطار مرجعي من منظور رزنامة ما بعد 2015 وما تقتضيه خطة التنمية المستدامة الجديدة من إعادة النظر في الأدوات التي تساند وتدعم مثل هذا التغيير في النموذج ،وتدعو للتفكير في مؤشرات جديدة قادرة على التعبير على التوجه الجديد المتضمن إضفاء صفة الاستدامة على التنمية البشرية.

الفصل الثالث تناول عرض مختلف التوجهات الاستراتيجية لخفض معدلات التفاوت والفقر للفترة 2000-2015 والوقوف على نتائج تطبيقها ، فمع مطلع الالفية الثالثة سعت الحكومة للحفاظ على التوازنات اقتصادية المحققة والقضاء على الآثار الاجتماعية وذلك لضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بتحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانات المحلية للإنتاج وتجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر ثلاث مخططات لدعم الإنعاش ثم النمو الاقتصادي، واذا كان المخطط الأول تمهيديا للفترة (2001-2004) وعرف تحت تسمية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي واعتمد مقارنة كينزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني خماسي ما بين 2005-2009 يعد تكميليا لدعم النمو ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه مخطط خماسي آخر سمي ببرنامج توطيد النمو ما بين 2010 - 2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، كما كان لزاما على الدولة خلق سياسات مرتبطة بشكل مباشر بالوضع الاجتماعي للمواطنين باتخاذها عدة آليات وميكانيزمات منها ما أعيد النظر فيها خاصة ببرامج المساعدة الاجتماعية والتضامن ، دعم القدرة الشرائية للمواطن، إعانة السكن ، التضامن المدرسي ، دعم الصحة، برامج دعم التشغيل، إضافة لتجربة صندوق الزكاة في الجزائر لقد سمحت المواسم المتعاقبة بعد انشاءه منذ 2003 من استقطاب مبالغ مالية معتبرة من أموال المزكين تم توزيعها على عدد من الفقراء في شكل مساعدات مالية وقدِّمت قروض حسنة للعديد من الشباب البطال حاملي الشهادات من العائلات الفقيرة، كما ارتبط تحقيق أولوية الحد من الفقر بضرورة تبني الحكم الراشد وتجذير مبادئ الديمقراطية في الجزائر وتعزيز دولة الحق والقانون وتعبئة موارد الحكومة لأجل استدامة التنمية وقد عملت الجزائر خاصة في العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة على الرقابة من الفساد ومكافحته واتخذت لأجل ذلك عدة إجراءات تشريعية وميدانية.

تقييم أثر السياسات المتبعة على واقع التفاوت والفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 وذلك من خلال مدى تجسيد أهداف الألفية للتنمية في الجزائر حيث بذلت الجزائر جهودا جبارة لأجل تحقيقها وانجاح الآليات المرتبطة بتنفيذها وقد حققت العديد من الانجازات منها ما هي مرضية وأخرى متواضعة ، وإبراز مدى فعالية وتأثير الأهداف والغايات المقررة في إعلان الألفية للتنمية على نوعية حياة الفئات الفقيرة في الجزائر من خلال تحليل المؤشرات المرتبطة بها وتقديم عرض حال حول النتائج المتوصل إليها، إضافة للتركيز على التنمية البشرية وأبعادها من خلال الاصلاحات التي مست قطاعات التعليم، الصحة، السكن والتشغيل، ما فرض الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر والانجازات التي شهدتها خاصة بانتقال الجزائر من فئة الدول ذات التنمية البشرية

المتوسطة إلى المرتفعة في نفس المسعى ،كما كان لزاما التطرق عن كثب للتطور الحاصل في توزيع الدخل والإنفاق وتحديث خطوط الفقر ومؤشراته واستطلاع النمط المعيشي لتقييم ملامح الفقر خاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من حدته، أما الدراسة القياسية حاولت الوقوف على علاقة التفاوت في التوزيع بالفقر دون إغفال لتأثير النمو الاقتصادي والتضخم في الحيلولة دون تحقيق هدف التخفيف من الفقر في الجزائر.

- **نتائج الدراسة:**

تمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

فيما يخص الجانب النظري:

-توزيع الدخل الوطني هو تقسيم ما يمتلكه المجتمع من ثروات وما ينتجه من منافع بين أفراده، يكون وظيفيا بحصول كل عنصر من عناصر الإنتاج المختلفة على عائد نظير مساهمتها في تكوين هذا الدخل به ، شخصيا بتوزيع الدخل بين الفئات المختلفة للمجتمع بغض النظر عن مساهمتهم في العملية الإنتاجية وبطرق لا تتم في السوق بل للنظر للأفراد ذواتهم.

-تتمثل مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الثروة والدخل الوطني بين أفراد المجتمع نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار ، فعلى أساس نظرة اجتماعية لأفراد المجتمع وباعتبار أن كل فرد لا يتميز عن غيره فإن العدالة الاجتماعية تقتضي القضاء على كل تمايز بين أفراد المجتمع في توزيع الثروة والدخل،أما البعد الفردي يقضي بإقرار التفاوت في توزيع الثورة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ باعتباره كل فرد متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو جهد آبائه أو كفاءته الانتاجية ويمكن إرجاع مصادر التفاوت إلى طرق كسب الدخول أو عوامل أخرى كالحروب والأزمات أو الفرص المتاحة أمام الطبقتين الغنية والفقيرة، يتحقق التوزيع الامثل بالربط المتوازن بين البعدين الجماعي والفردي بين العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنتاج.

-إن تشخيص ظاهرة الفقر يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة لأوجه الحرمان انطلاقا من الافتقار إلى الحاجات الضرورية للبقاء متمثلة في الاستهلاك ثم تمتد تدريجيا لتشمل مختلف الحاجيات غير المادية كالخدمات الاجتماعية العامة، المعلومات والمهارات، التعليم، التعرض للتهميش والإقصاء، انعدام الأمن وتتوسع إلى انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير وحرية الاختيار ممثليهم، والاستفادة من الفرص في إطار علاقاتهم بالمؤسسات الرسمية.

-الفقر يتحدد نسبة إلى التوزيع العام للثروة والرفاه في المجتمع وبالتالي يتضمن بعد اللامساواة باعتباره البعد الأكثر أهمية، وإن كان مفهومي الفقر واللامساواة مترابطان بقوة مع وجود علاقة سببية مباشرة بينها في أغلب الأحيان فإنهما يبقيان مفهومين مختلفين حيث قد توجد اللامساواة بين الفقراء أنفسهم

-يتمثل النمو المحابي للفقراء في التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي الذي يتزامن فيه النمو الاقتصادي مع تراجع دلائل الفقر واللاعدالة من خلال آلية توزيع الدخل التي تعمل على نمو إنفاق الفرد كما يعرف بالنمو المفيد، المقلص للفقر.

-تهدف السياسات الاقتصادية إلى خفض مستوى الفقر بتبني سياسات نمو لمصلحة الفقراء وسياسات مالية تتمحور حول زيادة الاستثمار وتطوير الادخار المحلي ، إضافة إلى سياسات أجرية أكثر تحفيزا لرفع المعدلات الانتاجية مع ضمان توزيع عادل عن طريق سياسات توزيعية تضمن حقوق الفقراء ،كما يحتاج الحد من الفقر إلى سياسات اجتماعية تتماشى معها وتشمل برامج المعونة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي.

- إن المقاييس والمؤشرات التقليدية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أو تعريف حالة الفقر أو الذين يعانون منه تقوم بالأساس على قياس النتائج دون أن يكون لها جدوى في تشخيص الأسباب المؤدية والمساهمة في حالة الفقر،أما المقاييس الحديثة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في إطار التنمية البشرية تتميز بأنها تقوم على تقدير وقياس الأسباب المحتملة لظهور الفقر ضمن مسارات وسياقات متنوعة في حياة الفرد والمجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتربوياً وصحياً.

-تداخل وترابط التنمية البشرية المستدامة بالفقر والعدالة التوزيعية ، فتخصيص الموارد بشكل كفء وأمثل على الاستخدامات الضرورية والمهمة سينتج عنه توزيع عادل للموارد، وإن توزيع الموارد على الاستخدامات وفق أسس المشاركة والإنتاجية لتحقيق أعلى عائد بأقل تكاليف سينتج عنه كفاءة استخدام أمثل للموارد المالية وهذا ينعكس على مستوى دخل الفرد والنهوض بالمستوى المعيشي وهذا ما يعزز حالة التكامل بينها.

فيما يخص الوضع في الجزائر:

- **قبل سنة 2000** أظهر التوزيع الوظيفي الدخل في الجزائر تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات ويعود ذلك لحل المؤسسات العمومية وخوصصتها والتسريح الجماعي للعمال، ارتفاع مداخيل المستقلين وذلك راجع لانفتاح الاقتصاد الجزائري نحو حرية التملك وسن قوانين تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات وتخفيضات وحتى إعفاءات ضريبية من أجل توسعة الأنشطة الإنتاجية

وتشجيعها خاصة خارج المحروقات ،زيادة تراكم رؤوس الأموال بالنسبة للمداخيل التحويلية وقد حققت معدلات مرتفعة على العموم وفق سياسة إعادة التوزيع كأحد أوجه تدخل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

-أما بالنسبة للتوزيع الشخصي وبمقارنة نتائج توزيع الانفاق الاستهلاكي لسنتي 2000 و1995 فقد حققت حصة أفقر 50% تحسنا في وضعها حيث بلغ متوسط معدل نموها 7,41 % بحيث نصيب الفئة الأفقر كان الأعلى نسبة، وقدرت نسبة الزيادة في معدل نموها بـ 19,85 يليه العشر الثاني، بينما لم تستطع الأعشار المتبقية الحفاظ على تحسن وضعها المحقق في سنة 1995 حيث فقدت ما نسبته المتوسطة 5%، دل ذلك التراجع على التحسن النسبي لأثر سياسة إعادة توزيع الدخول من الأغنياء نحو الفقراء.

- وفق معامل جيني فإن نسبة العدالة مست 63% من الأسر في سنة 2000 وبذلك حققت تحسنا نوعا ما بعدما كانت 59% في سنة 1988 غير أن هذا التحسن مس بصفة أكبر المناطق الريفية حيث انخفضت نسبة التفاوت بـ 6% بعدما كانت تعاني من تفاوت حاد بينما في المناطق الحضرية سجلت انخفاضا نسبته 1,7% عما كانت عليه سنة 1988.

– حد الفقر الأدنى قدّر بـ 19751 دج/الفرد وباستخدامه نجد نسبة الفقراء في الجزائر انخفضت الى حدود 12,1% سنة 2000 من مجموع السكان، أما باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لـ 1 دولار فقد بلغت نسبة السكان الفقراء 1,9% عام 1988 لتنزل الى 0,8 عام 2000 ما يمثل انخفاضا الى أقل من النصف خلال 10سنوات ما يعني التقدم نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الانمائية للألفية قبل أوانه.

- معدلات الفقر في الجزائر بلغت مستويات مرتفعة سنة 1995 مقارنة بسنتي 1988 و 2000، وقد عرفت أدنى انخفاض لها سنة 2000 بلغ 12.1،كما عرفت فجوة الفقر ارتفاعا خلال سنوات 1995،1988، 2000 حيث بلغت 0,7%،1,7%، 2,5% على التوالي ، وسجلت شدة الفقر ارتفاعا من 0,1%سنة 1988 الى 0,2% سنة 1995، لتنخفض سنة 2000 الى 0,13% و يزداد ذلك بصورة أكثر حدة في المناطق الريفية مقارنة بالحضرية.

-التوزيع الجغرافي للفقر يوضح أن الفقر ينتشر بحدة في مناطق الهضاب العليا حيث توجد بها 85 بلدية فقيرة فقرا مدقعا بنسبة 47.75% من البلديات الفقيرة من البلديات الفقيرة تليها منطقة الشمال بشقيه الغربي والشرقي بنسبة 41.57% من مجموع البلديات الفقيرة.

–أما بعد سنة 2000 تم تسجيل ارتفاع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة 2000–2014 بحوالي 20% وقد أبرز تطور مكونات التنمية البشرية أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي يدفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، كما أن مؤشري التعليم والدخل هي الأخرى إيجابية، مع وجود فارق بين مستويات تطور التنمية البشرية مع الوقت والجهود المبذولة من طرف الدولة ويبقى التحدي الكبير يكمن في تحسين نوعية التنمية وليس فقط في تحسين المجاميع الكمية التي غالبا ما تبين الأداء الوطني العام على حساب نجاعة العمل الحكومي وكفاءته.

–تطور مستويات الدخل الفردي ومداخيل العائلات خلال الفترة 2000–2015 يبرز استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه إذا انتقل بأكثر من ثلاثة أضعاف من بداية الفترة إلى نهايتها، كما شهد نمو الناتج المحلي الفردي ارتفاعا متذبذبا حيث انخفض في سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية وأثارها ليعاود الارتفاع مجددا مدعوما بقوة الانفاق العمومي أما في سنتي 2014 و 2015 فقد عرفت تراجعا في نمو الدخل الفردي والناتج المحلي الفردي بفعل الانخفاض المستمر في إيرادات المحروقات إلى النصف تقريبا.

– قدر متوسط الأجر الوطني بـ 39.200 دج في 2015، وقدر معدل الأجر في القطاع العمومي بـ 54.700 دج مقابل 32.100 في القطاع الخاص، وقد سجل معدل الأجر الوطني زيادة في نسبة النمو مقارنة بسنة 2014 بـ 3.8% حيث بلغ معدل الأجور 37.800 دج

– بلغت قيمة الاستهلاك السنوي للأسر الجزائرية 4.489.5 مليار دج في 2011 مقابل 1531.4 مليار دج أي ارتفع بنحو ثلاثة أضعاف في غضون 10 سنوات بمعدل تضاعف قدر بـ 2.4 في الوسط الريفي مقابل 3.2 في الوسط الحضري، أما معدل الإنفاق الكلي للأسرة الجزائرية فبلغ 716.591 دج مقابل 331.117 في 2000 أي بتضاعف قدره 2.2 ، أما معدل الإنفاق الفردي في 2011 قد بلغ 122.274 دج على المستوى الوطني مقابل 49.928 دج سنة 2000 ، وقدِر الإنفاق السنوي للغذاء بالنسبة إلى الفرد 51.076 دج (52.634 دج في المناطق الحضرية و 48.013دج في المناطق الريفية)، واحتل قطاع السكن المرتبة الثانية من حيث المجاميع السلعية الأكثر انفاقا وقد ارتفع بـ 7 نقاط عن سنة 2000 يليه النقل والمواصلات ثم الصحة والنظافة .

–انخفاض التفاوت في الانفاق الاستهلاكي الفردي بين المناطق الجغرافية، فبينما كان الانفاق الفردي السنوي في الوسط الريفي يمثل ما نسبته 75.1% من مثيله في الوسط الحضري سنة 2000 ارتفع إلى ما نسبته 79.9% سنة 2011.

-معامل جيني لقياس عدم المساواة انتقل من 36.6% سنة 2000 إلى 27.7% سنة 2011 ما يعني انخفاض حاد في التفاوت في التوزيع .

-منحنى لورانز للسنوات 2000 و 2005 و 2011 بعيد عن خط العدالة المطلقة بحيث سجلت سنة 2005 إنفاق أفقر 20 % من السكان (7.3%) أقل من إنفاق نفس الفئة في سنة 2000 (7.8%) ليتقاطعا في إنفاق أفقر 40 بالمائة من السكان حيث تسجل نفس المستوى من الإنفاق 19.5 % ، ليرتفع فيها بعد ذلك منحنى لوزانز لسنة 2005 أعلى من منحنى لورانز لسنة 2000 لانخفاض إنفاق أغنى 20% لصالح الطبقات الوسطى التى ارتفعت نسب إنفاقها ، أما منحنى لورانز لسنة 2011 فقد عرف تحسنا واقترابا نحو الوتر مقارنة بسنتي 2000 و 2005 على مستوى جميع الفئات.

-بالرغم من تحسن مستويات المعيشة في المناطق الحضرية إلا أن المناطق الريفية تعرف عدالة التوزيع أكثر، كما أن منحنيات لوزانز للوسط الريفي أكثر اقترابا نحو حظ العدالة المطلقة لسنوات 2000 و2005 و2011 أعلى من منحنى لوزانز على المستوى الوطني في حين أن منحنى لورانز للأوساط الحضرية لسنوات 2000 و2005 تقع أدنى منه.

-أفقر 10% من السكان يحصلون فقط على ثلث حصتهم من الدخل تقريبا كما أن أفقر 20% من السكان يحصلون على 7.8% من الدخل وهو ما يعادل الثلث أيضا ، وإذا كانت هذه المعدلات قد عرفت انخفاضا في سنة 2005 ما يعني أن 20% من الفقراء ازدادوا فقرا وتدهورا ،إلا أنها في سنة 2011 عادت إلى نفس المستوى مع تحسن طفيف بـ 3.5% لصالح أفقر 10% و8.4% لصالح أفقر 20 % ، أما أغنى 10% فإنهم يحصلون على ثلاثة أضعاف لحصتهم من الدخل أما أغنى 20% من السكان فيحصلون على ما يفوق ضعف حصتهم (43.1%) إلا أن هذه المعدلات عرفت انخفاض طفيف في 2005، أما في سنة 2011 فسجلت تراجعا لأغنى 10% بـ 26% وأغنى 20% بـ 40% من الدخل والإنفاق، أما بالنسبة لحصة أغنى 10% إلى حصة أفقر 10% من السكان فإن أغنى 10 % يحصلون على 9 أضعاف في عام 2011.

- سجلت نسبة إنفاق أغنى 20% إلى حصة أفقر 20% ارتفاعا من 5.52% في سنة 2000 إلى 5.7% في سنة 2005 لانخفاض نسبة إنفاق أفقر 10 % لصالح الطبقات الوسطى ، كما سجلت أغنى 20 % انخفاضا عن إنفاقها لسنة 2000، أما في سنة 2011 فقد انخفضت حصة أغنى 20 % إلى أفقر 20 % إلى 4.84 ضعف، كما سجلت الطبقات الوسطى ارتفاعا في إنفاقها إلى 50.9 % وبهذا قد يكون التوزيع الانفاقي في سنة 2011 قد عرف عدالة أكثر مقارنة بسنتي 2000 و 2005.

-نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1 $ (بالمكافئ الشرائي) قد انخفضت من 1.9 سنة 1988 إلى 0.8 سنة 2011 ، كما أن فجوة الفقر تقلصت تدريجيا إلى 0.1% في 2011، مع تسجيل تحسن في حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك الوطني حيث ارتفع مستواه في الوسط الريفي (من 10.7% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2011) مقارنة بالوسط الحضري الذي سجل انخفاضا (من 6.6% سنة 2000 إلى 6.1% سنة 2011).

- انخفض معدل الفقر البشري من 22.98% سنة 2000 إلى 13.69 %سنة 2011 وذلك راجع لتحسن مؤشراته بانخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين والنسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق ونسبة السكان المحرومون من المياه مأمونة للشرب ونسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات.

- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان انخفض بـ 20 % طوال الفترة 2006-2012 وذلك عند مقارنة النتائج المستخلصة من التحقيقات متعددة المؤشرات وذلك لانخفاض نسبة السكان الذين يعانون عدة أشكال من الحرمان مع الإشارة إلى ارتفاع هذه النسبة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

فيما يخص الجانب التطبيقي:

قامت هذه الدراسة باختبار لأثر التفاوت في التوزيع على الفقر في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية تناولت العلاقة بين مؤشر الفقر النقدي وهو المتغير التابع ومعامل جيني لقياس التفاوت ،معدل التضخم والناتج المحلي الخام للفرد كمتغيرات مستقلة بتطبيق تقنية التكامل المتزامن لJohansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام برنامج *Eviews* 9 ، وقد أشارت النتائج إلى :

- وجود علاقة موجبة بين معامل التفاوت في توزيع الدخل مع معدل الفقر في المدى الطويل وهي متوافقة مع المنطق النظري حيث أن ارتفاع قدره 1% في مؤشر Gini ينتج عنه ارتفاع في معدل الفقر بنسبة 4.27 على اعتبار أن زيادة قيمة هذا المؤشر نحو الواحد الصحيح أي عدم المساواة الكاملة تؤدي إلى تزايد أعداد الناس الفقراء ويتجه المجتمع نحو عدم المساواة فيه والعكس صحيح، ما يقتضي وضع السياسات اللازمة لتقليل معدلات التفاوت من أجل تخفيف الأعباء على الفئات الأفقر ، فتبني تدنية مستويات الفقر وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل يعد مكونا من مكونات التنمية المستقلة وشرطا ضروريا لنجاحها.

– متغير الناتج الداخلي الخام للفرد أظهر علاقة سلبية مع معدل الفقر إذ أن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى تناقص معدل الفقر بـ 5.68 وحدة وهذا ما يعكس حقيقة اقتصادية أن النمو الاقتصادي يعتبر محابيا للفقراء بخفضه للفقر والتفاوت في آن واحد ،غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو أنه ريعي يعتمد على عائدات المحروقات وبالتالي يبقى عرضة لتقلبات أسعار سوق النفط ما يجعل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا ترتبط بالإنتاجية في القطاعات غير النفطية ، ومع العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي فعلي فضلا عن عوامل أخرى تجعل من الأرقام المحصلة حول نسب تخفيض حدة الفقر زائفة ومن الوضع الاجتماعي متفاقما أكثر.

–معامل معدل التضخم يظهر بإشارة موجبة وهذا يدل على أن التغير في هذا المعدل (مقاسا بواسطة معدل تغير أسعار المستهلك) يؤثر بالايجاب على زيادة معدل الفقر في الجزائر في المدى الطويل حيث أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يسبب ارتفاعا في نسبة الفقر بـ 20.24% وعليه سيكون الأثر الأكبر على الفئات الأفقر والتي من الصعب عليها أن تعوض أي انخفاض في دخلها الحقيقي مما يزيد من معدلات التفاوت وبالتالي المزيد من الإفقار للسكان ، ذلك أنّ أية زيادة في معدلات التضخم ستلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع يضاف له أن انخفاض مستوى الانفاق من منظور كلي سيؤثر في مستوى الطلب الكلي ولذلك تداعياته على معدل البطالة ودخول المزيد إلى دائرة الفقر.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

–**الفرضية الأولى:** للسياسات الإقتصادية الإصلاحية والظروف الأمنِية تأثيرات على مستويات التفاوت والتضخم والتي بدورها أدت إلى زيادة إفقار السكان في الجزائر.

تم التأكد من صحة هذه الفرضية وذلك بتشخيص وضعية توزيع الدخل والفقر في الجزائر قبل سنة 2000 ، فقد أدى تراجع أسعار المحروقات في الثمانينات الى ظهور مرحلة جديدة وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق الى تقهقر اقتصادي رافقه ضغط تضخمي، ديون خارجية وبطالة متزايدة واستياء اجتماعي واسع لاستفحال الفقر وتجدد مظاهره، ما أدى بالحكومة لتبني استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر حيث تكون مسألة توزيع الدخل هي جوهرها

–**الفرضية الثانية:** في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي مع مطلع الألفية ستتجه المستويات المستقبلية لنسب التفاوت والفقر في الجزائر نحو الانخفاض.

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال متابعة مستويات التفاوت ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وذلك مرده للاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الدول على كافة الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مستغلة بذلك ارتفاع أسعار البترول وانتعاش الخزينة العمومية وتسخير الإمكانات وخلق الفرص أمام الفئات المختلفة بهدف تمكين الفقراء من سبل العيش المستدام وتحسين أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم وذلك بإتباع سياسات نمو اقتصادية مناصرة للفقراء واجتماعية وأخرى متعلقة بدعم الحوكمة الراشدة ومكافحة الفساد.

-**الفرضية الثالثة:** إن تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر في الجزائر وتحقيق أهدافها بفاعلية مع تغليب جانب عدالة التوزيع من شأنه الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستوياتها المنشودة عبر مؤشراتها الرقمية على أرض الواقع ومن ثَمَّ الحد من الفقر والتفاوت وآثارها.

تم التأكد من صحة هذه الفرضية بالوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر والانجازات التي شهدتها خاصة بانتقال الجزائر من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى المرتفعة وتطورت بشكل إيجابي مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2015 ما سمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية وهو ذاته ما أهلها لتحسين ترتيبها ، كما انخفض معدل الفقر البشري من 22.98 %سنة 2000 إلى 13.69 %سنة 2011 وذلك راجع لتحسن مؤشراته .

-**الفرضية الرابعة:** التفاوت ، النمو، التضخم هي المتغيرات المسببة للفقر في الجزائر

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة القياسية وذلك باختبار علاقة السببية لـ Granger الذي بين وجود سببية بين مؤشر الفقر النقدي و التفاوت ، النمو، التضخم ، كما أثبت اختبار Johansen للتكامل المشترك وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات في الجزائر في المدى الطويل وخلصت نتائج تقدير النموذج إلى أن ارتفاع قدره 1% في معامل التفاوت في توزيع الدخل ينتج عنه ارتفاع في معدل الفقر بنسبة 4.27 ،بينما زيادة متغير الناتج الداخلي الخام للفرد بوحدة واحدة تؤدي إلى تناقص معدل الفقر بـ 5.68 وحدة وارتفاع معدل التضخم بـ 1% يسبب ارتفاعا في نسبة الفقر بـ 20.24%.

- **الاقتراحات**:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل في ما يلي:

-لابد من تشخيص وفهم دقيق لظاهرة الفقر من خلال تحسين قاعدة المعلومات والمتابعة بتنفيذ بحوث ميزانية ونفقات الاسر لتوفير البيانات المهمة لقياس الفقر، كما أن تطبيق خطة تستهدف تقليص الفقر محليا يواجه تحدي هشاشة المعلومات أو ضعف مصداقيتها أو غيابها في أحيان كثيرة عمن يقع تحت خط الفقر هذا وغيره من العيوب الادارية البحتة تعد جملة عوامل تتسبب في عدم استهداف الفئات التي تستحق أن تتجه اليها جهود الدعم والانقاذ، إلى جانب تطوير نظام المراقبة والمتابعة لعرض التغييرات في محددات الفقر بهدف إعداد استراتيجية ناجحة لخفض الفقر في الجزائر.

– البدء بسياسات لتمكين الفقراء؛ ولا يمكن تحقيق سياسة تمكين الفقراء بدون اصلاح سياسي حقيقي ، ولا يعني ذلك مجرد عملية ديمقراطية شكلية بل المهم وجود مشاركة فعلية للمواطنين في اتخاذ قراراتهم والإعراب عن تفضيلاتهم، وهذا يبقى مرهون بقدرات الأفراد المبنية على دخلهم وتعليمهم وصحتهم وأمنهم.

-التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الأولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للأفراد وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على مشكلة الفقر و التخفيف من آثاره على المجتمع والدولة.

– استخدام أدوات السياسة الاقتصادية ومن أهمها السياسة السعرية، من خلال آلية الاسعار للحفاظ على الدخول الحقيقية للأفراد لاسيما ذوي الدخل المنخفض كون تحرير الاسعار يزيد من معاناة الطبقات الفقيرة ومن ثم فلابد للدولة من دور لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات سواء من خلال تحديد السقف السعري أو من خلال توفير السلع الاساسية المدعومة.

-تبني سياسات اقتصادية رشيدة بعيدة عن الارتجال ومعالجة مشكلة الفساد بكل أنواعه والتوجه نحو الاستثمار العام والخاص وإقامة مشاريع إنتاجية جديدة كفيلة بامتصاص البطالة ومعالجة ظاهرتي التفاوت والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، والسعي بجد لتطوير القطاع الصناعي والسياحي.

-إعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين من تلك البرامج ورفع حجم الإعانة النقدية لكي تستطيع رفعهم إلى فوق خط الفقر، على أن يكون ذلك كمرحلة تجاوز الفقر وليس استدامته إضافة لضمان أجور عادلة ومتوازنة مع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع.

-تحقيق العدالة في توزيع التنمية الإجتماعية على كافة الأقاليم وتقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينها.

-تقديم الدعم الحكومي الخاص بتعزيز قدرة أجهزة الدولة القائمة على تنفيذ الخطط الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بتوفير كوادر إدارية وفنية ماهرة وذات اختصاصات عالية من خلال إعادة هيكلة المنظومة التعليمية والحرص على نموها بنحو متوازن واستخدام ذلك للعمل على رفع المستوى المعيشي بتوفير فرص عمل ملائمة وتقليل حجم وفجوة الفقر في الجزائر.

-ضرورة ملء فراغ الدولة الغائبة في مجال محاربة كل أشكال الرشوة والمحسوبية الملاحظة على كافة المستويات خاصة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر وإقامة دولة الحق والقانون على أرض الواقع وليس شعارا مناسباتيا.

-الانتقال التدريجي من منظومة التنمية المستوردة إلى منظومة التنمية المستقلة وهذا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية بتشريعاتها وأنظمتها ومؤسساتها المنسجمة مع الثقافة المحلية، وحسم الصراع الفكري الإيديولوجي حول طبيعة الإصلاحات الحالية والمستقبلية لصالح المنهج الذي يملك مقومات النجاح.

- **آفاق الدراسة:**

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات المقدمة بخصوص هذه الدراسة تُثار أمامنا عدة تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع إلا أن أهمها مرتبط بمستقبل التوجه نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خصوصا في إطار خطة التنمية لما بعد 2015 وهو ما يتطلب من الحكومة أن تمارس أدواراً جديدة تتمثل في مجال التنسيق والتنظيم والتشريع والدعم ، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والأرضية الخصبة لعمل منظمات المجتمع المدني بوصفها إحدى الأسس الثلاث التي تستند عليها التنمية فضلا عن الحكومة والقطاع الخاص ، والتي يعوّل عليها كثيرا لما لها من دور أساسي في رسم وتنفيذ العديد من الأهداف المكمّلة لسياسات الحكومة وبرامج القطاع الخاص، المتمثلة في برامج التوعية السياسية ودعم حقوق الانسان ، والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تتقدمها أولوية القضاء على الفقر ومختلف أشكال التفاوت فلا " فقر "مع " الإستدامة التنموية البشرية " ولا " تنمية بشرية مستدامة " في ظل " فقر".

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

– الكتب:

- القران الكريم ،سورة يونس، الآية 26.
- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية رقم 77.
- ابراهيم الدعمة، 2002، "التنمية البشرية والنمو الاقتصادي"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ابراهيم مراد الدعمة، 2009، "التنمية البشرية الإنسانية (بين النظرية والواقع)"، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، 2009، "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج، صناع التغيير ناشرون موزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- بريش السعيد، 2007، " الاقتصاد الكلي " ، دار العلوم، الجزائر.
- بول أساموسليون، وليام د، نوردهاوس، 2001، "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جونستون ديفيد، 2012،" مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
- جون رولز، 2011، "نظرية في العدالة،" ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.
- حسن عمر، "موسوعة الفكر الاقتصادي"، الجزء الثاني، دار الكتاب الحديث، مصر.
- حسين عبد المجيد أحمد رشوان، 2009، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- حسين عمر، 1966، "اقتصاديات الدخل القومي"، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر.
- رائد محمد عبد ربه، 2013، "الاقتصاد السياسي"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
- رضا العدل، فرج عزت بسيوني، 1999، "التنمية الاقتصادية"، جامعة عين الشمس.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، 2008، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
- رفعت العوضي، 1974، "نظرية التوزيع"، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- طالب عوض، 2001، "مدخل إلى الاقتصادي الكلي " ، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن.
- كريمة محمد الزكي، 2004، "آثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي"، دار المعارف، مصر.
- ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان غنيم، 2007، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- مارتن رافليون، 2009، "التفاوت سيء للفقراء في منظور جديد للفقر والتفاوت"، ترجمة بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، 1990،" الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر-"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

-محمد حسين الغامري، 1980، ثقافة الفقر، "دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، 2000، "التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- محمد عدنان وديع وآخرون، 1997، "مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
-مدحت القريشي، 2007، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان .
- مصطفى رشدي شيحة، 1993، "الاقتصاد العام للرفاهية"، الدار الجامعية، بيروت.
- نامق صلاح الدين، 1967، "توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي"، دار المعارف ،القاهرة.
- نائل عبد الحافظ العواملة، (2010)، "إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن.
- عبد الرزاق الفارس، 2001، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
-عبد الوهاب الأمين، 2000، "التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ، الطبعة الأولى.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،2006، "التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء،عمان،الأردن.
-عدنان داود العذاري، هدى زوبير الدعمي، 2010،" قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- عزيز محمد، 1966، "التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد.
- عمار حامد، (1999)، "دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل"، العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
- فاضل عباس مهدي، محمد عبد الفضيل، 1988، "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت.
-سمير التنير، 2009 , الفقر و الفساد في العالم العربي، دار الساقي , لبنان .
- شقير لبيب، 1986، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، منشورات دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع ،بغداد.

-المقالات:

- ابراهيم العيسوي، 2012، "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق"، صحيفة الشروق المصرية، أكتوبر 2012.
- ابراهيم العيسوي، 2012، "من العدالة الاجتماعية إلى التنمية الشاملة والمستدامة"، صحيفة الشروق المصرية، 8 أكتوبر 2012.
-ابراهيم العيسوي، 2014، "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
-إبراهيم فريد عالكوم، 2006، "إدارة الحكم و العولمة وجهة نظر اقتصادية "، دراسات استراتيجية ،الامارات،ص87.
- أحمد ابراهيم منصور، 2007، "عدالة التوزيع والتنمية الاقصادية" ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

-أحمد إبراهيم عبد منصور، 2013، كفاءة وعدالة توزيع الدخل- الشرط الضروري والشرط الكافي- ، الاقتصاد الاسلامي نموذجا، جامعة الموصل، العراق.

-أحمد إبراهيم عبد المنصور وحلا زيدان ذنون المعاضيدي، 2013، "الفقر المفهوم والأساليب- العراق نموذجا-"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35.

-البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، 2013، "تحليل العلاقة من توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

- أمارتياسن، 2010، "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت.

- أمين محمد سعيد الإدرسي وآخرون، 2016 ،دور إنشاء صناديق الزكاة المركزية في الحد من مشكلة الفقر -دراسة تحليلية سنة 2015-، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلة 8، العدد 15 .

-إسماعيل قيرة و آخرون، 2010، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

-بخوش صليحة، 2016، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015" ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،العدد رقم 23 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

-بن ناصر عيسى، 2003،" مشكلة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، ص217.

-بوانكو ميلانوفيتش ،2011، "أكثر أم أقل"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، السنة 48، العدد 3، واشنطن.

- جون رولز، 2009، "العدالة كإنصاف"، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

-راجي محيل الخفاجي ، (2011)، "الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي(محاولة القياس والتحليل)"،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الثامن والعشرون ،ص152-184.

-رحيم حسين، 2013،" سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقسيم" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر.

- زهير عبد الكريم الكايد،2003 ،"الحكمانية: قضايا و تطبيقات"، المركز العربي للتنمية الإدارية، عمان .

-زينب توفيق السيد، 2015،" عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

- كامل كاظم الكناني، آمنة حسين صبري، 2006، "اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية"، جامعة بغداد، سلسلة دراسات علمية عن المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي.

- ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، 2009،" التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد **36** .

- مارك بارد وشدير شيتي ،2003، ''كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو تخفيف أهداف الألفية الإنمائية ؛مجلة التمويل و التنمية .

- مجلة جسر التنمية ،2007،" حساب فجوة الأهداف الألمانية الألفية "؛ المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 65، السنة السادسة .

- مجموعة أبو عبد الله، 2009، "محاضرات في مادة مدخل للاقتصاد الاسلامي"، المستوى الرابع، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- محمد عبد الخالق عوض، 2013،" التطورات في مؤشرات التنمية البشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد محمود فهمي، 2014، "الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة، جامعة بن سويف.
- مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، 2013،" اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانمائية للألفية" ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جامعة بسكرة.
-منة الطعا و آخرون،2005،" الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- منصور أحمد إبراهيم، 2007، "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة" ، سلسة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
-مصطفى بلعور،2011، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999 -2007 استمرارية أم حل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص.
-نوزاد عبد الرحمن الهيتي،2009،التنمية المستدامة :الواقع والتطبيقات"،مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية،الطبعة الأولى، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.
-صابر بلول، 2009، "السياسات الاقتصادية ودروها في الحد من الفقر "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، المجلد رقم 25، العدد 01، سوريا.
- عبد الرزاق الفارس، 2001،" الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
-عبد الله حارسي،2007، "استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة"، بحوث ومناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت.
-علي عبد القادر علي،2003،"تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
-علي عبد القادر علي، 2004،" الفقر:مؤشرات القياس والسياسات"، مجلة جسر التنمية، ، العدد4، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
-علي عبد القادر علي، 2009، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 82، السنة الثامنة.
علي عبد القادر علي، 2007، "مقاييس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، جسر التنمية العدد 66، السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- فارس كمال نظمي، 2006، "مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي"، الحوار المتمدن ،العدد 1975.
- فلاح كريمة، مداح عرابي الحاج، 2016، "البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، الواقع مقترحات التطوير"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، السداسي الثاني، جامعة الشلف.
-قصي الجابري، 2009،" تحليل الفقر في العراق مع التركيز على التفاوت والتضخم في زيادة الافتقار بعد عام 2003"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 21.

-سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، 2008،" الساسيات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبقة الأولى، بيروت.

-هبية الليثي، "تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

-وارث أحمد ,2013 , "الفساد و أثره على الفقر- إشارة الى حالة الجزائر-"، مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد الثامن .

-وداد عباس،2013،"سياسات مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة سطيف، العدد الأول.

-الأطروحات:

- أيمن مصطفى حسين الدباغ، 2003، رسالة دكتوراه بعنوان "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الاسلامي" (دراسة مقارنة)، الجامعة الأردنية.

-- أعمر بوزيد أحمد ،2012 ،"نمذجة الفقر في الجزائر :حالة خميس مليانة "، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

- بن جلول خالد،2014،"محددات الفقر في الجزائر-باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VARخلال الفترة 1980-2014 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 2015/1، جامعة 8ماي1945 قالمة.

-بن لحسن الهواري،2016 ،"الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في ظل الإندماج الاقتصادي –حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران2.

- حاجي فطيمة،2014 ،" اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014" ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

-خليل عبد القادر،2008، "محاولة تقييم فعالية الاصلاحيات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2006/1990" ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

-علام عثمان، 2014، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .

-عبد الله الحرتسي، 2014، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

- كبداني سيد أحمد ،2013 ،"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع الدول العربية:دراسة تحليلية و قياسية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

-الملتقيات:

- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2002،" معالم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية"، وقائع الندوة المنظمة في بيروت، بغداد.

-بوحفية قوي، 2008، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف.

-محمد محمود العجلوني، 2013، "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول ،خلال الفترة من9 إلى11سبتمبر 2013، تركيا.

- لخديمي عبد الحميد وأولاد حيمودة عبد اللطيف، 2012، "مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، المنظم بتاريخ 16/15 فيفري 2012، من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار.

- علي عبد القادر علي، 2008، "استعراض وقائع المؤتمر السنوي 15 لمنتدى البحوث الاقتصادية حول الانصاف والتنمية الاقتصادية المنعقد بالقاهرة أيام 23-2008/11/25، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 11، العدد 01

- سحر قدوري الرفاعي،2007 ،" التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية :إشارة خاصة للعراق"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس في سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للإدارة ، جامعة الدول العربية.

-شيماء أسامة محمد صالح، مداخلة بعنوان :" الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8- 9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر.

-وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر،2000 .

-التقارير:

-أحمد سيد النجار، 2012، "الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة.

-أديب نعمة، 2009،" تعدد الفقر ومناهج دراسته" اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر، بيروت، لبنان.

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، "وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، المركز الإنمائي دون الاقليمي لشمال افريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومة الدولية، طنجة، المغرب 13-16 مارس 2001.

- المنظمة العربية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013، "دليل التمكين القانوني للفقراء"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان

- برنامج الأمم المتحدة، 1990، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، جامعة أكسفورد، دراسة وكالة الأهرام للإعلام، القاهرة.

-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1998 , مكافحة الفساد و لتحسين إدارة الحكم ، نيويورك

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي :تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) ،2008، "ادماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد"، نيويورك .

- راكيل رولنك، 2011، "التقرير الخاص بالسكن اللائق كعنصرين من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق"، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة 19.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2014، "الطريق إلى العدالة الاجتماعية"، القاهرة.
-وكالة التنمية الاجتماعية، 2003 ،"برامج الدعم و النشاط الاجتماعي"، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ،عدد 5 ، الجزائر .

-النصوص القانونية:

- الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008 ،الجريدة الرسمية رقم 42 المؤرخة في 25 جويلية 2008
- القانون العضوي رقم 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية
-القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 2 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.
-القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014
- القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23 فيفيري 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين
- القانون رقم 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية رقم 60 الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2005.
-القانون رقم 07/90 المؤرخ في 3 أفريل 1990 المتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 الصادرة بتاريخ 4 أفريل 1990
- القانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية رقم 17.
- مشروع قانون المالية 2015، تقرير حول دعم القدرة الشرائية للمواطنين.
- المرسوم الرئاسي رقم 308/07 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد كيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وهذا النظام التأسيسي المطبق عليهم
-المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19افريل 2004 الصادر بالجريدة الرسمية العدد رقم 26 بتاريخ 25 أفريل 2004.
-المرسوم 402/98 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الادماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي والمتمهنين السامين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.
- المرسوم التنفيذي رقم 140/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها
-الأمر الوزاري رقم 10 المؤرخ في 2001/8/21 المحدد لشروط وطرق معالجة الطلبات للحصول على سكنات في اطار البيع عن طريق الإيجار .
-الأمر الوزاري رقم 11 المؤرخ في 2001/8/21 المتضمن النموذج الموحد لتعاقد البيع عن طريق الإيجار.
- القرار الوزاري المؤرخ في 9 يوليو 2015 المتعلق بمنح استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 62 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2015.

-المراجع باللغات الأجنبية:

Les livres :

- Alex Siméon, 2006,‟ pauvreté , croissance et inégalité en Haïti : dynamique et décomposition sectorielle ” ; université de Sherbrooke
-Amarty Sen, 2001, ‟ repenser l’inégalité” ; traduit en l’anglais par Paul Chemla , éditions de seuil .
-Amartya sen, 1976, poverty ; an ordinal opproach to measurement economitrica, vol 44, N°02 .
-Amartya Sen, "on ethisc and economics", Royer uctures, Oxford, New york.
-A.S Blinder, 1974, "to ward and economic theory of income distribution " , the MIT Press Cambridge.
-B.Chelli et A.Lemmi , 1995, "Totaly fuzzy and relative ,Approach to measurment of poverty", Economics notes by monte dei Pashi di seina, Vol24,N°1.
-Friedrich August, Von Hayek, 2010," la route de servitude",5eme édition, presse universitaire de France, Paris.
-Henri Bartoli, 1999, ‟Repenser le développement, En finir avec la pauvreté” ; Editions Unesco, Economica .
- Jean pierre cline et autres,2003,les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition , paris ,économica.
-John Rawls , 2003, la justice comme équité, traduit de l’anglais par bertard guillarme, édition la découverte, Paris.
-Julien Haumont et Bernard Marois,2010 ," Les meilleurs pratiques de l’entreprise et de la finance durables", Edition eyrolles, Paris, France.
-Lachaal L, 2001," la compétitivité ;concepts ,définitions" ,CIHEAM Cahiers, option méditerranéennes, n°57 .
-Marie Claude Smouts ,2005 ,Le développement durable, Editions Armand Colin, France.
-Micheal.P.todaro and stephen.L.smith, 2006, economic development ,10thed, new york, addison-wesley.
-Mohamed Haddar, 2006, « macro –économie », centre de publication universitaire, 2éme édition, Tunisie.
-Mohamed kouidri,1998 ,"crise et appauvrissement en Algérie : essai de conceptualisation et de mesure de la population ,.INSEA ,alger.
-Nafziger wayne, 1990," the economies of developings countries", 2nd ed, Prentice hall, London.
Nanakc kakwani, 1980 ; "Income Inequality and poverty : methods of estimation and policy applications", newyork, Oxford University Press.
-Nina Kousnetzoff, 2003,"Le développement durable: quelles limite à quelle croissance", Edition la découverte , collection Repères.
-N.Barre ,2002 ,"economics of the welfare" ,4th edition ,Oxford.New York .
-N.Girishankar and other, 2001, “ Governonace and poverty reduction ”, Discussion with in the wold bank and from comments provided at PRSP ,workshops.
-N.Girishankar and other, 2001, “ Governonace and poverty reduction ”, Discussion with in the wold bank and from comments provided at PRSP ,workshops.
- Régis bourbonnais, 2011," Économétrie: Manuel et exercices corrigés", 8ème éd , Dunod, Paris.
-Sudarno sumarto, Asep suryahadi, Alex arifianto, 2004, “Governance and poverty reduction: evidence from newly decentralized Indonesia, a paper from the SMERU research institute, with support from ausaid , the ford foundation and DFID , Indonesia.

Les articles :

-Adair.P, 2003, "la paupérisme histoire, éthique et analyse économique", revue d'économie et de management, université de Tlemcen ,N°02.
-Christophe Ehrhart, **2008**," développement économique et répartition des revenue", In économie et sociétés ,série développement ,croissance et progrès ,n°**44**.
-Deepa Narayan, 2000, **"**silence et impuissance ;les lots des pauvres**"**, revue finance et développement , vol 37, N°4.
-Fouzi Maugi, Bernard Decalauwé, Patrick Plane ,2006, le développement face a la pauvreté, Edition économica.
-Martin Ravaillon, 2007,**"** La pauvreté urbaine**"** , Revue : finance et développement.
-Martin Ravaillon ,Shaohua Chen ,2003,**"**Measurment pro-poor growth**"**, Economics lettres, Vol78 , N°1.
-Martin Ravallion, 1997, **"**Pauvreté et exclusion ,la mesure de la pauvreté **"**, Problèmes économiques, N°2508, Edition la documentation française.
-S.B,Malik , A.Benhabib, M.Benbouziane, T**.**zian et n.chérif ,(2003) « mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Telemcen » ,revue d'economie et management, N°02, université aboubaker belkaid, Telemcen.

Les communications :

- Benhassine Onla, 2006," analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France", document de recherche , version préliminaire faculté des sciences économique et gestion université lumière, Lyon, France.
-Christian Brodhag, 2004, "développement durable" ,Congrès internationale avec exposition d'innovation, le management durable en action du 4 au 6 septembre 2001, Université de Genève, suisse.
-Conseil national économique et social, 2013," La répartition de la population occupée selon la déclaration à la sécurité sociale".
-Daniel Kaufman et autres ,2003 ,Governance matters ;governance indicators for 1996-2002, Washington ,world bank institute .
-Garbis Iradian, 2005," Inequality, Poverty and Growth : Cross-country Evidence", IMF working paper.
-Jacques Lecaillon , Felix Paukert, Christian Morrisson et Dimitri Germidis, "Répartition du revenu et développement économique :un essai de synthèse ",Bureau international du travail, Genève.
-louis-marie asselin, Anyck Dauphin, 2000, "mesure de la pauvreté un cadre conceptuel" centre canadien d'étude et de coopération internationale.
-Martin Ravallion ,(1996) ,comparaison de la pauvreté : concepts et méthodes, étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail N°22, Banque nationale, Washington.
-Ministère de l'industrie du Canada, 1997, "La mesure du développement durable: étude des pratiques en Vigueur", document hors série n° 17.
-Mitchell ,seligon, 2002," the impact of corruption on regime legitimacy" , A comparative study of 4 latin american countries ,journal of politics ,vol 64,issue 2.
-Organisation international du travail, 2003, "17ème conférence internationale des statisticiens du travail", Genève du24/11au3/12/2003.
-Transparency international ,2008 , "poverty and corruption" , Berlin , Germany .

Les rapports :

-Agence française de développement, 2006,**"**Amartya Sen : Un économiste du développement **"** ,Département de la recherche, Paris, France.

-Aline condouel, Jesko.s, Hentschel et Quentin.t.wodon, 2002 ,"Poverty measurement ananalysis"; word bank's search.
-Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP) , étude LSMS 2005 ,Alger
-Ceneap et PNUD, 2006,"niveau de vie et mesure de la pauvreté eu Algérie", rapport final:synthése, Alger.
-Commissariat général de la planification et de la prospective ,2004 ,¨la pauvreté en Algérie¨ .
-CNES, 2016, "rapport national sur le Développement humain 2013-2015", réalisé en coopération avec PNUD , Algérie.
-Emma Santos Maria (2008)," Undimonsional enegnality and poverty measures" ,working paper, 30 august 2008, to be presented at the sammer school on capability multidimonsional poverty , New Delhi, India.
-Gouvernement Algérien ,2016 ," Algerie ,objectifs du millénaire pour le développement , Rapport national 2000-2015, juin 2016 .
-Haut conseil de la coopération internationale, 2006,"développement durable et solidarité internationale :enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord", Paris ,France.
-Houerie Jean Michel et legris Bernard, 1997," l'approche monétaire de la pauvreté méthodologie et résultats" , condition de vie, Economie et statistique N°308-309-310.
-La politique du logement en Algérie,2002, "rapport de synthèse" ,boumerdes ,le 21 et 22 décembre 2002.
-Le gouvernement Algérien, 2016, "Algérie, objectif du millénaires pour le développement" , rapport national 2000-2015.
-Ministère de l'emploi et de la solidarité national ,2006, "Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie" ,Ceneap.
-Ministre charge de la solidarité nationale ,2001,¨ communication du ministre charge de la solidarité nationale ,stratégie de lute de la pauvreté et l'exclusion Alger janvier 2001.
-Nanak Kakwai, Shahid Khandker,Hyun, H.Son, 2004 ,"Pro-poor growth ,concepts and measurement with country case studies", International Poverty Center ,UNDP working paper ,n°1 .
-ONS , 2013, premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, données statistiques, N642 .
-PUND, (1997), "rapport mondial sur le développement humain".
-PNUD, (2003), "Rapport mondial du développement humain".
-PNUD,(2010), "Rapport mondial du développement humain" .
-PNUD, 2015, "Rapport Mondial du Développement Humain".
-République algérienne démocratique et populaire ,2008, "Rapport sur l'état de mise en œuvre de programme d'action en matière de gouvernance" MEAP / point focal national ,Algérie ,novembre 2008.
-Rodert Holzman and steen jorgenzn (2000), "sociel risk management ; A new conceptuel frame work for social protection discussion", paper series N°006, social protection unit, Humain development net work , the wold bank.
-Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001- 2004 , les composants du programme.
-UNDP, 1997,"preventing and eradicating povery, main elements of strategy to eradicate poverty in the arab states", support and management service, new york.

Les sites d'internet :

- Ministère des Finances ; (http://www.mf.gov.dz/).
- ONS (Office National des Statistiques ; (http://www.ons.dz/).
- World Bank ;World Development Indicators ; (http://data.worldbank.org/).
−www.algerianebassy-sandi.com/pdf /Quint.pdf
-www.ceneap.d2 PDF /devlrum.pdf
-www.development gools / about the gools .htm
- www.ilo.org/public/french/stat/dowlond/17 Fick/r2hies.pdf
−www.Marwakf.dz.org<Zakat/
−www.meas.gov.dz
-www. premier-ministre.gov.dz
- www.Sante.gov.Dz.
- www. Tsa- algerie.com/ 2015
-www.uneca.na.org/arase/un/document/20 et 20 étude/indicateur

الملاحـق

الملحق رقم 1:متغيرات الدراسة القياسية

Année	Pauv	GINI	PIBH	TINFL
1990	18,34	39,1	22156	17,88
1991	14	37,21	33620,6	25,9
1992	17,11	36,27	40908,1	31,68
1993	16,5	35,33	44237,6	20,52
1994	15,88	35,33	54095,3	29
1995	22,6	35,33	71453,8	29,78
1996	14,65	35,33	89968,1	18,68
1997	28	37,21	95719,3	5,73
1998	20	39,1	95926,1	4,95
1999	17	35,33	108066	2,64
2000	12,1	36,9	135570,6	0,34
2001	11,59	36,11	136892,8	4,23
2002	8,5	35,33	144234,9	1,42
2003	8	35,5	164918,4	4,27
2004	6,8	35,41	189998,7	3,96
2005	5,7	35,33	229805	1,38
2006	5,6	36,16	254318,7	2,31
2007	7,9	37	274711,6	3,67
2008	5	37,47	320231,8	2,86
2009	4,9	37,94	283737,1	5,73
2010	6,2	34,55	334493,3	3,91
2011	5,55	31,16	394395,2	4,52
2012	5,2	33,23	458963,2	8,89
2013	5,03	35,3	475987,03	3,25
2014	5	33,23	498741,02	2,92
2015	5,03	35,3	515987,43	4,78

الملحق رقم 2: اختبار **Dickey-Fuller** الموسع لجذر الوحدة للسلاسل : *PAUV* ، *GINI*، *LOGPIBH* ، *TINFL*

- **Pauv** /level
- Trend and intercept

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.833132	0.6568
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.679573	0.8337
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.181162	0.2102
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference-

- Trend and intercept

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.128599	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-Intercept

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.328955	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.299653	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-**Gini** /level

- Trend and intercept

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.385322	0.0761
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Intercept-

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.284499	0.0267
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None-

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.573710	0.4586
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-1st difference

- Trend and intercept

Null Hypothesis: D(GINI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.122677	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: D(GINI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.230537	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: D(GINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.348677	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-**LOGPIBH** /Level

- Trend and intercept

Null Hypothesis: LOGPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.255612	0.0969
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: LOGPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.936458	0.0553
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: LOGPIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.348344	0.1599
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-1st difference

- Trend and intercept

Null Hypothesis: D(LOGPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.936725	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: D(LOGPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.020451	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: D(LOGPIBH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.092137	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-**TINFL** /Level

- Trend and intercept

Null Hypothesis: TINFL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.766685	0.6902
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: TINFL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.421034	0.5558
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: TINFL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.385337	0.1501
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-1st difference

- Trend and intercept

Null Hypothesis: D(TINFL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.131161	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- Intercept

Null Hypothesis: D(TINFL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.142574	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-None

Null Hypothesis: D(TINFL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.116011	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 3: معادلة التكامل المشترك.

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -40.74399

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PAUV	GINI	LOGPIBH	TINFL
1.000000	4.278508	-5.687653	20.24299
	(1.26376)	(2.87561)	(6.05375)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PAUV)	-0.167704
	(0.12304)
D(GINI)	-0.174619
	(0.05613)
D(LOGPIBH)	0.001924
	(0.00342)
D(TINFL)	-0.003741
	(0.00243)

الملحق رقم 4: تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

Dependent Variable: D(PAUV)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 11/28/17 Time: 16:18
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
D(PAUV) = C(1)*(PAUV(-1) + 4.27850834947*GINI(-1) - 5.68765320136 *LOGPIBH(-1) + 20.2429873604*TINFL(-1) + 9.58037800006) + C(2) *D(PAUV(-1)) + C(3)*D(GINI(-1)) + C(4)*D(LOGPIBH(-1)) + C(5) *D(TINFL(-1)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.167704	0.123042	-1.362986	0.1897
C(2)	-0.461533	0.184278	-2.504549	0.0221
C(3)	0.103996	0.438253	0.237296	0.8151
C(4)	8.382583	7.619401	1.100163	0.2858
C(5)	-15.33671	10.09591	-1.519102	0.1461
C(6)	-2.114335	1.232949	-1.714860	0.1035

R-squared	0.472332	Mean dependent var	-0.373750
Adjusted R-squared	0.325758	S.D. dependent var	4.270034
S.E. of regression	3.506221	Akaike info criterion	5.559272
Sum squared resid	221.2845	Schwarz criterion	5.853786
Log likelihood	-60.71127	Hannan-Quinn criter.	5.637407
F-statistic	3.222476	Durbin-Watson stat	1.768876
Prob(F-statistic)	0.029857		